المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

اختلاف آراء ابن مالك النحوية من خلال شرح الأشموني للألفية..."

"تأصيل ودراسة"

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

مقدم من الباحث

حوفان بن صالح بن عبد الله آل حوفان القرني

الرقم الجامعي/ ٤٢٥٨٠١١٨

إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي بن أحمد فراج

العام ١٤٢٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي بيده مفاتيح الإحسان، علم الإنسان فألهمه البيان، وأصلي وأسلم على أشرف خلقه، وسيد ولد آدم، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، والتابعين إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:-

فعلم العربية من أجل العلوم، به يفهم خطاب الشارع في القرآن والسنة، الذي تعرف به معالم الحلال والحرام، إذ لا طريق لفهم مضامين الأحكام إلا بمعرفة قوانين هذه اللغة، وفهم أسرار أساليب الخطاب فيها.

ولقد هيأ الله لهذه اللغة من العلماء المخلصين الذين قاموا على أمرها، ودرسوا أصولها، وقواعدها، وأحكامها، والنحو والصرف من فنون علوم العربية التي حظيت بمزيد عناية.

ولاشك أن ابن مالك -عليه رحمة الله- من أشهر أئمة العربية وله جهود عظيمة لا تخفى على ذي بصيرة، وهو ممن خدم العربية وأخلص في ذلك إخلاصاً كبيراً، ومؤلفاته التي بين أيدينا خير دليل على ذلك، ولا نستبعد إذا قلنا إن مدار الدراسات النحوية في العالم العربي- زمناً طويلاً- تكاد تكون قائمة على أعماله، وآرائه المبثوثة في كتبه، يقول الدكتور يوسف خليف في مقدمة كتاب التسهيل: " ولكن أهمية ابن مالك- في حقيقة الأمر- لا ترجع إلى هذه الغزارة في الإنتاج، بقدر ما ترجع إلى ذلك المذهب النحوي العميق الأثر في النحو العربي الذي أقام دعائمه، ورفع قواعده، وأتم بنيانه"(١) ومن الملاحظ أن مؤلفاته تختلف في الطول والقصر، والإطناب والإيجاز، والسهولة، ووعورة المسالك، وربما يعود ذلك لأسباب تعليمية أراد ابن مالك مراعاتها، أو غير ذلك.

ومن المعهود في الدرس العلمي، أن العالم قد يختلف مع غيره في بعض المسائل أصولاً كانت أو فروعاً، أو تختلف مدرسة علمية ومدرسة أخرى، في

---

(١) ص:١

مسائل العلم المختلفة، والدرس النحوي خير شاهد علـى مـا قـام بـين الكـوفيين والبصريين من مسائل خلافية تعقبها من تعقبها.

ولكن اختلاف العالم مع نفسه، ومناقضته لآرائه في مصنفاته المختلفـة، أمـر حرى بالتوقف عنده والتأمل فيه.

هذا ما حدث مع ابن مالك، فقد وجدت أن هذا العالم الجليل يختلف رأيـه فـي المسألة الواحدة من مصنف إلى مصنف آخر، فيأتي له الرأيان والثلاثة ووجدت أن الأشموني -عليه رحمة الله- كثيراً ما يشير إلى ذلك، وهذه الآراء مبثوثة في كتبـه المختلفة.

وفي تقديم محقق شرح الكافية الشافية الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي لابـن مالك، لمح ما يراه سبباً لاختلاف آرائه ، إذ يقول: « وكذلك أدى اطلاعه الدائم على عيون الشعر، وروائع النثر ومتن اللغة إلى تغاير بعض آرائه من كتاب لآخر، فقـد يعرض له من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأي إلى غيره وكان الرجوع إلى الحق من أبرز صفاته، يرحمه الله»(1).

وهذه الإشارة التي أطلقها الدكتور عبد المنعم، تعني أن هناك من الآراء التـي اختلف كلام ابن مالك فيها، ولكنه لم يعد هذه الإشارة، ولم يكشف عن هذه المسـائل ولم يذكر أسباباً أخرى لهذا الاختلاف الذي اعترى كلامه.

ولقد وقفت في أثناء قراءتي لشرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى مـنهج السالك إلى ألفية ابن مالك، على شيء من ذلك، حيث وجدت الأشموني –رحمه الله- واسع الإطلاع ولاسيما على كتب ابن مالك، حيث سجل مواطن الاختلاف في أثناء شرحه للألفية، وكثيراً ما يذكر أن له رأياً آخر غير مذهبه في الألفية، ويشير إلـى هذه الآراء المختلفة في مواضعها من كتبه، وخاصة التسـهيل وشـرحه، والكافيـة وشرحها.

---

(1) ٣٥/١.

ولكنه لم يتجاوز هذه الإشارة أيضاً، مما استوقفني للنظر والتأمل في مواطن الاختلاف أو الاضطراب في آرائه المبثوثة في كتبه، كما أشار الأشموني.

فرأيت أنه من المفيد في الدراسة النحوية أن تجمع هذه الآراء في ضوء إشارة الأشموني، وأن تدرس دراسة مستفيضة، يوصل من خلالها إلى الكشف عن أسباب هذا التغير والاختلاف الذي طرأ على رأي ابن مالك.

وكان من الدوافع التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:-

أولاً: أني لا أعلم أحداً قد كتب فيه من قبل، مما يعني أن الموضوع بكر لم تمسه الأقلام، وحري بمثله أن يقدم للبحث والدراسة.

ثانياً: أن ابن مالك من العلماء المشهورين في الدرس النحوي وظهور هذا الاختلاف في رأيه، لابد أن يكون وراءه من الأسباب العلمية ما يستحق الكشف عنه، وإماطة اللثام عن كنهه وحقيقته.

ثالثاً: أن جمع آراء ابن مالك المختلفة المبثوثة في كتبه، وجعلها في مؤلف واحد أمر مفيد، يمكن الدارسين من الوقوف على هذه الآراء والوصول إليها دون عناء التنقيب عنها في مصنفاته المختلفة.

رابعاً: سيقود هذا البحث إلى الوصول إلى مظاهر تطور فكر ابن مالك في المسائل النحوية، ومدى تجدد أصوله النحوية في الاستدلال، وسيكشف لنا عن سر هذا الاختلاف الذي اعترى رأيه في بعض المسائل.

وأسأل الله في الختام أن أوفق لمناقشة هذا الموضوع، والوصول إلى النتائج التي ترجى منه.

والله ولي التوفيق

أهداف الدراسة:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة للوقوف على بعض الأهداف، التي يمكن أن تتحقق من خلال دراسة آراء ابن مالك المختلفة، ومن هذه الأهداف ما يلي:

أولاً- التحقق من إشارة الأشموني التي تضمنت الإشارة إلى وقوع اختلاف في رأي ابن مالك، ومدى ضبطه لهذا الاختلاف، الذي يعزوه له في غير موضع.

ثانياً- تحديد مواضع الاختلاف في رأي ابن مالك وجمعها وتصنيفها ليسهل درسها والاطلاع عليها.

ثالثاً- تفسير أسباب اختلاف رأي ابن مالك في المسألة الواحدة.

رابعا- الكشف عن تطور فكر ابن مالك في المسائل النحوية.

خامساً- مراجعة أصول ابن مالك النحوية، والاطلاع على مدى تطور هذه الأصول ورصد التغير الذي اعتراها.

خطة البحث:

بعد جمع المسائل التي اختلف فيها رأي ابن مالك، من خلال إشارة الأشموني إلى هذا الاختلاف – مع ملاحظة أنني اعتمدت في جمع المسائل على ما كان نصاً صريحاً للأشموني في الاختلاف – رأيت أن أقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصولٍ مسبوقة بمقدمة فتمهيد، ومتلوة بخاتمة مذيلة بفهارس فنية، ليتمكن القارئ من الانتفاع بهذا البحث، والوصول إلى مراده بأيسر الطرق.

وبيان ذلك على النحو التالي:

- **المقدمة**: وقد ناقشت فيها أهمية البحث، ودوافعه، وأهدافه
- **التمهيد**: وتناولت فيه بعض الأمور منها:
  1- تعريفاً موجزاً بابن مالك عليه رحمة الله
  2- تعريفاً موجزاً بالأشموني
  3- ظاهرة تعدد الرأي في تراثنا النحوي

أما فصول الدراسة فقد صنفت المسائل على حسب الظواهر التركيبية للجملـة، فجاءت على النحو التالي:-

الفصل الأول: المفردات

ويتضمن أربعة مباحث :

المبحث الأول: المقدمات

وفيه مسألتان :

١-حد الكلام

٢-كسر نون جمع المذكر السالم

المبحث الثـانـي: المـعـارف

وفيه مسألتان :

١-وصل الضمير وفصله في مثل خلتنيه ٠

٢-التعريف المانع من الصرف لألفاظ التوكيد المعنوي (جمع، وأخواته) ٠

المبحث الثالث: الحروف والأدوات

وفيه مسائل :

١-معنى اللام في قوله تعالى: فَهب لِي من لَدنْك ولِياً

٢-دلالة الكاف على التعليل قليلة أو كثيرة ٠

٣-(لكن) حرف عطف أو لا ؟

٤-معاقبة أو للواو.

المبحث الرابع: الأبـنية

وفيه مسألةٌ واحدة :

١- بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول.

الفصل الثاني: التراكيب

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول: العمل والعوامل

وفيه مسائل :

١- إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم الخبر أو إذا انتقض النفي بإلا.

٢- إعمال "لا" النافية في المعرفة، والقياس على ما ورد في ذلك.

٣- الجزم بـ "إذا" في النثر.

٤- إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية.

٥- اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ (أن) والفعل أو "ما" والفعل.

٦- اشتراط توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل عند توكيده بالنفس والعين.

٧- الجازم لجواب الشرط الأداة أو فعل الشرط ؟

المبحث الثاني : نظام الجملة وما يطرأ عليه

وفيه مسائل :

١- حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع ، وتأخير ما أصله الخبر.

٢- تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور.

٣- حذف فعل الشرط أكثر من حذف الجواب أو لا ؟

٤- حذف فعل الشرط والجواب بعد (إن).

٥- الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم ،إذا تقدم عليهما مخبر عنه.

الفصل الثالث: مسائل متفرقة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مسائل في الإعراب

وفيه مسائل :

١-إعراب المضاف إلى ياء المتكلم.

٢-إعراب "ما" بعد نعم و بئس.

٣-إعراب النكرة المقصودة بالنداء.

٤-إعراب (أسباطاً) في قوله تعالى: **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أَسباطاً أُمماً**

المبحث الثاني: الترخيم:

وفيه مسألةٌ واحدة :

١- ترخيم ما سمي به من جموع معتل اللام.

المبحث الثالث: التحذير: -

وفيه مسألةٌ واحده :

١- التحذير بـ "إياي" والقياس عليه.

د- الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، وألحقتها بستة فهارس فنية:

١- فهرس للآيات القرآنية.

٢- فهرس للأحاديث النبوية والآثار.

٣- فهرس لأقوال العرب.

٤- فهرس لأشعارهم.

٥- ثبت المصادر والمراجع مرتبةً ترتيباً هجائياً.

٦- فهرس تفصيلي لموضوعات البحث.

منهجي في البحث :

اعتمدت في دراسة مسائل هذا البحث على كتاب الأشموني، الذي اهتديت به على مواضع اختلاف رأي ابن مالك، والاختلاف في حقيقته مفهوم واسع، ولكنني

أردت به: ما ظاهره التناقض في رأيه، وذلك كأن يقول بالجواز في مسألة معينة ثم يعرض له بعد ذلك ما يثنيه عنه، إلى القول بالوجوب على سبيل المثال، وعلى هذا الفهم والتقرير، سرت في جمعي للمسائل.

أما دراستي لمسائل البحث، فقد سرت فيها على النحو التالي:

١-التمهيد للمسألة موضع البحث، وتقديم خلاصة مركزة حول الفكرة التي تتضمنها، جاعلاً ذلك مدخلاً لمناقشتها.

٢-التأصيل للمسألة، وذلك بتوضيح مذاهب العلماء فيها، مراعياً الترتيب الزمني في ذلك.

٣-اعتماد نص الأشموني، حيث جعلته بمثابة المنطلق في مناقشة المسألة، مفسراً في الغالب مايتضمنه كلامه، وموضحاً لموضع الاختلاف الذي يعزوه لابن مالك.

٤-أعقب بتتبع المسألة في مصنفات ابن مالك المطبوعة: وقد جعلت الكافية أولاً ثم شرحها، ثم الألفية أو الخلاصة - لأنها مختصرةٌ منها- ثم عمدة الحافظ وشرحه، ثم شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح، ثم التسهيل، ثم شرح التسهيل.

واخترت هذا الترتيب، مرجحاً أن يكون هكذا تسلسل تأليف ابن مالك لها، من خلال متابعتي لتطور المسائل النحوية، خلال هذه المصنفات، فأما الكافية وشرحها، والألفية ، فقطعاً أنهما قبل غيرها من المصنفات، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري إذ يقول: « وكان قد نظم الكافية الشافية بحلب، والخلاصة بحماة للشيخ شرف الدين البارزي والتسهيل بدمشق.. [1]».

أما شرح عمدة الحافظ، فهو واسطة بين شرح الكافية، والتسهيل وشرحه، وترجح لي ذلك لأمور:

أولاً: أن بدايات التردد في رأي ابن مالك تكون في هذا المصنف كثيراً

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٨٠.

ثانياً: أن ابن مالك في هذا المصنف، كثيراً ما يوافق رأيه في شرح الكافية الشافية، ويخالف التسهيل- وإن كان له من الآراء ما وافق فيه تسهيل الفوائد أيضاً- مما يفهم أنه قد ألف في زمن غير بعيد عن شرح الكافية.

ثالثاً: وجود نصوص كثيرة في شرح التسهيل واستدلالات مأخوذةٌ من نص كلامه في شرح عمدة الحافظ، مما يعني أنه بعده.

أما تسهيل الفوائد فجعلته بعد هذه المصنفات وذلك لأنه مرحلة من التأليف متقدمة ظهرت فيها آراء جديدة ومغايرة لما تقدمها، مما يعني أنه آخر مؤلفات ابن مالك، ويكون بعده شرح التسهيل.

ولهذه الأمور ترجح لدي أن يكون ترتيب مصنفاته على الوجه الذي ذكرته أعلاه.

٥- إيراد نص ابن مالك ملتزماً الترتيب المتقدم، موضحاً ما يتضمنه كلامه ما أمكن.

٦- إيضاح الدليل الذي اعتمد عليه ابن مالك من خلال نصوصه الواردة ٠

٧- أبين بعد ذلك ملخصاً، آراءه في المسألة، مبيناً مواضع الاختلاف، ومواطنه من مصنفاته.

٨- مناقشة الاختلاف ببسط آراء النحاة، وإيراد أقوالهم في المسألة، مبيناً أدلتهم في ذلك.

٩- مناقشة آراء شراح التسهيل، والألفية - بعد ذلك- وذلك ببيان آرائهم، وموقفهم من كلام ابن مالك، موافقةً أو مخالفة.

١٠- ترجيح ما يتضح رجحانه من آرائه، بعد دراسة المسألة، مع تبيين أسباب ذلك ودواعيه، ثم اختم بتفسير أسباب اختلاف رأي ابن مالك، من خلال ما يظهر لي من مدارسة النصوص، وهي محاولات تمثل رأي الباحث، وليس قطعاً على هذا العالم الجليل، تغمده الله بواسع رحمته.

١١- أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، مع ذكر رقم الآية واسم السورة.

١٢- وثقت القراءات القرآنية من كتب القراءات أو التفاسير إن تعذر ذلك.

١٣- خرجت الأمثال وأقوال العرب من مظانها، مثل كتب الأمثال، والمصنفات النحوية القديمة.

١٤- تخريج الأبيات الشعرية، وذلك بنسبتها إلى قائليها، موضحاً بحورها ورواياتها، إن وجدت، مع ضبطها التام بالشكل، وبينت الشاهد فيها، ووجه الاستشهاد، وأرجعتها إلى أهم مصادرها، وذلك مثل: الدواوين الشعرية إن كان للشاعر ديوان، والكتب النحوية، والمجموعات الشعرية.

١٥- عرفت ببعض الأعلام الذين ارتأيت أنهم بحاجة إلى التعريف لكونهم من المغمورين، أو لصلتهم الشديدة بالبحث، وأضربت عن التعريف بمن عرف من النحاة، والحق أن هذا الأمر يختلف فيه كثيرون، فمن أعده بحاجة للتعريف يراه آخرون، على غير ذلك أو العكس.

١٦- أنهيت البحث بخاتمة اشتملت على العديد من النتائج، التي أثبتت في موضعها.

ولقد كانت توجيهات شيخي الفاضل، المشرف على هذا البحث، خير عونٍ لي على تذليل الصعوبات، وإخراج هذا العمل المتواضع فجزاه الله خير الجزاء.

وبعد : فإن هذا العمل من طالب مبتدأ، ولا يخلو من النقص والخطأ، فأما صوابه فمن الله – سبحانه وتعالى- وخطؤه من نفسي، وحسبي أنني قد بذلت من الجهد المتواصل، ما اطلع الله علي، وبذلت كل مقدوري وطاقتي، ولم أدخر جهداً أعلم أن فيه نفعاً، وإضافةً لهذا البحث.

فاسأل الله العلي القدير أن يخلص لنا نياتنا في القول والعمل، وأن يبصرنا بعيوبنا، وأن أكون قد وفقت في إتمام العمل على الوجه المطلوب.

وفي الختام : أتوجه بالشكر الجزيل - بعد شكر الله- لأستاذي المشرف على هذه الرسالة، سعادة الأستاذ الدكتور: عبد الهادي أحمد فراج، الذي حباني برعايته وعنايته، وأشكره على إشرافه الراقي المبني على الحوار والنقاش، وقبول الرأي الآخر، ولإذنه لي بالاستفادة من غيره، دون الرجوع إليه، كما أنني أشكره على

توفير الكثير من المراجع التي كانت عوناً لي على إتمام هذه الرسالة، وأسأل الله أن يجعل ذلك في موازين حسناته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري، لأستاذي الكريم الذي كان معـي خطـوةً بخطوة، منذ أن كان موضوع هذه الرسالة فكرةً إلى أن استوى على سوقه،الأسـتاذ الدكتور: محمد أحمد خاطر، فله من الشكر أجزله، عرفاناً له بالفضل، وأحسبه مـن أهله، وأسأل الله أن يكتب له حياةً طيبةً في أولاه وأخراه.

وأحفظ لأستاذي القدير الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، الود والثناء، الذي أفـادني كثيراً ببعض المراجع التي لم أوفق للحصول عليها إلا من طريقه، فجزاه الله عنـي خير الجزاء.

والشكر موصول لجامعة أم القرى ممثلةً في كلية اللغة العربي التـي منحتنـي فرصة مواصلة دراستي العليا العربية، موفداً داخلياً.

والشكر مزجي لكل من كانت له يد فضلى على هذا البحث، ممن لم أتمكن مـن ذكرهم، ممن قدم لي النصح والإرشاد، وللأستاذين الكريمين اللذين تفضـلا وقـبلا مناقشة هذه الرسالة وتوجيه كاتبها.

البـاحـــث

حوفان بن صالح بن عبد الله القرني

التـــمهيـــد

ويشـــمل:

- تعريفاً موجزاً بابن مالك عليه رحمة الله
- تعريفاً موجزاً بالأشموني
- ظاهرة تعدد الرأي في تراثنا النحوي

ابن مالك حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين[1] أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي، النحوي اللغوي، اختلف في اسم والده، فهناك من ذهب إلى أن اسمه: "عبد الله بن مالك"[2]، في حين ذهب آخرون إلى أنه "عبدالله بن عبدالله بن مالك"[3].

ولقبه: جمال الدين، نص على ذلك الأسنوي إذ يقول: "الملقب جمال الدين"[4]، وكنيته "أبو عبد الله" أجمعت المصادر التي ترجمت له على هذه الكنية.

مولده ونشأته:

ولد ابن مالك بجيان في الأندلس، وبها نشأ ولكن المصادر التي ترجمة له لم تنقل لنا شيئاً عن تفصيل هذه النشأة، وكانت ولادته سنة ٦٠٠هـ على الأغلب[5] ونقل ابن الجزري أنه ولد سنة ٥٩٨هـ[6]، ولكنه شكك في هذه السنة، ولم يقطع القول بها.

---

(١) تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي ٣٥٩/٣، وطبقات الشافعية للأسنوى ٤٥٤/٢، البداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٨٠/٨٠/٢، ١٨١، وبغية الوعاة للإمام السيوطي ١٣٠/١، ونفخ الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري ٤٥٤/٢، وهدية العارفين لإسماعيل باشا ١٣٠/٦.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري، (دار العلوم، ١٤٠١ – ١٩٨١) ج٢ ص٤٥٤.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٣٥٩/٣.

(٤) طبقات الشافعية ٤٥٤/٢.

(٥) ينظر: البداية والنهاية لابن كثيرن، الطبعة الأولى إعداد:عماد عامر(دار الحديث – ١٤١٣ – ١٩٩٢م) ج: ٣، ص: ٢٩٨.

(٦) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٨٠/٢.

حفظ القرآن وتعلم القراءات القرآنية، والنحو بها على يد: ثابت بن خيـار، ثـم حدثت بعض الفتن والاضطرابات في الأندلس في تلك الحقبة، فهاجر إلى المشـرق قال ابن طولون الصالحي : "إنه رحل إلى الحجاز وتردد في البلاد الشامية، فسـكن بحلب وحماة ثم انتهى آخراً إلى دمشق"[١].

ويقول ابن الجزري: "ثم قدم دمشق فأخذ عن أبي الحسـن علـي بـن محمـد السخاوي، وسمع منه... ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبمحماة، وأخذ عنـه بهـذين البلدين، ثم قدم دمشق مستوطناً..."[٢].

وخلاصة القول أنه ولد بجيان من أعمال الأندلس، ثم رحل إلى الحجاز، ثم إلى دمشق، ثم من دمشق إلى حلب وحماه، ثم استوطن في دمشق.

شـــيوخه:

تتلمذ ابن مالك في بدايات طلبه للعلم على أيدي جلّة من العلماء فـي القـراءات والنحو وغيرهما، ومن أهم شيوخه:

١- ثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) أخذ عنـه القـراءات والنحو في جيان بالأندلس[٣].

٢- أبو صادق: الحسن بن صباح المخزومـي المصـري المتـوفي سـنة (٦٣٢هـ)[٤].

٣- أبو الفضل نجم الدين محمد بن محمد بن أبي الصقر القرشي المتـوفى سنة (٦٣٥هـ)[٥].

(١) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ٢٠/ ٣٩٣.

(٢) غاية النهاية ١٨٠/٢.

(٣) بنظر: المرجع السبق

(٤) ينظر: المرجع السابق ١٨١/٢.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١.

٤- أبو الحسن السخاوي علي بن محمد المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، أخذ عنه ابن مالك في دمشق القراءات القرآنية والنحو[١].

٥- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي، وقد لزمه ابن مالك بعد قدومه إلى دمشق وأخذه عنه النحو. يقول في هذا ابن الجزري: "ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه، وكان ذهنه من أصح الأذهان ومع ملازمته العمل، والنظر، والكتابة والتأليف"..[٢].

٦- أبو علي الشلوبين: عمر بن محمد أبو علي الأشبيلي الأزدي، المتوفى سنة (٦٤٥هـ).

٧- ابن عمرون[٣]: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي النحوي المتوفى سنة (٦٤٩هـ) يقول الصفدي: " أخذ العربية عن غير واحد، وجالس ابن عمرون وغيره بحلب"[٤].

وبهذا يتضح بطلان ما ذهب إليه أبو حيان-رحمه الله- فيما نقله عنه السيوطي في البغية إذ يقول: "بحثت عن شيوخه فلم أجد شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه...الخ"[٥] انتهى كلامه.

فأبو حيان ينفي أن يكون لابن مالك من المشايخ من يوثق بعلمه، ويشار إليه بالبنان، وما أورده المؤرخون لابن مالك -كما تقدم- يثبت أنه قد تلقى العلم مؤصلاً على يد جلّة من العلماء الفضلاء.

تلاميذه:

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/١٣١.

(٣) ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٣.

(٤) الوافي بالوفيات ٣/٣٥٩.

(٥) بغية الوعاة ١/١٣١.

كان ابن مالك -عليه رحمة الله- حريصاً على تبليغ العلم، وبذله إلى طلابه، وليس غريباً مثل هذا الخلق لمثل هذا العالم الجليل.

وقد صور لنا ابن الجزري حرص ابن مالك على تبليغ العلم في عبارات جميلة إذ يقول: "وحدثني بعض شيوخنا، أنه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية، وينتظر حتى يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك، ويقول: القراءات العربية العربية، ثم يدعو، ويذهب ويقول: أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس لذلك"[1]، وقد تتلمذ على يديه جلة من العلماء، ومن أشهرهم:-

١- محيي الدين النووي: يحي بن شرف المتوفي سنة (٦٧٦هـ) [2].

٢- شمس الدين: محمد بن عباس بن جعوان المتوفى سنة (٦٨٢هـ) [3].

٣- بدر الدين: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، المشهور ب (ابن الناظم) المتوفى سنة ٦٨٦هـ [4].

٤- شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة (٧٠٩هـ) يقول عنه السيوطي: « وقرأ النحو على ابن مالك، وبرع فيه ولازمه، وتخرج به جماعة وأتقن العربية، وسمع من ابن مالك....»[5].

٥- أبو الحسن على ابن إبراهيم بن داوود العطار الدمشقي المتوفي سنة ٧٢٤هـ [6].

٦- شهاب الدين: محمد بن سليمان الحلبي، المتوفي سنة ٧٢٥هـ [7].

٧- القاضي بدر الدين بن جماعة الكناني الحموي المتوفي سنة ٧٣٣هـ [1].

(١) غاية النهاية ١٨١/٢.
(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى١٦٠/٥.
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦٢/٣.
(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦٢/٣.
(٥) بغية الوعاه ٢٠٧/١.
(٦) ينظر: شذرات الذهب ٦٣/٦.
(٧) ينظر: شذرات الذهب ٦٩/٦.

مكانته العلمية:

يعد ابن مالك من مشاهير علماء القرن السابع الهجري، وأحد المصنفين ذائعي الشهرة بالعلم والفضل، وقد كان بحراً في شتى العلوم، فهو في القراءات عالماً، حيث حفظ القرآن مبكراً في جيان بالأندلس، وأتقن القراءات القرآنية، وتصدر لتدريسها حينما انتهى به المطاف إلى دمشق من بلاد الشام.

وقد نقل غير واحد -ممن ترجم له- أنه تولى مسيرة التدريس، يقول فيه الأسنوي: « كان إمام وقته في اللغة، والنحو، والقراءات، وحفظ أشعار العرب، مشاركاً في الحديث، والفقه، ديناً صالحاً، كامل العقل، والوقار والتؤدة، شافعياً»[(٢)].

فلم من علماء النحو فقط، وإنما هو لغوي وقارئ وفقيه محدث، وعن تصدره الإمامة في القراءات يقول الصفدي: « وكان إماماً في القراءات وعللها صنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية»[(٣)].

أما في اللغة فقد شاع أمره وذاع، وذلك لأنه بلغ درجة من المعرفة والبصيرة والإتقان، التي فاق بها أهل زمانه، يقول السيوطي: "وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غربها، والإطلاع على وحشيها"[(٤)].

وفي النحو كان إماماً لا يشق له غبار، بصير بمذاهب النحاة، مستقصياً لأدلتهم، وخير شاهد على معرفته الفائقة، هذا التراث النحوي والصرفي الذي خلفه من بين مطول ومختصر.

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦٢/٣.

(٢) طبقات الشافعية ٤٥٤/٢.

(٣) الوافي بالوفيات ٣.

(٤) بغية الوعاة ١٣١/١.

وكان له معرفة بالشعر العربي، إذ عليه الاعتماد الأول في الأحكام النحوية، وقد كان مولعاً بالبحث عن الشواهد الشعرية حتى أنه كان يعثر على العديد من الشواهد، والأشعار التي يحار فيها معاصروه، وكان لهذا الأمر أثر في تغير رأيه واختلافه من مصنف إلى آخر.

يقول المقري: "وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً، وكان لأئمة الأعلام يتحيرون في أمره"[1]، وكان ذا باعٍ كبير في علم الحديث نقل هذا عنه غير واحد.

يقول المقري أيضاً: " وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يمكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب.."[2].

ويستفاد من هذا أنه كان كثير الاطلاع على الأحاديث النبوية، وذو معرفة وبصيرة بها، حتى أن المقري وغيره وصفوه بأنه آية في الحفظ والفهم.

وإذا طالعنا ما خلفه من تراث نحوي، وصرفي، ولغوي، نستنتج منه أنه على قدر من العلم والمعرفة، التي فاق بها أقرانه، واستحق الإمامة في العلم رحمه الله رحمة واسعة.

أهم مؤلفاته النحوية:

ألف مؤلفات عدة في النحو العربي، واختلفت هذه المصنفات من حيث الطول والقصر، فمنها المطولات التي أراد أن يستقصي بها فروع المسائل، ومنها المختصرات، التي حاول أن يجمع بها أصول القواعد النحوية.

وقد يكون هذا الاختلاف، عائداً إلى أغراض تعليمية توخّاها المصنف، أو لغير ذلك من الأسباب، والمهم أن هذه المصنفات تفاوتت من حيث الإيجاز والإطالة، ولكل مصنف أهميته وقيمته.

---

(١) نفح الطيب ٢٢٣/٢.

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٢٣ من الجزء الثاني.

وقد يكون من المفيد للدارسين معرفة المتقدم من هذه المصنفات والمتأخر منها، ولكن لم أجد أحداً من المؤرخين له قد أشار إلى شيء من ذلك إلا أنني وجدت إشارة موجزة عن ابن الجزري توحي بأنه صنف الكافية أولاً ثم الخلاصة ثانياً، ثم التسهيل كما تقدم سلفاً[1].

ولم يعد هذه الإشارة، ولكن يستفاد منها أن الكافيـة أولاً، وأن تسـهيل الفوائـد آخراً، وهذه لمحة موجزة عن أهم مؤلفات ابن مالك النحوية:

١- الكافية الشافية وهو (مطبوع) ضمن شرح الكافية.

٢- شرح الكافية الشافية (مطبوع) تحقيق د: عبد المنعم هريدي.

٣- الخلاصة (الألفية) (مطبوع).

٤- عمدة الحافظ وعدة اللافظ (مطبوع) ضمن شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري.

٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. (مطبوع) تحقيـق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع) تحقيق د/ محمد كامل بركات.

٧- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع) تحقيق د/عبد الرحمن السيد، والدكتور ممد بدوي المختون.

٨- سبك المنظوم وفك المختوم مخطوط (مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى .

٩- تنبيهات ابن مالك (مخطوط)، مكتبة الأزهر برقم / ٢٣٤٧.

وفاتــه:

توفى -عليه رحمة الله- بدمشق، في الثاني عشر، مـن شـهر شـعبان سـنة ٦٧٢هـ، وتتفق أغلب المصادر على هذا التاريخ، وقد صلى عليـه فـي الجـامع الأموي بدمشق، ووري جثمانه بسفح قاسيون.

---

(١) ينظر ص: ٨ من هذا البحث.

الأشـــموني: حياته وآثاره

١ـ اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن: علي نور الدين بن محمد بـن عيسـى الأشـموني، الشـافعي، الإمام[1] الأصولي.

أجمعت المصادر التي ترجمت للأشموني على كنيته (أبو الحسن)، أمـا اسـمه فهناك اختلاف قليل، فابن العماد لم يتجاوز إلى اسم أبيه إذ قال: « وفيها تقريباً نور الدين أبو الحسن على الأشموني الشافعي»[2].

والسخاوي ترجم له ترجمة وافية، إذ يقول في نسبه: « علي بـن محمـد بـن عيسى بن يوسف بن محمد النور، أبو الحسن بن الشمس ابن الشـرف الأشـموني الأصل...، ويعرف بالأشموني» [3]، فزاد بعد "عيسى" يوسف بن محمد ...الخ

واتفقت جميع المصادر على كنيته ولقبه، فكنيته "أبو الحسن" ولقبه الأشـموني، والأشموني نسبة إلى أشمون بلدة بمصر- حماها الله- يقول السخاوي: « ويعـرف بالأشموني»[4]، ولم يخالفه في ذلك أحد فيما يعلمه الباحث، بل إن هذا اللقب قد غلب

---

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٥/٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهـب لابن العماد الحنبلي ١٦٥/٧، والبدر الطالع للشوكاني/ ٤٩١، وكشف الظنون ١٥٣/١، والأعـلام لخيـر الدين الزركلي ١٦٣/٥.

(٢) شذرات العماد ١٦٥/٧.

(٣) الضوء اللامع ٥/٥.

(٤) المصدر السابق ص ٥ من الجزء الخامس.

على اسمه، وأصبح يعرف به فيقال: " قال الأشموني كذا"، أو في كتاب "الاشموني" شأنه في ذلك شأن غيره من العلماء، الذين غلبت ألقابهم على أسمائهم.

مولده ونشأته:

ولد الأشموني عليه رحمة الله في شعبان سنة ٨٣٨هـ ، بنواحي قناطر السباع، ونشأ نشأة دينية فحفظ القرآن الكريم[١]، وتعلم القراءات القرآنية وأخذها على يد ابن الجزري[٢].

وحفظ جمع الجوامع في الأصول في وقت مبكر، ودرس المنهاج، وحفظ ألفية ابن مالك، وتعلم الفقه على يد جماعة من العلماء والفرائض، وبرع فيها ولم تذكر المصادر التي ترجمة لهذا العالم شيئاً عن تفاصيل حياته، أو عن تنقله في طلب العلم.

أهم شيوخه:

ذكر السخاوي أنه تتلمذ على يدي جلة من علماء عصره، فأما الفقه فقد أخذه عن: المحلي، والعلم البلقيني، والمناوي، والبامي وذكر أنه لازمه كثيراً، والنور الجوجي.

ويصنف الأشموني من فقهاء الشافعية، وقد أخذ النحو، والفرائض، من الكافيجي، وسيف الدين، والتقى الحصيني، والشار مساحي.

مكانته العلمية:

---

(١) الضوء اللامع ٥/٥.

(٢) المرجع السابق نفسه.

كان أبو الحسن الأشموني من فقهاء الشافعية، وقد تقدم أنه حفظ القرآن والقراءات، وتصدر للإقراء[1] سنة ٨٦٤ هـ، وكان نحوياً بارعاً، حفظ الألفية وشرحها في شرح جيل، سماه "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" ، والناظر في هذا الكتاب، يجد أنه كان كثير الاطلاع على أقوال النحاة، مما جعله كتابه موسوعة ضمت في جنباتها آراء متفرقة للعلماء، وقد كان -أيضاً- على معرفة بعلم الحديث، والفقه وأصوله، والفرائض، جيد النظم، ذُكر أنه نظم جمع الجوامع في الفقه، تولى قضاء دمياط إلى أن توفى.

وكان الأشموني على معرفة بالمنطق وفلسفته، حتى قيل إنه نظم ايساغوجي في المنطق، إذاً فقد كان واسع الاطلاع، فقيهاً وأصولياً، ومقرئاً للقراءات، وقد كان كثير الاطلاع على المصنفات النحوية، لاسيما مصنفات ابن مالك النحوية، مما جعله يطلع على بعض المواطن التي تردد فيها رأي ابن مالك، ولا تلبث أن تجد بين الفينة والفينة من كلامه ما يستفاد منه مثل ذلك٠

مؤلفاته:

صنف الأشموني العديد من المصنفات منها:

١- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك (شرح لألفية ابن مالك).

٢- نظم المنهاج في الفقه.

٣- شرح المنهاج في الفقه.

٤- نظم جمع الجوامع.

٥- نظم ايساغوجي في المنطق.

وفاته:

---

(١) البدر الطالع/ ٤٩١.

توفى الأشموني في يوم السبت السابع عشر من ذي الحجة سـنة ٩١٨هـ ـ[1]
رحمه الله رحمة واسعة.

(١) البدر الطالع/ ٤٩١.

ظاهرة تعدد الرأي في المسألة الواحدة
في تراثنا النحوي

لاشك أن تعدد الرأي في المسألة الواحدة لدى عالم من العلماء، أمر حري بالتأمل والمناقشة، إذ من المعروف أن العالم يختلف مع غيره، أما اختلافه مع نفسه، فهو أجدر بالعناية، إذ لابد أن يكون له من الأسباب التي جعلته ينتقل من رأي إلى آخر، فينقض ما أثبته أو يثبت ما نفاه، وهذا الأمر لم يحدث في النحو العربي بدعاً من العلوم الإنسانية الأخرى.

فإذا نظرنا في الفقه الإسلامي نجد أن هذه الظاهرة قد نشأت وبدت مبكرة منذ عصر الصحابة.

فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما نقل عنه، أنه كان يفتي بالمراجعة بين الزوجين، للمطلق بالثلاث، واستمر على هذا الرأي، على أن تكون طلقةً واحدة.

فاستهان الناس بشأن الطلاق، وكثر حتى أصبح أمراً فاشياً لتساهل الناس به، فلم يلبث أن غير هذه الفتوى وحكم بالتفريق بين الزوجين والحالة تلك[1].

وليس هذا إلا دليلاً على أنه قد يعرض للعالم ما يصرفه عن قول إلى قول آخر مناقض له، ومن أبرز الأمثلة التي يمكن أن تساق على مثل ذلك، التراث الفقهي الذي خلفه الإمام الشافعي يرحمه الله، وهو أحد الأئمة الأربعة الذين تنسب إليهم المذاهب في الإسلام.

فنجد له فقهاً ومذهباً جديداً وآخر قديما، والشافعي بين القديم والجديد يعد مثالاً واضحاً على أن العالم قد يقول القول، ثم يعرض له خلافه فيعدل إليه. وفي تراثنا النحوي نجد أن هذه الظاهرة بدأت مبكرةً- أيضاً- عند أئمة النحو العربي.

ولعل ابن جني- رحمه الله- قد لمح هذا في وقت مبكر، وعند جلة من العلماء إذ يقول في سياق كلامه: "ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء بأجوبة، وإن

---

(١) ينظر: سبل السلام، ٤٩٨.

كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوى من إجازة الوجه الآخر، إذ كـان من مذهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة أولاد، فكلهم ولد له ولا حق به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه.

فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجـائزة فيـه، فلأنـه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به، وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به، ألا تـرى إلى قول سيبويه في قولهم: له مائة بيضا: إنه حال من النكرة، وإن كان جـائزاً أن يكون (بيضاً) حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في (له) وعلى ذلك حمـل قولـه: "لعزة موحشاً طلك" فقال فيه إنه حال من النكرة، ولم يحمله علـى الضـمير فـي الظرف ...."[1].

ومراد ابن جني أن العالم قد يأتي له في المسألة رأيان، فيقول بأحدهما وإن كان غيره أقوى منه لدواع تصرفه إليه، فهذا سيبويه –إمام النحاة- قد وجد فـي كلامـه شيئاً من ذلك إذ ذهب إلى إجازة الحال من النكرة في قولهم " له علي مائة بيضاً" مع أنه يمكن أن يكون حالاً من الضمير المرفوع في (له).

فإذا كان سيبويه قد يعرض له أن يكون له في المسألة قولان أو يجيز قـولاً ولا يمنع الآخر فكذلك قد يحدث لغيره من النحاة، وإذا تابعنا هذه الظاهرة فـي تراثنـا النحوي، نجد غير واحد من علماء النحو وقد تعدد رأيـه فـي المسـألة الواحـدة، فالكسائي إمام مدرسة الكوفة قد عرض له شيء من ذلك، حيث تعـدد رأيـه فـي إعراب "ما" بعد نعم وبئس، فقد نقل عنه أبو حيان أنه يذهب إلى أن "ما" نكرة تميز، والمخصوص بالمدح "ما" أخرى موصولة، والفعل بعدها صلة لها[2].

ثم جاء له رأي آخر وهو أن "ما" معرفة تامة فاعل[3] وليست موصولة، ولـيس الموضع لبسط الكلام في هذين الرأيين أو نقدهما، بل المهم هو وجود هذه الظـاهرة عند هذا الإمام، وهذا هو الأخفش جاء له قولان في مسألة : تقدم الحال على عاملها

---

(١) الخصائص ٤٩٣/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤٥/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣-١٣.

ففي قوله الأول: خص جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً[(١)] في نحو "زيد قائماً في الدار"، ثم أجاز بعد ذلك أن تتقدم الحال على المبتدأ والخبر العامل في الحال في نحو: "فداء لك أبي وأمي"[(٢)].

وعرض لأبي على الفارسي أن تعدد رأيه أيضاً، في غير مسألة، ففي كسر نون جمع المذكر السالم، حيث ذهب في الإيضاح إلى كونها مفتوحة، ولا يعرض لها شيء من الكسر[(٣)]، ثم خالف هذا الرأي في قوله الآخر وأجاز أن تكون نون الجمع مكسورة[(٤)].

وتعدد رأيه أيضاً في إعمال "ما" النافية مع فقد بعض شروطها يقول: "ومما يجريه مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ، ونصبها الخبر، "ما" في لغة أهل الحجاز.... فإن نقضت النفي.... لم يكن إلا الرفع، وكذلك إن قدمت الخبر عليه .... وقد زعموا أن قوماً ينصبون هذا، والأعرف والأكثر غير ذلك"[(٥)].

إذا فهو يقرر أن "ما" تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز، ولكن بشرطين وهما ألا ينتقض النفي، وألا يتقدم الخبر على الاسم، فإذا حدث شيءٌ من ذلك فلا يجوز أن تعمل هذا العمل.

ولكنه خالف هذا الرأي في قوله الآخر، حيث جاء عنه ما يفهم منه إعمال "ما" النافية عمل ليس فقد بعض شروطها إذ يقول: "ونصبهم بـ (لا) الخبر يقوي تأويل سيبويه في نصب خبر (ما) مقدماً في الشعر، لقيام النفي فيه إذا قُدم الخبر قيامه إذا أُخر، وليس كذلك في نقض النفي، لأن آكد الشبهين قد بطل"[(٦)].

ويفهم من هذا النص أنه يجيز إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، فيكون مخالفاً لرأيه السابق،وإذا أنعم النظر في هذا الأمر نجد أن أبا علي

---

(١) ينظر: رأيه في اللباب ٢٩٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٢.

(٢) ينظر: رأي الأخفش في المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣/٢.

(٣) ينظر الإيضاح/ ٨٤.

(٤) ينظر: إيضاح الشعر/ ١٨٦.

(٥) الإيضاح/ ١٢١، ١٢٢.

(٦) المسائل البصريات ٦٤٩/١.

الفارسي قد تعدد رأيه في مسألة واحدة، شأنه في ذلك شأن سيبويه والكسائي وغيرهما.

والحق أن ظاهرة تعدد رأي للنحوي في المسألة الواحدة، قد ظهرت عند غير واحد من أئمة هذا الفن، وقد تكون لروح المنافسة التي نشأت بين العلماء، إبان ظهور المدارس النحوية كالمدرسة البصرية والكوفية وهما أشهر مدارس النحو العربي، وما دار بين علماء هاتين المدرستين من مناظرات علمية ألقت بظلالها على الدرس النحوي.

فكل يبحث عن الدليل الذي ينصر رأيه ويضعف رأي خصمه في المسألة، فيقع أن يعثر بعض - من خلال البحث والتنقيب- على شيء من الأدلة التي لم يكن قد اطلع عليها من قبل، مما يجعله يعدل عن رأي إلى آخر، أو يتطور المستوى المعرفي لدى العالم من خلال بحثه للمسألة، والتنقيب عنها فينشأ نوع من التفكير يتطور فيه النظر في المسألة مما يؤدي إلى التغير في الرأي.

أو يطلع العالم على رأي غيره، فيجد لديه من العلل ما يقوي وجهاً دون وجه في المسألة، وهذا لينشأ عنه تغير في الرأي، أو غير ذلك من الأسباب التي يمكن أن يفسر بها سبب تعدد رأي العالم في المسألة الواحدة، ولا ينظر إلى هذا التعدد في الرأي على أنه اضطراب وضعف في المنهجية العلمية، لأن من ينظر بهذه الكيفية، يكون قد فات عليه شيء كثير من المعرفة.

بل يجب أن ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها أمارة تطور ودليل نمو معرفي مطرد، إذ لا يتصور أن يقف العالم على الحقيقة العلمية دفعة واحدة، ومن أول وهلة، ثم تظل هذه الحقيقة محدودة الجوانب جامدة في فكره ، دون أن يصرف فيها تفكيره، بل المعهود أن المعرفة تنمو، ولاسيما لدى العلماء المحققين، إذ يقف في آخر حياته العلمية على ما لم يقف عليه سابقاً من العلم والمعرفة، الأمر الذي يجعله يعيد النظر كرات ومرات فيما قدمه من أعمال.

إذاً فظاهرة تعدد الرأي دليل نضج فكري، وبحث متواصل، وكشف لحقائق لم تكن معلومة من قبل، إذ لا يمكن أن يكون العالم مجدداً، ويكون ما قاله في أول

درس له هو ذاته الذي أفتى به في آخر حياته، لأن مثل هذا مؤشـر يسـتفاد منـه الجمود المعرفي والفكري.

وخلاصة الأمر أن ابن مالك لم يكن وحيداً في هذه الظاهرة، بل كان أحد العلماء الذي طرأ على آرائهم شيء من التغير، نتيجة لمجموعة من العوامل أسـهمت فـي مجموعها في نشوء هذه الظاهرة.

الفصل الأول

المفـــــــــــردات

ويتضمن أربعة مباحث:

١ـ المبحث الأول: المقدمات

٢ـ المبحث الثاني: المعارف

٣ـ المبحث الثالث:الحروف والأدوات

٤ـ المبحث الرابع: الأبنية

المسـألة الأولـى

حـد الكـلام

حـــد الكــلام

لا تكاد كتب النحو تخلو من تعريف الكلام، وتحديده، لأنه مادة الدرس النحـوي فاستلزم ذلك أن يكون معروفاً ومحدداً بدقة.

ومن هنا حاول العلماء أن يضعوا حداً خاصاً يميز الكلام عن غيره، فاختلفـت تعريفاتهم التي قدموها، وكل نظر من زاوية تختلف عن الآخر.

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسـألة ، ونبه إليه في قوله: «يجوز في قوله[1] (كاستقم) أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنـه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد نظـراً إلى أن الإفادة تستلزمهما· لكنه في التسهيل صرح بهما ....»[2].

والناظر في كلام الأشموني يجد أن فيه إشارةً إلى أن ابن مالك قدم أكثـر مـن تعريف للكلام في الألفية والكافية والتسهيل · أما الألفية فاكتفى فيها بالتمثيل بقولـه (كاستقم) وذلك بين يدي تعريفه للكلام "باللفظ المفيد" ولم يشترط التركيب والقصـد وكذلك فعل في شرح الكافية ولكنه اشترط ذلك في تسهيل الفوائد.

وبالتالي فالأشموني يريد أن يقول: إن ابن مالك لم يكن على وتيرة واحـدة فـي تعريف الكلام، وإنما أضاف شيئاً أو اقتصر على شيء، أي إن رأيه في هذه المسألة تردد واختلف.

وللوقوف على ما أشار الأشموني إليه من هذا الاضطراب في رأي ابن مالك ، فمن الأولى، أن يستعرض رأيه في هذه المسألة، للوصـول إلـى مكمـن التـردد والاختلاف فيه أو نفيه. وبالعودة إلى مصنفات ابن مالك نجد أنه قدم عـدة حـدود، حوت اختلافاً في مضامينها ما بين إضافة شرط للحد أو استبدال لفظ بلفظ ·

---

(١) أي في قول ابن مالك في الألفية : (كلاماً لفظ مفيد كاستقم ....)

(٢) شرح الأشموني ، المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، ٤ج ، ت : د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (مصر ـ المكتبة الأزهرية للتراث (بدون)). ج١ ، ص : ٢٣ ، ٢٤

يقول ابن مالك[1]:

" قَـولٌ مفـيد طَـلَباً وخَـبراً هو الكلام : كـَ (استَمع – وستَرى) "

فعرف الكلام هنا بأنه (قولٌ مفيد) وهو حد مختصر، اقتصر فيه على اشتراط الإفادة ، التي ربما تعني إليه الفائدة التي يحسن سكوت المتكلم أو السامع عليها، كما ترجم عنها ابن عقيل وغيره من شراح الألفية[2].

وعبر عنه في شرحه للبيت السابق بأن قال: "الكـــلام عـــند النـــحويين عـبارة عـن كـل لفـظ مـفيد "[3].

والذي ينعم النظر في تعريفه في الكافية وشرحها يجد أنه صدر حد الكلام تـارةً بالقول وأخرى باللّفظ، وكأنه يشير إلى استخدامهما بمعنى واحد. وقيده بالمفيـد دون أن يضيف شرطاً آخر، الأمر الذي يعني أن الإفادة لدى ابن مالك تستلزم التركيب.

وقدم تعريفاً آخر فقال[4]:

" كلامنَا لَفْظٌ مفيد كاستَقم واسم وفعلٌ ثُم حرفٌ الكَلم "

ومراده هنا أن الكلام في الاصطلاح النحوي هو عبارةٌ عن اللفظ المفيد، وهـذا ما تضمنه كلامه في شرح الكافية٠

وبالنظر إلى هذه الأقوال التي مضت يجد الباحث أنه قدم خلالها تعريفين للكلام:

الأول: أنّه قول مفيد وهو في متن الكافية.

الثاني: أنه لفظ مفيد وهو في شرح الكافية والألفية.

ولم يقف عند هذين الحدين المختصرين بل نجده عدل عنهما وبدأ فـي تعريـف الكلام بدايةً أخرى لا تتضمن اللفظ أو القول ، ولا تقف عند حد الإفادة بـل طـرأ على هذا الحد تغير مقصود ، فاستبدل شيئاً وبسط شيئاً آخر ٠

---

(١) شرح الكافية الشافية ، الطبعة الأولى ت : د عبد المنعم أحمد هريدي (مكـة المكرمـة ، دار المـأمون للتراث(١٤٠٢ – ١٩٨٢م) ج١ ، ص : ١٥٧) .

(٢) ينظر ص: ٣٩ – ٤٠ من هذا البحث ٠

(٣) شرح الكافية ١/ ١٥٧

(٤) ألفية ابن مالك (مكة المكرمة – دار ابن حزم (١٤٢٥)) ص : ١٠ .

والذي يفسر ما يقصده الباحث بهذا الكلام هو الحد الذي قدمه ابـن مالـك فـي تعريفه للكلام إذ يقول: "والكلام مـا تضـمن مـن الـكلم إسـناداً مـفيداً مقصـوداً لـذاتـه"[1].

والملاحظ على هذا الحد ، أنه بدأ فيه بداية جديدة، ليست بقولٍ ولا لفـظ، إنمـا صدره بقوله (ما تضمن من الكلم) مستغنياً بذلك عن كلمتي (القول) و(اللفظ) هـذا من جهة، ومن جهة أخرى، وضع أجناساً وفصولاً لم يقل بها سابقاً في الكافيـة أو الألفية.

فاشترط في التسهيل في الكلام أربعة شروط :إسناد، وإفادةٌ ، وقصـد، وإرادةٌ لهذا المقصود

فيكون أضاف في التسهيل ، الإسناد ، والقصد لذاته ، واستبدل كلمتي (القـول)، و(اللفظ)، بقوله: (ما تضمن من الكلم)، والأمر الذي بسطه بعد أن كان مقتضباً، هو الإفادة، إذ جعلها تتركب من الإسناد، والقصد.

فهل رأى أن اشترط الإفادة في الكلام لا يستلزم التركيب وأنها قاصرةٌ عن إتمام الحد أو أن هناك مؤثرات أخرى حـاول ابـن مالـك أن يتلافاهـا بإضـافة مـا أضافه للحد ؟

وقد فسر لنا شيئاً من ذلك في شرحه للتسهيل، وسوغ لما استقر عليه رأيه فـي تعريف الكلام، أما تصدير الحد بـ "ما" مع كونها تدل على الواحد فأكثر؛ فلأن الكلم أقل ما يقع على ثلاث كلمات بينما يتم الكلام بكلمتين فتصدير الحد بـ الكلم لا يكون جيداً، إذ لا يستدعي الكلام فصدره بـ "ما" لأنها تقع على الواحد فأكثر، أي اثنين أو ثلاثة فيخرج الواحد باشتراط الإسناد المفيد[2].

---

(١) تسهيل الفوائد ، تحقيق : محمد كامل بركات (مصر- دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ص: ٣

(٢) ينظر: شرح التسهيل ،الطبعة الأولى ، تحقيق : د عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون (مصـر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤١٠ هـ– ١٩٩٠م))، ج١، ص:٧ .

وبـ(الكلم) مع أنه أقل ما يقع على ثلاث كلمات؛ وذلك لأن فيه إعلاماً بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطاً ولا رمزاً ولا نحوه، إنما هو قول أو لفظٌ أو كلم[1].

وأما اختياره الكلم عن القول واللفظ فلموازنته بين هذه الكلمات الثلاث، فـاللفظ، يقع على المهمل والمستعمل، بخلاف القول والكلم، فيكون أبعد الكلمتين عن تصـدر الحد بها، فتخرج من دائرة المفاضلة ويبقى القول والكلم، وهما يستويان فـي عـدم دلالتهما على المهمل.

لكنه وجد أن القول يعرض فيه أن يكون دالاً على الاعتقاد ولا يعرض هذا للكلم فكان تصدير الحد بالكلم أولى لسلامته من ذلك.

فيكون اشتراط الإسناد المفيد ليخرج الواحد الذي هو من مدلول "ما" ، هـذا مـا صرح به ابن مالك، وبهذا يتضح مراده من اشتراط الإفادة، ولم يكن يعني أن الإفادة لا تستلزم التركيب .

ولو قيل إنه احترز بالإفادة الإسنادية لأن الإفادة المطلقة لم تعد وحـدها كافيـةً لجعل الحد جامعاً مانعاً ، لكان له وجه من النظر وذلك لأن الإفادة أصبحت تشـمل عند ابن مالك وغيره، نوعين من الإفادة :

الإفادة الإسنادية، والإفادة التقييدية، والتقييدية نحو: كتاب الطالب ، فهـي تفيـد أن الكتاب للطالب دون أن تدل على شيء آخر.

واحترز بـ (الإسنادية) لإخراج الفائدة التقييدية، هذا أحد الوجهين في تفسير هذا الأمر من وجهة نظر الباحث.

وخلاصة الأمر بعد النظر في كلام ابن مالك يصل الباحث إلى نتيجتين:

الأولى: وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة ، كما أشار إلى ذلك الأشموني.

الثانية: أن ابن مالك قدم ثلاثة حدود للكلام وهي:

الأول: " قول مفيد" وهو الحد الذي قدمه في متن الكافية .

---

(١) المرجع السابق ص : ٧ من الجزء الأول.

الثاني: " لفظٌ مفيد " وهو الحد الذي قدمه في شرح الكافية ٠

الثالث : " ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته " وهو الحد الذي قدمه في تسهيل الفوائد ومشى عليه في شرح التسهيل.

وموطن الاختلاف بناء على هذا تمثل في أمور:

أولاً : في تصدير الحد: حيث صدره في الكافية بالقول وفي شرح الكافية، والألفية باللّفظ، وفي التسهيل بـ : "ما تضمن من الكلم".

ثانياً: في إضافة بعض الشروط : حيث أضاف في تسهيل الفوائد شروطاً عده من ذلك: الإسناد ، والقصد ، وأن يكون القصد لذاته، بينما اكتفى في شرح الكافية بالإفادة.

ولموازنة كلام ابن مالك بغيره من علماء العربية، لجعل المسألة أكثر وضوحاً وعمقاً، فالباحث يرى أنه من المستحسن أن ينظر في جهود العلماء في هذه المسألة استكمالاً لجوانبها التي يعتريها نقص، وحتى يكون الحكم الذي يصدره الباحث على رأي ابن مالك يكتسب شمولاً، وواقعية.

فسيبويه أشار إلى أن "الكلم، اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" [(١)].

فسيبويه عرف الكلام باعتبار أجزائه حيث بين أنه اسم أو فعل أو حرف جاء لمعنى، ووافقه المبرد [(٢)] وابن السراج [(٣)] والزجاجي [(٤)] وأبو علي الفارسي [(٥)]

---

(١) الكتاب، تحقيق : عبد لسلام محمد هارون (بيروت ، عالم الكتب (بدون) ج١ ، ص : ١٢) .

(٢) ينظر : المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة (بيروت، عالم الكتب (بدون)، ج١، ص:٣٠ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو، الطبعة الرابعة، تحقيق : د/عبد المحسن الفتلي (لبنان ، الرسالة ، ١٤٢٠هـ) ج١، ص : ٣٦ . .

(٤) ينظر : الجمل في النحو ، الطبعة الخامسة ، تحقيق : أ.د/ علي توفيق الحمد (لبنان، الرسالة، ١٤١٧هـ) ص:١

(٥) ينظر: الإيضاح، الطبعة الثانية، تحقيق : د/ كاظم بحر المرجان (لبنان، عالم لكتب، ١٤١٦هـ ، ص: ٧١

والصيمري[1]، مع اختلاف قليل في التعبير عن هذا المعنى فابن السراج يحد الكـلام بأنه يأتلف من ثلاث أشياء: اسم وفعل وحرف ،ووافقه على هذا المنهج أبـو علـي الفارسي والصيمري.

والزجاجي يعرفه بتقسيمه إلى أجزائه فيقول: " أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعـل، وحرف" [2]. إلا أنهم مع اختلافهم هذا، فهم يلتقون ويتفقون فـي تعريـف الكـلام باعتبار أجزائه، وبالتالي فليس للمنطق أثر في هذه الحدود التـي قـدموها للكـلام، وعلى هذا فابن مالك مخالف لهم في الحدود التي قدمها للكلام فهو يستخدم الأجناس والفصول لإخراج ما يتوهم دخوله على الحد وهو ليس منه.

ووضح الثمانيني بأن الكلام عند النحويين " لا يطلقونه إلا على المفيـد ، فـإن أوقعوه على غير المفيد قيدوه بصفة فقالوا : (كلام مهمل).... "[3].

والثمانيني في هذا الكلام لم يقدم حداً للكلام ، وإنما اكتفى بتوضـيح أن الكـلام لا يطلق إلا على المفيد، وابن مالك اشترط الإفادة في جميع الحدود التي قـدمها لأن ما ليس مفيداً لا يعد كلاماً.

وعرفه الزمخشري بأنه "هـو المركب مـن كلمتين أسـندت إحـداهما إلـى الأخرى"[4]. والملاحظ على الحد الذي قدمه الزمخشري أمور:

الأول: أنه بدأ حد الكلام بوصفه بالتركيب مستغنياً عن التعبير عنه بأي لفظ من ثلاثة الألفاظ التي تدور للتعبير بها عن الكلام وهي (اللفظ، القول، الكلم).

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة، الطبعة الثانية، تحقيق : د/ فتحي أحمد علي الـدين (سـوريا ، دار الفكـر ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ج١، ص: ٧٤ .

(٢) الجمل في النحو /١.

(٣)الفوائد والقواعد " الطبعة الأولى تحقيق: د. عبد الوهاب الكحلة (بيروت ، الرسالة (١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢م) ص: ٤.

(٤)المفصل، ويذيله المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني (بدون) ص: ٦.

ثانياً: أنه اشترط في هذا الحد التركيب، والإسناد، واستغنى عن اشتراط الإفادة. ولكن الزمخشري وضح أن مراده بالتركيب أن يكون على وجه إسناد إحداهما إلى الأخرى ، وهذا يستلزم الإفادة وإن لم يصرح بها .

والمتأمل لهذا الحد يجد أن ابن مالك موافقٌ له في التسهيل في وجه دون وجه، فأما الوجه الذي التقى فيه ابن مالك مع الزمخشري فهو اشتراطه الإسناد، والوجه الذي اختلفا فيه؛ هو أن ابن مالك صرح باشتراط أن يكون ذلك الإسناد مفيداً بخلاف الزمخشري فلم يصرح بذلك وإن تضمنه كلامه.

وفسر ابن يعيش كلام الزمخشري الآنف الذكر بأنه يريد بالكلام ما يسمى الجملة ومثل له بنحو : (زيد أخوك ، وقام بكر)، ووضع تصوراً لبدء الزمخشري حد الكلام بقوله : (المركب) دون اللفظ أو القول. أنه يريد بالمركب : اللفظ المركب، فاستغنى عن كلمة اللفظ، لوضوح المعنى بدونها.

وبين أنه اشترط في التركيب الإسناد، احترازاً من التركيب الإفرادي، نحو: معدي كرب وما شاكلها لأنها لا تفيد [1]وقدم الجزولي تعريفاً للكلام يتضمن اشتراط التركيب والوضع يقول : إن الكلام هو "اللفظ المركب المفيد بالوضع"[2].

ويفهم من ذلك أنه اشترط في الكلام أربعة شروط : أن يكون لفظاً، و مركباً،وموضوعاً بالوضع العربي.

ووافقه ابن عصفور[3]، وعرفه السيوطي بأنه" قول مفيد"[4] ووصفه بأنه أحسن الحدود وأخصرها ويكون السيوطي بهذا موافقاً لابن مالك في متن الكافية ومخالفاً له في تسهيل الفوائد.

---

(١) ينظر : شرح المفصل ، لبنان ، عالم الكتب (بدون) ج ، ١ ، ص : ٢٠ .

(٢)المقدمة الجزولية في النحو ت : د. شعبان عبد الوهاب (مكة المكرمة ، مطبعة جامعة أم القرى) ص: ٣ .

(٣) ينظر: المقرب ، الطبعة الأولى . ت : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (مكة المكرمة - الفيصلية (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) ج١ ، ص :٤٥.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧ج ، الطبعة الثانية ، تحقيق : د.عبد العال سالم و عبد السلام هارون مكرم (بيروت ، مؤسسة الرسالة(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)) ج١ ، ص : ٢٩ .

ومن شراح الألفية ابن الناظم وهو موافق لابن مالك في تعريفه للكـلام بأنـه اللفظ المفيد . يقول في تعريف الكلام: " اللفظ الدال على معنـى يحسـن السـكوت عليه"[1] فأطلق على الكلام اللفظ، دون القول أو الكلم ، كما أنه اشترط الإفادة مثلـه، لكنه عبر عنها بالمعنى الذي يحسن السكوت عليه.

وناقش المسألة أبو حيان، ويبدو أنه يرى أن النقص يعتري الحد الذي قدمه ابن مالك. وذلك لأمور من وجهة نظره:

الأول : تصديره الحد باللفظ، واللفظ جمع لفظة، وأقل ما يقع الجمع على ثلاثـة - على المذهب الصحيح- والكلام تتم ماهيته بلفظين، فيكون تصديره باللفظ غيـر جامع؛ لأنه يخرج ما تركب من لفظتين.

وهو توجيه جيد فيما يراه الباحث، وتنبه ابن مالك لهذا في تسـهيل الفوائـد وشرح التسهيل كما مر حيث استغنى عن هذه اللفظة بـ (ما تضمن من الكلم).

الثاني: أن اللفظ جنس بعيد لوقوعه على المهمل والمستعمل والقول جنس أقرب لأنه لا يقع على المهمل فكان تصدير الحد به أولى من اللفظ.

الثالث: أن الإفادة أو قوله (مفيد) تطلق على نـوعين مـن الإفـادة ، الإفـادة التقييدية، والإفادة الإسنادية ، فالتقييدية مثل (غلام زيد) تفيد (فائدة تقييدية) وهي (كون الغلام لزيد)، ولا تعد كلاماً بخلاف الإسنادية، فهي التي يحسـن السـكوت عليها، فيكون قيد الإفادة غير جامع أيضاً [2].

وفي كلام المرادي ما يفهم مخالفة ابن مالك في الألفية إذ رأى أن تصدير الحد بالقول أولى من تصديره باللفظ [3]، ولعله موافقٌ في ذلك لأبي حيان في مأخذه على ابن مالك .

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، ت : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد لحميد (بيروت – دار الجيل (بدون) ص: ٢٠

(٢) ينظر : منهج السالك على ألفية ابن مالك .ت : edited with an Introduction by Sidney glazer American oriental society new haven Connecticut | ١٩٤٧/ . ص : ٢، ٣.

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ، الطبعة الأولى ، تحقيق: د/ عبد الرحمن علي سليمان (مصر – دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ج١، ص: ٢٦٨ ، ٢٦٩.

ولم يكن لابن هشام موقف واحد أو رأي واحد تجاه رأي ابن مالك في الألفية إذ وافقه في رأي وخالفه في آخر. فوافق ابن مالك في مذهبه في الألفيـة وذلـك فـي أوضح المسالك [1] وقطر الندى[2] وخالفه في شرح شذور الذهب حيث عرف الكلام بأنه:"قـول مـفيد مـقصود"[3]، ولعل وجه المخالفة بين تعريفه للكلام فـي شـرح شذور الذهب وبين كلام ابن مالك في الألفية يتمثل في أمرين:

الأول: أنه عبر " بالقول"عن الكلام في حين عبر عنه ابن مالك باللفظ.

الثاني: أنه اشترط القصد في حد الكلام ولم يشترطه ابن مالك في الألفية.

وسار ابن عقيل على مذهب ابن مالك في الألفية في حد الكلام إذ قـال : هـو "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" [4] فزاد فائدة يحسن السكوت عليها ، ولعله عد تمثيل ابن مالك بـ (استقم) هو من تمام الحد فجاءت هذه الزيادة موضحة لها.

وعرف الكلام أبو عبد الله الهواري[5] - من شراح الألفية أيضاً- بأنه: (اللفـظ المركب المفيد بالوضع)[6].

وهو موافق بهذا الحد للجزولي وابن عصفور ، ولم يصرح بمخالفة ابن مالـك وإنما قدم هذا التعريف ، وبين أنه لجماعة من النحويين ، ثم قدم العذر لابن مالـك في عدم اشتراط التركيب واكتفائه " باللفظ المفيد " بأن قوله (مفيد) أغنى عن ذلـك لأن الإفادة تستلزم التركيب .

---

(1) ينظر :أوضح المسالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (بيروت – المكتبة العصـرية (١٤٢٣ – ٢٠٠٣م) ج١ ص : ١٢

(2) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (لبنان – المكتبة العصرية ، (١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م) ص : ٢٨.

(3) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (لبنان – المكتبة العصرية ، (١٤١١هـ – ١٩٩١م) ص : ٢٨

(4) شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميـد (بيـروت – المكتبـة العصـرية (١٤٢٣ – ٢٠٠٢م) ج١ ، ص :١٩

(5) الهواري : اسمه : محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري ولد سنة ٦٩٨هـ قرأ النحو علـى محمد بن يعيش ، من تصانيفه، شرح الألفية لابن مالك ، وله نظم الفصيح ، ونظم كفاية المـتحفظ ، والحلـة السيرا في مدح خير الورى. مات سنة ٧٨٠هـ ينظر البغية ٣٥/١ .

(6) شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد (مصر- المكتبة الأزهرية (١٤٢٠هـ - - ٢٠٠٠م)).ج ١ ، ص : ٧٣.

ومن شراح التسهيل من وافق ابن مالك في تعريفه للكلام هناك ومنهم من خالفه، فأبو حيان قدم عدة انتقادات للحد الذي قدمه ابن مالك في التسهيل، فمن ذلـك النقـد الذي وجه له في تصديره الحد بكلمة "ما" يقول :

" وتصديره الحد بـ " ما " ليس بجيد لأن " ما " لفظ مشترك، والحدود تصـان عن الألفاظ المشتركة"[١].

وقدم أبو حيان البديل لذلك بقوله: "ولو قال: الكلام المتضمن من الكلم، لخاص من لفظ "ما" ودل على ما أراد من معنى"[٢]، والباحث يرى أنه لا مانع من استخدام "ما" وان كانت تدل على الواحد فما فوق، لأنها تتخصص بالإسناد، وقدم اعتراضات أخرى تراجع في موضعها[٣]

والذي يفهم من كلام ابن عقيل أنّه يوافق ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائـد إذ لم يقدم ما يفيد المعارضة[٤]، ووافقه السلسيلي [5] و الدماميني [٦]وعلى ذلك ورد ورد كلام خالد الأزهري[٧].

---

(١) التذييل والتكميل ، الطبعة الأولى، تحقيق: د/ حسن هنداوي (دمشق ، دار القلم ، ١٤١٨هـ ـ، ١٩٩٧م) ج١ ، ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص: ٢٩ من الجزء الأول .

(٣) ينظر المرجع السابق، ص: ٢٩-٧٣ من الجزء الأول ، ولم أناقشها خشية الإطالة.

(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، الطبعة الثانية ، تحقيق :د. محمد كامل بركات (مكـة المكرمـة – مطابع جامعة أم القرى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ج١ ، ص:٥ .

(5) ينظر : شفاء العليل في إيضاح التسهيل . الطبعة الأولى ، ت: د/ الشريف عبـد الله علـي الحسـيني البركاتي (مكة المكرمة – المكتبة الفيصلية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ج١ ص : ٩٦،٩٧.

والسلسيلي هو: محمد بن عيسى بن عبد الله السكسكي أو السلسيلي المصري النحوي ، كان كثير المطالعة والمذاكرة له أرجوزة في التصريف ، كان كثير العبادة ، جيد التعلّم درس وأفتى توفي سنة ٧٦٠هـ ينظر بغية الوعاة ٢٠٥/١ ، ورجح محقق التسهيل أن يكون توفي عام ٧٧٠هـ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الطبعة الثانية ، تحقيق : د/ محمد عبد الرحمن المفدى (مطـابع الحميضي (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ج١ ص : ٧٠ ، ٧١.

والدماميني هو : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد الأسكندراني ، المعروف بالـدماميني . ولد سنة ٧٦٣ هـ ، له من المصنفات ؛ تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب ، لابن هشام ، وتعليق الفرائـد على تسهيل الفوائد ، وغيرها . توفي سنة: ٨٢٧ هـ ينظر: هدية العارفين ٦ / ١٨٥.

(٧) ينظر: الموصل إلى نحو التسهيل ،(رسالة دكتوراه) تحقيق: د . ثريا عبد السميع ، جامعة أم القرى ، مكـة المكرمة.٤/١

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة الحد الذي قدمه ابن مالك في الكافية الشافية وهو قوله: (قول مفيد) وذلك للأمور التالية:

أولاً: أن الحد صدر (بالقول) دون غيره وهو جنس قريب ويطلق لإرادة الجملة المفيدة ولا يشمل المهمل بخلاف اللفظ فإنه يطلق على المهمل والمستعمل.

ثانياً : أن تصدير الحد بـ (القول) أولى من تصديره (بالكلم) وإن كان القول يدل على الاعتقاد إلا أنه بذكر المفيد بعده يخرج هذا الداخل لأن الإفادة تستلزم الإسناد والتركيب ولا يكون كذلك إلا إذا كان كلاماً والكلم يدل على ثلاثة ألفاظ فأكثر وهذا يخرج منه ما تركب من كلمتين مما جعل ابن مالك يعدل عنه إلى لفظة "ما".

ثالثاً: أن الإفادة تستلزم التركيب أي أن يكون الكلام مركباً على وجه مفيد من وجوه العربية التي تفيد معنى وقد عبر عنها بعض النحاة "بالفائدة التي يحسن السكون عليها". (1)

وبالتالي فدلالتها على الإسناد التركيبي ضمنية .واشتراط الإسناد، والتصريح به في اللفظ إطالة للحد دون إضافة جديدة فيما يراه الباحث.

رابعاً : اشتراط القصد في الكلام فلا يرى الباحث أنه من شروط الكلام التي لا يستقيم الحد إلا بها لأن الكلام إذا كان قولاً، وكان مفيداً الفائدة التي يحسن السكوت عليها نحو (قام زيد) فإنه يستفاد منه قيام زيد، وكونه في الزمن الماضي فإذا جاء مثل هذه الجملة فلابد أن تكون كلاماً سواء كان الناطق بها قاصداً له أو غير قاصد.

خامساً : أن هذا الحد مبني على الاختصار، والإفادة، وكلما كان الحد جامعاً شاملاً مختصراً، كان الأخذ به أولى.

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /20 ، وشرح ابن عقيل 1/ 19.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

الناظر في رأي ابن مالك في هذه المسألة لا يلبث أن يتعرف على هذا الاختلاف الذي وقع في كلامه، وأن يضع يده عليه، ويتبادر إلى الذهن عدة أسئلة لماذا هذا الاختلاف؟ وما السر فيه؟ وهل هو اختلاف مقصود بمعنى أن المصنف يستدرك على نفسه ويناقض آراءه المتقدمة، أو أنه سهو من المصنف وغفلة؟

ويرى الباحث أن هذا التغيير في رأي ابن مالك تغير مقصود، وبني على أسس علمية، ولاحظ للغفلة والسهو فيه، والخلاف الذي دار في كلام ابن مالك، يتردد بين الكافية، والألفية، وبين التسهيل، حيث قدم ثلاثة حدود للكلام في كل منها.

أما الاختلاف بين الكافية والألفية فبيانه: أنّه عرف الكلام في الكافية بأنه: (القول المفيد)، وعرفه في الألفية بأنه: (اللّفظ المفيد)، فيكون الاختلاف بين تصدير الحد باللفظ أو القول.

وسر الاختلاف في هذا أن ابن مالك لم يكن يرى فرقاً بين هذين اللفظين أو المصطلحين، إن جاز التعبير بل يستخدمهما بمعنى واحد دون التفريق بينهما، بدليل أنه عبر عن القول في شرح الكافية باللفظ إذ يقول: " الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد"[1] فيكون بهذا قد ذكر العام وهو يريد الخاص.

الدليل الثاني : أن الألفية جزء من الكافية، كما أراد المؤلف أن تكون، فهي نظم كما يقول: "أحصى من الكافية الخلاصة" [2] فليست سفراً جديداً مستقلاً بنفسه، وإنما هي حاوية لأفكار ومهمات الكافية، إذ هي بمثابة الفرع من الأصل، فيكون استخدامه اللفظ بدل القول، من استخدام العام وإرادة الخاص.

أما الاختلاف الذي حدث في تسهيل الفوائد فقد أوضح ابن مالك بنفسه سر هذا الاختلاف في كلام جميل يراجع في موضعه [3] ويخرج الباحث منه بعدة أمور تفسر لنا بعض هذا الاختلاف الذي اعترى رأيه :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ١٥٧

(٢) الألفية / ١٧٧

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٧/١ .

أولاً : تطور المفاهيم والاصطلاحات عند ابن مالك:

فلم يعد القول واللفظ بمعنى، واحد بل غاير بينهما، وبين أن اللفظ يشمل المستعمل والمهمل، بخلاف القول فإنه ينحصر في المستعمل، فيكون أقرب من اللفظ. ولكن القول أيضاً يعرض له أن يطلق على الاعتقاد، ولا يعرض للكلم مثل ذلك، فيكون الكلم إذا أولى. والفائدة أصبحت تعني لابن مالك، نوعين من الإفادة: (الإفادة التقييدية) نحو: غلام زيد، و (الإسنادية) وهي: المقصودة، فلابد إذاً من الإضافة للحد شيئاً يخرج الإفادة التقييدية، الناشئة عن تطور هذا المصطلح عند ابن مالك، فيشترط الإسناد أو التركيب.

والكلام المتضمن الإسناد التركيبي المفيد، يطرأ عليه أن يكون مقصوداً، وألا يكون مقصوداً، فلم يعتبر لديه إلا المقصود فاشترط لذلك القصد، وهذا التطور في المفهوم والدلالة عند ابن مالك، يعد سبباً قوياً يفسر هذا الاختلاف الذي وجد في كلامه.

ثانياً : التأثر بالنزعة المنطقية التي كانت سائدة في عصره: ويظهر ذلك جلياً في التسهيل، وشرحه، وكثرة عنايته بالفصول والأجناس، واختلاق ما يمكن أن يطرأ على الحد، ووضع جنس لإخراجه وهكذا.

ثالثاً : توسع الدائرة المعرفية لدى ابن مالك، باطلاعه على مصنفات غيره من العلماء، والعالم المجتهد لابد وأن ينظر فيما كتبه غيره، ويعد هذا رافداً من روافد نموه المعرفي والفكري، فيفيد مما قدموه ويضيف عليه.

وقد تكون هذه الأسباب مجتمعة أو مفترقة، تفسر لنا شيئاً مما ورد في كلام ابن مالك وظاهره الاختلاف، وقد يكون هناك من الأسباب، ما لم يوفق الباحث في الوقوف عليه، أو تعيينه، وإنما هي محاولة من الباحث لوضع تفسير يقرب صورة هذا الاختلاف ويفسر أسبابه.

المســـألة الثانيـــة

كســر نــون جمــع المذكــر الســالم

كسر نون جمع المذكر السالم

الأصل في نون جمع المذكر السالم أن تكون ساكنة، لأنها عوض عن الإعراب والتنوين في الاسم المفرد[١] وإنما حركت نون الجمع للتخلص من التقاء الساكنين، (الواو والنون أو الياء والنون)، وكان من المناسب أن تحرك بالفتح دون الكسر أو الضم ، وذلك لأن النون تقع بعد واوٍ مضمومٍ ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها. فلو كسرت أو ضمت توالى أربع ضمات في حالة الرفع[٢] وعدة كسرات في حالتي النصب والجر [٣]، والفتح لا يعرض له شئ من ذلك، فكان من المناسب تحريك النون به، وقيل غير ذلك [٤].

وجاء عن بعض العرب كسر هذه النون في بعض المواضع، واختلف العلماء في تفسير هذه الكسرة التي طرأت على النون، ولهم في ذلك آراء ومذاهب:

الأول: أن نون الجمع مفتوحة أبداً، وهو مذهب سيبويه ،ووافقه ابن السراج، والزجاجي، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، والصيمري، وابن الخشاب[٥].

الثاني: أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة ، وكسرها لغة، وهو رأي المبرد، وأبو علي الفارسي في قوله الآخر، والسيوطي[٦].

الثالث: أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة وكسرها ضرورة، وهو رأي الزمخشري، ووافقه العكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبو حيان ، وابن هشام الأنصاري[٧].

---

(١) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي / ٨٤.

(٢) ضمة ما قبل الواو، والواو وهي عن ضمتين، وضمة النون واجتماع هذا في كلمة واحدة مستثقل.

(٣) كسرة ما قبل الياء، والياء عن كسرتين ، وكسرة النون ، واجتماع هذا في كلمة واحدة مستثقل أيضاً.

(٤) قيل: إنما فتحت نون جمع المذكر السالم فرقاً بينها وبين نون المثنى لأنها مكسورة ، وقيل طلباً للخفة من ثقل الجمع.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨/١، والأصول ٤٧/١، والجمل في النحو /٩، والإيضاح / ٨٤، والتبصرة والتذكرة ٨٧/١، والمرتجل / ٦١.

(٦) ينظر: المقتضب ٦/١ ، ٣٣٢/٣ ، ٣٣٣، وإيضاح الشعر / ١٨٦، والهمع ١٦٠/١.

(٧) ينظر : المفصل/١٨٨ ، ١٨٩ ، واللباب ١٠٩/١ ، ١١١ ، وشرح المفصل ١١/٥-١٤ ، وضرائر الشعر / ٢١٩ ، ٢٢٠وارتشاف الضرب ٥٦٦/٢ ، وشرح اللّمحة البدرية ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .

وجاء عن الأشموني ما يفهم أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة يقول :

" (ونون مجموع وما به التحق)[1] في إعرابه (فافتح) طلباً للخفة من ثقل الجمـع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب . قال فـي شـرح التسهيل: " يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة" ، وجزم بـه فـي شـرح الكافية.... " [٢]

وحتى يكون كلام الأشموني واضحاً، ويتبين هذا التردد الذي أشار إليه، فمراجعة المسألة لدى ابن مالك أمر حتمي، لإثبات هذا التردد إن وجد وتفسيره، أو رد كـلام الأشموني وبيان خطئه، يقول ابن مالك:

"والنون في جمعٍ لَه فَتح وفي   تَثنية كسر، وعكس قَد يفي"[٣]

وهو يريد: أن نون الجمع حقها الفتح، والتثنية الكسر، وقد يأتي خلاف هذا الأصل، فتكسر نون الجمع وتفتح نون التثنية، ويفهم كلامه أن ذلك على سبيل الجواز.

ولم يوضح في النظم هل هذا الجواز في ضرورة الشعر أو أنه جائز في النثـر ويحمل على أنه لغة ؟

وما سكت عنه في النظم وضح مراده به في الشرح يقول: "ونون الجمع الـذي على حد المثنى، والمحمول عليه مفتوحة، وكسرها لغة".

قال الشاعر[٤]:

عـرين مـن عرينَـةَ لَـيس منّـا   برئتُ إلَـى عرينَـةَ مـن عـرينِ
عرفْنَـا جعفَـراً وبنـي ريـاحٍ   وأَنْكرنَـا زعـانفَ آخَـرينِ"[٥]

---

(١) ما بين هذين القوسين ، والأقواس التي تليها من كلام ابن مالك ذكره الأشموني في سياق شرحه له .

(٢) شرح الأشموني ٩٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩١/١ .

(٤) قائلهما جرير بن عطية الخطفي والبيتان في ديوانه ص ٤٣٧، وهما من البحر الوافر ومن مصـادرهما : : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٤٩ ، وضرائر الشعر لابن عصـفور / ٢١٩، وتوضـيح المقاصـد للمرادي ٣٣٧/١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٥/١ ، وإرشاد السالك ١٠٣/١، والهمـع ١٦٠/١، وخزانـة الأدب ٦/٨ ، والدرر اللوامع ١٤٠/١.

والشاهد فيه: (آخرين) حيث كسرت نون الجمع ضرورةً، وقيل لغة.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩١/١.

فبين في هذا النص أن كسر نون جمع المذكر السالم، وما حمل عليه لغة ولا ضرورة فيه، واستدل على ذلك بالسماع فأورد البيتين الآنفي الذكر.

وسار على هذا الرأي في الألفية يقول:

" ونُون مجموعٍ وما بِه التَحق   فَافْتَح وقَلّ من بِكسرِه نَطَق"[1]

وهو يريد أن نون جمع المذكر السالم وما ألحق به، حقها أن تكون مفتوحة وأن كسرها لغة، ولكن الناطق بذلك قليل، ثم جاء عنه في كلامٍ آخر يفهم منه مخالفته لهذا الرأي، حيث جعل فيه كسر نون جمع المذكر السالم ضرورةً إذ يقول:

" وإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة، وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة، تليهما نون مفتوحة ، تكسر ضرورة " [2].

ويتضح من هذا النص أن مذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد أن كسر نون جمع المذكر السالم ضرورةٌ، فيكون مذهبه في تسهيل الفوائد، نقيض مذهبه في شرح الكافية، لأن مذهبه في شرح الكافية أن ذلك لغة.

وفي هذا المعنى جاء كلامه في شرح التسهيل يقول:

" ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر:

عـرين مـن عرينَـةَ لَـيس منّـا   برئْتُ إِلَـى عرينَـةَ مـن عـرينِ

عرفْنَـا جعفَـراً وبنـي ريـاحٍ   وأَنْكَرنَـا زعـانفَ آخَـرينِ"[3]

ويريد هنا أن كسر نون الجمع ضرورة، وليس لغة، واحتج على ذلك بالسماع، وجاء عنه في شرح التسهيل في قولٍ آخر أنّه لو قيل: إن كسرة نون جمع المذكر السالم لغةٌ لكان قولاً مرضياً، يقول: "ويجوز أن تكون كسرة جمع المذكر السالم وما حمل عليه لغةً، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة"[4].

---

(١) ص: ١٥.

(٢) تسهيل الفوائد /١٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩١/١.

(٤) ٨٦/١

ويستنتج من هذا الكلام أنه عاد في شرح التسهيل مرةً أخرى إلى ما ذهب إليـه في الألفية، حيث أجاز أن يكون كسر نون الجمع لغةً، فما الذي حمل الرجل علـى مثل هذا التردد، ولاسيما في مصنف واحد، ألا وهو شرح التسهيل؛ حيث جعل كسر نون الجمع ضرورةً، ثم عاد وأجاز أن يكون لغةً؟ هذا مـا سـيحاول الباحـث أن يفسره من خلال هذه المناقشة.

ويخلص مما تقدم إلى أن لابن مالك في المسألة رأيين:

الأول: أن حق نون الجمع الفتح، وتكسر لغة، وهو رأيه في الكافيـة وشـرحها والألفية، و أحد قوليه في شرح التسهيل.

الثاني: أن حق نون الجمع الفتح وتكسر ضرورةً وهو رأيه في التسهيل وشرحه في أحد قوليه أيضاً.

وموضع الاختلاف بناء على هذا في كسر نون الجمع تحديداً، حيث عده مرةً لغةً وذلك في الألفية، وشرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل، بينما خالف هذا الرأي في التسهيل وشرحه وعده ضرورةً وفي قولٍ آخر إلى أنه لغةٌ، والذي يسترعي النظـر في كلام ابن مالك السابق، أن ما استدل به على أن كسر نون الجمع لغة، هو الدليل نفسه الذي استدل به على أن كسر نون الجمع ضرورة فيكون اختلافاً في الحكم مع الاتفاق في الدليل، والسؤال الذي يمكن أن يثار حول هذه النقطة وهو أنـه إذا كـان الدليل الذي استدل به دليلاً واحداً، فكيف استدل به على أن كسر نون الجمع لغة ثم ناقض ذلك واستدل به على أن كسر هذه النون ضرورة ؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل فالباحث يرى أنه لابد من النظر فيما قدمه النحاة في هذه المسألة، فأما سيبويه فمذهبه أن نون جمع المذكر السالم تكون مفتوحـة يقـول: " وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منها حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنها حرف الإعراب، حال الأولـى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع. وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة...." [1].

---

(١) الكتاب ١٨/١.

فذكر أن نون الجمع تكون مفتوحةً، ولم يذكر وجهاً آخر لهذه النون كأن تكسر مثلاً، بل ظاهر كلامه القطع بكونها مفتوحةً.

ووافقه ابن السراج [١]، والزجاجي [٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، والصيمري [٤]، وابن الخشاب [٥].

وذهب المبرد إلى أن نون جمع المذكر السالم تكون مفتوحةً أبداً[٦]، وأن هناك من العرب من يجعل إعراب جمع المذكر السالم في النون، وما جاء وظاهره ذلك، فهو على هذه اللغة ، واستشهد على كسر نون جمع المذكر السالم لغة بالسماع ومنه: قول : سحيم بن وثيل [٧]

وماذَا يدرِي الشعراء مني وقَد جاوزتُ حد الأربعينِ

و قول ذي الإصبع العدواني [٨] :

إني أَبِي أَبِي ذُو محافَظَة وابن أَبِي أَبِي من أَبِيينِ

ووافقه أبو علي الفارسي في قوله الآخر، يقول: " وقد كثر هذا الضرب في الجمع، حتى لو جعل قياساً مستمراً كان مذهباً "[٩]، ووافقه السيوطي[١٠] .

---

(١) ينظر الأصول ٤٧/١

(٢) ينظر : الجمل في النحو /٩

(٣) ينظر : الإيضاح /٨٤

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٨٧/١ .

(٥) ينظر : المرتجل ، تحقيق : علي حيدر (دمشق (بدون) (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م)) ص :٦١

(٦) ينظر: المقتضب ٣٣٢/٣ ، و٣٧/٤

(٧) البيت من البحر الوافر وقد ورد في عدة مصادر منها المقتضب ٣٣٢/٣، والمفصل / ١٨٩ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٦٩ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٥، وشرح الشواهد الكبرى ١/ ١١٥ والشاهد فيه: (الأربعين) حيث كسرت نون الجمع وأورد للاستدلال به على أنه لغة ٠

(٨) البيت من البحر البسيط من قصيدة له في المفضليات / ١٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣، وخزانة الأدب ٦٦/٨ ، ويستشهد به على كسر نون الجمع لغةً في قوله : (أبيين)

(٩) إيضاح الشعر ، الطبعة الأولى ، ت : د/ حسن هنداوي ، (دمشق ـ دار القلم ـ (١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ ١٩٨٧ م) ص: ١٨٦

(١٠) ينظر : الهمع ١/ ١٦٠

ويعد ابن مالك موافقاً للمبرد في مذهبه في الكافية وشرحها والألفية، حيث جعل كسر نون الجمع لغة، ومخالف له في تسهيل الفوائد وشرحه، حيث عد مثـل ذلـك ضرورة شعرية.

وذهب الزمخشري إلى أن نون جمع المذكر السالم تكون مفتوحة، ويعرض لهـا أن تكسر، وهذا الكسر طريقة لبعض العرب في كلامهم، وأكثر ما يكون ذلـك فـي الشعر يقول : " وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء، إذ ذاك، قالوا : "أتت عليه سنين" . وقال: (١)

دعاني من نجد فإن سنينَه لَعبن بنا شيباً وشَيبنَنَا مردا

وقال سحيم :

وماذَا يدري الشعراء مني وقَد جاوزتُ حد الأربعينِ" (٢)

ويفهم من هذا النص أن من العرب من يجعل إعراب جمع المذكر السالم علـى النون فينتقل بذلك من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات، وأن هذا الوجـه قليل، وأكثر ما يكون في الشعر، وإذا كان كـذلك فيحمـل كلامـه علـى أن بابـه الضرورة الشعرية، وأن ما ورد من قولهم: " أتت عليه سنين " قليل، ولا يسـوغ أن يكون كسر نون الجمع لغة، بناء عليه، ووافقه العكبري (٣) وابن يعـيش (٤) وابـن عصفور (٥) وأبو حيان (٦) وابن هشام الأنصاري (٧)، واستدلوا على ذلك بأمور :

---

(١) قائله الصمة بن عبد الله القشيري و البيت من البحر الطويل ، في ديوانه / ص : ٦٠ ، ومن مصـادره : معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٢ ، بلا نسبه ، وإيضاح الشعر / ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٥٨ . والشـاهد فيه : " فإن سنينه" حيث أعرب فيه جمع المذكر بالحركات الظاهرة .

(٢) المفصل / ١٨٨، ١٨٩ .

(٣) ينظر : اللباب ١٠٩/١ ، ١١٠

(٤) ينظر : شرح المفصل ١١/٥-١٤

(٥). ينظر : ضرائر الشعر/ الطبعة الثانية . تحقيق/ السيد إبراهيم محمد (١٤٠٢هـ - ١٨٩٢م) ص : ٢١٩ ٢١٩ ، ٢٢٠

(٦) ينظر ارتشاف الضرب، الطبعة الأولى ، تحقيق : د/رجب عثمان محمد، ود/ رمضان عبـد التـواب (القاهرة - مطبعة المدني (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) ج٢، ص : ٥٦٦ .

(٧) ينظر : شرح اللمحة البدرية ، الطبعة الثانية، ت : د. صلاح رواي (القاهرة – مطبعة حسان (بـدون) ج١، ص: ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

أولاً: أن اللغة الواردة في إعراب جمع المذكر السالم بالحركات على النون يخص ما جمع جمع المذكر السالم عوضاً عن نقص لحقه، وهو سنين وبابه، وليس مطلق الجمع، وذلك لأن النون قامت فيه مقام الحرف الذاهب فجعلوها مثل (لام) الكلمة، وقد يضطر الشاعر إلى خلافه.

الثاني: عدم ورود ذلك في السعة، أي في الكلام المنثور، واقتصار ذلك على الشعر، والشعر موطن الضرورة.

ومن شراح الألفية، ابن الناظم حيث يذهب إلى أن كسر نون الجمع ضرورة، وليس لغةً[(١)] فيكون مخالفاً لوالده في مذهبه في الألفية والكافية وشرحها ، وموافق له في مذهبه في التسهيل.

ووافقه المرادي [(٢)] وابن هشام [(٣)] وابن قيم الجوزية [(٤)] وابن عقيل [(٥)] وابن وابن طولون [(٦)] والهواري [(٧)]، والسيوطي [(٨)].

وناقش المسألة أبو حيان -من شراح التسهيل- وذكر أن الوجه المختار في إعراب جمع المذكر السالم، هو إعرابه بالحروف، وهناك من العرب من يجعل إعراب جمع المذكر السالم في النون فينتقل من الإعراب بالحروف إلى الإعراب بالحركات، وبين أنهم اختلفوا بعد ذلك هل هذا في الشعر والنثر أو في الشعر فقط؟

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن مالك /٤٩ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ٣٣٧/١.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٦١/١ ، ٦٢.

(٤) ينظر : إرشاد السالك ، الطبعة الأولى ، تحقيق : د/ محمد عوض محمد السهلي (الرياض – مكتبة أضواء السلف (١٤٢٢ – ٢٠٠٢م) ج١ ص : ١٠٣.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٦٨/١ – ٧٠ .

(٦) ينظر : شرح ابن طولون ،تحقيق : د. عبد الحميد الكبيسي (بيروت – دار الكتب العلمية) (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م) ، ج١ ، ص : ٧٧ ، ٧٨) .

(٧) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٣٤/١ .

(٨) ينظر : البهجة المرضية مع حاشيته التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية تأليف /محمد صالح بن أحمد الغرسي . الطبعة الأولى (مصر – دار السلام للطباعة والنشر (١٤٢١ – ٢٠٠م) ص: ٥٤ . .

وهما مذهبان، ولعل أبا حيان يميل إلى أن ذلك ضرورةٌ [1]، وهذا لعدم تصريحه بمخالفة ابن مالك، مع كثرة تتبعه له فلو كان يرى بغير ذلك لصرح به.

وعلى هذا، فأبو حيان موافق لابن مالك في رأيه في التسهيل، ومخالف له في شرح الكافية الشافية والألفية.

وظاهر كلام ابن عقيل في المساعد موافقة ابن مالك في مذهبه في التسهيل وهو أن كسر نون الجمع ضرورة [2] ووافقه السلسيلي [3] و الدماميني [4] ، وكذلك جاء جاء رأي الشيخ خالد الأزهري [5].

الترجيح:

ويترجح للباحث في هذه المسألة أن يكون كسر نون جمع المذكر السالم ضرورةً شعرية وفاقاً لابن مالك في التسهيل وشرحه، ومن وافقه، وذلك لأن المشهور في إعراب جمع المذكر السالم بالحروف، وعليه كلام العرب شعراً ونثراً.

وجعل الإعراب في النون، مختص بما ألحق بجمع المذكر السالم عوضاً عن نقص لحقه ، وإنما خص (سنين) ونحوه بذلك، دون جمع المذكر السالم لأن حقها أن تجمع جمع تكسير فلما فات ذلك وجمعت جمع المذكر السالم جرى فيها إعراب جمع التكسير بجعل الإعراب في النون ولزمت الياء [6]

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :-

تقرر فيما تقدم اختلاف رأي ابن مالك والباحث في هذا الموضع يحاول أن يفسر هذا التردد والاختلاف الذي طرأ على رأيه في هذه المسألة .

---

(1) ينظر : التذييل والتكميل ١/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(2) ينظر : المساعد ١/٤٥ .

(3) ينظر شفاء العليل ١/١٤٢ .

(4) ينظر : تعليق الفرائد ١/٢١٦ ، ٢١٧ .

(5) ينظر : الموصل إلى نحو التسهيل ١/٤٧

(6) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٩٢

فأما مذهبه في الكافية وشرحها والألفية فقد أجاز فيه كسر نون جمـع المـذكر السالم بناءا على ورود السماع به في الشواهد الشعرية المتقدمة[1]

وعدل عن هذا الرأي في التسهيل وشرحه إذ عد ذلك من باب الضرورة الشعرية وذلك أنه تقرر لديه أن كسر نون جمع المذكر السالم، خاص بما جمع هـذا الجمـع عوضاً عن نقص لحقه، وهو (سنين) وبابه، وذلك لشبهه بجمع التكسير فأجرى فيـه إعرابه، وجمع المذكر السالم يعرب بالحروف، وتكون نونه مفتوحة، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا بدليلٍ قوي لا مغمز فيه، يجعل ورود مثل ذلك لغة، وهذا مستفاد من ابن يعيش .

ثم إن النصوص الواردة بذلك من الشعر، وقد يكون الشاعر اضطر إلى كسر نـون الجمع لمراعاة حركة حرف الروي في القوافي ، وهذا احتمال قوي . ولم يرد كسر هذه النون في النثر مما يقوي لديه أن يكون ذلك ضرورة.

أما في شرح التسهيل، فقد وجدته متردداً، فتارةً جاء عنه أن كسر نـون جمـع المذكر السالم ضرورةٌ شعريةٌ، فيكون موافقاً لنص التسهيل، وأخرى جاء أن كسـر نون جمع المذكر السالم لغةٌ، فيكون موافقاً لنص الكافية والألفية.

إذاً كيف يفسر هذا الاختلاف والتردد الذي اعترى رأيه في شرح التسهيل ؟

والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختيار، هو أن ابن مالك تقوى لديه أن يكون كسر نون الجمع لغةً بالقياس، حيث قاس هذا على فتح نون المثنى فكما جعل ذلـك في المثنى لغةً، فكذلك كسر نون الجمع يقاس عليه، وقد صرح ابن مالك بذلك فـي موضعه [2]. والذي جعل ابن مالك يجيز هذا القياس وقد كان يمنعـه، هـو ميلـه للسهولة، وأخذ أيسر الآراء.

وبالتالي فمدار التغير في شرح التسهيل معقود على قياسه كسر نون الجمع على فتح نون المثنى، ولم يكن ضمن أدلته في شرح الكافية.

---

(١) ينظر ص : ٥١، ٥٢ من هذا المبحث.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٨٦

المبحث الثاني

المعـــــــارف

وفيه مسألتان :ـ

١ـ وصل الضمير وفصله في مثل خلتنيه.

٢ـ التعريف المانع من الصرف لألفاظ التوكيد المعنوي (جُمَع وأخواته).

المسألة الأولى

وصل الضمير وفصله في مثل خلتنيه

وصل الضمير وفصله في مثل : خلتنيه[1]

الأصل في وضع الضمير الاختصار[2] والذي يناسب الاختصار أن يكون الضمير متصلاً، ولهذا فقد قعد النحاة وقالوا: إنه متى أمكن الاتصال فلا يعدل عنه إلى الانفصال، واستثنوا من هذه القاعدة وجهين:

أحدهما: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف من الثاني، وليس مرفوعاً نحو (سلنيه)،و(خلتكه) ٠

الثاني: أن يكون العامل في الضمير كان أو إحدى أخواتها، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا، نحو (الصديق كنته)، والثاني نحو: (الصديق كانه زيد).

وأجاز العلماء في هذين الأمرين الاتصال، والانفصال، واختلفوا في الأولى، والذي يتناوله هذا المبحث من هذين الأمرين هو الأمر الأول ومنه أيضاً إذا كان العامل من الأفعال الناسخة أي: (خلتكه) وغيره من الفعال القلبية.

وعلى هذا فيمكن أن يقال: إنّه لا خلافَ بين العلماء في إجازة اتصال الضمير وانفصاله والحالة تلك، فيمكن أن يقال: خلتكه وخلتك إياه، وإنما الاختلاف في الأولى، فهل يكون الأولى في هذا الأمر الاتصال أو الانفصال؟

وجاء للعلماء في هذا المسألة رأيان :

الأول :أن الانفصال أولى وهو رأي سيبويه ، وابن السراج، والرضي، والسيوطي[3] وهو رأي الجمهور[4].

---

(١) المراد به، كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ،و هو: [ظن وبابه] مع ملاحظة أن هذا الحكم لا يطرد في باب ظن على إطلاقه، بل يختص ذلك بالأفعال القلبية.

(٢) وقيل لرفع اللبس وذلك في مثل قولك: قابلت رجلاً فأكرمت الرجل، فقد يظن أن الرجل الثاني غير الرجل الأول، فإذا قيل: قابلت رجلاً فأكرمته تعين أن يكون الإكرام للرجل نفسه فيزول بهذا اللبس.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٦٥/٢، والأصول ١٢١/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٩/٢ ، والهمع ١/ ٢٢١.

(٤) نص على أنه مذهب الجمهور ابن هشام في القطر ١١٨/ ، ١١٩ ، وفي الأوضح ٩١/١ ، وابن قيم الجوزية في إرشاد السالك ١٢٢/١ .

الثاني: أن الاتصال أرجح وهو رأي الرماني [١]، وابن الطراوة [٢]

وقرأت كلاماً للأشموني تضمن في فحواه إشارةً إلى اختلاف رأي بن مالـك ، حيث بين أن رأي ابن مالك في الألفية هو ترجح اتصال الضمير في باب ظن، ثـم قال بعد ذلك: "تنبيه: وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه من الفعـل منصـوب آخـر ، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنـه لـم يحجزه إلا ضمير مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ...."[٣].

ومراده أن ابن مالك خالف في تسهيل الفوائد رأيه في الألفية حيث كان مذهبـه في الألفية اختيار الاتصال في كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ - أي فـي باب (ظن) - في حين رجح في تسهيل الفوائد أولوية الانفصال، وقدم تسويغًا لهـذا الاختيار؛ وهو أن الضمير الثاني المنصوب في (باب ظن) وأخواتها أصله الخبـر، أي إن من حقه الانفصال بناء على هذا، لأن الخبر لا يكون متصلاً وإنّما الأصل فيه الانفصال.

والأمر الآخر أنه مفصول عن الفعل بضمير آخر منصوب ، وهذا يقوى لديـه كونه منفصلاً، بخلاف الضمير الثاني المنصوب في باب كان وأخواتها فالفاصل بينه وبين الفعل هو الضمير المتصل المرفوع (التاء) وهو كالجزء من الفعـل فيكـون اتصاله أولى بناء على ذلك.

وخلاصة ما يريد الاشموني الإشارة إليه؛ هو وقوع الاختلاف في كلام ابن مالك في اختيار الأولى في اتصال الضمير وانفصاله، في باب (ظن وأخواتها) وأن هـذا

---

(١) ينظر مذهبه في: توضيح المقاصد ١/ ٣٧٢، وأوضح المسالك ١/ ٩٢.

(٢) ينظر مذهبه في : توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٣٧٢ ، وأوضح المسالك ١/ ٩٢.

ابن الطراوة : هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي أبو الحسين بن الطراوة. كان نحوياً ماهر وأديبـاً بارع ، يقرض الشعر ، سمع على الأعلم كتاب سيبويه له من التصانيف الترشيح في النحو،وهو مختصـر المقدمات على كتاب سيبويه توفي سنة ٥٢٥هـ . ينظر بغية الوعاة ١/٦٠٢ ، وينظـر : إنبـاه الـرواة للقفطي ٤/١١٣.

(٣) شرح الأشموني١/ ١٣٩.

الاختلاف تردد بين الألفية والتسهيل ، ولمناقشة ذلك فالأولى عرض كلام ابن مالك ومراجعته.

يقول ابن مالك: "وقد حكموا أيضاً لنا في منصوبي نحـو (ظننتكـه) بتـرجيح الانفصال، وعندي أن اتصاله أولى، لأنه ثاني منصوبين بفعل، فكان كالثاني في قوله تعالى: **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** [1]"[2].

ويفهم من هذا النص أن ابن مالك يرجح اتصال الضمير الثاني المنصوب فـي باب (ظن) وأخواتها، واستدل على ذلك بالقياس، حيث قاس الضمير المنصوب فـي (باب ظن) وأخواتها نحو: ظننتكه على الضمير الثاني المنصوب في قوله تعالى: **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** حيث جاء الضمير الثاني المنصوب في هذه الآية متصـلاً فكـذلك يحمل عليه الضمير في باب (ظن وأخواتها)، ووجه الشبه بين هذين الضميرين هو كونهما ثاني ضميرين منصوبين بفعل.

واستدل أيضاً بأن الضميرين كليهما منصوبان بفعل، وحق الضمير المنصوب بفعل الاتصال، إلاّ إذا عرض عارض للانفصال فيصار إليه، وبين بعد ذلـك أن الأمـر الذي يحتج به مرجحوا الانفصال هو أحد أمرين:

الأول: أن الضمير المنصوب في باب (ظن وأخواتها) أصله الخبر، والأصل في الخبر الانفصال .

الثاني: أن الضمير الثاني المنصوب منصوب بفعلٍ جائز الإلغاء والتعليق، وهو في حالة الإلغاء والتعليق منفصلٌ، فيكون انفصاله مع الإعمال أيضاً أولى، ورد على هذين الاستدلالين بأنه يلزم بناء عليهما إجازة الانفصال في المفعـول الأول، وهـو ممتنع بإجماع، وما أفضى إلى ممتنعٍ فهو ممتنع [3]، وخلاصة رأيه في هذه المسألة في شرح الكافية الشافية أن ثاني الضميرين المنصوبين في بـاب ظـن وأخواتهـا؛ الأولى فيه الاتصال وليس الانفصال. وعلى هذا الرأي جاء كلامه قال[4]:

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة هود

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

(٣) المرجع السابق نفسه ص : ٢٣٢ ، ٢٣٣ من الجزء الأول

(٤) الألفية / ٢٠

"وصل أَو افصل هاء سلنيه وما أَشبهه في كُنتُه الخُلْفُ انتَمى
كَذاك خلتَنيه واتصالا اختَار غَيرِي اختَار الانفصالا"

ويريد: أنه يجوز الاتصال والانفصال في كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ، وعبر عنه بقوله (سلنيه) فيجوز الاتصال ويجوز الانفصال، فيقال سلني إياه، كما أنه يجوز الاتصال والانفصال في منصوب كان وظن وأخواتهما إلا أن الاختلاف وقع في هذين البابين أي في أولوية الاتصال أو الانفصال، وهو يرجح الاتصال فيهما.

هذا ما فهمته من كلامه، ويكون بناء عليه موافقاً لمذهبه في شرح الكافية الشافية. ولكنه - كما يبدو - لم يبق على هذا الرأي بل عدل عنه واختلف رأيه فيه يقول: "ويختار اتصال نحو هاء (أعطيتكه) وانفصال الآخر من نحو: (فراقيها) و(منعكها) و(خلتكه) "[1].

ويفهم من هذا النص أنه اختار الاتصال في كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ ، وهو باب أعطى و كسا ونحوهما، ثم إنه اختار الانفصال في الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها، ومثل له بقوله: (خلتكه) وأيضاً فيما كان من الضمائر منصوباً بمصدر مضاف إلى ضمير قبله وهو فاعل أو مفعول ومثل للأول بـ (فراقيها) وللثاني بـ (منعكها)، وعلى هذا فيمكن أن يقال: إن مذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد اختيار انفصال الضمير في باب (ظن وأخواتها)، ويكون على هذا الرأي مخالفاً لمذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية، ويقول في هذا المعنى: "وإذا كان الضمير كهاء (خلتكه) في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى، لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر .... ومن انفصال ثاني مفعولي أفعال القلوب، قول الشاعر[2]:

---

(١) تسهيل الفوائد / ٢٧

(٢) البيت من البحر البسيط في شرح شواهد العيني بهامش الأشموني بلا نسبة ١٨٩/١ ومن مصادره : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٦٥ ، وأوضح المسالك ٩١/١ ، وشرح ألفية ابن مالك للهواري ١٨٧/١. والشاهد فيه قوله: (حسبتك إياه)؛ حيث جاء الضمير الثاني المنصوب، منفصلاً مع حسب.

أخي حسبتُك إياه وقد ملئت   أرجاء قلبك بالأضغان والإحن"[1].

ويفهم من هذا النص أنه يختار انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها، واستدل على ذلك بما يلي:

أولاً- السماع: ومنه قول الشاعر:

أخي حسبتُك إياه وقد ملئت   أرجاء قلبك بالأضغان والإحن

ثانياً- العلّة النحوية: وتمثلت في أمرين:

الأول: أن الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها أصله الخبر، والأصل في الخبر أن يكون منفصلاً عن المبتدأ.

الثاني: أن الضمير الثاني المنصوب مع (خال) -أو غيرها من أفعال القلوب – حجزه ضمير منصوب عن الفعل، والضمير المنصوب أضعف من الضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع المتصل ينُزل منزله الجزء من الفعل، بخلاف المنصوب فلا يكون كذلك، ولهذا فلم يكن شبيهاً بنحو ضربته، فيلزم فيه الاتصال.

والباحث يذهب إلى أن السماع لم يكن هو المحرك لابن مالك للعدول عن ترجيح الاتصال إلى ترجيح الانفصال، لأنه إنما ذكره ليستدل به على جواز الانفصال كما جاز الاتصال، وإنما ترجح لديه ذلك بناء على العلة النحوية.

وعلى هذا فرأي ابن مالك في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل ترجيح انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها، ويكون بذلك مخالفاً لرأيه في شرح الكافية والألفية.

وخلاصة الأمر أن رأيه اختلف حيث جاء له في المسألة رأيان:

الأول: ترجيح اتصال الضمير الثاني المنصوب في الأفعال القلبية من (باب ظن وأخواتها) وهو رأيه في شرح الكافية الشافية، والألفية .

---

(1) شرح التسهيل ١٥٤/١.

الثاني: ترجيح انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب (ظن وأخواتها) وهـو رأيه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل. وموطن التردد في رأيه، أنـه رجـح فـي الكافية الشافية والألفية اتصال الضمير الثاني في الأفعال القلبية مـن (بـاب ظـن وأخواتها)، بينما خالف ذلك في التسهيل وشرحه، وذهب إلى ترجيح انفصاله.

ويستحسن الباحث بعد هذا العرض أن يناقش رأي ابن مالك فـي ضـوء آراء غيره من العلماء، لتكون المسألة أكثر وضوحاً وعمقاً ولمعرفة الاختلاف والاتفـاق بينه وبين غيره من أئمة النحو العربي.

يقول سيبويه: "وتقول : حسبتك إياه، وحسبتني إياه، لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم ، وذلك لأن حسبت بمنزلة كان، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليـه فيكونان في الاحتياج على حال"[(١)].

والذي يفهمه كلام سيبويه، أنّه يختار انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب (ظن وأخواتها)، وعبر عن ذلك بقوله (حسبتك إياه).

واستدل على ذلك بدليلين:

الأول - السماع :حيث حكى أن اتصال الضمير مع حسب وأخواته فـي كـلام العرب قليل أي إنه شافه العرب في ذلك .

الثاني- العلة النحوية: حيث وضح أن الضمير الثاني في باب ظن، أصله الخبر، والأصل في الخبر الانفصال، وبالتالي فالأولى في هذا الضمير أن يكـون منفصـلاً مراعاة للأصل، ووافقه ابن السراج[(٢)] والرضي[(٣)] وابن هشام[(٤)] والسيوطي[(٥)] وهـو رأي الجمهور.

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ .

(٢) ينظر : الأصول ١٢١/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢ /٤٣٩ .

(٤) ينظر : قطر الندى وبل الصدى . ت: محمد محي الدين عبد الحميد (لبنـان – المكتبـة العصـرية (١٤٢٥ – ٢٠٠٤م) ص: ١١٨-١١٩).

(٥) ينظر: الهمع ١٦/١.

وابن مالك موافق لسيبويه في رأيه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل ومخـالف لسيبويه والجمهور في مذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية. وذهب الرماني وابن الطراوة [١] وابن مالك في أحد قوليه إلى اختيار اتصال الضمير الثاني في باب ظن وأخواتها. ولم أعثر لهم على استدلال فيعرض للنقاش، وقد يستدل لهم الباحث بمـا استدل به ابن مالك في شرح الكافية الشافية[٢].

ومن شراح الألفية ابن الناظم، وظاهر كلامه موافقة والده، في مذهبه في شرح الكافية والألفية، أي إن الاتصال عنده أولى،[٣]وخالفه أبوحيان حيث ذهب إلى أن ما اختاره ابن مالك غير مختار، والأولى انفصال الضمير في باب خلتنيه لأن سـيبويه نقل عن العرب وشافههم في ذلك وكان الأكثر في كلامهم الانفصال[٤].

وظاهر كلام المرادي موافقة أبي حيان على مذهبه، مخالفاً لابن مالـك فـي الألفيـة، [٥] ووافقه ابن هشام، [٦] وابن عقيل [٧]، وفي كلام الهواري موافقة ابـن مالـك فـي اختياره الاتصال في الألفية ، وذلك لأن شواهد الاتصال في خلتنيه كثيرة في الكلام الفصيح [٨] ، ووافقه المكودي [٩] والسيوطي[١٠].

ومن شراح التسهيل أبو حيان ويظهر من كلامه موافقة ابن مالـك فـي رأيـه تسهيل الفوائد[١١]، ووافقه ابن عقيل[١٢]، والسلسيلي[١٣]، والدماميني[١٤].

---

(١) ينظر: مذهبهما في : توضيح المقاصد ٣٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٩٢/١.

(٢) ينظر: ص: ٤٢، ٤٣ من هذا المبحث.

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن مالك / ٦٥ .

(٤) ينظر : منهج السالك ١٨/١

(٥) ينظر :. توضيح المقاصد ٣٧٢/١.

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٩١/١ .

(٧) ينظر : شرح ابن عقيل ١٠١/١ .

(٨) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٧٧/١ .

(٩) ينظر : شرح المكودي /٢٤ .

(١٠) ينظر شرح : البهجة المرضية/ ٧٣.

(١١) ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ .

(١٢) ينظر : المساعد ١ /١٠٨ .

(١٣) ينظر : شفاء العليل ١/ ١٩٧ .

(١٤) ينظر : تعليق الفرائد ٩٩/٢

الترجيح :

مما تقدم يترجح للباحث رأي ابن مالك في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل الذي ذهب فيه إلى ترجيح انفصال الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواها وذلك لأمرين:

الأول: أن سيبويه حكى أن الأكثر في كلام العرب هو انفصال الضمير فيقال حسبتك إياه أكثر من حسبتكه. وسيبويه شافه العرب في ذلك، والأولى الأخذ بقوله.

ثانياً : أن الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها فيه (رائحة الخبر) أي إن الأصل فيه الخبر، والأصل في الخبر الانفصال. فمجيء الضمير الثاني في باب ظن وأخواتها منفصلاً على ما هو الأصل فيه أولى من اتصاله.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

ثبت مما تقدم اختلاف رأي ابن مالك في هذه المسألة، والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف، والانتقال من اختيار الاتصال إلى اختيار الانفصال ما يلي:

أنّه أقصى في شرح الكافية الشافية فكرة أن الضمير الثاني في باب ظن وأخواتها أصله الخبر، ولم ينظر كثيراً في هذا الأمر ،وبالتالي حمل الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها على الضمير في كان وأخواتها ليس لأن أصله الخبر مثله، ولكن لأنه أشبه ما يجب اتصاله نحو ضربته، دون النظر في الفرق بين الضمير في ظن وأخواتها وبينه في نحو ضربته أو غيره. كما أنه حمل أيضاً الضمير الثاني المنصوب في باب ظن على مثل **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** دون النظر أيضاً فيما بينهما من اختلاف .

أما في تسهيل الفوائد فقد وجد أن ما فر منه هو الأولى بالنظر فيه ومناقشته، فلما نظر في الضمير الثاني المنصوب في نحو خلتنيه أو خلتكه على أن أصله الخبر تغير الأمر لديه، فوجد أنه يختلف عنه في باب كان وعنه في مثل **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** .

أما اختلافه عنه في باب كان فلأن الضمير فيه، وإن كان أصله الخبر -وهو منصوب أيضاً- إلاّ أنه مفصول عن الفعل بالضمير المرفوع، والضمير المرفوع كالجزء من الفعل [1]، فكأن الضمير الثاني في باب كان باشر الفعل، فكان اتصاله أرجح. ولا يكون مثل هذا في الضمير الثاني في باب ظن وأخواتها، لأن الفاصل بين الفعل والضمير الثاني المنصوب هو ضمير آخر منصوب.

فلما فصل بالضمير المنصوب عن الفعل، وكان أصله الخبر، والأصل في الخبر الانفصال، تقوى لديه أن يكون الانفصال أولى فقال به. وأما اختلافه عن الضمير في نحو: {**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**} و{**فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ**}[2] وعن غيره من الأفعال غير الناسخة، فلأن الضمير في باب ظن أصله الخبر، والأصل في الخبر الانفصال، بخلاف الضمير في نحو: أنلزمكموها وغيره من الأفعال غير الناسخة، فليس أصل الضمير فيها الخبر، ولهذا فقد قوى الاتصال إذ لا يوجد ما يدعو إلى الانفصال.

ولإدراك ابن مالك لهذه الأمور فقد تبين له أن ما ذهب إليه في شرح الكافية مرجوح وأن الأصل في الضمير الثاني المنصوب في باب ظن وأخواتها، كونه خبر المبتدأ وكما يعبر عنه بأن (فيه رائحة الخبر) وهذا الأمر مدعاة لانفصاله. والذي قاد ابن مالك إلى هذا التفكير هو سعة اطلاعه وتوسع المعرفة لديه، وتأمّله في الأدلة وحرصه عليها، ولا شك أن مثل هذا التفكير، هو مظهر من مظاهر التطور الفكري عنده.

---

(١) ولهذا فإنه يسكن له آخر الفعل في نحو ضربت وما أشبهه مما يدل على أنه ينزل منزلة الجزء من الفعل.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

المســـألة الثانيـــــة

التعريف المانع من الصرف

لألفاظ التوكيد المعنوي (جُمَع، وأخواته)

التعريف المانع من الصرف
لألفاظ التوكيد المعنوي: جُمعُ وأخواته

جمع، وكُتَع، وبصع من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهي ممنوعةٌ من الصرف للعدل والتعريف، فأما العدل فهي معدولةٌ عن (فَعالى) مثل صحراء و(صحاري)، وذلك لأن جمعاء اسم مثل صحراء وقياس جمعه: جماعى، ثم عدل عنه إلى فُعَل، فقيل جمع ومثله كُتَع، وبصع وقيل غير ذلك[1]، وليس موطن بسطه هنا وهذه الأسماء معارف بالاتفاق[2] والمختلف فيه نوع هذا التعريف المانع لهذه الأسماء من الصرف.

وللعلماء في المسألة رأيان:

الأول: أن تعريف جمع وأخواته بنية الإضافة إلى المضمر، أي إلى ضمير المؤكد وهذا مذهب سيبويه[3] وجماعة[4].

الثاني: أن تعريف جمع وأخواتها بالعلمية، وليس بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهو مذهب ابن يعيش[5] وآخرين[6].

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك يقول: "يمنع من الصرف اجتماع التعريف، والعدل في ثلاثة أشياء. أحدها: (فُعل) في التوكيد، وهو: (جمع، وكُتَع، وبصع، وبتَع) فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت

---

(١) وقيل إنها معدولة عن جمع بسكون العين إلى جمع فهي بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنها تابعة، ومشتقةٌ، وأن مذكرها على وزن أفعل، وحمراء تجمع على حمر، ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦١، ونتائج الفكر/٢٢٣ .

(٢) نص على ذلك السيوطي في الهمع، ينظر: ٢٠٢/٥.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣.

(٤) منهم: الصيمري في التبصرة ٥٦١/٢،والسهيلي في نتائج الفكر/٢٢٣، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩/١، ٣٤٠ وغيرهم.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤٦/٣.

(٦) منهم: ابن أبي الربيع السبتي في البسيط ٣٧٥/١، ٣٧٦، وعمر بن عيسى الهرمي في المحرر في النحو ٩٧٩/٢ والمؤيد الأيوبي في الكنّاش ١٢٩/١، وأبو حيان في تذكرة النحاة/٥٥٧.

بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية، هذا ما مشى عليه في شرح الكافية، وظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور. وقيل بالعلمية، وهو ظاهر كلامه هنا، ورده في شرح الكافية، وأبطله وقال في التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية"[١].

ويريد الأشموني أن ألفاظ التوكيد المعنوي جمع وكُتَع وبصع ممنوعةٌ من الصرف لعلتين: إحداهما العدل والأخرى التعريف، والتعريف الذي منعها من الصرف إما أن يكون العلمية، أو نية الإضافة إلى المضمر. ووضح أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة ففي حين ذهب في شرح الكافية الشافية إلى أن التعريف المانع من الصرف هو التعريف بنية الإضافة إلى مضمر، خالف ذلك في الألفية، إذ أوحى كلامه بأنه تعريف العلمية، وكذلك مذهبه في التسهيل. وعلى أية حال فالمسألة حرية بالنظر والتأمل والمناقشة للوصول إلى موضع الاختلاف وتحريره إن وجد أو مراجعة كلام الأشموني وتفنيده.

يقول ابن مالك:

"وَ(فُعَل) التوكيد –أيضاً- منعا للعدل والتعريف نَحو: (جمعا)" [٢]

وهو يريد أن فُعَل التوكيد ممنوعة من الصرف للعدل والتعريف ولم يوضح في النظم نوع هذا التعريف، إنما أطلق الكلام ولم يخصص وهذا يزيد الأمر غموضاً. ولكنه أفصح في الشرح بما أودعه النظم إذ يقول: "ومن الممنوع للعدل والتعريف (جمع) وتوابعه؛ فإنها لا تنصرف للعدل والتعريف. فأما تعريفها فبالإضافة المنوية...."[٣].

وبهذا النص تتضح رؤية ابن مالك لتعريف جمع وأخواته فهي لديه معارفٌ بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد واستدل على ذلك بأن الأصل في قولك (رأيت النساء جمع)، رأيت النساء جمعهن فحذف الضمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وبها تعرف فُعَل التوكيد، مثلها في ذلك مثل كلهن ونحوه، وأمر آخرأن فُعَل التوكيد ليس

---

(١) شرح الأشموني ٤٦٩/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٢/٣.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٧٤ من الجزء الثالث.

بعلم، لأن العلم إما شخصي، أو جنسي، والشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره، و(جمع) بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل[1].

وبهذا ترجح لديه أن يكون تعريف فُعل التوكيد بنية الإضافة إلى مضمر وليس بالعلمية. ويقول في الألفية[2]:

"والعلَم امنَع صرفَه إن عدلا كفُعل التوكيد أو كـ (ثُعلا)"

والملاحظ في هذا البيت من أبيات الألفية أن ابن مالك أطلق على فُعل التوكيد أي (جمع وكُتَع وبصع) أنها أعلام، وأن سبب منعها من الصرف العلمية والعدل، مثلها في ذلك مثل ثُعل، وهو اسم جنس للثعاب فكما أن المانع له العلمية والعدل فكذلك المانع لفُعل التوكيد. وبهذا يكون قد اختار في الألفية ما منعه في شرح الكافية، حيث اختار في الألفية أن يكون تعريف فُعل التوكيد من قبيل تعريف العلمية، وليس التعريف بنية الإضافة إلى المضمر، وهذا موضع اختلاف بين الكافية والألفية. ولم يقدم أدلة في الألفية تفهم سر هذا التغير والاختلاف، ويعتذر له الباحث لصغر حجم المصنف، وضيق النظم عن تحمل مثل ذلك.

وخالف هذا الرأي إذ يقول: "العدل المانع مع الوصفية مقصور على "أُخَر" مقابل آخرين.... والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في فُعل توكيداً...."[3].

والذي يفهم من كلامه، أن المانع من الصرف لفُعل التوكيد هو العدل وشبه العلمية أو الوصفية، ومرداه بشبه العلمية أنها أشبهت الأعلام في أنها معارف دون أداة تعريف، فهي أشبهت الأعلام وليست أعلام.

وهذا خلاف ما في الألفية إذ نص هناك على أنها أعلام جنس مثلها مثل" ثُعل" اسم للثعاب، بينما ذكر في التسهيل أنها أشباه أعلام وليست أعلاماً، ومراده بالوصفية

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٧٤ ، ١٤٧٥

(2) ص: ١٢٢

(3) تسهيل الفوائد/٢٢٢.

أنها أشبهت الصفات في أن مذكرها (أفْعل) أي (أجمع) ومؤنثها فعلاء أي جمعاء، كما أن أحمر كذلك ومؤنثه حمراء، وعلى أية حال فهو يجيز في فُعل التوكيد أمرين:

الأول: أن يكون المانع من الصرف لها العدل وشبه العلمية في أنها معارف بغير علامة.

الثاني: أن يكون المانع مع العدل الوصفية.

والذي يعني الباحث هو الوجه الأول، الذي جعل فيه تعريف فُعل التوكيد بشبه العلمية، وبناء على هذا الكلام فيمكن أن يصل الباحث إلى أن لابن مالك في المسألة ثلاثة آراء.

الأول: أن فُعل التوكيد معارف بنية الإضافة إلى المضمر، وليست أعلام أشخاص ولا أجناس، وهو رأيه في شرح الكافية.

الثاني: أن فُعل التوكيد معارف وهي أعلام أجناس، وهو رأيه في الألفية.

الثالث: أن فُعل التوكيد معارف بشبه العلمية، وهو رأيه في تسهيل الفوائد.

وبالتالي فموطن الاختلاف هو في نوع تعريف التوكيد المانع له من الصرف، ففي شرح الكافية عزاه إلى الإضافة إلى ضمير المؤكد، وفي الألفية بأنها أعلام أجناس، وفي التسهيل بشبه العلمية. ولتكون المسألة أكثر وضوحاً وعمقاً، فالباحث يستحسن استعراض آراء العلماء فيها، وموقف ابن مالك من هذه الآراء والمذاهب. فمذهب سيبويه أن جمع وأخواته معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد يقول: "وسألته (أي الخليل)[1] عن جمعٍ وكُتَع فقال هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة"[2].

ويفهم من كلام سيبويه أن ألفاظ التوكيد المعنوي (جمع، وكُتَع، وبصع) معارف بنية الإضافة إلى المضمر، وهي في ذلك بمنزلة كلهم في أنها معرفة بالإضافة إلى

---

(١) ما بين القوسين من كلام الباحث للتوضيح وليس من نص كلام سيبويه.

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣.

الضمير (هم) فكذلك ألفاظ التوكيد المعنوي أعلاه. ووافقه الصيمري، والسهيلي[١] وآخرون[٢].

واستدل أصحاب هذا الرأي بدليلين:

أحدهما: أن جمع وأخواته ليست أعلاماً لأن العلم إما أن يكون شخصي نحو: عمر أو جنسي نحو: أسامة للأسد.

وكل واحد منهما مختص فالشخصي مختص بالأشخاص، والجنسي مخصوص بالأجناس، وليس فُعل التوكيد من بابهما وإذا كان كذلك فهو معرفٌ بالإضافة إلى ضمير المؤكد.

ثانيهما: أن الأولى أن تكون معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهي بمنزلة كلهم في أنها معرفةٌ بالإضافة إلى ضمير المؤكد.

وأصل قولك "مررت بالنساء جمع" ،مررت بالنساء جمعهن، ثم حذف الضمير للعلم به، وهذا جائز لأن جمع وأخواته لا يأتي إلا تابعاً فاستغنى بالاسم الظاهر قبله[٣].والناظر في كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية يجد أنه موافق لسيبويه في هذا الرأي وقائل بقوله. وقد صرح بذلك إذ يقول: "وما قررته ظاهر قول سيبويه..."[٤] ثم ذكر نص سيبويه المتقدم.

وخالف ابن يعيش إذ يقول: "وذهب قوم من المحققين إلى أن تعريف هذه الأسماء بالوضع هو من قبيل تعريف الأعلام نحو زيد وعمر ويدل على صحة ذلك أن أجمع وجمع لا ينصرفان فأما أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وأما جمع فلا ينصرف للتعريف والعدل"[٥].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٥٦١/٢، ونتائج الفكر /٢٢٣.

(٢) منهم: ابن خروف في شرح جمل الزجاجي ٣٣٩/١، ٣٤٠، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٧/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، الطبعة الأولى، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ -١٩٩٢م)، ص:٢٢٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣.

(٥) شرح المفصل ٤٦/٣.

ويفهم من هذا الكلام أن جمع وأخواته عند ابن يعيش معارف و التعريف المانع لها من الصرف هو تعريف العلمية مثلها في ذلك مثل عمر ونحوه.

ودليله على ذلك أنها أسماء ممنوعةٌ من الصرف، والتعريف المعتبر في منع الصرف هو تعريف العلمية وبالتالي فهي أعلام، ووافقه ابن أبي الربيع السبتي، وعمر بن إسماعيل الهرمي[1]، وآخرون[2] وحجة القوم على هذا الرأي: أن الممنوع من الصرف إذا عرف بالألف واللام أو أضيف صرف، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف؟ وهذا يدل على أن تعريف العلمية هو المعتبر في المنع من الصرف دون غيره، وهو رأي جيد، إذ الإضافة تصرف الاسم الممنوع من الصرف، فكيف تكون سبباً في منعه من الصرف؟ وبهذا يضعف رأي سيبويه ومن تابعه.

ومن شراح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه أنه يذهب إلى أن فُعل التوكيد ينصرف بنية الإضافة للمضمر[3]، وهو بهذا موافق لمذهب والده في شرح الكافية الشافية. ووافقه المرادي، وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والهواري وابن طولون[4].

وظاهر مذهب ابن عقيل في المساعد أن فُعل التوكيد معرف بنية الإضافة إلى المضمر[5]، وهو موافق بهذا لمذهب ابن مالك في شرح الكافية أيضاً ومخالف له في في مذهبه في تسهيل الفوائد، وفي الألفية. ووافقه الدماميني[6].

---

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٧٦/١، والمحرر في النحو ٩٧٩/٢.

(٢) منهم: المؤيد الأيوبي في الكنّاش ١٢٩/١، وأبو حيان في تذكرة النحاة/٥٥٧.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك /٦٥٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٢١٥/٣، وأوضح المسالك ١١٨/٤، وإرشاد السالك ٧٥٤/٢، وشرح ابن عقيل٣٠٧/٢. وشرح ألفية ابن مالك ١٠٤/٤، والبهجة المرضية/٤٧١، وشرح ابن طولون ١٩٤/٢.

(٥) ينظر: ٣/ ٣٥

(٦) ينظر:تعليق الفرائد (رسالة دكتوراه) ٧٨٢/٢

أما السلسيلي فهو موافق لمذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد مخالفٌ ابن عقيل في ذلك حيث ذهب إلى أن فُعل التوكيد يتعرف بشبه العلمية[1]. وردد خالد الأزهـري، تعريف جمع، وأخواته بين العلمية، ونية الإضافة إلى مضمر،ولم يذكر اختياراً حتى ينسبه الباحث إليه [2].

الترجيـح:

ويترجح لدى الباحث في هذه المسألة أن تكون فُعل التوكيد نحو: (جمع، وبصع، وكُتَع) معارف بالعلمية، حيث أن كُلّ واحد منها علَم جنسٍ للإحاطة والشـمول، أي إنه يراد بها الإحاطة بأجزاء المتبوع.

وترجح هذا الرأي لأن تعريف فُعل التوكيد له أربعة احتمالات، إمـا أن تكـون بنية الإضافة إلى المضمر وإما بالألف واللام، أو إما بشبه العلمية، وإما بالعلميـة، فأما تعريفها بالإضافة إلى المضمر فيضعفه أن الاسم إذا أضيف فإنه يصرف فكيف يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف. وما ذهب إليه ابن خروف في رد ذلك بأن الإضافة لا توجب الصرف[3] غير جيد، و ذلك لأنه مع التسـليم بـأن الإضـافة لا توجب الصرف، إلا أنها في الممنوع من الصرف تكاد تكون مطردةً، إذ إنـه مـن المستقر لدى النحاة أن الاسم إذا أضيف صرِفَ قولاً واحداً، فلهذا يضعف التعريـف بنية الإضافة.

أما التعريف بالألف واللام، فلا وجه له هنا، لأن فُعل التوكيد ليست معدولة عن ألف ولام، ولا ما هو مقترن بألف ولام فليست مثل (سحرِ) في ذلك فيبقى علميـة الجنس، وهو الوجه لأن التعريف المعتبر في منع الصرف هو تعريف العلمية،بدليل أن الاسم إذا نُكر صرف.

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٢/٨٩٦.

(٢) ينظر: الموصل إلى نحو التسهيل ٤/ ١٤٣٢

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٩، ٣٤٠.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم لا مناص من التسليم بوقوع اختلاف في رأي ابن مالك كما تضمنه كلام الأشموني، والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف، هو أن ابن مالك اختار في شرح الكافية التعريف بنية الإضافة متابعاً لسيبويه في ذلك، وهذا رأي معدول عنه إلى آخر، وهو كون التعريف بالعلمية، ولعل الذي حمله على العدول إلى هذا الرأي أن يكون اطلع على النقد الموجه لمذهب سيبويه أو إلى القول به، والذي مفاده أن الإضافة تبيح صرف الممنوع من الصرف، فكيف تكون هذه الإضافة معتبرة في منع صرفه؟ فرجع عن القول بهذا القول وضعف لديه.

فبقي لديه من احتمالات التعريف أن يكون معرفة بالعلمية -أي أن تكون أعلاماً- وقد رفض هذا القول في شرح الكافية[1]، ولكنه وجد أن ما استدل به على منع تعريف العلمية دليلٌ ضعيف لأنه لا يعدو أن يكون نفي العلمية لديه مبني على أن العلم إما شخصي أو جنسي، والشخصي ما اختص بأشخاص، والجنسي ما اختص بأجناس، وليس في هذا الدليل ما يمنع أن يكون فُعل التوكيد علماً بالجنس مثل أسامة أو ثعالة على إرادة الإحاطة والشمول بأجزاء المتبوع.

وقد تنبه لهذا الأمر في الألفية، فأضرب عن القول بتعريف الإضافة، واختار أن يكون علماً للجنس، وهذا هو مدار التغير في الرأي بين الكافية والألفية، ولعله لم يرق له بعد ذلك هذا الاختيار، ولم ينته إلى القول به بعد، والاستقرار عليه، إذ إنه رأى أن إطلاق العلم على (فُعل) التوكيد يحمل على المجاز، ويبدو أن المنع لا يزال يراوده في شرح الكافية.

وعلى هذا فقد وجد أن ما يمكن أن يركن إليه من وجوه التعريف هو شبه العلمية، إذ العلم معرفة بلا علامة تعريف، فكذلك فُعل التوكيد أشبهه في أنه معرفة بلا علامة، وهذا الأمر يخرج ابن مالك من القول بالتعريف بنية الإضافة -على ضعفه- أو القول بعلمية الجنس التي لم يقبل الاستقرار عليها.

وعلى هذا فالمذهب الذي ركن إليه في التسهيل وانتهى إليه، هو أن يكون تعريفه بشبه العلمية، مبتعداً في ذلك عن وجوه الضعف المتقدمة.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣.

المبحث الثالث

الحـــــروف والأدوات

وفيه مسائل :

١ـ معنى اللام في قوله تعالى:

﴿فهب لي من لدنك ولياً﴾ .

٢ـ دلالة الكاف على التعليل قليلة أو كثيرة ٠

٣ـ (لكن) حرف عطف أو لا

٤ـ معاقبة أو للواو

المســـألة الأولـــى

معنى اللام في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾

معنى اللام في قوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً [1]

(اللام) من الحروف الجارة التي تجر الظاهر، والمضمر، واستنتج العلماء لهـا من لغة العرب معانٍ عدة[2]، لا يتسع المقام هنا لذكرها، وعد ابن مالك من معانيهـا التعدية، مستنداً في ذلك إلى قوله تعالى: **فهب لي من لدنك ولياً** وقـل أن يـذكر أحد من النحاة المتقدمين أن التعدية معنى من معاني (اللام) الجارة [3]، ولكـن ابـن مالك خالف رأيه السابق بأن جعل (اللام) مع الفعل اللازم (وهب) لشـبه التمليـك، فاختلاف رأيه في هذه المسألة.

وقد تنبه الأشموني إلى هذا الاختلاف ورصده إذ يقول: "تأتي اللام الجـارة لمعانٍ جملتها أحد وعشرون معنى.... الرابع: التعدية ومثل له في شـرح الكافيـة بقوله تعالى **فهب لي من لدنك ولياً** لكنه قال في شرح التسهيل: إن هـذه الـلام لشبه التمليك...."[4].

ويريد أن يوضح تعدد معاني "اللام الجارة" حيث ذكر من معانيها "التعدية" ومثل بالآية السابقة، ووضح أن ابن مالك استدل على هذا المعنى بقوله تعالى: **فهب لي من لدنك ولياً** ولكنّه ذكر في شرح التسهيل أن هذه اللام لشبه التمليك وهذا يعنـي وقوع الاختلاف في رأيه في هذه المسألة.

ولمناقشة هذا الاختلاف الذي أشار الأشموني إلى وقوعه، فلابد مـن مراجعـة المسألة في الكتب التي أشار الأشموني إلى وقوعه فيها.

---

(١) من الآية (٥) من سورة مريم.

(٢) ينظر: رصف المباني / ٢٩٣ـ ٢٩٩، و الجنى الداني / ٩٦ ، ٩٧مغني اللبيب ٢٢٦/١، ٢٤٢، ،.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٩/١ والأصول لابن السـراج ٤١٣/١، والإيضـاح للفارسـي/٢٠٠، ومعـاني الحروف للرماني/٥٥، والتبصرة والتذكرة للصـيمري ٢٨٥/١، والفوائـد والقواعـد للثمـانيني /٣٣٩، والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٨٢٧/٢، وغيرها.

(٤) شرح الأشموني ٢/ ٣٨٣.

يقول ابن مالك: " ومثال التعدية بها قوله تعالى **فَهَب لِي مِن لَدُنْكَ وَلِياً** "[1]. حيث عد التعدية في هذا النص من معاني اللام، وقال مخالفاً لذلك: "ولام التمليك نحو، وهبت لزيد ديناراً..."[2]. فهو في هذا النص يذهب إلى أن اللام للتمليك، وليست للتعدية، الأمر الذي يعني أنه مخالفٌ لرأيه الأول في شرح الكافية.

ومن خلال هذين النصين القصيرين، يتضح اختلاف رأيه في معنى اللام مع الفعل اللازم (وهب). ويلفت الباحث النظر إلى وقوع اختلاف في إشارة الأشموني حول هذا الاختلاف، حيث أشار إلى أنه ذهب في شرح التسهيل إلى أن معنى اللام في نحو : " وهبت لزيد ديناراً " أنها لشبه التمليك، وليس الأمر كذلك بل ابن مالك يعدها للتمليك، وهذا واضح بالنظر إلى نص ابن مالك أعلاه. ويمكن أن يخلص الباحث مما تقدم، إلى أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة على رأيين:

الأول: اللام في قوله تعالى فَهَب لِي مِن لَدُنْكَ وَلِياً للتعدية، وهو رأيه في شرح الكافية.

الثاني: اللام في نحو: (وهبت لزيد ديناراً) للتمليك، وهو رأيه في شرح التسهيل.

والملاحظ اختلاف التمثيل في الرأيين، فمع الرأي الأول استدل بالآية القرآنية وفي الثاني (بمثال)، ولا إشكال في هذا الأمر إذ المراد معنى اللام مع الفعل اللازم (وهب).

وعلى هذا فينحصر الخلاف في رأي ابن مالك بين شرح التسهيل وشرح الكافية دون غيرهما من كتبه الأخرى.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٣.

وإذا نُظر في كتاب سيبويه فالظاهر من كلامه أنه لم يعد التعدية من المعاني التي تدل عليها اللام،[1] ولكنه أشار في مكانٍ آخر إلى أن اللام قد تعدي الأفعال اللازمة يقول: "ولا تقـول وهـبتك لأنـهم لـم يـعدوه، ولـكن وهـبت لـك"[2].

ويفهم من هذا النص أن سيبويه يذهب إلى أن اللام هي التي عدت الفعل (وهبت) ليعمل فيما بعده، والسبب الذي يقدمه سيبويه أن هذا الفعل لازم، ولكنه مع هذا لـم يعد التعدية من معاني اللام الجارة، ولو كان يرى ذلك لعـدها مـن معانيهـا فـي الموضع الذي ذكر فيه تلك المعاني،حيث قال: " ولام الإضـافة، ومعناهـا المـلـك، واستحقاق الشيء"[3] ، وإنما أراد أن يدل على أن هذه اللام تعدي الفعل إلى الاسـم الذي بعده، لا أن التعدية من معانيها.

يقول أبو حيان في هذا المعنى: "وقـل مـن يـذكر أن الـلام للتـعدية...."[4] والأمر كما وضحه. والذي يفسر مثل هذا الأمر - فيما يظهر للباحث - أن التعدية وظيفة وليست معنى من المعاني التي تدل عليها (اللام)، بل الأصل فـي حـروف الجر أن يعدى بها، فلذلك لم ينظروا أن اللام اختصت بشيء من ذلك إذ هـو أمـر شائع في حروف الجر.

أما دلالتها على التمليك مع الفعل اللازم (وهب) فممن ذهب إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني يقول: " الرابع عشر (أي من معاني اللام)[5] وتجيء للتمليك نحو: وهبت لزيد ديناراً أي جعلت الدينار ملكاً له." [6]، ويعد ابن مالك موافقاً له في رأيـه فـي شرح التسهيل ، وممن وافق الجرجاني على هذا الرأي ابن هشام [7]وأبو حيـان [8] في أحد قوليه.

---

(١) ينظر : الكتاب ٢١٧/٤

(٢) المرجع السابق ص ٣١٨ من الجزء الأول.

(٣) المرجع السابق ص ٢١٧ من الجزء الرابع.

(٤) منهج السالك ٢٤٤/٢

(٥) ما بين القوسين توضيح وزيادة من الباحث وليس من كلام الجرجاني.

(٦) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، بشرح الشيخ خالد الأزهري الطبعة الأولى ت: د/ البدراوي زهران (مصر – دار المعارف – ١٩٨٣م) ص/ ١٧٧

(٧) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢ ج ت :محمد محي الدين عبد الحميد (مصر – دار الطلائـع (بدون) ج ١، ص: ٢٢٦

(٨) ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٠٧/٤

ومن شرّاح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه موافقة والده في مذهبه في شرح التسهيل حيث عد اللام في قوله تعالى: **فَهب لِي من لدنْك ولياً** للتعدية[1]. ووافقه أبوحيان في قوله الآخر، والمرادي، وابن قيم الجوزية ، وابن هشام، وابن عقيل، والهواري، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون[2].

ومن شراح التسهيل أبو حيان، والظاهر من كلامه موافقة ابن مالك في مذهبه في شرح التسهيل، حيث عد الّلام في نحو : "وهبت لزيد ديناراً" للتمليك، وليست للتعدية يقول: ((ومنها الّلام للملك، وشبهه، وللتمليك وشبهه، .... ومثال لام التمليك وهبت لزيد ديناراً))[3] ووافقه ابن عقيل[4]، والسلسيلي[5] ،وذكر الدماميني ما يفهم اعتراضه على استشهاد ابن مالك بالآية على دلالة اللام على التمليك يقول: "(وللتمليك)[6] مثل له بعض الشارحين بقوله تعالى: **فَهب لِي من لدنْك ولياً** ، ولم يمثل المصنف بذلك بل مثل بـ : (وهبت لزيد ديناراً) وهذا هو الصواب، فإنه مثل لشبه التمليك بقوله تعالى: **جعلَ لكُم من أَنفُسكُم أَزواجاً** [7].

ولكن على المصنف أيضاً إشكالاً، فإنه مثل في شرح الكافية: بالآية للام التعدية، فما الفرق بينهما وبين المثال: أعني "وهبت لزيد ديناراً"، فهلا كانت اللام فيهما للتعدية، أو للتمليك في المثال، ولشبه التمليك في الآية؟ وهو قد قال في قوله تعالى: **جعلَ لكُم من أَنفُسكُم أَزواجاً** أنها لشبه التمليك، فيلزمه أن يقول: **فَهب لِي من لدنْك ولياً** ، أنها لشبه التمليك"[8].

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن مالك / ٣٦٤

(٢) ينظر / منهج السالك ٢٤٤/٢، وتوضيح المقاصد ٧٥٤/٢، وإرشاد السالك ٤٤٨/١، وأوضح المسالك ٢٧/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤/٢، وشرح ألفية ابن مالك ٢٧/٣، وشرح المكودي / ١٥١ والبهجة المرضية /٣٠٢ وشرح ابن طولون ٤٤٠/١

(٣) التذييل والتكميل، مخطوطة دار الكتب المصرية ١٣/٤

(٤) ينظر : المساعد ٢٥٦/٢

(٥) ينظر: شفاء العليل ٦٦٠/٢

(٦) مابين القوسين من كلام ابن مالك في تسهيل الفوائد يذكره الدماميني شارحاً له ٠

(٧) الآية ٧٢ من سورة النحل ٠

(٨) تعليق الفرائد (رسالة دكتوراه) ٤٢/١

ووجه اعتراض الدماميني على ابن مالك أنه مثل للتمليك بـ : "وهبت لزيد ديناراً" ومثل في شرح الكافية للتعدية بالآية الكريمة: **فَهَبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيّاً** ، وهو الصواب، ولكن يلزم من تمثيله في شرح الكافية لشبه التمليك بـ : **جَعَلَ لَكُم مِن أَنفُسِكُم أَزواجاً** ، الأمر الذي يلزم منه أن يكون معنى اللام أيضاً في قوله تعالى: **فَهَبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيّاً** ، لما بينهما من المشابهة.

وظاهر كلام الشيخ خالد الأزهري(1) موافقة ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد، وهذا يعني أن شراح التسهيل الآنفي الذكر- عدا الدماميني- لم يخالفوا رأيه في شرح التسهيل وإنما قبلوه وارتضوه واستدلوا له، وهم بهذا مخالفون له في رأيه في شرح الكافية الشافية.

الترجيح:

مما تقدم يترجح لدى الباحث في هذه المسألة أن يكون معنى اللام في قوله تعالى **فَهَبْ لِي مِن لَدُنْكَ وَلِيّاً** التمليك، أي اجعل لي ولياً وملكني إياه، وحمله على هذا لأن التمليك معنى من المعاني التي تُدل عليها اللام، في حين التعدية ليست كذلك فهي وظيفة من وظائف حرف الجر، لا تختص باللام دون غيرها ولذلك لم يعدها كثير من النحاة من معاني اللام.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف الذي اعترى رأيه في هذه المسألة، هو أن التمليك أو شبهه لم يكن واضحاً عنده في مرحلة تأليف شرح الكافية الشافية، ولم يصل إلى استنتاجه بعد من لغة العرب، ولهذا فنظرته للآية الكريمة السابقة كانت عارية من إفادة هذا المعنى، ووجد أن الفعل (هب) في الآية لازم فكان من المناسب عنده أن يختار هذه اللام لتكون للتعدية، بناء على ما يعلمه من معاني اللام.

---

(1) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣/ ٩٠٣

ولهذا لم يقل (ومن معانيها) وإنما قال (ومثال التعدية بها.... الخ) ويلمح الباحث هنا ومن هذا النص أن ابن مالك لم يكن غائباً عنه أن التعدية وظيفة نحوية لحرف الجر، وليس معنى، ولكنه وجد أنه لا يوجد معنى من المعاني التي تدل عليها اللام - فيما يعلم- يمكن أن يكون مفسراً لدلالتها في الآية الكريمة، أما التعدية فهي واضحة، ولاسيما وأن الفعل لازم غير متعد، فلهذا ذهب إلى أنها للتعدية، أما في شرح التسهيل فالتمليك أصبح واضحاً كمعنى من المعاني التي تفيدها اللام التي وصل إليها ابن مالك، سواء من خلال الدرس والبحث، أو من خلال اطلاعه على رأي الجرجاني المتقدم الذكر[1].

ولأن هذا المعنى أصبح واضحاً لديه، فلم يتردد في شرح التسهيل أن يجزم به مع الفعل اللازم (وهبت)، ويؤيد هذا أنه لم يذكر التعدية كمعنى من معاني اللام في شرح التسهيل مرة أخرى، لعلمه أن التعدية وظيفة وليست معنى من معاني اللام.

---

(١) ينظر: ص: ٦٣ من هذا المبحث.

المسـألة الثانية

الكثرة والقلة في دلالة الكاف الجارة على التعليل

الكثرة والقلة في دلالة الكاف الجارة على التعليل

(الكاف) من حروف الجر التي تختص بالظاهر، ولا تدخل على الضمائر إلا شذوذاً، والمعنى الذي تدل عليه (الكاف) هو التشبيه، وقد عده علماء العربية الأصل في معناها، ولا خلاف بين العلماء في ذلك.

وربما تخرج عن هذا الأصل لتفيد التعليل، نحو قوله تعالى: **واذكروه كما هداكم** [1] أي لهدايتكم.

وللعلماء في هذه المسألة آراء ومذاهب.

الأول: أن الكاف تدل على التشبيه دون التعليل وهو مذهب الجمهور[2].

الثاني: أن الكاف تدل على التعليل وهو رأي الأخفش[3] وابن برهان[4] ووافقهم ابن مالك في شرح الكافية إلا أنه جعل ذلك كثيراً [5] ووافقهم ابن هشام[6].

الثالث: أن الكاف تدل على التعليل إذا اتصلت بها "ما" الكافّة على قلّة وهو رأي ابن مالك في تسهيل الفوائد[7].

---

(١) من الآية (١٩٨) من سورة البقرة.

(٢) ينظر : الكتاب ٢١٧/٤ ، والمقتضب للمبرد ٣٩/١، ١٤٠/٤، والأصول لابن السراج ٤٣٧/١، وحروف المعاني للزجاجي/٣٩ ، وعلل النحو للوراق /٢٠٩، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي/١١٣ واللمع لابن جني/١٢٩ والصاحبي لابن فارس/١٤٤، والتبصرة والتذكرة ٢٨٣/١، والمفصل للزمخشري/٢٨٩، والأمالي للسهيلي/٤٠ والمقدمة الجزولية للجزولي/١٣١، واللّباب للعكبري ٣٦١/٢، والتخمير للخوارزمي ٢٨/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١٥٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٣/٤، والمقرب لابن عصفور ٢٠١/١ وشرح جمل الزجاجي٣٢٥/١ وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧١٠/٤، وغيرها.

(٣) ينظر مذهب الأخفش في : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧١٤/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ١٩٥/١.

(٤) ينظر مذهب ابن برهان في: شرح الكافية لابن مالك ٨١١/٢، وشرح التسهيل ١٧٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ن ١٧١٤/٤ ، ولم أجده في كتابه شرح اللمع ١/ ١٧٥ حين ذكر معاني (الكاف).

(٥) ينظر: شرح الكافية ٨١١/٢.

(٦) ينظر مذهبه في: شرح اللمحة البدرية ٢٥١/٢، ومغني اللبيب ١٩٥/١.

(٧) ينظر: ص ١٤٧.

وجاء في شرح الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة، حيث وضح أنه ذهب في شرح الكافية إلى أن اللام تدل على التعليل بكثرة وخالف ذلك في الألفية والتسهيل حيث أفهم كلامه أن ذلك قليل.

يقول: "**الثاني**: التعليل (أي الثاني من معاني الكاف التعليل) [1]نحو: **واذْكُروه كما هداكُم** ، أي لهدايتكم، وعبارته هنا [2]وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل، لكنه قال في شرح الكافية، ودلالتها على التعليل كثيرة" [3].

ومراده أن رأي ابن مالك اختلف في دلالة الكاف على التعليل ففي حين يذهب في الألفية إلى قلته، وكذلك في التسهيل، إلا أنه جاء عنه أن دلالتها على التعليل كثيرة في شرح الكافية، وبالتالي فالأشموني يريد أن يثبت من خلال كلامه هذا أرأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة، وهو متردد بين شرح الكافية، والألفية، والتسهيل.

ولمناقشة هذا الاختلاف الذي أشار إليه، فمن المناسب أن يناقش من خلال كلام ابن مالك نفسه، وفي المواضع التي أشار إليها الأشموني.

يقول ابن مالك:

" شَبه بِكاف وبِها التعليلُ قَد يعنَي وزائِدا لِتَوكيد ورد"[4]

ومعنى هذا الكلام أن الكاف تدل على التشبيه، وقد يؤتى بها في الكلام وتكون دالةً على التعليل وتكون أيضاً زائدة.

وربما أفهم قوله "وبها التعليل قد يعني...." أن إفادة الكاف الجارة للتعليل قليلة، والأمر كذلك إلا أنه وضح مراده من ذلك في شرح الكافية بأن إفادة التعليل كثيرة وليست بالقليلة كما يوهم كلامه.

---

(١) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح ، وليس من كلام الأشموني.

(٢) أي في الألفية يريد في قول ابن مالك ص : ٧٢

((شَبه بِكاف وبِها التعليلُ قَد يعنَي وزائِداً لِتَوكيد ورد))

(٣) ٤٠٩/٢

(٤) شرح الكافية ٨١١/٢

يقول: "كون الكاف الجارة حرف تشبيه هو المشهور، ودلالتها على التعليل كثيرة كقوله تعالى: **واذكروه كما هداكم** وكقوله: ﴿**ويكأنه لا يفلح الكافرون**﴾ [1]أي أعجب لأنه لا يفلح الكافرون كذا قدره ابن برهان، وحكى سيبويه : كما أنّه لا يعلم فتجاوز اللهُ عنه، والتقدير، لأنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه" [2]. وهو يريد أن كاف الجر تأتي للتشبيه، وهذا المعنى هو المشهور لها، ولكنها أيضاً كما تكون للتشبيه فهي تخرج عنه لإفادة التعليل، وهذه الإفادة كثيرة وليست بالقليلة.

واستدل على ذلك بالسماع ومنه قوله تعالى: ﴿**ويكأنه لا يفلح الكافرون**﴾ ، وقوله تعالى {**واذكروه كما هداكم** }، وبحكاية سيبويه (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، وهذا السماع هو الذي جعل ابن مالك يحكم بكثرة ذلك.

وفي ضوء هذا الكلام يمكن أن يميل الباحث إلى ترجيح أن يكون ابن مالك أراد في متن الكافية أن ذلك كثير، واللبس إنما جاء من النظم، إذ لا يمكن أن يضع كل مراده فيه لأنه موطن ضرورة، فقد يلجأ إلى استعمال أسلوب دون آخر كما حدث في البيت السابق، وبالتالي فمذهبه في شرح الكافية الشافية أن الكاف تدل على التشبيه بكثرة، ويقول في الألفية:

" شَبه بكاف وبها التعليلُ قَد يعنَي وزائِدا لِتَوكيد ورد" [3]

ومراده أن الكاف للتشبيه، وقد تفيد التعليل، إلاّ أن كلامه أفهم أن ذلك قليل، حيث قال (وبها التعليل قد يعنى)، وليس مراده ذلك لأمور:

الأول: أنه تقدم أن ابن مالك قد تختلف عبارته في النظم عنها في النثر، وذلك لضيق المقام في النّظم، فقد يضطر الناظم إلى ارتكاب أسلوب دون آخر لضرورة النظم، وهذا ما حدث بالفعل في متن الكافية وأوضح مراده في الشرح.

---

(١) الآية (٨٢) من سورة القصص.

(٢) شرح الكافية الشافية ٨١١/٢، ٨١٢.

(٣) ص :٧٢.

الثاني: أن هذا البيت في الألفية هو نفسه الذي في متن الكافية، وابن مالك أوضح مراده في شرح الكافية منه وأنّه أراد أن دلالتها على التعليل كثيرة وليسـت قليلـة، فكذا يحمل عليه هذا البيت أيضاً.

الثالث: أن الألفية هي خلاصة للكافية، وقل أن يخالف ابن مالك في الألفية رأيه في الكافية، لأنها مختصرةٌ، منها، ولهذه الأمور. فالباحث يرجح أن مذهب ابن مالك في الألفية هو مذهبه عينه في شرح الكافية، أي إنه يذهب إلى أن دلالة الكاف على التعليل كثيرة، ويكون ما ذهب إليه الأشموني غير دقيق

ويكون ما ذهب إليه الأشموني غير دقيق، لاعتماده على ظاهر النّص دون التأمـل فيه، أو ربطه بغيره من النصوص، والأشموني -رحمه الله- يعـذر فـي ذلـك إذ ظاهر العبارة يفهم مثل هذا.

ويخلص الباحث من هذا الكلام بنتيجة مفادها أن رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية، والألفية أن الكاف تدل على التعليل بكثرة، ولكنه خالف هذا الرأي إذ يقول: " ومنها: الكاف للتشبيه.... وتزاد بعدها (ما) كافة، وغير كافة .... وقد تحدث فـي الكاف معنى التعليل ...."(١)

ويستفاد من هذا أن (ما) الكافة هي التي تضيف إلى الكاف معنى التعليـل بعـد دخولها، وهذا أيضاً قليلٌ، وفهم ذلك من قوله: " وقد تحدث....الخ" وبالتـالي فـإذا عريت منها فلا تدل على هذا المعنى.

ومضى على نحوٍ من هذا في شرح التسهيل يقول: " وتحدث (ما) الكافـة فـي الكاف معنى التعليل كقوله تعالى: **واذْكـروه كَـما هـداكُم** ، وكقول الأخفـش في قوله تعالى **كما أَرسلْنَا فيكُم رسولاً منْكُم يتْلُو علَيكُم آياتنَا ويزكيكُم ويعلمكُـم الْكتَاب والْحكْمةَ ويعلمكُم ما لَم تَكُونُوا تَعلَمون(١٥١) فَاذْكُروني أَذْكُركُم واشْكُروا لِي ولا تَكْفُرون (١٥٢)** (٢) أي كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني (أي كما فعلـت هـذا فاذكروني) وجعل ابن برهان من هذا قوله تعالى **ويكَأَنَّه لا يفْلح الْكَـافرون** ، أي

(١) تسهيل الفوائد /١٤٧

(٢) الآيتان (١٥١، ١٥٢) من سورة البقرة.

أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وكذا قدره ثم قال: وحكى سيبويه، كما أنـه لا يعلـم فتجاوز الله عنه، أي لأنه لا يعلم"[1].

ويفهم من هذا الكلام أنه يذهب إلى أن (الكاف) الجارة لا تفيد التعليل بمفردها كما تفيد التشبيه، وإنما تفيد ذلك "ما" الكافة، فإنها بدخولها عليها تدخل فيها -أي فـي الكاف- معنى التعليل، ويترتب على هذا أنها تفقد هذا المعنى بفقدها "مـا" الكافـة، ويختلف كلامه في شرح التسهيل عنه في التسهيل، في أنه لم يذكر ما يدل على قلة دلالتها على معنى التعليل أو كثرته، ويتفق مع التسهيل في أن "ما" الكافة هي التـي تحدث معنى التعليل في (الكاف).

ويصل الباحث من خلال هذا الكلام إلى أن رأي ابن مالك، اختلـف فـي هـذه المسألة وجاء له في المسألة رأيان.

الأول: تدل (الكاف) على التعليل بكثرة، وهو رأيه في الكافية وشرحها، والألفية.

الثاني: تدل الكاف على التعليل بواسطة دخول "ما" الكافة عليها وذلك قليل وهو رأيه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

ويأتي الخلاف بين هذين الرأيين من وجهين:

الوجه الأول: في الكثرة والقلة في دلالة الكاف على التعليل، حيث ذهب في شرح الكافية والألفية إلى كثرة ذلك وفي التسهيل وشرحه إلى قلته.

الوجه الثاني: في اشتراط دخول "ما" الكافة على (الكاف) حتى تفيد معنى التعليل، وهو رأيه في التسهيل وشرحه بينما أطلق الكلام في الكافية وشرحها والألفية، ولـم يقل به.

والمسألة كما تقدم موضع خلاف بين علماء العربية وفيها آراء ومذاهب، فمذهب سيبويه أن الكاف الجارة تدل على التشبيه، وذلك نحو: (زيد كالأسد)، ولم يـذكر أن هذه اللام تدل على التعليل، فضلاً على أن يكون ذلك قلـيلاً أو كثيـراً، يقـول: "وكـاف الجـر التـي تجـيء للـتشبيه، وذلك قـولك: أنـت كـزيد"[2].

---

(١) شرح التسهيل ١٧٣/٣.

(٢) الكتاب ٢١٧/٣

وبهذا الكلام القصير يوضح سيبويه أن (الكاف) الجارة تأتي للتشبيه، وهو يريد أن هذا المعنى هو الأصل فيها، ولا تعدوه لغيره، ولم يذكر أن الكاف تفيد التعليل. ووافقه المبرد، وابن السراج والزجاجي، والوراق، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وأحمد بن فارس، والصيمري، والزمخشري[١] وغيرهم [٢].وخالف الأخفش [٣] فذهب إلى أن الكاف تفيد التعليل كما أنها تفيد التشبيه، ولم أجد هذا الرأي الذي ينسب إليه في كتابه[٤]،ووافقه ابن برهان[٥]، وابن هشام[٦]، واستدلوا بالسماع ومنه قوله تعالى: **كما أرسلنا فيكم رسولاً**.... الآية ، وقوله تعالى: **ويكأنه لا يفلح الكافرون** [٧].

وابن مالك موافق للأخفش في رأييه كليهما إلا أن هناك فرقاً بينهما، في نسبة الكثرة والقلة لهذا المعنى، فالأخفش لم ينقل عنه شيء من ذلك، بخلاف ابن مالك حيث تردد رأيه بين هاتين النسبتين، وخالفهم أبو حيان فذهب إلى أن الكاف هنا للتشبيه يقول: " الكاف هنا للتشبيه وهي في موضع نصب على أنها نعت لمصدر محذوف، واختلف في تقديره، فقيل التقدير: ولأتم نعمتي عليكم إتماماً مثل إتمام إرسال الرسول فيكم.... "[٨].

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٩/١ ، ١٤٠/٤ والأصول ٤٣٧/١ ، وحروف المعاني /٣٩، وعلل النحو /٢٠٩، والمسائل المنثورة /١١٣، واللمع /١٢٩ والصاحبي /١٤٤، والتبصرة ٢٨٣/١، والمفصل /٢٨٩

(٢) منهم : السهيلي في الأمالي / ٤٠ ، والجزولي في المقدمة الجزولية /١٣١، والعكبري في اللباب ٣٦١/٢ والخوارزمي في التخمير ٢٨/٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٢/٨ وابن الحاجب في الإيضاح ١٥٦/١، والرضي في الكافية ٣٢٣/٤، وابن عصفور في المقرب ٢٠١/١، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧١٠/٤، وغيرهم

(٣) ينظر مذهبه في : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، وارتشاف الضرب ١٧١٤/٤، ومغني اللبيب ١٩٥/١

(٤) ينظر : معاني القرآن، الطبعة الأولى، ت: د. هدى محمود قراعة (مصر – مطبعة المدني (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ج ١، ص : ١٦٣

(٥) ينظر مذهب ابن برهان في : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨١١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك أيضاً ١٧٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧١٤/٤، ولم أعثر عليه في كتابه : شرح اللمع ١/ ١٧٥ حين ذكر معاني (الكاف)٠

(٦) ينظر : مغني اللبيب ١٩٥/١، وشرح اللمحة البدرية ٢٥١/٢

(٧) الآية ٨٢ من سورة القصص ٠

(٨) ينظر : البحر المحيط ، الطبعة الأولى ت: د/ عبد الرزاق المهدي (بيروت – دار إحياء التراث العربي (١٤٢٣-٢٠٠٢م) ج١، ص : ٦٣١

إذاً فليست الكاف في الآية الأولى للتعليل، وإنما هي للتشبيه وذكر في تقدير هذا المصدر وجوه أخرى [(١)] لا يتسع المقام لذكرها. وأما قوله تعالى **ويكأنـه لا يفلـح الكافرون** ، فيرفض الجمهور أن يكون الكاف للتعليل وإنما هو أيضاً للتشبيه.

يقول أبوحيان: " (وي) عند الخليل وسيبويه، اسم فعل، مثـل (صـه) و(مـه) ومعناها أعجب .... وكأن هي كاف التشبيه الداخلة على أن، وكتبت متصلة بكـاف التشبيه لكثرة الاستعمال"[(٢)]. وهو يريد أن الكاف للتشبيه وليست للتعليل.

وابن مالك مخالف لأصحاب هذا الرأي في كلا قوليه، إذ يذهب فيهمـا إلـى أن (الكاف) تفيد التعليل مع اختلاف في القلة والكثرة، وذهب ابن الناظم إلى أن (الكاف) تكون للتعليل كثيراً كما تكون للتشبيه[(٣)] وظاهر كلام أبي حيان موافقته لأنه لم يـأت عنه مايفيد كون ذلك قليلاً، إنما أطلق الكلام واستدل على إفادة اللام للتعليل،[(٤)] وهو بهذا مخالفٌ لرأيه السابق، ووافقه ابن هشام، والهواري[(٥)].

ويفهم من كلام المرادي أن الكاف قد تدل على التعليل[(٦)] ولكنه لم يصرح هـل هذه الدلالة كثيرة أو قليلة ؟ والباحث يحمل كلامه على أن ذلك كثير، لأن مذهب ابن مالك في الألفية كذلك، والمرادي هنا لم يخالفه وإنما جاء كلامـه موافقـاً لرأيـه ، واستدل له وذكر أنه ذهب في شرح الكافية إلى أن ذلك كثير فلو كان لديه رأي آخر لكان حري أن يصرح به.

ووافقه ابن قيم الجوزية والسيوطي [(٧)] وفي كلام ابن عقيل ما يفهم أن دلالة الكـاف على التعليل قليلة [(٨)] ووافقه المكودي وابن طولون [(٩)]، ووافقه أبو حيان في مذهبـه

---

(١) لم أذكرها خشية الإطالة، ينظر : الدر المصون للسمين الجلي ، الطبعة الأولـى / ت : د. أحمـد محمـد الخراط (دمشق – دار إحياء التراث العربي (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ج ١ ص:١٨١، ١٨٢

(٢) البحر المحيط ١٧٣/٧

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن مالك /٣٦٩

(٤) ينظر : منهج السالك ٢٥٣/٢.

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٤٢/٣ وشرح ألفية ابن مالك ٤٨/٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٧٦١/٢.

(٧) ينظر: إرشاد السالك ٤٥٦/١، والبهجة المرضية /٣٠٥.

(٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٧/٢.

(٩) ينظر : شرح المكودي /١٥٣، وشرح ابن طولون ٤٤٥/١.

في التسهيل وشرحه، ولم يقدم اعتراضاً في المسألة، وإنما اكتفى بذكر المذاهب فيها أعني رأي الفراء وابن برهان، واستدلالهم في ذلك. [1]ووافقه ابن عقيل[2] والسلسيلي[3] والشيخ خالد الأزهري[4].

وعلى هذا فهم موافقون لابن مالك في رأيه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل أي إن (الكاف) تدل على التعليل بواسطة "ما".

الترجيح:

يترجح للباحث في هذه المسألة أن تكون الكاف الجارة دالة على التعليل سواء اتصلت بها "ما" أو لم تتصل، وهذا المعنى كثير إلا أنه أقل من دلالتها على التشبيه وذلك لورود السماع به.

فمثال مجيئها مع "ما" قوله تعالى: **كما أرسلنا فيكم رسولاً**.... الآية ، والمتأمل في هذه الآية يجد أن معنى التعليل فيها واضح، و"ما" التي بعدها هي المصدرية، فينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدر مجرور بالكاف ويكون التقدير: (لأجل إرسالي فيكم رسولاً فاذكروني)، ويرجح الباحث كونها المصدرية لأن في ذلك إجراء لحرف الجر على أصل عمله وهو الجر، أما تقديرها بالكافة فهو مرجوح، لأن في ذلك إخراجاً للكاف عن أصل عملها وهو الجر دون أمر محوجٍ لذلك[5].

وعلى هذا الكلام فالشاهد في هذه الآية هو مجئ الكاف للتعليل متصلة بـ"ما" المصدرية،ومن مجيئها للتعليل غير مقترنة بـ"ما" قوله تعالى: **ويكأنه لا يفلح الكافرون** ، وأحسن ما قيل فيها، أن (وي) كلمة برأسها، وهي اسم فعل بمعنى أعجب مثل (صه) و(مه) ونحوها والكاف بعدها للتعليل وأن وما بعدها في محل جر بها.

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ٣٥/٤ مصورة مخطوطة دار الكتب المصرية.

(٢) ينظر : ينظر : المساعد ٢٨١/٢.

(٣) ينظر : شفاء العليل ٦٧٣/٢.

(٤) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣/ ٩٢٣.

(5) ينظر: مغني اللبيب ١٩٥/١.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

لاشك أن التغير الذي حدث لرأي ابن مالك في دلالة الكاف على التعليـل هـو تطور ملحوظ في فكره، لأنه انتقال من رأيٍ إلى رأي آخر، انتقـالٌ مبنـي علـى المعرفة والدليل، وليس ارتجالاً أو غفلة أو نحوها.

ويجب ملاحظة أمر قبل الخوض في تفسير هذا الاختلاف، وهو أن ابن مالك لا يخالف في كون التشبيه هو المعنى المشهور والأصلي في دلالة الكاف، حيث وضح هذا في شرح الكافية[1].

ويكون معنى التعليل بناء على هذا طارئاً على هذا المعنى الأصلي للكاف،والذي جعل ابن مالك يحكم بكثرته في شرح الكافية هو توافر الأدلة من كتاب الله تعـالى كما تقدم ووجود ذلك في النثر في حكاية سيبويه "كما أنه لا يعلم ...." وهـذا يـدل على أن دلالة الكاف على التعليل كثيرة وليست بالقليلة.

ولكن هذه الأدلة لم تخلُ من ارتباط "ما" الكافة بـ(الكاف)، وهذا الأمـر كـان مدعاة لابن مالك للنظر في هذه الأدلة ومناقشتها، وبعد ذلك وصل إلى أنه بوجـود "ما" متصلة بالكاف يتضح معنى التعليل أكثر، أما في حالة عدم الاتصال ، فالكـاف يستفاد منها معنى التشبيه على الشائع والمشهور فيها.

ومن هنا نشأ التفكير عنده في أن الكاف لا تدل على التعليل إلا مقترنة بـ "مـا" الكافة، حتى استقر لديه هذا الرأي فذهب في التسهيل وشرحه إلى أن "ما" هي التـي تحدث في الكاف معنى التعليل.

ويكون بناء على هذا الكلام: التأمل في الأدلة ومناقشتها والتدقيق فيها هو العامل الذي نشأ عنه التطور والتغير في رأي ابن مالك.

---

(١) ينظر : ٨١١/٢

المســـــألة الثالثـــة

(لكــن) حــرف عــطف أو لا ؟

(لكـن) حـرف عـطف أو لا

(لكن) من حروف العطف المختلف فيها بين علماء العربية؛ فهناك من عدها من حروف العطف، واشترط لذلك شروطاً، ومنهم من منـع أن تكـون مـن حـروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء أو استدراك.

وحكى ابن أبي الربيع أنه لا يعلم خلافاً في كون (لكن) حرف عطف يقول: " اعلم أن (لكن) لا أعلم بين النحـويين خلافـاً فـي أنهـا للعطـف، وأن معناهـا الاستدراك...."[1]، والحق أنه قد اجتهد –رحمه الله- ولم يصب لأن الخـلاف فـي المسألة شائع؛ حيث خالف فيها يونس؛ وذهب إلى أنها ليست للعطف، وإنمـا هـي للاستدراك، والباحث يعتذر له؛ بأنه نسب ذلك إلى ما انتهى إليه علمه ولـم يقطـع القول بذلك مطلقاً. وفي المسألة آراء وأقوال للعلماء على النحو التالي:

الأول: أن (لكن) ليست حرف عطف، وإنما هي حرف اسـتدراك، وهـو رأي يونس[2]، وابن خروف[3].

الثاني: أن (لكن) حرف عطف، يعطف بها مفرد على مفرد، إذا سبقها نفـي أو نهي، ولا يعطف بها بعد إيجاب، ولا تحتاج إلى الواو معها، وهو رأي الجمهـور[4] وسيبويه[5]، إلا أن سيبويه خالف بأن مثل لـ (لكن) عاطفة بالواو، وبدونها.

الثالث: أن العطف بها، وأنت مخير بين الإتيان بالواو أو تركها وهو رأي ابـن كيسان[6]، وقرأت كلاماً للأشموني يشير فيه إلى وقوع الاختلاف في كلام ابن مالك حينما كان يشرح قوله:

"وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا ... لَكن كلَم يبد امرؤٌ لَكن طَلا"[7]

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٤٠/١.

(٢) ينظر رأيه في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٧/١ ، و الجنى الداني للمرادي / ٥٨٨

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢٤/٢.

(٤) ينظر : الكتاب ٤٣٥/١، والمقتضب للمبرد ١٢/١، وعلل النحو للـوراق /٣٧٩ ، والجمـل فـي النحـو للزجاجي، وغيرها .

(٥) ينظر : الكتاب ٤٣٥/١

(٦) ينظر: رأيه في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩٩٥/٢، و الجنى الداني له / ٥٨٨

(٧) ألفية ابن مالك /١٠٠.

يقول في تنبيهاته:

" اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي: حتى، وأم، ولكن،.... وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تكون عاطفةً إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين.... وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها، عطف مفرد على مفرد، ووافق الناظم هنا الأكثرين، ووافق في التسهيل يونس فقال فيه: وليس منها لكن وفاقاً ليونس" [(١)].

وهو يريد: أن (لكن) من حروف العطف المختلف فيها، حيث ذهب يونس إلى أنها ليست من حروف العطف وإنما هي حرف استدراك، وخالفه أكثر النحويين، حيث ذهبوا إلى أنها حرف عطف، ولا تكون كذلك إلا إذا لم تدخل عليها الواو، ونسب هذا المذهب إلى الفارسي، وأكثر النحويين.

وأشار أيضاً إلى أن ابن مالك له في المسألة أكثر من رأي، حيث جعل (لكن) حرف عطف، ثم نقض ذلك وأخرجها من حروف العطف، والمسألة بحاجة إلى عرض آراء ابن مالك وتوثيقها من مصنفاته التي توافرت بين يدي.

يقول ابن مالك:

"وأَتبعت لفظاً فحسب (بل) و (لا) لكن كـ (لَم يبد امرؤٌ لَكن طَلاَ)" [(٢)]

فعدها هنا من حروف العطف، وفصل بعد ذلك عند شرحه لهذا البيت يقول: " وإنما يتبع لفظاً دون معنى (بل) و (لا) و(لكن)....، وأما المعطوف بـ(لكن) فمحكوم له بالثبوت بعد نفي.... أو بعد نهي.... فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى ﴿وَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ﴾ عريت (لكن) من العطف، وقدر ما بعدها جملةً معطوفةً على ما قبلها بالواو...."[(٣)].

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ١٦٩، ١٧٠

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٩٨/٣.

(٣) المصدر السابق ١٢٠٣/٣، ١٢٣٠.

والمتأمل لهذا النص يستفيد منه أن (لكن) من الحروف العاطفة التي اختصت بالعطف لفظاً دون معنى، ولا يكون ذلك إلا إذا تقدمها نفي أو نهي، مع عدم دخول الواو عليها، فإذا دخلت عليها الواو تعرى من معنى العطف وينتقل العطف إلى الواو فتكون هي العاطفة دون (لكن)، وبناء على هذا الفهم يمكن أن يقال: إن مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن (لكن) من حروف العطف التي تعطف المفرد على المفرد ، بشرط ألا تدخل عليها الواو ، إذ يترتب على دخول الواو تعريتها من معنى العطف، وأن يعزى العطف للواو.

ويقول في الألفية:

وَأتبعت لَفظاً فَحسب بل ولا لَكن كلَم يبد امرؤٌ لَكن طَلا"[1]

ويفهم كلامه: أن (لكن) من حروف العطف، تتبع في اللفظ دون المعنى، ولا يعطف به إلا بعد نفي، وفهم ذلك من المثال الذي قدمه، ويكون بهذا موافقاً لمذهبه في الكافية الشافية، ويقول في شرح عمدة الحافظ: " ويعطف بـ (لكن) مفرد مثبت بعد نهيٍ أو نفي نحو: لا تمر بزيد لكن عمرو، وما زرت عامراً لكن بكراً"[2].

ويفهم من هذا النص: أن لكن يعطف بها بعد نفي أو نهي؛ اسم مفرد مثبت، وأنه إذا لم يتقدم عليها نفي أو نهي فلا يجوز العطف بها، ولا خلاف بناء عليه بين مفهوم هذا الكلام وبين رأيه في شرح الكافية والألفية، فالكلام هنا وهناك يأخذ طريقاً واحداً، ولكنه لم يلبث أن خالف في تسهيل الفوائد ما ذهب إليه في الكافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، ذلك أنه أخرج (لكن) من حروف العطف.

يقول: "وليس منها (لكن) وفاقاً ليونس"[3].

وهذه مخالفة صريحة لما تقدم، ووضح مراده من ذلك في شرح التسهيل يقول: " فنفيت أن يكون منها (لكن) موافقاً ليونس، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف، فإن وليها معطوف، فعطفه بواو قبلها لا يستغني عنها، إلا قبل جملة

---

(١) ص/١٠٠.

(٢) ٦٣٢/٢، ٦٣٣.

(٣) ص: ١٧٤.

مصرح بجزأيها نحو: (ما قام سعد ولكن سعيد)، و(لا تزر زيداً ولكن عمراً) ، ولو كانت عاطفة لاستغنى عن الواو، كما استغنى ببل وغيرها"[1].

مراده: أن (لكن) ليست من حروف العطف، وهو موافق في ذلك ليونس، وإذا لم تكن حرف عطف، فهي حرف استدراك، والسبب الذي بنى عليه هذا الحكم أن (لكن) لا تستغني عن الواو، أي إنها مقترنة بالواو في كافة استعمالاتها، وإذا كان الأمر كذلك، فالواو هي العاطفة، ولكن للاستدراك، ولو كانت عاطفة لاكتفى بها عن الواو، أما وأن الواو معها؛ فالواو هي العاطفة.

وعلى هذا فوقوع الاختلاف في رأي ابن مالك ثابت في هذه المسألة حيث جاء له فيها رأيان:

الأول: ذهب في الكافية الشافية وشرحها والألفية وشرح عمدة الحافظ، إلى أن (لكن) من حروف العطف.

الثاني: خالف ذلك في التسهيل وشرحه حيث ذهب إلى أن (لكن) ليست من حروف العطف.

وهذا الاختلاف كما يبدو في رأيه، اختلاف له قيمته العلمية، أي إنه اختلاف لأسباب ودواع علمية دعته إلى أن ينتقل من رأي إلى آخر، ولهذا فهذه المسألة تحتاج إلى مناقشة ومقارنة كلامه بغيره من العلماء وبحث عن الأدلة التي ترجح رأياً على الآخر.

يقول سيبويه: "واعلم أن بل، ولا بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما أشركت بينهما الواو...." [2].

والذي يفهم من كلام سيبويه : أن (لكن) من حروف العطف حال كونها مفردةً عن الواو، وفهم ذلك من إفراده لها بدون الواو، -كما هو مذهب الجمهور- وتؤدي الوظيفة النحوية التي تؤديها الواو وهي العطف، والذي يبدوا لي أنه يشترط أيضاً أن

---

(١) شرح التسهيل ٣٤٣/٣.

(٢) الكتاب ٤٣٥/١

تكون مسبوقةً بنفيٍ، أو شبهه وقد أشار إلى ذلك في كلامٍ آخر[1]. ووافقه: المبـرد، وأبو الحسن الوراق[2].

وفي كلام الزجاجي موافقة لسيبويه إلا أن هناك فرقاً بـين مذهبـه، ومـذهب الجمهور، حيث أجاز أن يأتي بعد لكن جملة مستقلة في المعنى قائمة بنفسـها غيـر مناقضة للأولى[3]، والجمهور بخلافه، فلابد أن تكون الجملة مناقضة للتي قبلها. وقد تنبه لذلك البطليوسي ورده يقول: " هذا الكلام[4] على الإطلاق فيه تعقب لأنه يلـزم منه أن يجوز خرج محمد، لكن عبد الله يضحك؛ لأن هذه جملة تامـة قـد وقعـت بعدها، فينبغي أن يقال: فإن جئت بعدها بكلامٍ قائم (بنفسه) مضاد لما قبله،لأن لكـن مضادة لـ (لا) في الوضع، أعني أن (لا) وضعت (لتنفي) عما بعدها ما أوجب لما قبلها، و(لكن) وضعت لتوجب لما بعدها ما نفي عما قبلها. فإذا جاءت بعـد كـلامٍ موجب صارت مثل (لا) فنفت عما بعدها ما ثبت لما قبلها"[5].

وهو يريد: أن الأولى أن يضيف الزجاجي إلى كلامه جملة "مضاد لما قبلـه"- وفاقاً للجمهور- والسبب الذي رجح للبطليوسي هذا الرأي هو أن (لكن)، وضـعت لتدل على عكس ما تدل عليه (لا) ، و (لا) تدل على إثبات الحكم لما قبلها ونفيه عما بعدها، و (لكن) بعكسها فهي تنفي الحكم عما قبلها، وتثبته لما بعدها.

وفي حال الإثبات تلتبس(لكن) بـ (لا)، إذا لم تكن الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها، والمخرج كما يراه البطليوسي أن يضيفَ الزجاجي إلى كلامه قوله "مضاد لما قبله"، وهو رأي جيد. وممن وافق سيبويه في مذهبه: أبو علي الفارسي، وابن جني،

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٢) ينظر: المقتضب ١٢/١، وعلل النحو/٣٧٩.

(٣) ينظر: الجمل في النحو/١٩.

(٤) يريد قول الزجاجي في الجمل ص: ١٩، (فإن جئت بعدها، بكلامٍ تام قائمٍ بنفسه جاز، كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم) .

(٥) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الطبعة الأولى، ت: د. حمزة عبد الله النشرتي (بيروت-دار الكتب العلميـة (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ص:٩١.

والصيمري والثمانيني، والجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابـن عصـفور، والسيوطي[1].

وابن مالك موافق لهم فيما ذهب إليه في الكافية الشـافية وشـرحها والألفيـة، ومخالف لهم فيما ذهب إليه في التسهيل وشرحه، واستدل الجمهور على ما ذهبـوا إليه بدليلين:

الأول: ما نقله أبو البركات الأنباري من أنهم احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنـه لا يجوز العطف بها بعد إيجاب؛ وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، كقولك: "جاءني زيد لكن عمرو"، تكون أثبت للثاني بـ "لكـن" المجـيء الذي أثبته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل فـي الإيجـاب، نحـو (جاءني زيد بل عمر)، وإذا كان العطف بـ (لكن) في الإيجاب؛ إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها، لأنه قد استغنى بـ (بل) في الإيجاب، ولا حاجـة لتكثيـر الحروف الموجبة للغلط وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه[2]، ووجه الاحتجاج بهذا الكلام أن (لكن) لا تكون عاطفـةً إلا إذا سـبقت بنفي أو شبهه أما في الإيجاب فليست حرف عطف بل هي للاستدراك.

الثاني: أنها لا تكون عاطفة مع الواو، بأنه لا يدخل حرف عطف على حـرف عطف آخر، فإذا صحبتها الواو فهي للاستدراك أو الابتداء وليست العاطفة.

وخالف يونس بن حبيب في المسألة، حيث ذهب إلى أن (لكن) ليست من حروف العطف واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها في مثل قوله تعالى: **ما كان محمد أَبا أَحد من رجالِكُم ولكن رسولَ الله وخَاتَم النبِيين** [3] فرسول الله معطوفٌ

---

(1) ينظر: الإيضاح/٢٢٤، واللمع/١٥١، والتبصـرة ١/١٣٦، والفوائـد والقواعـد/٣٨٢، ٣٨٣، والمقتصـد ٢/٩٤٧، ٩٤٨، والمفصل/٣٠٥، وشرح المفصل ٨/١٠٦، والمقرب ١/٢٣٣، وشـرح جمـل الزجـاجي ١/٢٤٤، والهمع ٥/٢٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، الطبعة الرابعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبـد الحميـد (مصر- دار إحياء التراث العربي (هـ ١٣٨٠-١٩٦١م)، ج٢، ص: ٤٨٤، ٤٨٥.

(٣) الآية:٤١ من سورة الأحزاب.

على خبر كان، ولو كانت (لكن) هي العاطفة لم يدخل عليهـا حـرف العطـف[1]، ووافقه ابن خروف[2]، وأبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4]، ويستدلون على ذلك بـأن (لكن) لا توجد في الاستعمال إلا بالواو، وإذا ثبت ذلك فالواو هي العاطفـة ولكـن تتمحض للاستدراك ، ولو كانت (لكن) هي العاطفة لاستغنت عن الواو.

ويلحظ الباحث أن هناك أمر مشتركاً بين أصحاب هذا الرأي وأصحاب الـرأي الأول، وهو في الاستدلال مع فارق في النتائج.

فالاستدلال المشترك أن لكن لا تفارقها الواو، ولو كانت هي العاطفة لاسـتغنت عن الواو، فاستدل به الجمهور على أن (الواو) مانع وقتي، إذا زال عادت (لكن) إلى العطف.

أما يونس وابن خروف، ومن وافقهما فـ (الواو) لديهما مانع أبـدي يكسـب (لكن) الخروج من العطف إلى التمحض للاستدراك أو الابتداء، وهـذا فـرق بـين المذهبين، ويمكن القول أن ابن مالك موافق ليونس وابن خروف فـي مذهبـه فـي التسهيل وشرحه، وأنه مخالفٌ لهما في شرح الكافية الشافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

ولا يوافق الباحث أصحاب هذا الرأي ويرى أن ما ذهبوا إليه لا تقوم به حجـة وذلك أنه قد حكى من كلامهم (ما مررت برجلٍ صالح لكن طالحٍ) [5] حيث جـاءت (لكن) عاطفة دون (واو). وهذا ينقض ما احتجوا به في ذلك.

والدليل الثاني؛ لا يخلو من قدحٍ أيضاً، فيمكن أن يقال: أن (لكن) ليسـت مـن حروف العطف بأصل الوضع وإنما منقولة من الثقيلة إلى باب العطف؛ فلما لم تكن كذلك، اغتفر فيها ما لم يغتفر في بقية حروف العطف الأخرى وقد أشار إلى ذلـك

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٧/١.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢٤/١.
(٣) ينظر: البحر المحيط، ٣١٣/٧
(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكتون ٩/ ١٢٨
(٥) من كلام العرب نقله سيبويه، ينظر الكتاب ٤٣٥/١.

الزجاجي يقول: " وتقول: "ما رأيت زيداً لكن عمراً، وما رأيت زيداً ولكن عمراً، بالواو وبعدم الواو، وإنما جاز ذلك، لأنها منقولة من الثقيلة، فلم تكن في العطف"[1].

وأما مذهب ابن كيسان فيوضحه قول الزجاجي السابق[2] الذي مفاده أن العطف لـ (لكن) ودخول الواو كخروجها، فإن شئت أدخلتها، وإن شئت أخرجتها لأن لكن ليست من حروف العطف بأصل الوضع وإنما هي منقولة من باب "إن وأخواتها" بعد التخفيف إلى العطف، فلهذا يغتفر فيها ما لم يغتفر في الحروف الأصلية.

ويبدو أن شُراح الألفية غير بعيدين عن مذهب ابن مالك في الألفية، الموافق للجمهور، يقول ابن الناظم: " فأما " لكن" فيعطف بها مثبت بعد نفي، كقولك: ما قام زيد لكن عمر أو بعد نهي كقولك: لا تضرب زيداً لكن عمراً، وتدخل الواو على لكن كقوله تعالى: **ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين** ، فتعرى عن العطف لامتناع دخول العاطف على العاطف، ويجب تقدير ما بعد لكن جملة معطوفة بالواو على ما قبلها...."[3].

ويفهم منه أن "لكن" حرف عطف، تعطف المفرد على المفرد إذا سبقت بنفيٍ أو نهي، وهو موافق في ذلك لابن مالك في الكافية الشافية وشرحها والألفية وشرح عمدة الحافظ؛ ومخالفٌ له في مذهبه في التسهيل وشرحه.

ووافقه ابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل والهواري[4]، إلا أنه ذكر أن الناظم أهمل شرطين أحدهما: ألا يتقدمها الواو، وألا تكون مفصولة، بأن تقع بعدها الجملة فإذا وقعت بعدها الجملة، أو دخل عليها الواو لم تكن عاطفة، والعطف لواو؛ لأنه لا يدخل حرف عطف على حرف عطف آخر، ووافقه السيوطي[5].

---

(١) حروف المعاني، الطبعة الأولى ، ت: د علي توفيق الحمد (لبنان- مؤسسة الرسالة (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م)))ص: ٣٣.

(٢) ينظر: الحاشية رقم:(١) ص:١٠٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك/٥٣٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٤٠-٣٤٣، وإرشاد السالك ٢/ ٦٣٣، ٦٣٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٦، وشرح ألفية ابن مالك ٣/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٥) ينظر: البهجة المرضية/٤١٤.

وذهب ابن عقيل في المساعد إلى أن (لكن) عاطفة، ولا تقرن بـ(الواو) وهـو قول الأكثرين، ووضح بعد ذلك المذاهب في المسألة، وضح أن ابن مالك ذهب إلى أن (لكن) ليست عاطفة؛ والسبب الذي بنى عليه هذا الحكم أن لكن لم يسمع من كلام العرب استعمالها بغير الواو[1]. وذهب السلسيلي إلى نحو من ذلك، وبين أن ما ذهب إليه ابن مالك هو أحد المذاهب في المسألة؛ وأن مذهب الأكثرين، أنها عاطفـة ولا تحتاج إلى واو[2].

التــرجيح:ـ

ويترجح لدى الباحث في هذه المسألة: أن (لكـن) حـرف عطـف، ومعناهـا الاستدراك، وأنها تكون مع الواو أو دونها، والعطف بها دون الواو؛ وذلك لأمور:

الأول: ورود السماع بذلك فيما حكاه سيبويه عن العرب:" ما مـررت برجـلٍ صالحٍ لكن طالحٍ"، فلكن جاءت عاطفة دون الواو؛ وبهذا يرد على ابن مالـك فيمـا ذهب إليه في شرح التسهيل من أن لكن لا تكون إلا بالواو.

الثاني: أنه عند اجتماع (الواو) و (لكن) فالعطف لـ (لكن) لأن المعنى لا يستقيم بالواوـ ولو كان في ذلك مخالفةً للجمهورـ فلو قيل: (ما قام زيـد ولكـن عمـر) وجعل العطف لـ (الواو)، فيكون المعنى إشراك الثاني في حكم الأول، فيكون نفـي القيام لزيد وعمروٍ مشتركين وليس المراد ذلك؛ وإنما المراد إثبات القيام لعمروٍ دون زيد، ويستقيم المعنى بكون (لكن) عاطفة، ومعناها الاستدراك، والواو مع هذا زائدة مع لكن ودخولها كخروجها، وزيادة الحرف أمر لا يستنكر.

---

(١) ينظر: المساعد ٤٤١/٢.

(٢)ينظر: شفاء العليل ٧٧٧/٢.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :ـ

والتفسير الذي يقدمه الباحث لتوضيح هذا الاختلاف في رأيه، هو ما أشار إليـه بنفسه في شرح التسهيل، وهو أن ما كان يظن أنه دليلٌ على تجويز العطـف بـ ـ "لكن" غير مقترنة بالواو، ليس كلاماً قالته العرب[١]، وإنما هو من أمثلة النحاة التي نظروا بها لتجويز المسألة.

وإذا لم يكن كلاماً قالته العرب فلا دليل فيه، ولا يسوغ أن تقوم به حجة ولمـا استقر لديه ذلك، فلابد من أن يبحث عن استعمال العرب لـ "لكن" والوجه الذي ورد به السماع عن العرب فيها.

فلم يجد إلا أنها تستعمل مع الواو، ولم تأت منفردة في شـعر ولا نثـر، ومـن المقرر لديه أن حرف العطف لا يدخل على حرف عطف آخر، وبالتالي فمن غيـر المقرر لديه أن يكونا حرفي عطف لدى اجتماعها، ويتعين علـى ذلـك أن يكـون العطف لأحدهما دون الآخر.

فنظر في الواو فوجد أنها حرف عطف في حال انفرادها عن لكن وهذا باتفـاق والدليل عليه شائع، و(لكن) لا تأتي منفردة عن الواو، فضلاً على أن تكون حـرف عطف، ولهذا تعين العطف عنده للواو، وتمحضت (لكن) للاستدراك دون العطـف، ولهذه الأسباب فقد تحول ابن مالك من إجازة كونها حرف عطف في الكافية والألفية وشرح عمدة الحافظ، إلى إخراجها من حروف العطف، وجعل العطف للواو دونهـا في التسهيل وشرحه.

---

(١) والصواب – والله أعلم – أن ذلك من كلام العرب لحكاية سيبويه له.

المسألة الرابـعة

معاقبة أو للواو

معاقبة (أو) الواو كثيراً أو قليلا مطلقاً

"أو" من حروف العطف، تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، ولها عدة معانٍ، منها المتفق عليه ومنها المختلف فيه[1].

والمختلف فيه من معاني " **أو**" كونها لمطلق الجمع، فتكون معاقبةً للواو في هذا المعنى، وجاء للعلماء في المسألة رأيان:

الأول: مذهب من أجاز أن تعاقب " **أو**" الواو، وهو مذهب سيبويه[2] والأخفش[3]، والجرمي[4]، والكوفيين[5]، والرضي[6]، والمؤيد الأيوبي،[7].

الثاني: مذهب من منع أن تأتي " **أو**" بمعنى الواو، وهو مذهب جمهور البصريين[8]. وقد أشار الأشموني إلى وجود اختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة حينما شرح قوله في الألفية:

" وربما عاقبت الواو إذَا   لَم يلف ذُو النطق لِلَبسٍ منفَذَا" [9]

يقول الأشموني في تنبيهاته:" **الأول**: أفهم قوله وربما أن ذلك قليلاً مطلقاً، وذكر في التسهيل أن " **أو**" تعاقب الواو في الإباحة كثيراً وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً...."[1].

---

(1) ينظر: حروف المعني للزجاجي / ١٣، ومعاني الحروف للرماني/ ٧٧-٧٩، والأزهيه في علم الحروف /١١١-١٢١ ، ورصف المباني للمالقي / ٢١٠، والجنى الداني للمرادي/ ٢٢٨،٢٢٩ وغيرها ٠

(2) ينظر: الكتاب ٣/ ١٨٤، ١٥٨

(3) ينظر: معاني القرآن، الطبعة الأولى، ت: د.هدى محمود قراعه (مصر- مطبعة المدني (١٤١١هـ - ١٩٩٠م)، ج، ص:٣٤.

(4) ينظر رأيه في: المساعد ٢/ ٤٥٩

(5) ينظر: مذهبهم في الإنصاف ٢/ ٤٥٩، ومشكل إعراب القرآن لأبي محمد القيسي / ٦٢٠

(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩٨

(7) ينظر : الكنّاش في النحو والصرف، الطبعة الأولى، ت: د. رياض الخوام (بيروت، المكتبة العصرية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج٢، ص: ١٠٤.

(8) ينظر: الأصول لابن السراج ٢/ ٥٥، ٥٦ ، والجمل في النحو للزجاجي / ١٨ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري١/١٣٣، والفوائد والقواعد للثمانيني / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ،ومشكل إعراب القرآن للقيسي / ٦١٩ وغيرها ٠

(9) ألفية ابن مالك / ١٠٢.

ويستنتج من هذا: أن كلام ابن مالك في الألفية يفهم منه أن "**أو**" تعاقب الواو في دلالتها على مطلق الجمع وأن ذلك قليلٌ مطلقًا، ولكنه خالف ذلك في التسهيل، حيث ذهب إلى أن " **أو**" تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحبة قليلاً. وعلى هذا فقد اختلف رأيه في المسألة، ولإثبات هذا الخلاف أو نفيه لابد من مراجعة المسألة في كتب ابن مالك؛ وعرض كلام الأشموني عليها، يقول ابن مالك:

"وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذُو النطقِ لِلَبسٍ منفذًا "[٢]

ويفهم هذا أن " **أو**" قد تعاقب الواو في دلالتها على مطلق الجمع، لكن بشرط أن يؤمن اللبس؛ وأن ذلك قليل فيها، وقال في شرح هذا البيت: " ثُم نبهت بقولي: (وربما عاقبت الواو ....) على أن " **أو**" قد تقع موضع الواو، وذلك إذا أمن اللبس؛ كقول الشاعر[٣]:

"جاء الخلافةَ أو كانَت له قَدراً كما أَتَى ربه موسى على قَدرِ"

وكقول الآخر [٤]:

"قَوم إذَا سمعوا الصريخَ رأيتَهم ما بين ملجِمِ مهرِه أو سافعِ"

ومثله قوله امرئ القيس: [٥]:

" فَظَل طُهاةُ اللحمِ ما بين منضجٍ صفيفَ شواء أو قَديرٍ معجل"

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ١٩٦

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٠٠/٣.

(٣) قائله : جرير بن عطية الخطفي، والبيت من البحر البسيط في ديوانه ص: ٢٠٥ وهو برواية أخرى هي : " نال الخلافة إذ كانت ٠٠٠الخ " وعليه فلا شاهد فيه ٠ومن مصادره : مغني اللبيب ١/ ٨٥ ، والشاهد في هذا البيت على الرواية الأولى : هو مجيء الواو بمعنى أو٠

(٤) لحميد بن ثور الهلالي، والبيت من البحر الكامل في ديوانه ص:١١١ ومن مصادره : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح له/١١٦ ، ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٨٥ ،وتعليق الفرائد للدماميني (رسالة دكتوراه) ٤٤٥/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٢٠٠ وغيرها ٠
ويستشهد بهذا البيت على أن أو تأتي بمعنى الواو ٠

(٥) البيت من البحر الطويل : في ديوانه / ٨٩، ومن مصادره : المسائل البصريات ٧٢٥/١، ويستشهد بهذا البيت على أن أو تأتي بمعنى الواو ٠

ومن المواضع التي يتعاقب فيها " **أو**" والواو الإباحة نحو: "جالس الحسن أو ابن سيرين".... والاعتماد في فهم المراد من مثل هذا الخطاب على القرائن"(١).

والمتأمل لهذا النص يجد فيه : أنّه يذهب إلى أن " **أو**" تعاقب الواو بشرط أمن اللّبس؛ واستشهد لذلك بالسماع: ومنه الشواهد الشعرية السابقة، ولم يـذكر أن ذلـك كثير في "**أو**" ، وبالتالي يفهم أن ذلك وإن ورد فهو قليل؛ ولو كان يرى كثرة ذلـك لصرح به كما فعل في التسهيل، بل عبارته "ربما"، و"قد" يفـهمان قلةَ ذلك.

وذكر نحواً من ذلك في شرح عمدة الحافظ ولم يذكر أن ذلك كثير في "**أو**"(٢) بل يريد أن يثبت أن ذلك كائن فيها، والسؤال هنا: هل ظل ابن مالك على هذا الرأي في تسهيل الفوائد أو عدل عنه إلى غيره؟

والظاهر أنه عدل عن هذا الرأي، حيث جاء عنه ما يفهم منه أن " **أو**" تعاقـب الواو كثيراً وليس قليلاً إذ يقول: "وتعـاقب (٣)الـواو في الإبـاحة كـثيراً، وفـي عـطف المصاحب والمـؤكد قليلاً...."(٤).

ويفهم هذا النص: أن " **أو**" تعاقب الواو؛ فتدل على مطلق الجمع كما تدل عليـه الواو، ويكون ذلك كثيراً إذا كانت تدل على الإباحة و يقل ذلك فيهـا فـي عطـف المصاحب والمؤكد.

وهو يخالف بهذا ما تقدم في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ ، حيث صـرح هنا بكثرة تلك المعاقبة في الإباحة، في حين أفهم كلامه في الكافية الشافية والألفية، وشرح عمدة الحافظ أن ذلك قليل، وذهب في شرح التسهيل إلى نحو ما ذهب إليـه في التسهيل واستشهد له(٥).

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، ١٢٢٣.

(٢) ينظر: ٦٢٧/٢-٦٢٩.

(٣) يريد (أو)

(٤) تسهيل الفوائد/١٧٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٤/٣، ٣٦٥.

ويقول أيضاً: "وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد"[1].... وقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: " كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان: سرفٌ أو مخيلة"[2] وتضمن الرابع والخامس استعمال "أو" بمعنى الواو فإن معنى ما عليك إلا نبي، أو صديق أو شهيد" فما عليك إلا نبي وصديق وشهيد ، وكذا قول ابن عباس: "ما أخطأتك اثنتان، سرفٌ أو مخيلةٌ " معناه؛ ما أخطأتك اثنتان سرف ومخيلة، ونظائرهما عند أمن اللبس كثيرة...."[3].

ويفهم كلامه: أن " أو" تقع بمعنى الواو، وتعاقبها في الدلالة على معنى مطلق الجمع، وذلك عند أمن اللبس، وأن ذلك له أدلته التي تشهد بكثرته؛ كما مثّل به.

ومما تقدم؛ يجد الباحث أن لابن مالك في هذه المسألة رأيين:

الأول: تعاقب (أو) الواو فتكون لمطلق الجمع، وذلك قليل وهو رأيه في الكافية وشرحها، والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

الثاني: تعاقب (أو) الواو فتكون بمعناها؛ وذلك كثير إذا كانت تدل على الإباحة، وقليل مع عطف المصاحب والمؤكد، وهو مذهبه في التسهيل وشرحه، ، وشواهد التوضيح والتصحيح.

وعلى هذا فموطن الاختلاف في رأي ابن مالك هو أنه ذهب إلى أن "أو" تعاقب الواو قليلاً في الكافية والألفية ، وشرح عمدة الحافظ مطلقاً ، وخالف ذلك في التسهيل وشرحه وشواهد التوضيح حيث ذهب إلى أن ذلك كثير في الإباحة، وقليلٌ في عطف المصاحب، والمؤكد.

والمسألة بحاجة إلى إيضاحٍ أعمق ومزيد مناقشة، وتوضيح لمذاهب العلماء وأدلتهم التي استندوا إليها؛ فسيبويه يجيز أن تعاقب " **أو**" الواو يقول: "وتقول خذه بما عز أو هان، ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان، أي خذه بالعزيز والهين،

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم:باب مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٥/ ٧٢ . والشاهد في : مجيء أو بمعنى الواو في النثر مما يدل على كثرته .

(2) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب قول الله تعالى : [قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده]، والشاهد فيه: مجيء أو بمعنى الواو في النثر مما يدل على كثرته.

(3) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١١٣،١١٤.

وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها"[1]، وهو يريد: أن " **أو**" قد تأتي بمعنى الـواو، ويفهم ذلك من قوله "وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها" ، أي إنهما تتعاقبـان فـي بعض المواضع، كالإباحة مثلاً، واحتج لذلك بالسماع وهو قول العرب: "خذه بما عز أو هان" والمعنى احرص عليه ولو أن تأخذه بالعزيز أو الهين، أو بالعزيز والهـين، إذ استعملوا "الواو" في ذات المعنى حيث قالوا: "خذه بما عز وهان".

وفسر هذا القول الأعلم الشنتمري يقول: " وتقول: خذه بما عز أو هان، كأنـك قلت خذه بهذا أو بهذا، وإن شئت جئت بالواو، أعلم أن (أو، وأم، والـواو) أصـولٌ وضعن مختلفةً، ثم يقع فيهن من المجاز والاتساع ما يتداخلن به فيستعمل الحرفـان منهم في معنى واحد، فمن ذلك اجتماع "الواو" و " **أو**" في قولك: خذه بمـا عـز أو هان، وبما عز وهان لا فرق بينهما"[2]، ومراده: أن " **أو**" و"الواو" وضعت للدلالـة على معانٍ مختلفة، إلا أنه يتوسع فيهما، فيستعمل كل واحد منهمـا مكـان الآخـر، ويجتمعان في معنى واحد ، ويتلخص من هذا أن سيبويه يجيز أن تأتي " **أو**" بمعنى "الواو"، ووافقه على ذلك الأخفش [3].

ووافقه الجرمي[4] والكوفيون[5] ، وأبو علي الفارسي[6] والرضـي[7] والمؤيـد الأيوبي[8]، ولم يذكروا أن ذلك كثير أو قليلٌ في " **أو**"، ويحمل كلامهم على وقـوع ذلك في الإباحة وأنه لا يوجد في كلامهم ما يدل على قصدهم الكثرة في ذلك، ولـم يشيروا إليه.

وابن مالك موافق لهم في الكافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، وخالفهم فـي التسهيل، وشرحه.

---

(1) الكتاب ١٨٤/٣، ١٨٥.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الطبعة الأولى، ت: زهير عبد المحسن سلطان(الكويت - المنظمة العربيـة للتربية والثقافة والعلوم (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م)) ج٢ ، ص: ٨٠٥ .

(3) ينظر : معـــاني القـرآن ١/ ٣٤

(4) ينظر: رأيه في المساعد ٤٥٩/٢.

(5) ينظر : مذهبهم في الإنصاف ٤٧٨/٢.

(6) ينظر: المسائل البصريات ٧٢٦/١، ٧٢٧.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٨/٤.

(8) ينظر: الكنّاش في النحو والصرف، الطبعة الأولى، ت: د. رياض الخـوام (بيـروت، المكتبـة العصـرية (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، ج٢، ص: ١٠٤.

والسبب الذي بني عليه أصحاب هذا الرأي مذهبهم من وقوع " **أو**" موقع "الواو": أنه إنما جاز ذلك اتساعاً؛ لأن أو تأتي للإباحة كثيراً، كما أن الـواو كـذلك، فلمـا أشبهت الواو أعطيت حكمها، وفي هذين المعنيين يقول أبو علي الفارسي:

"إنما جاز بـ "أو" اتساعاً، وذلك أنهم لما رأوا "**أو**" يجمع بها ما بعدها وما قبلها كما جمع ذلك بالواو، وإن كان المعنى مختلفاً شبهوها بها، فعطفوا بهـا فـي هـذا الموضع، كما يعطف بأو...."[(١)].

ومراده: أنه جاز ذلك اتساعاً بسبب وقوع " **أو**" في الموقع الذي تأتي فيه الواو، ولعله يريد الإباحة، حيث يجوز الجمع بين ما أبيح سواء بالواو كان العطف أم بأو، فلما كثر وقوعها هذا الموقع، أشبهت "الواو" فأعطيت حكمها، وحملت عليها. وفـي ذات المعنى أيضاً يقول الرضي: "ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناهـا جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو،...."[(٢)].

ومراده: أن السبب في جواز استعمال أو بمعنى الواو، وقوعها في المعنى الذي تأتي فيه الواو، وهو الإباحة، والإباحة معناها جواز الجمع، فلهذا توسـع فـي (أو) وأجيز استعمالها بمعنى الواو، التي تدل على مطلق الجمع.

ومن الأدلة التي استدل بها أصحاب هذا الرأي:السماع : ومنه قول الله سبحانه وتعالى: **وَأَرسلْنَاه إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَو يزِيدون** [٣] فـ (**أو**) هنا بمعنى "الواو" أي ويزيدون، وبقوله ﷺ: " اسكن فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد " وبقول ابن عباس: "ما أخطأتك اثنتان سرف أو مخيلة" والمعنى سرف ومخيلة.

---

(١)ينظر المسائل البصريات،٢ج ، الطبعة الأولى ، ت: د محمد الشاطر أحمد محمد (مصر – مطبعـة المـدني (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م)) ج١ ، ص : ٧٢٦

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٩٨/٤.

(٣) الآية ١٤٧ من صورة الصافات .

ومن الشعر أيضاً بغير دليل، منها:

الأول: قول امرئ القيس:

فَظَل طُهاةُ اللحمِ ما بين منضجٍ صفيفَ شواء أَو قَديرٍ معجل

الثاني: واستدل أبو علي الفارسي بقول الشاعر[1]:

وكان سيانِ أَلاّ يسرحوا نَعماً أَو يسرحوه بِها واغبرت السوح

والمعنى ألاّ يسرحوا، ويسرحوا، فجاءت أو في الأدلة السابقة بمعنى الواو، وهي أدلة من السماع شعراً ونثراً، وهذا يقوي ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي، وخالفهم البصريون، ولم يعتدوا بأن " **أو**" تأتي بمعنى الواو، فابن السراج يذكر عدة معانٍ لـ " **أو**" ليس منها أن تكون بمعنى الواو[2] - أي مطلق الجمع- ووافقه الزجاجي[3] و الصيمري ابن السراج، و الزمخشري[4]، والثمانيني[5].

ومدار دليل البصريين هو استصحاب الأصل؛ يقول ابن الأنباري: "أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في(أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو، لأن معناها الجمع بين الشيئين،....والأصل في كُل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له؛ ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليل،ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"[6].

---

(1) ينسب البيت : لأبي ذؤيب الهذلي، والبيت من البحر البسيط في مجموع أشعاره في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ١٢٢/١، ومن مصادره : المسائل البصريات ١/ ٧٢٦، ومغني اللبيب٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٨، وخزانة الأدب ١٣٤/٥، وشرح أبيات مغني اللبيب للسيوطي ١٩٨/١ وغيرها. واستشهد بهذا البيت على أن أو تأتي بمعنى الواو، وإنما احتيج إلى جعل (أو) بمعنى الواو،لأن سواء وسيان يطلبان شيئين، فلو جعلت(أو) لأحد الشيئين لكان المعنى سيان أحدهما، وهذا محال.

(2) ينظر الأصول ٥٥/٢، ٥٦.

(3) ينظر الجمل في النحو/١٨.، وحروف المعاني / ٥٢ ، ٥٣ .

(4) ينظر التبصرة والتذكرة ١٣٣/١، والمفصل/٣٠٤، ٣٠٥.

(5) ينظر: الفوائد والقواعد/٣٧٩

(6) الإنصاف ٤٨٠/٢، ٤٨١.

وعلى هذا فهم ينازعون أصحاب المذهب الأول في أدلتهم التي قدموها لتدعيم مذهبهم، فقوله تعالى: **وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون** ، فقد خرجه البصريون؛ على عدة أوجه؛ يقول العكبري:

"والجواب أن (أو) في الآية الأولى لشك الرأي، أي لو رأيتهم لقلت هم مائة ألف أو يزيدون، وقيل هي للتمييز، وقيل للتقريب، وقيل للتفصيل، أي بعض الناس يجزؤهم بكذا، وبعضهم كذا"[١]، ووافقه ابن الخباز[٢].

وتأولوا الشعر أيضاً؛ يقول ابن عصفور: "واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: [٣]

فَلَو كَانَ البُكَاءُ يَرُدُّ شَيْئاً بَكَيْتُ عَلَى بُجَيْرٍ أَو عِفَاقِ

عَلَى المَرأَينِ إِذ هَلَكَا جَمِيعاً لِشَأنِهِمَا بِشَجوٍ وَاشتِيَاقِ

قالوا بكيت على بجير وعفاق بدليل قوله بعد ذلك: على المرأين....قلت يحتمل أن تكون أو "هنا" للتفصيل، كأنه قال: بكيت على بجيرٍ تارة، وعلى عفاق أخرى، ثم فصل بـ " أو" بكاءه على بجير من بكائه على عفاق"[٤].

ولا يوافق الباحث ابن عصفور في ما ذهب إليه؛ لأن معنى الواو واضح؛ فالحال في البيت أن الشاعر من شدة حزنه على هذين الرجلين أنه لو كان يعلم أن البكاء يردهما، أو ينفع في ذلك لظل يبكي عليهما، لهلاكهما جميعاً ولا يتصور أنه يريد أنه يفصل بين بكائه على بجير من بكائه على عفاق، وهذا التأويل الذي ذهب إليه ابن عصفور، لا يخلو من تكلف، والأولى على هذا أن تكون (أو) هنا بمعنى الواو.

وشراح الألفية ناقشوا رأي ابن مالك فيها ، ولهم في ذلك توجيهات، يقول ابن الناظم: « "وربما عاقبت الواو...." أشار به إلى نحو قول الشاعر:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٥/١.

(٢) ينظر: توجيه اللمع /٢٨٧.

(٣) ينسب لمتمم بن نويرة، والبيتان من البحر: الوافر، وقد ورد في مصادر منها: أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦،و توجيه اللمع/٢٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٨، والكناش للمؤيد الأيوبي١٠٤/٢، ويستشهد به على: أن (أو) جاءت بمعنى الواو.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢٣٨/١.

جاء الخلافَةَ أو كانَت لَه قَدراً   كما أتَى ربه موسى علَى قَدرِ

أوقع (أو) مكان (الواو) لما أمن اللّبس؛ ورأى أن السامع لا يجد عن حملهـا علـى غير معنى الواو مخرجاً...."[1]. ويفهم منه أنه يرى أن "أو" تأتي بمعنى الواو؛ وفاقاً لوالده، إلا أنه - كما يبدو- لم يشر إلى قلة ذلك أو كثرته؛ وظاهر كلامه أن ذلـك كثير، ولو كان قليلاً لنص على ذلك، ولعله يريد به حين أمن اللّبس فـ ذلك كثيـر، ووافقه المرادي، وابن قيم الجوزية وابن طولون، [2] ويبدو أن ابن هشام يخالف ابن مالك في مذهبه، فالظاهر من كلامه أنه لا يرى أن " أو" تأتي بمعنى الواو؛ ونسـب معنى الواو فيها للكوفيين والجرمي يقول "وأما (**أو**) فإنها بعد الطلب للتمييـز.... أو للإباحة.... وبعد الخبر للشك.... أو للإبهام.... وبمعنى الواو عند الكوفيين...."[3].

فقوله: بمعنى الواو عند الكوفيين يدل على أنه لا يرى ذلك، جرياً على أصول البصريين ، ووافق ابن عقيل ابن مالك في الألفية وظاهر كلامه يشير إلى قلة ذلك[4] وكذلك الشارح الأندلسي والمكودي[5] و السيوطي إلا أنه لم يشر إلى قلـة ذلـك أو كثرته[6].

ووافقه بن عقيل في المساعد ؛ حيث ذهب إلى أن " **أو**" تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وعطف المصاحب والمؤكد قليلا[7]، وكـذلك السلسـيلي[8]،والـدماميني[9]، والشيخ خالد الأزهري [10]، واستدل له بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " اسكن

---

(1) شرح ألفية ابن مالك/٥٣٤، ٥٣٥.

(2) ينظر: توضيح المقاصد ١٠١٠/٢، إرشاد السالك ٦٣١/٢، وشرح ابن طولون ٨٨/٢.

(3) أوضح المسالك٣٣٧/٣.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٤/٢.

(5) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٢٨٢/٣، وشرح المكودي ٢٢٨.

(6) ينظر: البهجة المرضية/٤١٣.

(7) ينظر: ٤٥٨/٢، ٤٥٩.

(8) ينظر: ٧٨٧/٢.

(9) ينظر: تعليق الفرائد (رسالة دكتوارة) ١/ ٤٤٧

(10) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣/ ١١٩ ٠

حراء فما عليك إلا نبي، أو صديقٌ، أو شهيد " ، وبقوله تعالى: **ومن يكسب خَطيئَةً أو إثْماً** [1] مما يفهم موافقته في ذلك

الترجيح:-

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة؛ مذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه، وذلك لمتانة الاستدلال من قبل كثرة الشواهد الشعرية والنثرية التي تؤكد جواز ذلك في الإباحة كثيراً، وأيضاً لقلة الشواهد في عطف المؤكد والمصاحب فالحكم بقلة ذلك أولى من منعه، فالدليل الذي استندوا إليه في هذا الرأي هو من السماع.

أما ما ذهب إليه البصريون فهو دليلٌ ضعيف، وهو الاستصحاب وهو أضعف الأدلة، ولضعفه فلم يستطع البصريون أن يضيفوا عليه شيئاً، وسعوا جاهدين لتأول ما ورد مخالفاً لذلك، وما ذهبوا إليه في تأويلاتهم لا يعدو أن تكون احتمالات لا أدلة قطعية.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :-

ومما تقدم يجد الباحث أن رأي ابن مالك قد اختلف في هذه المسألة، على التفصيل الذي تقدم،[2] والتفسير الذي يقدم لهذا الاختلاف، أن ابن مالك أجاز في التسهيل وشرحه أن تكون " أو" بمعنى الواو في الإباحة كثيراً لأمرين:

الأول: أن أو تقع كثيراً بمعنى الإباحة، والواو كذلك، فلما أشبهت "أو" الواو في هذا المعنى وكثر هذا الشبه، كان مدعاةً لابن مالك وغيره أن يجيزوا وقوع " أو" بمعنى الواو، إذا كانت للإباحة، لاسيما وأن السماع ورد بذلك.

الثاني: أمر متعلق بوفرة الشواهد، حيث توافر لابن مالك في التسهيل وشرحه شواهد من الشعر والنثر، فمن الشعر قول الشاعر:

فَظَلّ طُهاةُ اللحمِ ما بين منضجٍ صفيفَ شواء أو قَديرٍ معجل

---

(1) الآية (١١٢) من سورة النساء ·

(2) ينظر: ص: ١١٧

وقول الآخر:

" قومٌ إذا سمعوا الصريخَ رأيتَهم   مـَا بين ملجِمِ مهرِهِ أو سافعِ

ومن النثر، قول الله سبحانه وتعالى:

وقوله تعالى: **ولا يبدين زينتَهن إلا لِبعولتهن أو آبائِهن أو آباء بعولتهن أو أبنَائِهن أو أبنَاء بعولتهن.... الآية** [1] وقولهﷺ : "اسكن فما عليك إلا نبـي أو صديقٌ أو شهيد" فلهذا حكم بكثرته.

الثالث: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ويعد هذا الأمر من الدوافع القويـة التي رفدت هذا التغير الذي طرأ على رأي ابن مالك في المسألة، إذ تراه في شـرح التسهيل يقول: "ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي صـلى الله عليـه وسـلم (اسكن فما عليك إلا نبي .... الخ)" [2]، وذكر أيضاً حديث ابن عبـاس المتقـدم الذكر، فجعله الاستشهاد بالحديث من أحسن الشواهد، يفهم منه مدى اسـتفادة ابـن مالك من هذا الدليل في تقوية أدلته التي قدمها في هذا المسألة.

---

(1) الآية: ٣١ من سورة النور.

(2) شرح التسهيل ٣/٣٦٤.

المبحث الرابع

الأبـنـيـــة

وفيه مسألةٌ واحده :

١ـ بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول.

مسألة

بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول

بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول

اشترط النحاة في الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب عدة شروط[1] ليس هذا المبحث مخصصاً لمناقشتها، ومن هذه الشروط: ألاّ يكون الفعل مبنياً للمفعول، نحو ضرب زيد، لا يقال فيه: ما أضربه. وتردد رأي ابن مالك في هذا الشرط تحديداً فتارة منع أن يصاغ منه فعل التعجب مطلقاً، وأخرى أجازه إذا أمن اللبس، ومعنى أمن اللبس؛ أن يكون الفعل مما لازم صيغة المبني للمفعول نحو: "زهي"، و"شُغل" ونحوهما. وللعلماء في هذه المسألة رأيان:

الأول: لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً، وهو مذهب: سيبويه، والمبرد، والزجاجي، وابن السراج، والصيمري، وظاهر كلام الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وتاج الدين الجندي[2] ، والمؤيد الأيوبي، وابن هشام، ونور الدين الجامي[3]، وغيرهم[4].

الثاني: لا يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إلاّ إذا أمن اللّبس، فهو جائز، وهو مذهب: خطاب الماردي[5] والجرجاني وأبي حيان، وابن الوردي[6].

---

(١) من هذه الشروط : أن يكون ثلاثياً، متصرفاً، قابلاً للتفاوت، تاماً، مثبتاً، ليس الوصف عنه على أفعل ، ينظر: شرح ابن عقيل ١٤٥/٢

(٢) الجندي هو: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي، وقيل الجندي ، ثم الحنفي توفي سنة: ٧٠٠هـ، له من التصانيف، الإقليد في شرح المفصل، ينظر : هدية العارفين ١٠٢/٥.

(٣) ينظر : الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤، والجمل /١٠٠، والأصول ٩٩/١، والتبصرة ٢٦١/١، والمفصل/٢٧٦، وشرح المفصل ١٤٤/٧، والإيضاح، ٦٥٤/١، ٦٥٥، والإقليد ١٦١٨/٣، والكناش ٥٠/٢، وقطر الندى /٣٦٠-٣٦١، والفوائد الضيائية ٣٠٧/٢.

(٤) منهم :ابن عصور في المقرب ٧١/١، والموصلي في شرح كافية ابن الحاجب ٤٧٨/٢، وابن ابي الربيع في الكافي ٧٣٧/٣

(٥) ينظر رأيه في : ارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤، والمساعد ٣٤٧/٥ .

وخطاب الماردي هو: خطاب بن يوسف بن هلال الماردي القرطبي المالكي، توفي سنة ٤٥٠، من تصانيفه الترشيح في النحو، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٥٣ ، وهدية العارفين ٣٤٧/٥.

(٦) ينظر: المقتصد /٣٨٣-٣٨٨، وارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤، وشرح التحفة الوردية /٢٦٢.

ووجدت في منهج السالك للأشموني كلاماً يتضمن الإشارة لهذا الاختلاف في كلام ابن مالك في هذه المسألة ودلّ عليه بقوله:

"لا يبنى هذان الفعلان إلاّ مما استكمل ثمانية شروط: .... الثامن: ألاّ يكون مبنياً للمفعول، فلا يبنيان من نحو: (ضرب) وشذ: (ما أخضره) ! من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة "فُعِلَ" نحو: "عنيت بحاجتك" و "زهي علينا" فيجيز " ما أعناه بحاجتك! " و"ما أزهاه علينا !" ، قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول، إن أمن اللّبس"[1].

ويريد الأشموني؛ أن يوضح أن مذهب ابن مالك في الألفية، عدم إجازة صوغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً، دون تفصيل، في حين فصل غيره، فأجازوا أن يبنى مما لازم صيغة المبني للمفعول ولم يفارقها، نحو: "زهي"، و"عني"، ونحوهما؛ وذلك لأمن التباسه بفعل الفاعل ثم ذكر أن ابن مالك أجاز مثل ذلك في التسهيل إذا أمن اللّبس، ويكون بناء عليه مخالفاً لرأيه في الألفية، والمسألة بحاجة إلى النظر في رأي ابن مالك في مصنفاته الأخرى، للوقوف على هذا الاختلاف، في مظانه.

يقول ابن مالك:

"وفعلُ غَير فَاعلٍ إن لَم يضر   بِنَاء ذي تَعجبٍ منه اغتُفر"[2]

ويفهم من هذا أن ابن مالك يجيز بناء فعل التعجب، وصياغته من الفعل المبني للمفعول، واشترط لذلك أمن اللبس، وأمن اللّبس الذي يعنيه في هذا الكلام؛ أن يكون الفعل من الأفعال الملازمة لصيغة المبني للمفعول،والسبب في ذلك أنّه يؤمن الالتباس بفعل الفاعل، وقال في نحو هذا المعنى:

"ونبهت بقولي: (وفعل غير فاعلٍ) ......إلى آخر الكلام، على أن فعل المفعول إذا لم يجهل معناه ببناء فعل التعجب منه، جاز صوغُ "أفعل" و"أفعل" من لفظه نحو: "ما أزهى زيداً"، و"ما أعناه بحاجتك"، وأصلها "زهي" و"عني" فصيغ منهما فعل

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٣٨- ٤٠

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٨٣/٢

التعجب، لأن المراد لا يجهل، بخلاف "ضرِب زيد" فإن قولك فيه "ما أضرب زيداً" يوهم خلاف المراد، فلم يجز"[1].

والظاهر من هذا النّص أنه يجيز صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول الذي ليس له بناء للمعلوم نحو " زهي " فهو ملازم لهذه الصيغة ولهذا فلا خوفَ من التباسه بفعل الفاعل، لأنه ليس منه فعل فاعلٍ أصلاً، أما نحو "ضرِب" مما يبنى للفاعل والمفعول، فلا يجوز أن يصاغَ منه لعدم انتفاء اللبس المذكور.

وجاء في الألفية ما يفهم خلافَ ذلك، الأمر الذّي جعلَ الأشموني يشير إلى أن رأي ابن مالك اختلف إذ يقول:

"وصغهما من ذي ثَلاث صرفَا ... قابِلَ فَضلٍ تَم غَير ذي انتفَا

وغَير ذي وصف يضاهي أَشهلاَ ... وغَير سالِك سبِيلَ فُعِلاَ"[2]

ويفهم من هذا النّص أنه اشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب عدة شروط منها ألا يكون مبنياً للمفعول.

والملاحظ أنه لم يستثن من ذلك إذا أُمِن اللّبس من عدمه، إنّما أطلق الكلام في منع صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، مما أفهم أنه لا يجيز وجهاً آخر، وبناء عليه فمذهبه في الألفية أن فعل التعجب لا يصاغ من الفعل المبني للمفعول مطلقاً.

لكنه لم يلبث أن خالف ظاهر كلام الألفية هذا، حيث أجاز أن يصاغ فعل التعجب من فعل المفعول، حالَ أمن اللبس موافقاً بذلك لرأيه في شرح الكافية الشافية حيث قال:

"واحترز بمسمى الفاعل أو كمسماه من فعل ما لم يسم فاعله، فإنّه لا يتعجب منه، كي لا يلبس بفعل الفاعل المتعجب به، فإن أُمن الالتباس لم يمتنع التعجب به كقولك: "ما أبخت زيداً"، و"ما أنحاه علينا"، "وما أعناه بحاجتك"...."[3].

---

(1) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦/٢ ، ١٠٨٧

(2) ص /٨٩

(3) شرح عمدة الحافظ ٧٤٤/٢

ومراده: أن الأصلَ في فعل التعجب أن يصاغ من الفعل المبني للفاعل ولا يبنى من الفعل المبني للمفعول، لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإذا أُمن مثل هذا الأمر؛ فلا مانع لديه من صياغة فعل التعجب من المبني للمفعول، الأمر الذي يعني ألاّ خلاف بين رأيه هنا، وبين رأيه في شرح الكافية، بينما يتجه الخلاف لظاهر كلام الألفية، ويبدوا أنّه استجاد هذا الرأي واستحسنه فالتزمه في غير موضع ، حيث جاء عنه ما يفهم ذلك يقول: "وقد يبنيان (أي فعلا التعجب)[1] من فعل المفعول إن أُمن اللّبس ...."[2].

وإلى نحوٍ من هذا جاء قوله: "وقد بني فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل نحو ما أجنّه، وما أبخته، وما أشفقه.... وعندي أن صوغ فعل التعجب من فعل المفعول الثلاثي الذّي لا يلبس بفعل الفاعل لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باطراده لعدم الضائر، وكثرة النظائر"[3].

ويستفاد من هذا الكلام أنّه يجيز بقوة أن يصاغَ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، متى أمن اللّبس. وزاد في شرح التسهيل أنّه لا يقتصر في ذلك على السماع بل يقاس قياساً مطرداً، والتفسير العلمي الذي يبين به ابن مالك اختيار هذا الرأي الأخير - من وجهة نظره- هو كثرة النظائر وعدم وجود أمرٍ آخر يمنع من مثل ذلك.

فالمانع من بنائه من فعل المفعول بناء عليه، ألاّ يلتبس بفعل الفاعل، وهذا المحذور منتف مع الفعل الذي لم يأت مبنياً للمعلوم للمفعول الملازم لصيغة واحدة.

وجعل ذلك قياساً مطرداً في فعل التعجب لورود السماع بذلك في نحو قولهم، هو "أزهى من كذا" و" ما أعناه بحاجتك " لأنها صيغت من أفعال ملازمة لصيغة فُعِلَ.

---

(١) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام ابن مالك

(٢) تسهيل الفوائد / ١٣١

(٣) شرح التسهيل ٤٥/٣

يقول الجوهري: "وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلاّ على سبيل المفعول به، وإن كان بمعنى الفاعل، مثل قولهم: "زهِيَ الرجل"، و"عني بالأمر"، و"نُتجـت الشـاةُ" أو الناقة، وأشباهها"[1].

ولملازمتها هذه الصيغة فلا مانع لدى ابن مالك من صياغة فعل التعجب منهـا، وبالقياس على أفعل التفضيل فإنّه صيغ كثيراً من الفعل المبني للمفعول، مثل قولهم: "أزهى من غراب"[2]، "أشغل من ذات النحيين"[3].

ويخلص الباحث من خلال مناقشة كلام ابن مالك إلى أن له في المسألة رأيين:

الأول: يجيز صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللّبس، وهو رأيه في شرح الكافية، وتسهيل الفوائد، وشرح عمدة الحافظ وشرح التسهيل.

الثاني: لا يجيز صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً، وهو رأيه في الألفية.

ويتضح بهذا موضع الاختلاف في رأيه، وهو إجازته لصياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس، وخالف ظاهر كلامه في الألفية فمنع ذلك مطلقاً، ومذهب سيبويه أنّه لا يجيز بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً دون تفصيل، والحق أنني لم أجد نصاً اعتمد عليه في هذا الحكم، إلاّ أنني وجدت كلاماً بنيت عليه هذا الفهم.

يقول سيبويه: "وبناؤه (أي فعل التعجـب)[4] أبـدأ مـن فَعـلَ وفَعـلَ وفَعـلَ وأفعل ...."[5].

---

(١) الصحاح (تاج اللغة، وصحاح العربية)، ٦ ج، الطبعة الرابعة، ت: أحمد عبد الغفور عطا (بيـروت – دار العلم للملايين ١٩٩٠م) ٦/ ٢٣٧٠، مادة (زهـ ي) .

(٢) ينظر: مجمع الأمثال، للميداني، ٢ج، محمد محي الـدين عبدالحميـد، (بيـروت – المكتبـة العصـرية – ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) ج ، ١ص ٣٢٧، وينظر: مادة (ز هـ ي)، لسان العرب ٣٦١/١٤.

(٣) المرجع السابق ص: ٣٧٦، وينظر: مادة (ن حـ ي)، لسان العرب ٣١٢/١٥.

(٤) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام سيبويه.

(٥) الكتاب ٧٣/١.

ويفهم من هذا أن فعل التعجب يصاغ مطلقاً مـن هـذه الأوزان، وهـي أوزان للمبني للفاعل دون المفعول، وهذا يعني أن سيبويه لا يجيز أن يبني فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً، ولهذا قـال: "أبـداً" ووافقـه المبـرد، والزجـاجي، والصيمري، وظاهر كلام الزمخشري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وأبـي عمـرو الجندي، والمؤيد الأيوبي، وابن هشام ،ونور الدين الجامي[1]، وغيرهم[2].

واستدلّ أصحاب هذا الرأي بأن التعجب من الفعل المبني للمفعول يـؤدي إلـى الالتباس بفعل الفاعل فإذا قيل: "ما أضرب زيداً"، والمراد التعجب من الضرب الذّي أوقع به أي من "ضرِب" لم يعلم هذا، والتبس بالتعجب من الضرب الذي أوقعه زيد.

فلّما لم يتمكن التوقي من هذا المحذور، أوجب القائل بهذا الرأي أن يكون الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب، مبنياً للفاعل دون المفعول، ووافق ابن مالك في الألفية سيبويه في هذا الرأي.

وهو رأي جيد، في حالة كون الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب « مما يطـرأ عليه البناء للمجهول ويزول»[3]، ولكن يرد عليه إذا كان الفعل مما يـلازم صـيغة البناء للمجهول دائماً نحو "زهي"، "و" عني"، فإن فعل التعجب إذا صيغ منهمـا، لا يلتبس بفعل الفاعل.

ولم أجد أحداً من أصحاب هذا الرأي ناقش هذا الأمر إنّمـا أطلقـوا المنعـدون تفصيل، وخالف آخرون، منهم خطاب الماردي، حيث ذهب إلى إجازة صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إذا أمن اللبس، أي إذا كان الفعل مما لازم صيغة المبني للمجهول،[4]وذلك لانتفاء المانع، حيث أنّه لا يلتبس والحالة هـذه مـع فعـل الفاعل.

---

(١) ينظر : المقتضب ١٧٨/٤، والجمل /١٠٠، والأصول ٩٩/١، والتبصرة والتذكرة ٦٦/١، والمفصل/٢٧٦، وشرح المفّصل ١٤٤/٧، والإيضاح في شرح المفصـل ٦٥٤/١، ٦٥٥، والإقليـد ١٦١٨/٣، والكنّـاش ٥٠/٢، وشرح قطر الندى /٣٦٠، ٣٦١، والفوائد الضيائية ٣٠٧/٢

(٢) مثل: ابن عصفور في المقرب ٧١/١، والموصلي في شرح كافية ابن الحاجب ٤٧٨/٢، وابن أبي الربيـع السبتي في الكافي ٧٣٧/٣.

(٣) هذه عبارة عباس حسن في النحو الوافي ٢٧٠/٣.

(٤) ينظر مذهب خطاب الماردي في : ارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤، وشرح التحفة الوردية /٢٦٢.

ووافقه الجرجاني، والرضي، وأبو حيان، وابن الوردي[1] واستدل أصحاب هـذا الرأي بالسماع : في اسم التفضيل نحو قولهم : " هو أزهى من غراب " و" أشـغل من ذات النحيين" وذلك أن فعل التعجب يصاغ مما يصاغ منه أفعل التفضيل، وجاء اسم التفضيل مصاغاً من الفعل المبني للمفعول، من "وزهي"، و "شُغِلَ".

ومنه قول الشاعر[2]:

" فَلَهو أخوفُ عندي إذا أكلمه   وقيل إنّك مسبور ومسؤولُ"

واحتجوا أيضاً بأن الفعل إذا كان ملازماً لصيغة المفعول، " فُعِلَ " فإنّه لا يلتبس بفعل الفاعل، إذ لا يوجد فعلٌ فاعلٍ في الأصل، ولانتفاء هذا السبب المانع من بنائه من فعل المفعول، أجيز بناؤه منه.

وخالف ابن الناظم مذهب والده في الألفية، حيث أجاز أن يبنى فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول متى أمن اللّبس يقول:

"ولا يبنيان من فعل مبني للمفعول، نحو: ضرب، وحمد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل، وعلى هذا لو كان الالتباس مأموناً، مثل أن يكون الغالـب ملازماً للبناء للمفعول، نحو: " وقص الرجل "، " وسقط في يده "، لكان بنـاء فعـل التعجب منه خليقاً بالجواز"[3].

وبناء على هذا إذا أمن اللّبس فلا مانع من صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، وهو موافق لابن مالك في شرح الكافية، وشرح عمدة الحافظ، والتسـهيل وشرحه، وفي كلام أبي حيان ما يفهم موافقة ابن مالك في الألفية، ومخالفة مذهبه

---

(١) ينظر: المقتصد ٣٨٣/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٢٠٨/٤، وشرح التحفـة الوردية /٢٦٢.

(٢) قائله : كعب بن زهير، والبيت من البحر البسيط في ديوانه ص /٢١، براوية السكري ((لذلك أهيب عندي .... الخ)) ومن مصادره: ارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤، ومنهج السالك ٣٧٦/٢، والشاهد فيـه: (أخْـوفُ) حيث جاء أفعل التفضيل (أخْوفُ) من الفعل المبني للمجهول، ويقاس عليه فعل التعجب.

(٣) شرح ألفية ابن مالك /٤٦٢

في التسهيل[1]، ووافقه المرادي[2]، وابن هشام[3]، وابن قيم الجوزية[4]، وابن عقيل[5]، والمكودي[6]، وابن طولون[7].

وفي كلام أبي حيان ما يفهم منه مخالفته لمذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد يقول: "والصحيح أنّه لا يجوز (أي أن يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول وإن أمن اللّبس)[8]، وألاّ يتعدى ما سمع منه بل يقتصر عليه" [9]، ويفهم من هذا أن أبا حيان لا يجيز أن يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول مطلقاً، وما جاء مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه.

وهو موافق بهذا لرأي سيبويه، و ابن مالك في الألفية، ووافقه ابن عقيل في المساعد،[10] وإلى نحوٍ من ذلك ذهب الدماميني[11]، أما السلسيلي فهو موافقٌ لابن مالك واستشهد له ببعض ما سمع من الأفعال[12].

وخالف الشيخ خالد الأزهري مذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد، مانعاً أن يصاغ فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول، لإيهامه أن التعجب من الفاعل، وما جاء خلاف ذلك فهو موقوفٌ على السماع[13].

---

(1) ينظر : منهج السالك ٣٧٦/٢، ٣٧٧
(2) ينظر : توضيح المقاصد ٨٩٦/٢، ٨٩٧
(3) أوضح المسالك ٢٣٧/٣ ، ٢٣٩
(4) ينظر : إرشاد السالك ٥٦٧/١ .
(5) ينظر شرح ابن عقيل ١٤٥/٢
(6) ينظر : شرح المكودي /٢٠٢
(7) ينظر : شرح ابن طولون ٣٠/٢.
(8) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح وليس من كلام أبي حيان .
(9) التذييل والتكميل، مصورة دارة الكتب المصرية ١٩٠/٣ .
(10) ينظر : ١٦٢/٢، ١٦٣.
(11) ينظر : تعليق الفرائد /٧ ٢٣٣ .
(12) ينظر : شفاء العليل ٦٠٦/٢.
(13) ينظر : الموصل إلى نحو التسهيل /٢ ٨٢٢ .

الترجيــح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه؛ الذي منع فيه بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول إلا إذا كان ملازماً لصيغة (فُعِلَ) وذلك لأمور:

أولاً: ورود السماع بذلك في قول العرب: " وما أجنه!، وما أولعه!، وما أحبه!، وما أزهاه!، وما أعجبه برأيه!، وما أبخته!، وما أشغفه!، من وجن، وأولِع، وحب، وزهي، ومقتَ، وأبغض، وأعجب، وبخت، وشُغف، "[1].

وبهذا السماع في فعل المفعول الملازم لصيغة فُعِلَ يجيز الباحث صياغة فعل التعجب منه.

ثانياً: القياس: حيث يقاس فعل التعجب على أفعل التفضيل، حيث جاء السماع بأفعل التفضيل مصاغاً من الفعل المبني للمفعول نحو قول العرب:

"أزهي من ديك"، و "أشغلُ من ذات النحبين" من زهي، وشُغِلَ.

وقول الشاعر:

" فَلَهو أَخْوفُ عندي إذا أكلّمه   وقيل إنك مسبور ومسؤولُ "

فصيغ أفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول: خيفَ، فإذا جاز هذا في أفعل التفضيل فيمكن أن يقاس عليه فعلُ التعجب لأنه يصاغ مما يصاغ منه أفعل التفضيل.

ثالثاً: أنه يؤمن التباسه بفعل الفاعل والحالة تلك أي إذا كان من الفعل الملازم لـ: "فُعِلَ"، والمانعون إنما احتجوا بالعلّة النحوية، ويرد عليهم بالسماع، حيث ورد ذلك عنهم في منثور الكلام، وبالقياس على أفعل التفضيل.

---

(١) ينظر : منهج السالك لأبي حيان/ ٣٧٧.

تفســير اختلاف رأي ابن مالك:

إذا أُنعم النظر في كلام ابن مالك، نجد أن الاختلاف وقع في الألفية حيث ظاهر كلامه، عدم إجازة صياغة فعل التعجب من الفعل المبنـي للمفعـول مطلقـاً، دون تفصيل، في حين ذهب في الكافية الشافية، وشرحها، وشرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه إلى إجازته عند أمن اللبس.

ومدخل تفسير هذا الرأي من وجهة نظر الباحث، هو ورود السـماع بصـياغة أفعل التفضيل من الفعل المبني للمفعول في أمثلة كثيرة، الأمر الذي قاد ابن مالـك إلى الاستدلال به على إجازة صياغة فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول أيضـا، ويمكن أن يقال بناء عليه أن ابن مالك اطلع في شرح عمدة الحافظ ، وشرح التسهيل على هذا السماع مما جعله يجيز ما منعه في الألفية، الأمر الآخر أن يكون نظر إلى علة المنع فوجد أنها أمن اللبس، وأن هذا المانع ينتفي إذا كان من فعل المفعول، ولم يجد أمراً آخر أليق بالمنع منه، وإذا انتفى مثل هذا المحذور، جاز البناء منه.

وفي هذا جاء كلامه في شرح التسهيل إذ يقـول : "وعنـدي أن صـوغ فعـل التعجب، وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثي الذي لا يلبس بفعـل الفاعـل، لا يقتصر فيه على المسموع، بل يحكم باضطراده لعدم الضائر، وكثـرة النظـائر"[1]، ويكون مراجعته للأدلة من الأسباب المؤدية لهذا الاختلاف، أما مخالفته في الألفيـة فلو قال قائل: عن سببه أن الألفية خلاصة الكافية، والذي جعله يطلـق المنـع دون تفصيل مبني على الاختصار، لكان قولاً لا أجد له مدفعاً.

ولكنني أحسب أن مراده غير ذلك لن الألفية جاءت بعد شرح الكافيـة، ومـن المفترض أن تكون مختصرةً لمفهوم المتن والشرح معاً، والأمر الآخر أن في قوله: (وغير سالك سبيل فُعل) جزم صريح بمنع الصياغة من فعل المفعول مطلقـاً، ولا يحتمل التأويل بخلافه.

---

(١) ٣ / ٤٥.

مما يعني وقوع الاختلاف المقصود بين الألفية وشرح الكافية، ويؤيـد ذلـك أن مذهب ابن مالك في شرح عمدة الحافظ قريب من هذا الرأي، وهو مما صنف بعـد الألفية.

الفصل الثاني

التـراكيـب

ويتضمن مبحثين:ـ

١ـ المبحث الأول: العمل والعوامل

٢ـ المبحث الثاني : نظام الجملة وما يطرأ عليه

المبحث الأول

العمـل والعوامـــل

وفيه مسائل :ـ

١ـ إعمال (ما) النافية عمل ليس مع تقدم الخبر أو انتقاض النفي بإلا.

٢ـ إعمال (لا) النافية في المعرفة، والقياس على ما ورد في ذلك.

٣ـ الجزم بـ (إذا) في النثر.

٤ـ إضافة للهإذالله إلى الجملة الاسمية.

٥ـ اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ (أن) والفعل أو (ما) والفعل.

٦ـ توكيد الضمير المتصل بالضمير المنفصل عند توكيده بالنفس والعين.

٧ـ الجازم لجواب الشرط.

المســـألة الأولـــى

إعمـال للّهمـاللّه النافيــة عمل ليـس

مع تقدم الخبر أو انتقاض النفي بـ للّه إلاللّه

إعمال للهماالله النافية عمل ليس
مع تقدم الخبر أو انتقاض النفي بـ للهإلاالله

جاء عن العرب لـ "ما" النافية لغتان: أحدهما : مذهب التميميين ، وهو عدم إعمالها، والآخر: مذهب الحجازيين، وهو إعماله عمل ليس.

واشترطوا لهذا الإعمال مجموعةً من الشروط [١]، فإذا انتقض أحدها لا تعمل شيئاً، لعدم أصالتها في باب الإعمال، فهي إنما تعمل هذا العمل بحكم شبهها بـ " ليس"، وجمهور البصريين لا يجيزون غير ذلك، ومن النحاة من أجاز هذا العمل مع فقد بعض الشروط، كتقدم خبرها على اسمها، أو مع انتقاض النفي بـ "إلا"، وخلاصة الأمر أن في المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: لا تعمل "ما" النافية عمل ليس إذا تقدم خبرها على اسمها أو إذا انتقض النفي بإلا وهو مذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين[٣].

الثاني: يجوز إعمال (ما) النافية عمل ليس مع انتقاض النفي بـ " إلا" وهو مذهب يونس [٤] ووافقه ابن خروف في أحد قوليه[٥].

---

(١) ومن هذه الشروط : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا ينتقض النفي بـ "إلا" ، وألا يأتي بعدها إن النافية.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٥٩، ٦٠ .

(٣) ومنهم : المبرد في المقتضب ٤/ ١٩٠ ، ١٩١ ، والزجاجي في الجمل / ١٠٥ ،١٠٦ ، والوراق في علل النحو / ٢٥٧، وأبو علي الفارسي في الإيضاح / ١٢١ ، ١٢٢ ، وابن جني في اللمع / ٩١، والثمانيني في الفوائد والقواعد/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/ ١٨٩ ، ١٩٩ ، وعبدالقاهر الجرجاني في المقتصد ٤٣١/١، ٤٣٤، والزمخشري في المفصل / ٨٢ ، والعكبري في اللباب ١٧٥،١٧٦/١ والخوارزمي في التخمير ١/ ٥٢٢ ، وابن الحاجب في الأمالي ١/ ٤٢٣ ، وابن عصفور في المقرب ١٠٢/١ ، ١٠٣ وغيرهم.

(٤) ينظر مذهب يونس في : تسهيل الفوائد / ٥٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣ ، والهمع ٣/ ١١٠.

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٨٨.

الثالث: يجوز إعمال (ما) النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها وهو رأي الجرمي[1] وأحد قولي أبي علي الفارسي[2]، والأعلم الشنتمري[3]، وابن خروف في قوله الآخر[4].

وورد عن الأشموني في منهج السالك ما يستفاد منه وقوع اختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة إذ يقول: "تنبيهات: الأول قال في التسهيل : وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً بإلا وفاقاً ليسبويه في الأول، وليونس في الثاني"[5].

ومعنى هذا الكلام أن قوله في التسهيل يختلف عما ذهب إليه في الألفية، حيث ذهب في تسهيل الفوائد إلى إجازة إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، ويكون متابعاً في الأول لسيبويه، وفي الثاني ليونس، في حين يذهب في الألفية إلى خلاف هذا، حيث اشترط لإعمال "ما" النافية هذا العمل ألا يتقدم خبرها على اسمها و ألا ينتقض النفي بإلا .

والباحث يحاول الوقوف على كلام ابن مالك في كتبه ليناقش ما أشار إليه الأشموني بأنه اختلاف في رأي ابن مالك يقول[6]:

"أهلُ الحجازِ ألحقوا بـِ (لَيس) "ما"	إن عـدمت(إلا)و(إن) وقُـدما
ذُو خَبرٍ وإن تُؤَخــره بطَـل	إعمالُ"ما" كذَاك يبطُلُ العمـل
يكون الاسمِ بعد معمـول الخَبـر	وبعد ظَرف أبقه أَو حرفَ جر"

ومعنى هذا الكلام أن الحجازيين أعملوا "ما" النافية عمل (ليس) متى ما توافر فيها أربعة الشروط، المذكورة في النظم، وإذا انتقض أحد هذه الشروط فإن عمل "ما" النافية عمل ليس يبطل بذلك، وذكر في شرحه لهذه الأبيات نحو ذلك إلا أنه

---

(١) ينظر مذهب الجرمي في: المسائل البصريات ٨٥٧/٢ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٧ – ١١٩٨.

(٢) ينظر المسائل البصريات، ٢ج، الطبعة الأولى، ت: د محمد الشاطر أحمد محمد (مصر – مطبعة المدني (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م)) ج١، ص: ٦٤٩

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب ، الطبعة الثانية ، ت: د/ زهير عبد المحسن سلطان (بيروت – مؤسسة الرسالة (١٤١٥ – ١٩٩٤)) ص : ٨٥ ، ٨٦

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٨٩

(٥) ١ / ٣٥٤

(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٠

حينما ذكر تقدم خبرها على اسمها جعله شرطاً غالباً لا لازما يقول: "والثالث: تأخر الخبر، فلا عمل لها – غالباً – عند تقدمه كقولك: (ما قائم زيد)"[1]، أما بقية الشروط ومنها انتقاض النفي بإلا، فقد جزم بها وجعلها شروطاً لازمةً لإعمال " ما " النافية هذا العمل.

ويفهم من جعله هذا الشرط غالباً، أنه لم يصل إلى حد القطع به، أي لا يجيز العمل إلا إذا تأخر الخبر، وأن ثمة دواعي صارفة له عن ذلك، كما فعل مع الشرطين الآخرين، والسؤال الذي يمكن أن يثار هنا، ما الداعي له لأن يجعل هذا الشرط غالباً دون غيره ؟

هذا ما يحاول الباحث تفسيره من خلال كلام ابن مالك التالي، حيث أشار في موضع آخر إلى أن من العرب من ينصب خبر "ما" مع تقدمه على اسمها، يقول: "ومن العرب من ينصب الخبر متقدماً، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: (ملحفةٌ جديدةٌ) – بالتاء – وبين قول من قال : (ولات حين مناص) بالرفع، فإن المشهور: (ملحفةٌ جديد) [2] – بلا تاء – و(لات حين مناص) [3] – بالنصب – وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك[4]:

(فَأصبحوا قَد أَعادَ اللهُ نعمتَهم ... إِذْ هم قُريشٌ وإذْ ما مثْلَهم بشَر) "[5]

ومن خلال هذا النّص يجد الباحث أن ابن مالك يروي عن بعض العرب إجازة إعمال ما النافية مع تقدم خبرها على اسمها، وقد نسب هذا الاختيار إلى سيبويه، مما يعطي مؤشراً على قبوله لديه، وإن لم يصل إلى حد الجزم بجوازه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣١

(٢) لأن فعيلاً بمعنى مفعول؛ حكمه أل يلحقه هاء التأنيث، مثل قولك: " امرأةٌ قتيل" أي: مقتولة، وكفٌ خصيب، أي مخضوب. ينظر : شرح كتاب سيبويه لبي سعيد السيرا في ٣/ ٢٧.

(٣) لأن لات الأكثر فيها نصب الحين، على أنه خبرها، وحذف اسمها، وتقديره: " ولات الحين حين مناص" .

(٤) البيت للفرزدق من البحر البسيط في ديوانه ص: ٢١٠ ومن مصادره: الكتاب ١ / ٦٠، والمقتضب ١٩١/١، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٣، وخزانة الأدب ٤ / ١٣٣ وشرح شواهد التحفة الوردية ١٧٣/١.

- والشاهد فيه قوله: (ما مثلَهم بشر)؛ حيث أعملت (ما) النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها .

(٥)المرجع السابق نفسه بالحاشية رقم: ص ٤٣٣ من الجزء الأول .

أما في الألفية فالأمر مختلف، وذلك أنه اشترط جميع الشروط في إعمال مـا النافية يقول:

" إِعمالَ لَيسَ أُعمِلَت "ما" دون إِن مـع بقَى النفي وتَرتيبٍ زكن "[١]

ويستنتج من كلامه هنا أنه يشترط لإعمال "ما" النافية ثلاثة الشروط المتقدمـة، وإذا انتقض أحد هذه الشروط فإن عمل "ما" النافية يبطل، لجعله هذه الشروط لازمة. وبالتالي فهو مخالفٌ لبعض ما في شرح الكافية، حيث منع أن تعمل "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها مطلقاً، في حين جعل هـذا الشـرط فـي الكافيـة وشرحها غالباً لا لازماً، وهذه نقطة اختلاف بين الكافية وشرحها والألفية.

وسار على هذا الرأي في شرح عمدة الحـافظ إذ يقـول : "لمـا النافيـة عنـد الحجازيين اسم مرفوع وخبر منصوب حملاً على ليس نحو (ما زيد قائمـاً)، فـإن وليتها "إن " أو نقض النفي، أو قدم الخبر أو معموله، غير ظرف ولا عديله بطـل العمل"[٢].

ولا خلاف بالتالي بين مذهب الألفية وشرح عمدة الحافظ، فكيف الأمر بالنسـبة لتسهيل الفوائد ؟

والحق أنه لم يبق على هذا الرأي بل خالفه إذ أجاز إعمال "ما" النافية، عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، أو إذا انتقض النفي بـ (إلا) يقول: "وقد تعمل أي: "ما" النافية [٣]متوسطاً خبرها وموجباً بإلا وفاقاً لسيبويه في الأول، وليونس فـي الثـاني .... " [٤]، حيث وضح في هذا النص أن "ما" تعمل عمل ليس مع توسـط خبرهـا، وكذلك مع انتقاض النفي بإلا، وبين أنه موافق لسيبويه في رأيه الأول – وهو إعمال "ما" النافية عمل ليس مع توسط خبرها – وموافقٌ في الثاني ليونس.

---

(١) ص : ٣٥

(٢)١ / ٢١٣

(٣) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام ابن مالك.

(٤) تسهيل الفوائد / ٥٧

وعلى أية حال فلم يقدم دليلاً بين يدي هذا الرأي يمكن أن ينظر فيه ، إنما أطلق الحكم مختصراً في ذلك، ثم جاء في شرح التسهيل وبسط هذا المختصر إذ يقـول: "ومن العرب من ينصب خبر(ما) متوسطاً بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال : (ملحفةٌ جديدة)، بالتاء وبين من قـال:(ولات حـين مناص)، بالرفع فإن المشهور: ملحفةٌ جديد، بلا تاء، ولات حين مناص، بالنصـب، وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطاً قول الفرزدق :

(فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم ... إذْ هم قُريشٌ وإذْ ما مثْلَهم بشَر) "[1]

ويركز في هذا النص على أن هذه الإجازة هي مذهب سيبويه، وإذا كان كـذلك فهو حري بالاتباع، لمتانة ما استدل به، حيث استدل بالسماع الآنف الـذكر، وهـذا يعني أنه يميل إلى هذا الاختيار، ودافع عن رأي سيبويه بعد ذلـك، بكـلام طويـل يراجع في موضعه [2].

ومن أدلته التي رجحت لديه رأي سيبويه قول الشاعر:[3]

أما واللهِ عالِمِ كُـل غَيْـ ـبٍ ... ورب الحـجرِ والبيت العتيـق

لَو انك ياحسين خُلقْـتَ حراً ... وما بالحر أنتَ ولا الخَليـ ـق

وقال أيضاً : "وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبـر الموجب بإلا واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر[4]:

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٧٢، ٣٧٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٧٣

(٣) لم يعرف قائله، إلا أن الفراء نسبه إلى امرأة من غنى ، والبيت من البحر الوافر وقـد ورد فـي : معـاني القرآن للفراء ٤٤/٢ برواية (وما بالحر أنت ولا العتيق)، وفي إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي/ ٤٨٢، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي ١٨٣/١، وخزانة الأدب ١٤٠/٤ وشرح شواهد التحفة الورديـة لعبـد القادر البغدادي ١٢٠/١ . والشاهد فيه " وما بالحر أنت ولا الخليق" حيث أجيز فيه تقديم الخبر المنصوب على الاسم ، لأن الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب ٠

(٤) قائله مجهول وذكر السيوطي أن ابن جني نسبه لبعض بني سعد' والبيت من البحر الطويل، وجاء في اللباب للعكبري ١٧٦/١، وشرح التسهيل ٣٨٤/١، والمقرب ١٠٣/١ ، وفي خزانة الأدب١٣٢/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي١ / ٢١٩، وشرح شواهد التحفة الوردية ١/ ١٦٩ ، والدرر اللوامع٩٨/٢ ، والشاهد فيه: " وما صاحب الحاجات إلا معذباً" حيث أعملت ما النافية مع انتقاض النفي بـ: إلا .

وما الدهر إلا منجنُوناً بِأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً

وتكاف في توجيه هذا البيت بأن قال: منجنوناً منصوب نصب المصدر الذي يستغني به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون أي: دولاب ، ثم حذف الفعل على حد تسير، إذا قيل : ما أنت إلا سير البريد ثم حذف المضاف وهو دوران ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. وأما معذباً فمثل : إلا تعذيباً ، لأن مفعلاً من فَعل بمنزلة تفعيل ، ومنه قوله تعالى: **ومزقْنَاهم كُل ممزق** [1]، وهذا عندي تكاف لاحاجة إليه ، فالأولى أن يجعل منجنوناً ومعذباً خبرين منصوبين بها ، إلحاقاً لها بليس في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عدم النقض وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس:

وما حق الذي يعثُو نَهاراً ويسرِقُ لَيلَه إلا نَكالا[2] " [3]

ويستفاد من هذا أنه ينصر مذهب يونس في إعمال "ما" النافية مع انتقاض النفي بإلا لسلامة استدلاله بالبيت السابق، وذلك لأن ما خرج عليه لا يخلو من تكلف توالي تقديرات، والأيسر منها قبول السماع، وجعل منجنوناً ومعذباً خبرين لـ "ما"، ويقوي لديه ذلك الاستشهاد ببيت مغلس الآنف الذكر.

وعلى أية حال فالاختلاف وقع في كلام ابن مالك كما أشار إلى ذلك الأشموني، وليكون الكلام أكثر تركيزاً فالاختلاف دار حول إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، أو إذا انتقض النفي بإلا، وجاء رأي ابن مالك في هذه المسألة على النحو التالي :

---

(١) الآية ١٩ من سورة سبأ

(٢) البيت من البحر الوافر ومن مصادره : شرح الفيه بن مالك لابن الناظم /١٤٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١، والتحفة الوردية/ ١٧٨ ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٥٠/٣ ، وشرح شواهد التحفة الوردية ١٦٩/١ والدرر اللوامع ١٠٠/٢ ٠ استشهد به على : إعمال ما النافية، عمل ليس، مع انتقاض النفي بـ إلا، والجمهور يتأولون ذلك أن أصله : "إلا نكالان" وحذفت النون للضرورة، والتقدير: نكالٌ لسرقته ، ونكالٌ لعتوه٠

(٣) شرح التسهيل ٣٧٣/١ ، ٣٧٤

أولاً : ذهب في الكافية الشافية وشرحها، إلى أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس إذا انتقض النفي بإلا مطلقاً، أما إذا تقدم الخبر على الاسم فقد تعمل على قلة، حيث جعل هذا الشرط من شروط الإعمال غالباً وليس لازماً.

ثانياً: ذهب في الألفية وشرح عمدة الحافظ إلى أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها أو إذا انتقض النفي بـ"إلا".

ثالثاً: ذهب في التسهيل وشرحه إلى أن "ما" النافية تعمل عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها أو إذا انتقض النفي بـ "إلا".

وموضع الاختلاف في إعمال "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها، أو مع الإيجاب بإلا، حيث جعل الأول غالباً في شرح الكافية، ومنعه في الألفية، ثم أجازه مطلقاً في التسهيل وشرحه، والثاني منعه في شرح الكافية والألفية وشرح عمدة الحافظ، وأجازه في التسهيل وشرحه. ٠

ولتكون المسألة أكثر وضوحاً فيستحسن الباحث عرض مذاهب العلماء وآرائهم في المسألة وربطه بكلام ابن مالك ، فمذهب سيبويه أن "ما" النافية لا تعمل عمل "ليس" إذا تقدم خبرها على اسمها أو إذا انتقض النفي بإلا يقول : "ومثل ذلك قوله عز وجل: **ما هذَا بشَراً** (١) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف، فإذا قلت ما منطلق عبد الله، أو ما مسيءٌ من أعتب، رفعت ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لايجوز أن تقول : إن أخوك عبد الله على حد قولك : إن عبد الله أخوك لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إن كالفعل، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه فكذلك "ما"، وتقول ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله عز وجل: **ما أَنْتُم إلا بشَر** (٢) لم تقو"ما" حيث نقضت معنى ليس، كما لم تقو حين قدمت الخبر"(٣).

ويستنتج من كلامه: أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها أو مع نقض النفي بإلا، أما عدم الإعمال مع تقدم خبرها على اسمها،فلأنَ "ما" فرع

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف

(٢)من الآية ١٥ من سورة يس.

(٣) الكتاب ٥٩/١.

على ليس في العمل ، ولا تعطى كل ما للأصل من أحكام، وبالقياس على غيرها من العوامل بحكم الشبه، كـ "إن" إذ لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، ومنع الإعمال مع الإيجاب فلقوله تعالى: **ما أَنْتُم إلا بشَر** .

ولم يرد سيبويه أن يجيز إعمال "ما" النافية، مع فقد هذا الشرط، يقول أبو حيان مؤيداً لعدم إرادة سيبويه لذلك: "ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة"[1].

ووافقه على هذا الرأي المبرد والزجاجي وأبو علي الفارسي في الإيضاح والوراق[2]، وابن جني والصيمري والثمانيني والجرجاني والزمخشري[3]وغيرهم[4]، ويعد ابن مالك موافقاً لسيبويه في الألفية وشرح عمدة الحافظ ومخالف له في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل.

وذهب يونس[5] إلى أن ما النافية تعمل عمل ليس إذا انتقض النفي بـ: إلا، واستدل على ذلك بالسماع ومنه قول الشاعر:

وما الدهر إلا منْجُونَاً بِأَهله وما صاحب الْحاْجات إلا معذباً

حيث انتصب منجنون على أنه خبر لما النافية ، وكذلك معذباً، ووافقه ابن خروف[6]، وابن عصفور[7]، وضعف هذا الرأي بأنه يمكن أن يخرج انتصاب

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٨.

(٢) الوراق : محمد بن عبد الله بن الحسن الوراق النحوي ، عالم بالنحو وعلله ، كان بغدادياً ، وصنف في النحو كتباً حساناً منها " كتاب علل النحو " وذكر السيوطي أنه كان ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته، توفي سنة ٣٨١هـ - ينظر انباه الرواة للقفطي ١٦٥/٣ وبغية الوعاة ١٢٩/١-١٣٠-١.

(٣) ينظر : المقتضب ١٩٠/٤، ١٩١ ، والجمل/١٠٥ ، ١٠٦ ، والإيضاح /١٢١ ، ١٢٢ وعلل النحو/٢٥٧ ، واللمع/٩١ ، والتبصرة والتذكرة ١٩٨/١-١٩٩، والفوائد والقواعد / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والمقتصد ٤٣١/١-٤٣٤ ، والمفصل /٨٢.

(٤) وممن وافق سيبويه على هذا الرأي أيضاً : العكبري في اللباب ١٧٥/١ ، ١٧٦ والخوارزمي في التخمير ٥٢٢/١ وابن الحاجب في الأمالي ٤٢٣/١ ، وشرح الوافية نظم الكافية ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وابن عصفور في المقرب ١٠٢/١ ، ١٠٣ وابن هشام في شرح اللّمحه البدرية ٤٠/١ ، ٤١.

(٥) ينظر مذهب يونس في : تسهيل الفوائد / ٥٧ ، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٣ ، والهمع ٣/ ١١٠.

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٨٧ – ٥٩٠.

(٧) ينظر : المقرب ١/ ١٠٣.

(منجونا) ، و(معذبا) على أنه انتصب على المصدر، وتضمن كلام ابن خروف رداً على هذا ، إذ يرى أن هذا الإدعاء فاسد لأن (منجون) ليس مصدراً في الأصل، وابن مالك موافق ليونس وابن خروف في مذهبه في تسهيل الفوائد، واستدل على بطلان القول السابق بأن في هذا القول تكاف الأولى منه أن يكون منصوباً على أنه خبر ما[١].

وذهب الجرمي[٢]، وأبو علي الفارسي[٣] - في أحد قوليه- والأعلام الشنتمري[٤] الشنتمري[٤] إلى أن "ما" النافية تعمل عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، ووافقهم ووافقهم ابن خروف في قوله الآخر[٥].

ويعد ابن مالك موافقاً لهم في شرح الكافية الشافية، حيث أفهم كلامه هناك نحو من مذهب هؤلاء، ووافقهم في التسهيل في وجه وهو جواز إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، ونسب أبو حيان إلى الفراء إجازة إعمال "ما" النافية مع انتقاض النفي بإلا، إذا كان الخبر اسم فاعل[٦].

وقد وجدت أن الفراء يمنع ذلك يقول: "وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك. وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيح أن تقول : ما بقائمٍ أخوك ...."[٧]. وهذا يعني أن الفراء يمنع نصب الخبر مع تقدمه إذا كان اسم فاعل لأنه لا يجوز دخول الباء والحالة تلك، وهذا مبني عنده على أن "ما" لا تنصب الخبر أصلاً، وإنما هو منصوب على نزع الخافض، ويحتمل أن يكون أبو حيان قد اطلع عليه في مكان آخر، لم يتيسر للباحث الوقوف عليه.

وناقش شراح الألفية هذه المسألة في ضوء عرضهم ونقاشهم لرأي ابن مالك فيها، **حيث** ذهب ابن الناظم إلى أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس مع تقدم خبرها

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٧٤.

(٢) ينظر مذهب الجرمي في المسائل البصريات ٨٥٧/٢ وارتشاف الضرب ١١٩٧/٣- ١١٩٨ والتذييل والتكميل ٢٦٦/٤.

(٣) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٦٤٩.

(٤) ينظر : تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب / ٨٥ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٨٩ ، ٥٩٠.

(٦) ينظر رأي الفراء في ارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، ومنهج السالك ٦٢/١.

(٧) معاني القرآن ٤٣/٢.

على اسمها، أو إذا انتقض النفي بإلا وما جاء خلاف ذلك فهو نـادر، والأولـى أن يصرف عن هذا الوجه[١].

ووافقه ابن هشام، وابن قـيم الجوزيـة، وابـن عقيـل ،والهـواري، والمكـودي، والسيوطي[٢]، وبالتالي فهم موافقون لابن مالك فيما ذهب إليه في الألفية، ومخالفون له في مذهبه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل.

أما أبوحيان فاكتفى بأن وضح مراد ابن مالك، ودلّ على أن مذهبه في المسـألة ألا تعمل "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها، أو إذا انتقض النفي بإلا، ولم يقـدم رأياً يمكن أن ينسب إليه موافقة أو مخالفة ،إنما أشار بعد ذلك إلى وقوع خلاف في هذه المسألة [٣]وسار على ذلك المرادي[٤]، وناقش المسألة أبوحيـان فـي التـذييل والتكميل ويبدو أنه مخالف لابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد . وقدم عليه عدة اعتراضات منها:

أولاً: أن الصحيح أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس مع تقدم الخبر على الاسـم، وأن العلماء اجتهدوا في توجيه ما جاء من ذلك، ولو كان ثابتاً لما تكلفوا مؤنة الـرد عليه.

ثانياً: أن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس مع انتقاض النفي بإلا، وأن هناك اتفـاق من النحاة، إلا ما حكى عن الفراء ويونس وقلة منهم.

ثالثاً: أن المصنف نسب إلى سيبويه إجازة إعمال "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها، وليس الأمر كما زعم، لأن سيبويه إنما حكى الخلاف عن غيره، أما رأيه فقد قطع فيه بقوله "وهذا لا يكاد يعرف".

رابعاً: أنه نسب إلى يونس إجازة إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرهـا على اسمها من غير تفصيل، وقد فصل غيره في ذلك، والأمر بحاجة إلى توضـيح أكثر[٥]. وناقش أبو حيان المسألة في كلام طويل اختصرت منه هذا المذكور.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك /١٤٦ –١٤٧

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٦/١-٢٥٣

(٣) ينظر: منهج السالك ٦١/١ – ٦٢

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٥٠٦/١ – ٥٠٧

(٥) ينظر التذييل والتكميل ٢٦٦/٤ - ٢٧٤.

ولم يصرح ابن عقيل بمخالفة ابن مالك ولكنه ذكر أن رأي الجمهور خلاف ما ذهب إليه يقول: ".... وعامة النحويين على منع نصب خبرها(أي خبر ما النافية)[1]في إجازته متوسطاً وتأولوا البيت [2]...."[3].

ولم يبد السلسيلي مخالفة لابن مالك، إلا في نسبة إجازة الإعمال مع تقدم الخبر على الاسم، حيث نفى أن يكون ذلك مذهب سيبويه وإنما هو للفراء،[4]ووافقه الدماميني، وفي كلامه ميل إلى مخالفة ابن مالك في إعمال "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها لإمكان تؤول ذلك، أما إعمالها مع نقض النفي فيبدوا أن الدماميني يميل إلى موافقته إذ لم يصرح بالمخالفة مع إمكانه ذلك [5]

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في الألفية وشرح عمدة الحافظ - وهو رأي الجمهور- الذي يقضي بأن "ما" النافية لا تعمل عمل ليس، مع تقدم خبرها على اسمها، أو إذا انتقض النفي بإلا، وذلك لمتانة الأدلة التي قدمت في هذا الرأي سماعاً، وقياساً، وعلة نحوية، وذلك على النحو التالي :

أولاً: السماع:حيث ورد السماع بإبطال عمل "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها، يقول الشاعر[6]:

وما خُذلٌ قومي فأَخْضع لِلْعداْ ولَكن متَى أَدعوهم فَهم هم

---

(١) ما بين القوسين توضيح من الباحث وليس من كلام ابن عقيل.

(٢) أي بيت الفرزدق : "فأَصبحوا قد أَعاد اللهُ نعمتَهم إِذ هم قُريشٌ وإِذ ما مثلَهم بشَر"

(٣) المساعد ٢٨١/١.

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/ ٣٢٨

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٥٠٦/١ – ٥٠٧.

(٦) لم أعثر على قائله، والبيت من البحر الطويل وقد ورد هذا البيت في أوضح المسالك ٢٥٠/١ ، وشفاء العليل ٣٢٨/١ ، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٨٤/١ وشرح شواهد العين بهامش الأشموني ٤٨٣/١ . وخذلٌ : جمع خاذل وهو اسم فاعل من خذله من باب قتل : إذا ترك نصرته ، وأخضع : أذل وأستكين .

والشاهد فيه : (وما خذلٌ قومي) : حيث أبطل عمل ما ، مع تقدم خبرها على اسمها

حيث تقدم الخبر وهو (خُذلٌ) على الاسم وهو (قومي) وجاء مرفوعاً، الأمر الذي يستدل به على إبطال عمل "ما" النافية إذا تقدم خبرها على اسمها، وردها إلى أصلها من عدم الإعمال، إذن هذا الدليل يقطع القول بإبطال إعمال "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها، وبيت الفرزدق الذي استدل به المجيزون دليل ورد عليه احتمالات، إذ خرج على عدة أوجه [1].

أما إعمالها مع انتقاض النفي فيبطله السماع ومنه قول الحق تبارك وتعالى: **ما أَنْتُم إِلا بشَر** ، والبيت الذي قدموه شاهداً على جوازه، أيضاً دليل تطرق إليه الاحتمال فلا يقطع القول بمثله.

والقياس: فـ بالقياس على "إن" الناسخة حيث لا يجوز أن تعمل مع تقدم خبرها على اسمها[2]، وذلك لأنها فرع في العمل على الفعل، والفرع لا يعطى كل ما للأصل، فكذلك إن، وتحمل عليها ما النافية.

والعلة النحوية: وذلك أن ما حرف غير مختص، وحقها ألا تعمل شيئاً وإنما تعمل بحكم الشبه، فإذا انتقض هذا الشبه بوجه من الوجوه يبطل الإعمال، ولهذه الأمور رجح الباحث رأي ابن مالك في الألفية وشرح عمدة الحافظ، المبني على رأي الجمهور.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

مما تقدم يجد الباحث أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة ، أما إجازته في الكافية وشرحها إعمال "ما" النافية عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، [3] فيبدو أنّه، انجذب إلى رأي سيبويه، وقد صرح بذلك لاحقاً في تسهيل الفوائد.

---

(١) منها : أن الفرزدق تميمي، وهم لا يعملون ما النافية، وإنما نصب (مثلهم) مقدماً لأنه أراد أن يتكلم بلغة الحجازيين فظن أنهم لا يفرقون بين إعمالها مع تقدم الخبر أو تأخيره ، فيكون هذا على سبيل الخطأ .

أو أن يكون تقديره : "وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم"، فيكون " بشر" مبتدأ ، ومثلهم نعتاً له ، و"في الدنيا" : هو الخبر ، فلما قدمت (مثلهم) نصبته على الحال كقولك : (في الدار قائماً رجلٌ) فكأنه قال: "ما في الدنيا مثلهم بشر"، وقيل غير ذلك، والدليل إذا دخله الاحتمال يحفظ ولا يقاس عليه.

(٢) إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز إعمالها مع هذا التقدم، لأن العرب توسعت في الجار والمجرور ما لم تتوسع في غيرهما .

(٣) على قلة .

وقبول سيبويه لهذا السماع - فيما يزعمه ابن مالك- مع قلته كان سبباً داعياً له لجعله غالباً لا لازماً كالشرطين الآخرين[1]، ولكنه لم يقطع بجوازه مطلقاً كما صنع بعد ذلك، وهذا يشعر بتردده في الجزم بهذا الرأي، وأن الرجل بحاجة إلى أدلة أخرى تقويه، أو تضعفه لديه فتصرف همه عنه.

ومخالفته لهذا الرأي في الألفية وشرح عمدة الحافظ، يمكن أن يرجعها الباحث إلى عدم استقرار ابن مالك على هذا الرأي، بحيث لم يجزم به، بل لا يزال في نطاق التردد فيه - كما استبان ذلك من خلال شرح الكافية حيث جعله غالباً[2] - وهذا لنقص الأدلة لديه، فلم يودعه هذين الكتابين، لأن الغرض من هذين المصنفين أن يحوزا على القواعد المستقرة البعيدة عن الاضطراب فسكت عنه فيهما، ولما استكمل الأدلة واستقر على هذا الرأي، عاوده مرة أخرى مستدلاً، وهذا ما ظهر في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، حيث صرح فيهما بإجازة إعمال "ما" النافية مع تقدم خبرها على اسمها وتقوى لديه ذلك لأمور:

الأول: أن ما خُرج عليه بيت الفرزدق، وما وجه إليه من نقد لا يضعف الاستدلال به عنده[3]، وقوى لديه هذا الاستدلال اطلاعه على شاهد آخر من السماع وهو قول الشاعر:

لَو انك يا حسين خُلقتَ حراً　　　وما بِالحر أَنتَ ولا الخَليق

أما إجازته في التسهيل وشرحه إعمال "ما" النافية مع انتقاض النفي بـإلاّ، فالباعث له على إجازته، هو توافر الأدلة بين يديه، حيث اطلع على قول الشاعر :

وما الدهر إِلا منجُوناً بِأهله　　　وما صاحب الحاجات إِلا معذبًا

وقول الشاعر :

وما حق الذي يعثُو نَهاراً　　　ويسرِقُ لَيلَه إِلا نَكالا"

فاطلاعه على هذين الشاهدين يقوى لديه الأخذ بهما وتصحيح القاعدة بناء عليهما.

---

(١) وهما عدم انتقاض النفي بإلا وفقد (إن) بعد (ما) .

(٢) ينظر ص: ١٣٥ من هذا المبحث

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٣٧٣

الثاني: ما عبر عنه في شرح التسهيل بالبعد عن التكلـف فـي توجيـه البيـت لإخراجه من نطاق الاستدلال به إلى الشذوذ أو الطرح.

الثالث: وأمر آخر أن ابن مالك أدرك أن الباعث للنحاة إلى رد هذا السماع، هو إحكام العلة النحوية، حيث ذهبوا إلى أن "ما" النافية لم تعمل إلاّ بحكم الشـبه، فـإذا انتقض النفي بإلاّ زال هذا الشبه فيبطل الإعمال، وهذا يعني؛ أن العلّة النحوية تـدرأ من الاستفادة من السماع وتستخدم لهدره ولاشك أن السماع مقدم عليها، فهي ثمرة من ثماره، فحاول أن يستخدم العلة النحوية لاستثمار ذلك السماع بأن يقـال: إن "مـا" النافيـة عملت عمل ليس مع انتقاض النفي بـ"إلا" إلحاقاً لها بليس في نقض النفـي، كمـا ألحقت بها في عدم النفي .

المسألة الثانية

إعمال (لا) النافية عمل ليس
والقياس على ما ورد في ذلك

إعمال (لا) النافية عمل ليس في المعرفة
والقياس على ما ورد في ذلك

تعمل "لا" النافية عمل ليس فتدخل على المبتدأ والخبر فترفع وتنصب، وهذا الاستعمال هو في لغة الحجازيين، واشترطوا لإعمالها هذا العمل ما اشترطوه لإعمال "ما" النافية [1]، وزادوا شرطاً آخر لم يشترطوه في "ما" النافية وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وإنما ألزموها هذا الشرط، لضعف شبهها بـ "ليس" وذلك أنها أشبهتها من وجه واحد وهو النفي فقط، بخلاف ما النافية.

والمسألة مدار البحث هي في إعمال (لا) النافية عمل ليس في المعرفة وجواز القياس على ما ورد من ذلك، وللعلماء في المسألة رأيان:

الأول : أن (لا) النافية تعمل عمل "ليس" وهذا العمل يختص بالنكرات، ولا تعمل في معرفة، هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين[2].

الثاني: إجازة إعمال "لا"النافية عمل "ليس" في المعرفة، والقياس على مارد في ذلك وهو رأي ابن جني [3] وابن الشجري[4].

وتردد رأي ابن مالك في المسألة، فتارةً أجاز إعمال "لا" النافية عمل "ليس" في المعرفة، وبالتالي القياس على ما ورد من ذلك، وتارةً أخرى منع إعمالها في المعرفة، وخَص ذلك بالنكرات .

---

(١) وقد تقدم ذكرها ، ومنها : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا ينتقض النفي بإلا، وألا يتقدم معمول الخبر إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً أو مجروراً

(٢) ينظر : الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب للمبرد ٣٨٢/٤ ، والجمل للزجاجي /٣٨٨ ، والتبصرة والتذكرة ٣٩١/١ والفوائد والقواعد/ ٢٤٢ ، والمفصل/٣٠-٣١ ، وغيرها .

(٣) ينظر: مذهبه في أمالي ابن الشجري١/ ٤٣١، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٥١١/١

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١، ٤٣١

وتبنه الأشموني لذلك، ودلّ علـى وقـوع التردد والاختلاف في رأي ابـن مالك يقول: "تنبيهات : الأول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي: [1]

وحلت سواد القَلبِ لا أَنَا باغياً   سواها ولا عن حبها متَراخياً

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه وتأوله في شرح الكافية.... "[2].

ويفهم من كلامه تردد رأي ابن مالك في هذه المسألة، بين شرح الكافية الشافية، وشرح التسهيل، حيث أجاز في شرح التسهيل القياس على بيت النابغـة الجعـدي، وبالتالي أجاز إعمال"لا" في المعرفة، في حين كان يمنع ذلك فـي شـرح الكافيـة الشافية، وتأوله على عدة أوجه، ولمناقشة هذا الاختلاف ورصد موضعه فـي رأي ابن مالك وتحريره ومناقشته، فلابد من الوقوف على كلامه فيما بين يدي الباحث من مصنفاته، يقول: "إلحاق (لا) بـ (ليس) في العمـل عنـد مـن قـال بـه- وهـم البصريون- مخصوص بالنكرات.... وذكر الشجري أنها أعملت في المعرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

و وحلت سواد القَلبِ لا أَنَا باغياً   سواها ولا عن حبها متَراخياً

ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوع فعل مضمر ناصب (باغيـاً) علـى الحـال تقديره: لا أُرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، و يجوز أن يجعـل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه، ونظائره كثيرة منها قولهم:

---

(١)البيت من البحر الطويل في ديوانه /١٨٦ ، ومن مصادره : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٢ بروايـة(مبتـغٍ)، وتوضيح المقاصد ١/ ٥١١، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢/ ٦١٣ ، وشـرح أبيات مغني اللبيب ٣٧٨/٤ . و باغياً: أي طالباً يقول الجوهري : وبغيت الشيء طلبته . ينظر الصحاح ٦ / ٢٢٨٢ والشاهد فيه: (لا أنا باغياً) على أن (لا) عاملة في المعرفة عند ابن جني وابن الشجري .

(٢)شرح الأشموني ١/ ٣٦٥ ، ٣٦٦

(حكمك مسمطاً)[1] أي حكمك لك مسمطاً أي مثبتاً، فجعل مسمطاً وهو حال مغنيـاً عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل (باغياً) بذلك وعامله فعل أحق وأولى"[2].

ويفهم من هذا الكلام أنه يرى أن إعمال"لا" النافية عمل ليس، مخصوص بالنكرات، ولا يجوز إعمالها في المعرفة، وما ذكره الشجري مستشهداً بقول النابغـة السـابق يمكن أن يخرج ويؤول وتخريجه على الوجهين المذكورين.

واستدل على إمكان ذلك بالقياس : حيث قاس ذلك علـى قـول العـرب(حكمـك مسمطاً)، والتقدير حكمك لك مسمطاً، فمسمطاً حال وعاملها محذوف وهو (لك) وهو عامل بمعنى الفعل،، ويقول في الألفية:

"في النكرات أُعملت كلَيس لا وقَد تَلي لاتَ وإن ذَا العملاَ" [3]

فلا يجيز أن تعمل "لا" عمل ليس في المعارف، وبالتالي فلا خلاف بين رأيه في الألفية وشرح الكافية، ويقول أيضاً: "وقد أجـروا (لا) مجـرى لـيس وخصـوها بالنكرات كقول سواد بن قارب: [4]

فَكُن لِي شَفيعاً يوم لا ذُو شَفَاعة بمغنٍ فَتيلاً عن سواد بن قَارِبِ " [5]

فتختص "لا" بالعمل في النكرات دون المعارف، وهو مستدل على ذلك بالسـماع ومنه البيت الوارد في النص، ولا خلاف بناء عليه بين شرح الكافية والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

---

(١) مادة (س م ط): الصحاح ١١٣٤/٣، ولسان العرب ١٦٣/٨، ومعنى الكلام: حكمك مجوزاً نافذاً، والمسـمط : المرسل الذي لا يرد.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ – ٤٤٢.

(٣) ص: ٣٦.

(٤) البيت من البحر الطويل من قصيدة له حينما قدم إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مسلماً وهـي فـي الحماسـة البصرية ٣٥٦/١ وذكرها ابن عبد البر في الاستيعاب مشتملةً على البيت أعلاه ٦٧٥/٢ ومن مصادره : شـرح الكافية الشافية ٤٤٠/١ ،وشرح عمدة الحافظ ٢١٥/١ ، ومغني اللبيب ٨٠/٢. والشـاهد فـي قولـه: (لا ذو شفاعة) ، حيث أعملت (لا) عمل ليس في(ذو شفاعة) وبمغنٍ خبرها.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢١٥/١

والسؤال هنا: هل ظل ابن مالك على هذا الرأي في تسهيل الفوائد، أو عدل عنه إلى غيره ؟

وهذا التساؤل هو الذي يحاول الباحث الإجابة عنه من خلال كلامه الذي جاء فيه ما ظاهره إجازة إعمالها في المعرفة يقول: "وتلحق بها (أي بـ ليس) [1] (إن) النافية قليلاً، و(لا) كثيراً، ورفعها معرفة نادر"[2].

وذهب في شرح التسهيل على أن رفع (لا) للمعرفة شاذ، إذ يقول: "وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القَلبِ لا أَنَا باغياً سواها ولا عن حبها متَراخياً

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال: [3]

إِذَا الجود لم يرزق خَلاصاً من الأَذَى فَلا الحمد مكسوباً ولا المالُ باقياً

والقياس علـى هـذا شـائـع عـنـدي " [4]

ويفهم من هذا النص أمور:

الأول: أن (لا) تعمل عمل ليس في المعرفة وذلك على وجه الشذوذ.

الثاني: أن ابن مالك يجيز القياس على بيت النابغة الجعدي.

وبناءا على هذا الكلام فيمكن أن يصل الباحـث إلـى أن الأمـر كمـا أشـار الأشموني، من وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة، حيث جـاء لـه رأيان :

---

(١) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام ابن مالك

(٢) تسهيل الفوائد / ٥٧

(٣) للمتنبي ، والبيت من البحر الطويل في ديوانه بشرح العكبري ٢٨٣/٢ وقد ورد في أمالي ابـن الشـجري ٤٣١/١ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/١، وشرح أبيات المغني لعبد القاهر البغدادي ٤ / ٣٨٢ .

والشاهد فيه قوله: (فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً) ، ويحتج به دليلاً على : إعمال (لا) النافية في المعرفة

(٤) ٣٧٧/١

الأول: أن لا النافية تعمل عمل ليس، وهذا العمل خاص بالنكرات، وما جاء خلاف ذلك فهو دليل قابلٌ للتأويل. وهذا رأيه في الكافية وشرحها، والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

الثاني: يجوز إعمال لا النافية عمل ليس في المعرفة شاذاً أو نادراً، وهو رأيه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، وجعل القياس على ما ورد في ذلك سائغاً، وشائعاً.

وفي ضوء هذا يمكن للباحث أن يحدد موضع الاختلاف في رأيه، في هذه المسألة، وذلك في نقطتين:

الأولى: في إعمال (لا) النافية في المعرفة، وعدم إعمالها، حيث أجاز هذا الإعمال في التسهيل وشرحه، ومنعه في الكافية وشرحها، والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

الثاني: في القياس على ورود ذلك في بيت النابغة الجعدي،حيث منعه في شرح الكافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ ، وأجازه وجعله شائعاً في التسهيل وشرحه، وقد مر اختلاف العلماء في المسألة فمذهب سيبويه أن "لا" لا تعمل إلا في النكرات يقول : « وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة...."[(1)].

يريد سيبويه أنك إذا جعلت "لا" النافية بمنزلة ليس في العمل، أي عاملة عمل ليس، فتكون حالها في اختصاصها بالنكرة، كحال "لا" النافية العاملة عمل "إن" في اختصاصها بالعمل في النكرة أيضاً، ووافقه، المبرد،والزجاجي، والوراق،

(1) الكتاب ٢٩٦/٢

والصيمري، والثمانيني، والزمخشـري، والأصـفهاني، [1]وابـن خـروف،[2] وغيرهم[3]، واستدلوا بأدلة منها :

أولاً: السماع:حيث احتجوا به على اختصاص"لا" بالعمل في النكرات عمـل ليس، ومنه قول الشاعر[4]:

" مـن صدَّ عن نيرانها   فأنا ابن قيسٍ لا براح"

ثانياً : القياس : حيث أعملت (لا) عمل ليس في النكرة قياساً على إعمالها عمل (إن) في النكرات أيضاً ، وقد ألمح إلى ذلك سيبويه.[5]

ثالثاً: العلة النحوية:

وذلك أن لا النافية ضعيفة الشبه بـ (ليس) إذ لم تشبهها غلا في النفي بخلاف ما فقد أشبهتها من وجهين فلم تعمل مثلها في المعرفة.

---

(١) هو علي بن الحسين بن علي الضرير أبو الحسن الباقولي المعروف بالجامع ، قال عنه البيهقي : هـو فـي النحو والإعراب كعبة أماثل العصر لها سدنة . صنف : شرح الجمل ، المجمل، وعلل القراءات، وغيرها . توفي سنة ٥٤٣هـ . ينظر إنباه الرواة ٢٤٧/٢ – ٢٤٨ وبغية الوعاة ١٦٠/٢

(٢) ينظرالمقتضب ٣٨٢/٤، والجمل/ ٣٨٨، وعلل النحو/٤٠٨، والتبصرة ٣٩١/١ والفوائد والقواعـد /٢٤٢، والمفصل / ٣٠-٣١ ، وشرح اللمع ٣٦٣/١ ، ٣٦٤ ، وشرح : المقتضـب ٣٨٢/٤ ، والجمـل /٢٣٨ ، وعلل النحو/ ٤٠٨ ، وجمل الزجاجي ٩٨٢/٢

(٣) منهم العكبري في اللباب ٢٣٨/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٠٩ ، وابن عصفور في المقرب ١/ ١٠٤، وابن النحاس الحلبي في التعليقة /٤٢٨ ، وابن هشام في المغني ١/ ٢٥٦،وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٤٣، وتاج الدين الجندي في الإقليد ٣٥٣/١ ، والمالقي في رصف المباني / ٣٣٣، ٣٣٤

(٤) لسعد ابن مالك بن ضبيعة (جد طرفة بن العبد) والبيت من مجزوء الكامل : وهو من شواهد الكتاب ٢٩٦/٢ ،والمقتضب ٣٦٠/٤، وآمالي ابن الشجري ٤٣١/١، ومغني اللبيب ٢٥٥/١ ، وشـرح شـواهد المغنـي للسيوطي ٦١٢/٢ ، وشرح شواهد المغني لعبد القادر البغدادي، وخزانة الأدب١/ ٤٧٦ . والشاهد فيـه: "لا براح" ويستشهد به النحاة على اختصاص لا بالعمل في النكرة.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٦/٢.

ويكون بناء على هذا موافقاً لسيبويه والمبرد، ومن تقدمه مـن أصـحاب هـذا المذهب في رأيه في شرح الكافية الشافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، ويكـون مخالفاً لهم في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

وخالف ابن جني[1] وابن الشجري حيث أجازا إعمال (لا) المشبهة بلـيس فـي المعرفة بناءاً على ورود بيت النابغة، يقول ابن الشجري: ".... إني وجدت قوماً من النحويين معتمدين على أن "لا" المشبهة بليس، إنما ترفع النكرات خاصة.... وجـاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال "لا" في المعرفة في قوله:

إِذَا الجود لَم يرزق خَلاصاً من الأذَى   فَلا الحمد مكسوبا ولا المالُ باقيا

ووجدت أبا عثمان ابن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي.... وأقول: إن مجيء مرفوع (لا) منكور في الشعر هو الأعرف إلا أن خبرها كـأنهم ألزمـوه الحذف ومر بي بيت النابغة الجعدي ، فيه مرفوع (لا) معرفة هو :

" وحلتْ سواد القَلْبِ لا َأنَا باْغياَ   سواْها ولا عن حبها متَراْخياً"

.... ووجدت بعد انقضاء الأمالي في كتاب عتيق يضمن المختار من شعر الجعـدي (لا أنا باغياً سواها) فهذه الرواية تكفيك تكاف الكلام على مبتغٍ" [2]

وهو يريد أن "لا" في الأعرف لا تعمل إلا في النكرة، ولكن بعثوره على الشاهد السابق- وهو للنابغة الجعدي- وجد أنه من المناسب الأخذ بهذا البيت، بدليل أنه لـم ينكر على المتنبي، وإنما أيد كلامه بأن ابن جني لم يعترض عليه، وهذا يقوي لـدى ابن الشجري الأخذ بظاهر بيت النابغة دون التمحل في تأويله .

وعلى هذا فيمكن أن يقال إن ابن جني وابن الشجري يذهبان إلى إجازة إعمـال"لا" النافية عمل ليس، واستدلوا على ذلك بالسماع ومنه البيت أعلاه ٠

---

(١) ينظر: مذهبه في أمالي ابن الشجري١/ ٤٣١، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦، وتوضيح المقاصد ٥١١/١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ج الطبعة الأولى، ت : د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مطبعة المدني (١٤١هـ – ١٩٩٢م) ، ج١ ص:٤٣٠- ٤٣١.

ويعد ابن مالك موافقاً لابن جني وابن الشجري، فيما ذهبا إليه في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، إلا أنه جعل ذلك نادراً في تسهيل الفوائد، ولا يوافق الباحث أصحاب هذا الرأي فيما ذهبوا إليه وذلك لأمور:

أولاً: أن إعمال "لا" عمل ليس في النكرات ضعيف من الأصل، حتى زعم بعضهم أنه خاص بالشعر فقط (1)، فإذا كان هذا مع ورود السماع بالإعمال في النكرة فمنعه في المعرفة من بابٍ أولى.

ثانياً: أن ما استدلوا به لا يسلم من قدح، إذ يمكن أن يخرج على أوجه منها: أن يكون (أنا) مرفوع بفعلٍ مضمر تقديره: (أُرى) فلما حذف الفعل انفصل الضمير، ويكون باغياً منصوب بـ الفعل المحذوف، ويجوز أن يكون (أنا) مبتدأ والخبر هو أرى المحذوف (وباغياً) منصوب به، والدليل إذا دخله الاحتمال، سقط به الاستدلال.

ومن شراح الألفية ابن الناظم والذي يظهر من كلامه أنه موافق لوالده في مذهبه في الكافية وشرحها، وشرح عمدة الحافظ ، والألفية، من جعل "لا" تختص بالعمل في النكرة، دون المعرفة(2).

ووافقه المرادي ،وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والهواري، والمكودي، والسيوطي ،وابن طولون (3)، وخالفه أبو حيان، إذ ذهب إلى أن إعمال"لا" عمل ليس ضعيف من الأصل، ولو قال قائل: إنه غير جائز لذهب مذهباً حسنا كما يقول وذكر بعد ذلك أن إعمالها عمل (ليس) عنده غير مختار(4)، وكذلك جاء رأيه في التذييل والتكميل(5).

---

(1) وهو مذهب ابن الحاجب . ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٨/١.

(2) ينظر : شرح ألفية ابن مالك /١٥٠

(3) ينظر : توضيح المقاصد ٥١٠/٢، وأوضح المسالك ٢٥٥/١ ،وإرشاد السالك ٢١٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٠/١ ، ٢٩١ ، وشرح ألفية ابن مالك ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، وشرح المكودي / ٦٣ ، والبهجة المرضية /١٥٣، وشرح ابن طولون ٢٢٥/١.

(4) ينظر : منهج السالك ٦٤/١ ، ٦٥

(5) ينظر : التذييل والتكميل ٢٨٤/٤ ، ٢٨٦

ووافقه الدماميني في ذلك[1] وابن عقيل يوافق ابن مالك على أن (لا) تعمل في المعرفة[2] إذ وافقه، واحتج له، ووافقه السلسيلي[3].

الترجيح:

ترجح لدى الباحث في هذا المسألة رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية المتضمن؛ عدم إجازة إعمال "لا" في المعرفة وبالتالي عدم القياس على بيت النابغة الجعدي . وذلك للأمور التالية :

أولاً : أن إعمال (لا) عمل ليس قليل من الأصل إذ السماع الوارد في ذلك قليل، وعلى قلته فقد جاء فيه اختصاص لا بالنكرة دون المعرفة، ولم يأت إعمال "لا" في المعرفة إلا في بيت النابغة الجعدي، وهو قليل جداً أو نادر، والأولى أن يحفظ ذلك ولا يقاس عليه لقلته .

ثانياً: أن الدليل الذي استدل به ابن مالك في التسهيل وشرحه و غيره من أصحاب هذا الرأي: دليل قابل للتأويل ويحتمل أحد وجهين كما سبق[4]، والدليل إذا دخله الاحتمال، بطل به الاستدلال.

ثالثاً : أن (لا) إنما اختصت بالعمل في النكرات لضعفها في الشبه بليس إذ تشبهها من وجه واحد وهو النفي و"ما" أقعد في الشبه بليس من (لا) لأنها للنفي ولنفي ما في الحال مثل ليس فلهذا عملت في النكرة والمعرفة .

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

تقدم أن الأشموني ذكر في كلامه ما يفهم وقوع التغير والاختلاف في رأي ابن مالك، والباحث ناقش كلام ابن مالك ووجد الأمر كما بين.

و هذا الاختلاف وقع في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل من جهة، وشرح الكافية وشرح عمدة الحافظ والألفية من جهة أخرى، والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٥٦/٣ ، ٢٥٧

(٢) ينظر : المساعد : ٢٨٢/١

(٣) ينظر: شفاء العليل ٣٣١/١

(٤) ينظر ص: ١٣٩ من هذا المبحث .

الاختلاف يعود إلى عدة أمور مجتمعة أدت إلى هذا التغير، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أن هذا الاختلاف ناتج عن تغير أصول الاستدلال عنده، فلم تكن أصوله في شرح الكافية الشافية، هي تلك الأصول في تسهيل الفوائد، عند مناقشته للمسائل، بل طرأ عليها تغير وتبدل، و هذه المسألة شاهد على ذلك .

فمن أصول الاستدلال عنده في شرح الكافية الشافية، بناء القواعد على الكثير والمشهور في كلام العرب، وأما القليل كالبيت الواحد، أو البيتين فلا تبنى عليه القواعد وإنما يتأول - إن أمكن ذلك- أو يحفظ ولا يقاس عليه.

ومن هنا جاء رأيه في شرح الكافية الشافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، بعدم إجازة إعمال "لا" عمل ليس في المعرفة، بناء على ورود ذلك في بيت النابغة السابق، وتأوله وخرجه على الوجوه المذكور سابقاً.

وبالتالي فلا يقاس على البيت أو البيتين في هذه المسألة، وفي تسهيل الفوائد أجاز إعمال "لا" في المعرفة وجعله نادراً، مما يدل على تغير هذا الأصل وتبدله، إذ أصبح من أصوله الأخذ بالبيت الواحد ، وإجازة القياس عليه.

وبناءا على هذا فالباحث يرى أن من أسباب اختلاف رأيه في هذا المسألة، هو التغير في أصول الاستدلال لديه.

ثانياً : ميل ابن مالك في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل إلى البعد عن التأويل والتكلف في معالجة السماع الذي يأتي مخالفاً للقاعدة النحوية، وبالتالي نجده يبتعد عن ذلك كثيراً في تسهيل الفوائد حتى يمكن أن يعده الباحث أصلاً من أصول ابن مالك في هذين المصنفين.[1]، وهذان الأمران من وجهة نظر الباحث هما من الأسباب القوية التي أدت إلى هذا الاختلاف.

---

(١) أي: تسهيل الفوائد ، وشرح التسهيل .

المسألة الثالثة

الجـــزم بإذا في الـــنثر

الجـزم بـ (إذا) فـي الـنثر

تأتي "إذا" على عـدة أوجـه، وقـد ذكر الهروي أن لها أربـعة مواضع:

الأول: أن تكون للمفاجأة.

الثاني: أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الجزاء.

الثالث: أن تكون زائدة.

الرابع: أن تكون جواباً للجزاء بمنزلة الفاء(١).

والذي يعني الباحث من هذه الأوجه، هو الوجه الثاني الذي تأتي فيه "إذا" ظرفـاً للزمان المستقبل متضمنة معنى الشرط؛ وذلك نحو: إذا جاء زيد أكرمته، والغالـب في "إذا" إذا كانت بهذه المنزلة أنها لا تعمل الجزم على ما هو الأصل فيها، لأن إذا تخالف (إن) في كونها تدل على ما يعتقد المتكلم وقوعه، أما (إن) وأخواتهـا مـن أدوات الشرط فهي لما يكون أو لا يكون، وبفقدها لهذا الشبه اختير عدم إعمالها .

وعلى أيـة حال فالمـسألة مدار البحث هـل يجـزم بـإذا فـي النثـر أولا ؟ وفي المسألة رأيان:

الأول: لا يجزم بـ إذا في النثر مطلقاً وهو مذهب الجمهور(٢).

الثاني: يجوز على ندرة أو قلة وهو رأي ابن مالك(٣).

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك فـي هـذه المسـألة إذ يقول: "لم يذكر هنا من الجوازم (إذا)، و(كيف)، و(لو)، أما (إذا) فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر، لا في قليل من الكلام، ولا في الكلام، إذا زيد بعدها (مـا) خلافاً لزاعم ذلك، وقد صرح بذلك في الكافية، فقال:

وشَاع جزم بِإذَا حملاً علَى ... متَى وذَا في النثرِ لَم يستَعملا

---

(١) ينظر الأزهية في علم الحروف/٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٠/٣، والمقتضب ٥٦/٢، والأصول ١٦٠/٢، والجمل/٢١٦. والتبصرة والتـذكرة ٤١١/١، والمقتصد ١١٧/١، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢. وغيرها.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح/١٨.

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم (بإذا) حملاً على متـى .... ولكـن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح، فقال: هو في النثر نادر، وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله -عليه الصلاة والسلام- لعلي، وفاطمة-رضي الله عنهما- (إذا أخذتما مضـاجعكما تكبـرا أربعـاً، وثلاثـين)(١). الحديث....". (٢).

ويفهم كلام الأشموني أن ابن مالك لم يذكر في الألفية من الجوازم "إذا" وذلـك لأن المشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر، أما في النثر فلا يكون ذك في كـلام قليل ولا كثير. وجاء رأيه في الكافية وشرحها، على تأييد هذا المذهب إلا أنه ظهـر في كلامه في تسهيل الفوائد أنه يجيز ذلك على قلة، أو ندور ثم جزم بهذا الرأي في شواهد التوضيح والتصحيح، محتجاً بقول الرسـول ﷺ. "إذا أخـذتما مضـاجعكما تكبرا.... الحديث".

وخلاصة الأمر أن كلام الأشموني يتجه إلى وقوع اختلاف في رأي ابن مالـك حيث ذهب في شرح شواهد التوضيح والتصحيح إلى إجازة الجزم بإذا في النثر على ندور، أو قلة في ذلك، وهذا مخالف لمذهبه في شرح الكافية والألفية، كما يفهـم أن رأيه في التسهيل موافق لمذهبه في شرح شواهد التوضيح.

ولمناقشة هذا الاختلاف الذي أشار إلى وقوعه الأشـموني فالباحـث يستحسـن مراجعته في كلام ابن مالك لتتضح حقيقته ودواعيه، يقول ابن مالك في هذا المعنى:

"وشَذ جزم بـ "إذا" في الشعرِ   ولَيس ذَاك جائِزاً في النثْرِ"(٣)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي بن أبي طالب. / والشاهد فيـه الجزم بإذا المتضمنة معنى الشرط في النثر حيث جاء جواب الشرط مجزوماً وهو تكبراً وعلامـة جزمـه حذف النون.

(٢) شرح الأشموني٤/٣٩، ٤٠، ٤١

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٧٩/٣.

وهذا يعني أن (إذا) شذ الجزم بها في الشعر، أما النثر فلا يجوز فيه ذلك مطلقاً، ويقول في شرح الكافية: "وقد جزم بـ (إذا) في الشعر كثيراً، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده، ومن الوارد منه في الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر [١]:

تَرفَعِ لي خندفٌ واللهُ يرفَعِ لي نَاراً إِذَا خَمدت نيرانُهم تَقد

.... ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ (إذا) من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية لكان قولاً لا راد له إلا بأن يقال: لو كان جائزاً في غير الشعر ما عدم وروده نثراً" [٢].

ويفهم من هذا النص أن ابن مالك يقرر في شرح الكافية الشافية أن إذا لا يصح الجزم بها في النثر مطلقاً، وباب الجزم بها في الشعر وهو ضرورة ، ولا يجوز الاستدلال على أنها تجزم في النثر كما تجزم في الشعر، وذلك لعدم ورود الدليل، أي عدم ورود السماع في النثر بذلك. وعلى أية حال فيمكن أن يقال: إن مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية عدم إجازة الجزم بـ "إذا" في النثر مطلقاً لعدم ورود السماع في ذلك. وفي الألفية لم يذكر ابن مالك "إذا" من الجوازم، وفي شرح عمدة الحافظ يقول: "وقد يجزم بإذا حملاً على متى ...." [٣].

وظاهر هذا القول لأول وهلة يحتمل أمرين أن يكون ابن مالك أراد أن الجزم بـ "إذا" في الشعر، فيكون موافقاً لمذهبه في شرح الكافية، أو أن يكون أراد الجزم بإذا في النثر فيكون مخالفاً لمذهبه في شرح الكافية أيضاً، ويرجح الباحث أن ابن مالك أراد الجزم بـ "إذا" في الشعر دون النثر والدليل الذي يقدمه الباحث هنا، أن ابن مالك حينما استشهد على صحة ما ذهب إليه استشهد بالشعر دون النثر.

مما يعني أن كلامه يتجه إلى الجزم بـ "إذا" في الشعر وليس في نثر الكلام، أو السعة، بل هو خاص بالضرورة [٤].

---

(١) ينسب للفرزدق والبيت من البحر البسيط ولم أعثر عليه في ديوانه، ومن مصادره الكتاب ٦٢/٣. وتحصيل عين الذهب/ ٤٨٠، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣.والشاهد فيه: قوله: " إذا خمدت نيرانهم تقد" حيث جزم الفعل المضارع تقد، في جواب إذا مما يعني أنها تجزم الأفعال.

(٢) ١٥٨٣/٣، ١٥٨٤.

(٣) ٣٧٠/١.

(٤) ينظر المرجع السابق ص: ٣٧٤ من الجزء الأول.

وذهب في تسهيل الفوائد إلى نحو من هذا إذ يقـول: "وقـد يجـزم بـ ـ "إذا" الاستقبالية حملاً على متى...." [١]

وهو يريد: أن "إذا" الاستقبالية قد تعمل الجزم على خلاف الأصل فيها، و ذلـك حملاً على متى لما لمحوا فيها معنى المستقبل أعطيت حكمها، وأطلق القـول، ولـم يجعل ذلك خاصاً بالشعر في ظاهر قوله، مما جعل الأشموني يحمل ظاهر كلامـه على إجازته في النثر، وليس مراده ذلك، لأنه وضح مراده في شرح التسهيل بقوله:

" (إذا) في الكلام على ضربين: ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة، فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجملة الاسمية، ولا عمل لها، والاستقبالية مختصة بالجملة الفعلية، وتأتي على وجهين:

أحدها: أن تكون خالية من معنى الشرط نحو: **والليل إذا يغشى** .

الثاني: أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها.... وهي كالخالية من معنى الشرط في عدم استحقاق عمل الجزم، لأن إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكماً.... فلما خالفت "إذا" "إن" وأخواتها فلم تكـن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها، فلم يجـزم بهـا فـي السعة بل تضاف إلى الجملة.... وأما في الشعر، فشاع الجـزم بهـا حمـلاً علـى متى..."[٢]. ويريد أن (إذا) حال كونها متضمنة معنى الشرط، فليس لها عمل الجزم مثل "إن" الشرطية.

واستدل على ذلك المنع بالعلة النحوية: وهي مخالفتها لطريـق "إن" الجازمـة، وذلك أنها للتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه، أما إن فهي للشرط المشكوك فـي وقوعه.

وبناء على هذا فهو لا يجيز إعمالها في السعة (النثر)، أما في الشعر فقد يكـون ذلك وبابه الضرورة الشعرية، والأمر الآخر الذي جعله يقطع بمنع الجزم بها فـي النثر هو عدم السماع، ولهذا فلما اطلع على شاهد نثري أجاز الجزم بإذا في النثر إذ

---

(١) ص: ٢٣٧.

(٢) ٨١/٤، ٨٢.

يقول: ".... الثاني: أن تكون متى شبهت بـ (إذا) فأهملت، كما شبهت (إذا) بـ"متى" فأعملت، كقول النبي ﷺ لعلي وفاطمة -رضي الله عنهما- (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين وتحمدا ثلاثاً وثلاثين). وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير"[١].

ومعنى هذا أن (إذا) المتضمنة معنى الشرط، يجوز أن تعمل الجزم في النثر على ندرة في ذلك، والدليل الذي يقدمه بين يدي هذا الاختيار هو السماع: حيث عثر على حديث المصطفى ﷺ الآنف الذكر أعلاه، وقد عملت فيه "إذا" الجزم.

وعلى هذا حكم بإجازته ثم حكم بندرته، لأنه لم يتوافر لديه من الأدلة غير هذا السماع وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يجزم به.

والخلاصة: أن الأمر كما أشار إليه الأشموني حيث وقع اختلاف في رأي ابن مالك مع اختلاف قليل عما وصفه الأشموني، وذلك أنه نسب إلى ابن مالك في التسهيل إجازة الجزم بـ "إذا" في النثر، وليس هذا من مفهوم كلام ابن مالك كما رجحه الباحث في هذا المبحث، فيكون هذا الأمر من أوهام الأشموني في كتابه.

وبناء على هذا فله في المسألة رأيان:

الأول: لا يجوز الجزم بإذا في النثر، وأبيح ذلك في الشعر، وهو رأيه في الكافية وشرحها، وشرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه.

الثاني: يجوز الجزم بها في النثر على ندرة، وهو رأيه في شواهد التوضيح والتصحيح، وموطن الاختلاف في كلامه وقع في شواهد التوضيح، حيث أجاز فيه الجزم بإذا في النثر.

ومذهب سيبويه في المسألة عدم إجازة الجزم بإذا في النثر يقول: "وسألته[٢] عن (إذا)، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما يستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنك لو قلت "آتيك إذا احمر البسر" كان حسناً، ولو قلت (آتيك إن احمر البسر) كان قبيحاً. فـ (إن) أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء.... وقد جازوا بها

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /١٨.

(٢) يريد الخليل بن أحمد.

في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد لها من جواب ..... وقال الفرزدق:

ترفع لي خندفٌ والله يرفع لي   ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد

.... فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"[١].

ويفهم كلام سيبويه أن "إذا" لا تكون من جوازم الفعل، وذلك لأنها خالفت طريق الجوازم في أنها لما يتوقع المتكلم حدوثه بخلاف حروف الجزم الأخرى كإن وأخواتها فإنها تدخل في الكلام على ما يقع أولا يقع. ولهذا فلو استخدمت "إن" مكان إذا في بعض الأساليب، لاختلاف طريق الكلام بها، وقد ذكر مثالاً لتوضيح ذلك بقوله: "آتيك إن احمر البسر"، وذلك لأن احمرار البسر واقع لا محالة، فيكون الإتيان واقع أيضاً، وهذا يخالف استعمال (إن) الجازمة وأخواتها، لأنها تدخل لما يمكن أن يقع أو ألا يقع. فأما الشعر فقد جاء منه قول الفرزدق المتقدم.

وفي النثر معدوم ولم يرد به سماع ولهذا فقد خطأ سيبويه الجزم بإذا في النثر. ووافقه المبرد وابن السراج والزجاجي[٢] وهو مذهب الجمهور[٣].

وابن مالك متابع لسيبويه، والجمهور في مذهبه في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه، ومخالفٌ لهم في مذهبه في شرح شواهد التوضيح.

ولم يتطرق شراح الألفية إلى هذه المسألة وذلك نظراً لأن ابن مالك لم يذكرها في ألفيته. ومن شراح التسهيل ابن عقيل حيث حمل كلام ابن مالك على أنه يقتضي أن الجزم بإذا قليل وغير مخصوص بالشعر ثم خالفه في ذلك يقول: "وكلام المصنف يقتضي أن الجزم بها قليل، لا مخصوص بالشعر، والمشهورون من النحاه على خلاف ذلك ...."[٤].

---

(١) الكتاب ٦٠/٣، ٦١، ٦٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٥٦/٢، والأصول ١٦٠/٢، والجمل /٢١٦.

(٣) ينظر: المقتصد ١١١٧/٢، والتبصرة والتذكرة ٤١١/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٩/١، ٧٣٠، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٢، والمقرب ٢٧٤/١ وغيرها.

(٤) المساعد ١٥٥/٣.

أما السلسيلي فقد حمل كلام ابن مالك في تسهيل الفوائد على أن مراده أن الجزم بـ "إذا" حملاً على متى في الشعر دون النثر، ولهذا وافقـه واستشـهد لمذهبـه[١]، ويذهب الشيخ خالد الأزهري،[٢] إلى إجازة الجزم بإذا في النثر وفاقاً لرأي ابن مالك في شرح شواهد الإيضاح، ولا يخص ذلك بالشعر كما يظهر من كلامـه، فيكـون مخالفاً لابن مالك في رأيه في تسهيل الفوائد، ويستدل على ذلك بدليلين:

الأول: السماع: حيث ورد الجزم بـ "إذا" في الشعر من غير ضـرورة، ممـا يعني أن هذا العمل لا يختص بالضرورة الشعرية، فمن ذلك قول الشاعر[٣]:

استَغنِ ما أَغنَاكَ ربكَ بِالْغِنَى ... وإِذَا تُصبكَ خَصاصةٌ فَتَجمل

الثاني: القياس: حيث قاس الجزم بـ "إذا" الاستقبالية على الجـزم بـ ـ (متـى) الشرطية، بجامع الاستقبال.

الترجـيح:

يترجح في هذه المسألة، رأي ابن مالك في شرح الكافية وهو عدم الجزم بإذا في السعة، وقصر ذلك على الشعر ضرورة، وهو مذهبه أيضاً، في شرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه، والذي رجح هذا الرأي أمران:

الأول: السماع، حيث لم يأت عن العرب استعمالها جازمة فـي السـعة وإنمـا رخصوا للشاعر أن يجزم بها في الشعر لأن الشعر موطن الضرورة والوقوف عند المسموع من العرب أولى من ارتكاب غيره.

الثاني: مخالفة (إذ) لـ (إن) الجازمة وغيرها من أدوات الجزم الأخـرى، فـي أنها تدل مع ما تدخل عليه على اعتقاد وقوعه، بينما (إن) وأخواتها مبهمة وما بعدها يمكن أن يكون أو لا يكون، ولهذا فلا تصح (إن) في بعض مواضع "إذا" فلما فارقت

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٩٥٨/٣.

(٢) ينظر: الموصل إلى نحو التسهيل (رسالة دكتوارة) ٤/ ١٥٦٣،١٥٦٤ .

(٣) قائله: عبد القيس بن خفاف البرجمي ، وهو شاعر جاهلي ، والبيت من البحر الكامل وقد ورد في : مغني اللبيب١١٤/١، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٠، خزانة الأدب ٢٤٣/٤، والدرر اللوامع ٣/ ١٠٢. ويستشـهد بـه على أن إذا تجزم حملاً على متى، حيث جزمت (تصبك) ، و (تجمل).

"إذا" طريق حروف الجزم الأخرى لم تأخذ حكمها، أما ما ذهب إليه في شواهد التوضيح والتصحيح، من إجازة الجزم بها في النثر فيضعفه:

أنه لم يأت من السماع غير ما أورده ابن مالك فيما اطلع عليه الباحث، وهذا مع ثبوته نادر جداً، ومخالف للاستعمال الفصيح لـ "إذا" في لغة العرب، وبالتالي يحفظ ولا يقاس عليه.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

يتضح مما تقدم وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك حيث وقع في شواهد التوضيح والتصحيح، فقد أجاز هناك الجزم بـ "إذا" في النثر، وحكم بندرته، وهو مخالف بذلك للجمهور ومخالفٌ لمذهبه في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه.

والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف، هو اطلاع ابن مالك على قول الرسول ﷺ لعلي وفاطمة: "إذا أويتما إلى فراشكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، و.... الحديث".

فلما وجد أن إذا جزمت جواب الشرط جزماً صريحاً، حيث حذف النون من تكبرا وهو من الأفعال الخمسة، فلابد أن تكون أيضاً هي الجازمة للشرط على الموضع، فحكم بجواز الجزم بها في النثر على ندرة، ويكون المحرك له لإجازة الجزم بها، هو الاطلاع على شاهد من النثر لم يكن قد عثر عليه من قبل مما جعله يبني عليه هذا الحكم الجديد مخالفاً لمذهبه في مؤلفاته الأخرى.

فيكون الاحتجاج بالحديث النبوي رافداً مهماً من روافد تغير رأي ابن مالك في هذه المسألة.

المســـــألة الرابعة

إضافــة (إذا) إلــى الجملة الاســمية

إضافــة (إذا) إلى الجملة الاســمية

من الأسماء الملازمة للإضافة "إذا"، وهي ظرف لما يستقبل من الزمـان، وفيهـا معنى الجزاء، ولهذا فلا يأتي بعدها غالباً إلا الفعل، واختلاف العلماء في إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية، إذا جاء بعدها اسم، وهم في ذلك على رأيين:

الأول: لا تضاف إذا إلا إلى الجملة الفعلية، وإذا جاء بعدها اسم مرفـوع فهـو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، هذا مذهب سيبويه والجمهور(١).

الثاني: تضاف إذا إلى الجملة الاسمية كما تضاف إلى الجملـة الفعليـة، وهـو مذهب الأخفش(٢)، وابن السراج(٣)، وابن جني(٤)، وابن الحاجب (٥).

وهذان الرأيان مبنيان على القول بأن "إذا" خافض لشرطه، منصوب بجوابه أي على أن العامل في "إذا" هو جواب الشرط، والمسألة خلافية، وليس هـذا المبحـث مخصصاً للخوض فيه، وإنما أشرت إلى هذا ليعلم.

وجاء في كتاب الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك فـي هـذه المسألة يقول: "(وألزموا إذا)(٦) الظرفية (إضافة إلى جمل الأفعال) خاصة، نظراً إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كهن إذا اعتلى) .... فإذا ظـرف فيـه معنـى الشرط مضاف إلى الجملة بعده، والعامل فيه جوابه على المشهور، وأما نحو: **﴿إِذَا السماء انشَقَتْ﴾** (٧).... وقوله :

إِذَا باهِلي تَحتَه حنظَليةٌ   له ولَد منها فَذَاك المذَرع (٨)

---

(١) ينظر : الكتاب ١١٩/٣، والمقتضب للمبرد ١٧٧/٣، والمسائل المنثـورة لأبـي علـي الفارسـي /١٧٢، والمفصل للزمخشري /١٧٠، والمغني لابن هشام ١٠٩/١، ١١٤ وغيرها.

(٢) ينظر : مذهب الأخفش في : أمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ ومغنـي اللبيـب ١٠٩/١، ١١٤، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة /٢٢٩.

(٣) ينظر : الأصول : ١٢/٢.

(٤) ينظر : الخصائص ١٠٥/١.

(٥) ينظر : الإيضاح ٥١٠/١، ٥١١، وأمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١.

(٦) ما بين القوسين، والأقواس التي تليه من كلام ابن مالك ذكره الأشموني شارحاً له.

(٧) الآية رقم : (١) من سورة الانشقاق.

(٨) قائله الفرزدق ، والبيت من البحر الطويل في ديوانه : ٤١٦/١، ومن مصادره : شرح التسـهيل ٢١٣/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٣٩٥ وأوضح المسالك لابن هشام ١١٥/٣، ومغنـى اللبيـب ١١٤/١، والهمع ٣/ ١٨١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٧٠/١ ، وشرح أبيات المغني لعبـد القـاهر البغـدادي

فعلى إضمار (كان) الشانية، كما أضمرت هي، واسمها ضمير الشأن.... هـذا مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجملة الاسمية تمسكاً بظاهر ما سـبق، واختاره في شرح التسهيل"(١).

ويشير الأشموني في كلامه السابق إلى أن "إذا" الظرفية تختص بالإضافة إلـى جمل الأفعال دون الأسماء وذلك لما تضمنته من معنى الشرط، وهذا هو رأي ابـن مالك في الألفية، وأوضح أيضاً أن المسألة خلافية بين العلماء وذكر المذهبين فيها.

ثم ذكر أن ابن مالك مال في تسهيل الفوائد إلى رأي الأخفش والكـوفيين الـذي أجازوا فيه إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية وهو بهذا مخالفٌ لرأيه في الألفية.

. والأمر كما أشار إليه الأشموني تردد واختلاف في رأي ابن مالك، ولكن هـذا الاختلاف، والتغير في الرأي له مبرراته، يقول ابن مالك: "(إذا) اسم زمانٍ مستقبل، فيه معنى الشرط – غالباً – فلذلك لا يليها إلا فعلٌ، أو اسم بعده فعل، نحـو: قولـه تعالى **﴿إِذَا السماء انشَقَتْ﴾** وإذا وليها اسم بعده فعل، جعلَ الفعلُ المتأخِّر، مفسراً لفعلٍ متقدم رافعٍ للاسم، لا يجيز سيبويه غير هذا، وأجاز الأخفش ارتفـاع الاسـم بالابتداء:(٢).

ويفهم هذا النّص أن ابن مالك يذهب في شرح الكافية إلى أن "إذا" لا يأتي بعدها إلاّ الفعل فتكون مضافة إليه، ولا يجوز أن يليها جملة اسمية تكون مضـافة إليهـا وذلك لأن فيها معنى الشرط. فلتضمنها معناه استحقت ألا يليها إلا الفعل، وإذا وليها اسم مرفوع فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور، وذهب في الألفيـة إلـى نحوٍ من هذا يقول:

"وَألزموا "إذَا" إضـافةً إلى   جمل الأفْعالِ كهن إذَا اعتَلَى" (٣)

٢١٦/٢ وباهلي : يعني نسبةً إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان ، وحنظلية : نسبه إلى حنظلة ، وهي أكـرم قبيلة في تميم ، والمدرع : الذي أمه أكرم من أبيه ٠

والشاهد فيه : (إذا باهلي تحته ٠٠٠) حيث جاء بعد (إذا) اسم مرفوع واختلف في توجيه ذلك حيث مـذهب الجمهور أنه على إضمار كان الشانية والتقدير (إذا كان باهلي ٠٠٠) على أن تكون كان التامة ٠

ومذهب الأخفش إجازة ذلك بناء على ظاهر هذا البيت ٠

(١) شرح الأشموني : ٤٧٨/٢-٤٨٠

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٣،٩٤٤ .

(٣) ص : ٧٦

وتفسير هذا: أن "إذا" ملازمة للإضافة، ولا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية، وهـو موافقٌ لمذهبه في شرح الكافية. ولم يبق على هذا الرأي، بل أجازه وأجـاز وجهـاً آخر، كان يمنعه في شرح الكافية، والألفية، وهو إضافة إذا إلى الجمـل الاسـمية، يقول: "ومنها إذا (أي من الظروف المبنية) [1]للوقت المستقبل مضمنةً معنى الشـرط غالباً، .... وتضاف أبداً إلى جملة مصدرة بفعلٍ ظاهر أو مقدر، قبل اسمٍ يليه فعلٌ، وقد تغني ابتدائية اسمٍ بعدها عن تقدير فعلٍ، وفاقاً للأخفش"[2].

ومعنى هذا الكلام: أن "إذا" من الظروف المبنية التي تلزم الإضافة إلى الجمـل، وأن هذه الجملة لابد أن تكون مصدرة بفعـل ظـاهر أو مقـدر، وذلـك نحـو : إذا جاء زيد فأكرمه، ومثال الفعل المقدر: قوله تعالى: **﴿إِذَا السـماء انشَـقتْ﴾**، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت. ثم بين أنه لا مانع عند ورود الاسم بعدها، مـن تقديره مبتدأ دون التكلف في تقدير فعل محذوف رافعٍ له، ويكون بناء على هذا، قـد أجاز إضافة إذا إلى الجملة الاسمية، وهو مخالف لمذهبه في شرح الكافية، والألفية، لأنه هناك منع هذا الوجه ولم يجزه.

ويقول في شرح التسهيل: "ولا يليها عند سيبويه إلا فعلٌ ومعمول فعـل،.... لا يجيز سيبويه غير ذلك، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلـك جعـل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول، لأن طلب "إذا" للفعل ليس كطلب إن، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاسـتفهام، فكمـا لا يلـزم فاعليه الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظُن به خيراً، ومنه قول الشاعر:

إِذَا باهِلِي تَحتَه حنظَليةٌ   له ولَد منها فَذَاك المذَرع

---

(١) ما بين القوسين إضافة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام ابن مالك

(٢) تسهيل الفوائد / ٩٣، ٩٤

فجعل بعد الاسم الذي ولي إذاً ظرفاً واستغنى به عن الفعـل، ولا يفعـل ذلـك بمختصٍ بالفعل، ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر: [1]

فأمهلَه حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لُجة الماء غامر

ولي "إذا" أن الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعـل، وأنشد ابن جني لضيغم الأسدي: [2]

إذا هو لم يخَفني في ابنِ عمي وإن لم ألقَـه الرجـلُ الظلُوم

.... قلت ومثل ما أنشده ابن جني قول الآخر: [3]

" وأنتَ امرؤٌ جلاطٌ إذا هي أرسلَت يميـنُك شيَئاً أمسكته شمالكا

لأن هـي ضـمير القـصـة" [4].

وهذا كلام طويل، أحببت أن أذكره بنصه لإثبات اختلاف رأي ابن مالـك مـن جهة، ولاشتماله على أدلة ربما تعين الباحث على تفسير هذا الاختلاف مـن جهـة أخرى، ويفهم من كلامه هذا: أن مذهب سيبويه أن "إذا" لا يأتي بعـدها إلا الفعـل ظاهراً أو مقدراً، ولا يجيز غير هذا الرأي في حين يختار الأخفـش هـذا الـرأي، ويجيز معه رأياً آخر وهو أن يكون الاسم المرفوع الذي يأتي بعـد "إذا" مرفوعـاً بالابتداء، وهذا يعني أن إذا مضافة إلى الجملة الاسمية، واختار ابن مالـك مـذهب الأخفش، مرجحاً له على مذهب سيبويه، وذلك لأن "إذا"، لا تطلب الفعل طلـب "إن" لأن "إن" هي أصل أدوات الجزاء، ولا يأتي بعدها إلا الفعل ظاهراً، أو مقـدراً، ولا

---

(1) قائله أوس بن حجر ، شاعر جاهلي، والبيت من البحر الطويل ولم أعثر عليه في ديوانه، وورد في منهاج السالك ٢٨٩/٢، وشرح التسهيل ٢١٣/٢، ويستشهد به على: مجيء أن الزائدة بعـد إذا يعقبهـا جملـةٌ اسميه، وهذا ينافي اختصاصها بالفعل .

(2) لم أعثر على قائله وهو من البحر الوافر، وقد ورد في : الخصائص ١٠٥/١، وشـرح التسـهيل ٢١٣/٢ ومنهج السالك لأبي حيان، ٢٨٩/٢ . والشاهد فيـه: (إذا هو لم يخفني....الخ) فهو ضمير الشأن وهو مرفوع بالابتداء، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بفعلٍ مضمر لأن الفعل المضمر لابد له من مفسر ولا مفسر له بعده في هذا البيت، وأجاز الشيخ النجار في ذات الموضع، أنه يجوز أن يكون (هو) ضـمير شـخصٍ لمذكورٍ في كلام قبله.

(3) البيت من البحر الطويل وقد ورد في منهاج السالك لأبي حيان ٢٨٩/٢، وشرح التسهيل ٢١٣/٢، ولم أقف عليه عند غيرهما. والشاهد فيه : (إذا هي أرسلت ...) حيث جاء بعد إذا ضمير رفع وهذا يدل عند ابن جني والأخفش على عدم اختصاص إذا بالجمل الفعلية .

(4) شرح التسهيل ٢١٣/٢.

يجوز غيره، في حين الأولى أن يأتي بعد "إذا" الفعل وليس واجبـاً، وذلـك لأنهـا ليست بتمكن (إن) في باب الجزاء، واستدل على ذلك **بالسـماع،** في بيت الفـرزدق والأبيات التي تليه، وذلك أن "إذا" جاء بعدها الاسم المرفوع، ولا يجب أن يكـون فاعلاً، لفعلٍ محذوف، لأن هذا الفعل لم يفسر بعده، حيث جاء بعده (الظرف) وهـذا يدل على أن "إذا" لا يلزم أن يأتي بعدها الفعل، والموجبون لذلك يخرجون هذا، على أن الظرف متعلق بفعلٍ محذوف وهو استقر، وهذا الاستقرار الذي يتعلق به الظرف، يدل على الفعل المحذوف قبل باهلي، فكأنه لم يحذف.

ولهذا السماع الذي ثبت لدى ابن مالك به عدم اختصاص "إذا" بالفعل على سبيل الوجوب، أجاز أن تأتي بعدها الجملة الاسمية مضافة "إذا" إليها، ومن أدلتـه أيضـاً القياس: حيث قاس "إذا" في جواز إيلائها الاسم وعدم إيجاب رفعه علـى الفاعليـة، بالهمز فإنه يليها الفعل، والاسم ولا يجب أن يكون الاسم بعدها فاعلاً لفعلٍ محذوف فكذلك إذا.

وخلاصة الأمر أنه يذهب إلى جواز أن يرتفع الاسم بعد إذا على الابتـداء، لأن إذا لا تطلب الفعل بعدها على سبيل الوجوب كـ (إن)، وبالتالي فـ "إذا" يجـوز أن تضاف إلى الجملة الاسمية بعدها، ومن خلال كلامه يصل الباحث إلى أن لـه فـي المسألة رأيين:

الأول: لا يجيز فيه إضافة "إذا" إلى الجملة الاسمية وهو مذهبـه فـي شـرح الكافية، والألفية.

الثاني: يجيز أن تضاف "إذا" إلى الجملة الاسمية، وهو رأيه في تسهيل الفوائـد وشرح التسهيل.

وموطن الاختلاف بناء على هذا هو في إجازة إضافة إذا إلى الجملة الاسـمية، فحين ذهب في شرح الكافية والألفية إلى منعه، ذهب في التسـهيل وشـرحه إلـى إجازته. ويذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن "إذا" لا تضاف إلا إلى الجملـة الفعلية يقول سيبويه: "جملة هذا الباب (أي باب ما يضاف من الأسماء إلى الأفعال)

[1]أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى "إذ"، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ)، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاّ إلى الأفعال، لأنه في معنى "إذا"، و"إذا" هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال"[2].

ومفهوم كلامه، أن أسماء الزمان إذا كانت بمنزلة (إذ) فإنها تضاف إلى جمل الأفعال، وإلى الأسماء، وذلك لأن (إذ) تضاف إلى الأفعال، وإلى الجمل الاسمية، أما إذا كانت بمنزلة "إذا" فإنّها لا تضاف إلا إلى الأفعال، أي إلى الجمل الفعلية.

وخلاصة الأمر أن سيبويه يذهب إلى أن "إذا" لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية، وأما الاسمية فلا يجوز أن تضاف إليها.

والناظر في كلام ابن مالك، يجد أنّه موافقٌ لسيبويه في مذهبه في شرح الكافية الشافية، والألفية، كما أنه مخالفٌ له في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل. ووافق سيبويه جمهور البصريين [3]، حيث ذهبوا إلى أن "إذا" لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية، وأما الاسمية فلا يجوز أن تضاف إليها، وإذا جاء بعدها اسم فهو مرتفع على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور، وهم يريدون في نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا الشمس كُورتْ**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**إِذَا السماء انفَطَرتْ**﴾[5] ونحو ذلك، فالشمس، في الآية الأولى مرفوعة على أنها نائب فاعل لفعلٍ محذوف مبنى للمفعول، يفسره الفعل المذكور (**كُورتْ**)، والتقدير إذا كورت الشمس كورت.

---

(1) ما بين القوسين توضيح من الباحث، وليس من كلام سيبويه

(2) الكتاب ١١٩/٣.

(3) منهم : المبرد في المقتضب ١٧٧/٣، وأبو علي الفارسي في المسائل المنثورة /١٧٢ والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣١٠/١، والزمخشري في المفصل /١٧١ وابن يعيش في شرح المفصل ١٧/٣، وبدر الدين ابن جماعة في شرح كافية ابن الحاجب /٢٢٩، والمؤيد الأيوبي في الكناش ٢٨٧/١، والنيلي في الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، القسم الأول ٢٩٧/٢، ونور الدين الجامي في الفوائد الضيائية ١٣٨/٢.

(4) الآية : (١) من سورة التكوير

(5) الآية : (١) من سورة الانفطار

يقول الزمخشري: "فإن قلت: ارتفاع الشمس على الابتداء أو على الفاعلية؟قلت : بل على الفاعلية رافعها فعلٌ مضمر يفسره كورت، لأن (إذا) يطلب الفعل لما فيـه من معنى الشرط"[١].

وهو يريد أن ارتفاع الشمس على تقدير فعلٍ محذوف، يفسره الفعـل المـذكور، وذلك أولى من كونه مرفوعاً على الابتداء، لأن "إذا" تطلب الفعل لتضـمنها معنـى الشرط، ومراده بالفاعلية؛ أن فعلاً ما عمل الرفع في هذا الاسم لأنه فاعلٌ له، ولـم يوضح أنه فعلٌ مبني للمفعول، و(الشمس) في الحقيقة نائب فاعل على التقدير وليس فاعلاً، ووافقه السمين الحلبي إلا أنه وضح أن الشمس نائب فاعل[٢].

واستدل أصحاب هذا الرأي بالعلة النحوية: وذلك أن إذا متضمنة معنى الجزاء، وهي بمنزلة (إن) والجزاء لا يكون إلا بالفعل، ولاختصاصها بالفعل وطلبها له على وجه اللزوم، فلو جاء بعدها اسم مرفوع فهو على تقدير: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور[٣].

وعلى هذا فالناظر في مذهب ابن مالك في شرح الكافية والألفية يجد أنّه موافق لسيبويه في هذا الرأي، بينما مذهبه في التسهيل وشـرحه خـلاف هـذا. وخـالف الأخفش[٤] والكوفيون[٥] حيث ذهبوا إلى أن "إذا" يجوز أن يأتي بعدها الاسم مرفوعاً مرفوعاً بالابتداء، وبالتالي فهي مضافة إلى الجملة الاسمية، ووافقهم: ابن السراج[٦] وابن جني[٧]، وابن الحاجب[٨] وابن مالك في أحد قوليه، واسـتدل أصـحاب هـذا

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الأولى، ضبط وتوثيق أبـي عبد الله الداني بن منير آل زهوي (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٧هـ ، ٢٠٠٦م) ج٤ ص: ٥٣١ .
(٢) ينظر: الدر المصون ٦٩٩/١٠.
(٣) ينظر:المقتضب: ١٧٧/٣، والمسائل المنثورة /١٧٢، والمفصل /١٧٠.
(٤) ينظر : رأي الأخفش في أمالي ابن الحاجب النحوية ٢٩٦/١، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢، ومغني اللبيب ١١٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة /٢٢٩.
(٥) ينظر: ينظر مذهب الكوفيين في الإنصاف ٦٢٠/٢، والدر المصون ٦٩٩/١٠.
(٦) ينظر : الأصول ١٦٠/٢.
(٧) ينظر: الخصائص ١٠٥/١، ١٠٦.
(٨)الإيضاح ٥١٠/١، ٥١١،والأمالي النحوية ٢٩٦/١.

الرأي على أن "إذا" لا تختص بالفعل اختصاص (إن) به، بل يـأتي بعـدها الاسـم مرفوعاً بالابتداء، بـ:السماع: حيث جاء الاسم المرفوع بعد "إذا" فـي مواضـع لا يجوز أن يقدر معها الفعل كما مر سابقاً فمن ذلك قول الشاعر:

إِذَا باهِلِي تَحتَه حنظَلِيةٌ له ولَد منها فَذَاك المذَرع

فـ: باهلي مرفوع بالابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً لفعلٍ محذوف لأنه يلـزم من هذا أن يحذف المفسر مع مفسره وهذا لا نظير له، والمصير إلى ما لا نظير له مع وجود الوجه القريب غير صحيح، وبيان ذلك؛ أنه لو قدر (كان) التامة كما ذهب البصريون فلابد له من فعلٍ يفسره ولا يوجد بعد الاسم فعلٌ ظاهر يفسره إلا الفعـل المحذوف المتعلق به الظرف (تحته) وهو استقر أو نحوه، والقول بهذا يسـتلزم أن يكون حذف المفسر والمفسر. ويرى الباحث وجاهة هذا الاستدلال وما رد به علـى هذا رأي ضعيف(1). ومنه قول الشاعر:

إِذَا هو لَم يخَفْني في ابنِ عمي وإِن لَم أَلْقَـه الرجـلُ الظلُوم

فهو ضمير الشأن وهو مرفوع بالابتداء، ولا يجوز أن يكـون مرفوعـاً بفعـلٍ مضمر لأن الفعل المضمر لابد له من مفسر ولا مفسر له بعده فـي هـذا البيـت. وذلك لأن جملة (لم يخفني....) مفسرة لضمير الشأن والقصة لأنه لابد له مـن أن يفسر بجملة، وإذا كان الفعل المضمر لا دليل عليه بطل إضماره (2). ويعد ابن مالك مالك مخالفاً لأصحاب هذا الرأي في مذهبه في شرح الكافيـة الشـافية، والألفيـة، وموافقٌ لهم في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

ومن شراح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه موافقة والده في مذهبه فـي شرح الكافية، والألفية، حيث يذهب إلى أن "إذا" من الأسماء الملازمة للإضافة إلـى الجمل الفعلية، مراعاة لتضمنها معنى الجزاء، وما جاء خلاف ذلك فهو نادر ويخرج

---

(1) أعني قولهم: "يسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف" ينظر المغني ١/١١٤.

(2) ينظر: الخصائص ١/١٠٥، ١٠٦.

على إضمار فعلٍ رافعٍ له، [1] ووافقه ابن هشام، وابن عقيل، والمكودي، والسيوطي[2].

وخالف أبو حيان ابن مالك في هذه المسألة من الأصل، حيث ذهب إلى أن الوجه المختار في "إذا" ألاّ تكون مضافة إلى ما بعدها، بل هي منصوبةٌ بالفعل بعدها حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط[3]، وما ذهب إليه أبو حيان هو رأي في العامل في "إذا" كما أشرت إليه في أول المبحث[4]، وليس الموضع لنقاشه. واكتفى المرادي في شرح الألفية بذكر مذاهب العلماء في المسألة والتصريح بمذهب ابن مالك ولم يكن له اختيار [5]، واكتفى ابن عقيل في المساعد بتوضيح رأي ابن مالك والأخفش، وما احتجا به، ولم يذكر له اختياراً في المسألة [6]ووافقه السلسيلي[7]، ويتجه كلام الشيخ خالد الأزهري إلى موافقة ابن مالك في التسهيل [8].

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة جواز إضافة إذا إلى الجملة الاسمية وفاقاً لرأي ابن مالك في تسهيل الفوائد، الموافق فيه للأخفش، والكوفيين؛ وذلك لضعف الدليل الذي قدمه المانعون لمثل هذا الأمر، حيث استدلوا بأن إذا لتضمنها معنى الشرط فلا يأتي بعدها إلا الفعل ظاهر أو مقدر، ويضعف هذا القول، ورود السماع بخلافه وذلك نحو قول الشاعر:

إِذَا باهِلِي تَحتَه حنظَلِيةٌ   لَه ولَد منها فَذَاك المذَرع

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك /395، 396.

(2) ينظر: أوضح المسالك 114/3_116 ، وشرح ابن عقيل 58/2 ، وشرح المكودي / 166 ، والبهجة المرضية /320.

(3) ينظر: منهج السالك 289/2، 290

(4) ينظر: ينظر ص: 169 من هذا المبحث

(5) ينظر: توضيح المقاصد 809/2، 810

(6) ينظر: 507/1

(7) ينظر: شفاء العليل: 470/1

(8) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل 1/ 548، 549

فباهلي مرتفع بالابتداء ولا يجب كونه فاعل لفعلٍ محذوف، لأن الفعل المحذوف هنا لابد أن يفسر بفعلٍ مذكور، ولم يأت فعلٌ بعد الاسم المرفوع، بـل جـاء بعـده ظرف وليس فعلاً، ويستفاد من هذا السماع أن "إذا" لا يلزم أن يأتي بعدها الفعل، بل يأتي بعدها الاسم مرفوعاً بالابتداء.

وقول القائل إن الظرف نائب عن الفعل المحذوف ضعيف لأن الفعل المحـذوف لا يفسره الظرف أو ما تعلق به من (استقر) المحذوف، وذلك لأن في هـذا الأمـر مخالفة تقتضي حذف المفسر والمفسر.

ومن السماع الوارد بذلك قول الشاعر:

إِذَا هو لَم يخَفني في ابنِ عمي　　　وإن لَم أَلقَـه الرجـلُ الظلُوم

(فهو) ضمير الشأن وهو مرتفعُ بالابتداء، وضمير الشأن لا يكون معمولاً لفعلٍ هو محتاج بنفسه إلى التفسير [1]. وقول الشاعر:

فأَمهلَـه حـتى إِذَا أَن كأَنـه　　　معاطي يد في لُجة الماء غامر

حيث جاء بعد إذا أن والجملة الاسمية ولو كانت مختصة بالفعل لما أجيز ذلـك، مثلها مثل إن. و بهذه الأدلة يمكن إثبات أن "إذا" لا يجب أن يـأتي بعـدها الفعـل وليست في قوة طلب (إن) الشرطية له، وإنما يأتي بعدها الفعل تارة والاسم مرتفعـاً بالابتداء تارة أخرى. وهذا يرجح جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية أيضاً.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم ثبت أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة ولعـل اخـتلاف رأيـه مصدره التأمل في الأدلة ومناقشتها، وعلى هذا فالسبب الذي جعله يذهب في شـرح الكافية، والألفية إلى إيجاب إضافة "إذا" إلى الجمل الفعلية فقط، ومنع إضافتها إلـى الجمل الاسمية، مؤسس على أن إذا متضمنة معنى الجزاء ولهذا فلا يأْتي بعـدها إلاّ

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ١٠٥.

الفعل وذلك على سبيل الوجوب، وبالتالي فإذا جاء بعدها اسم يرتفع على أنه فاعل لفعلٍ محذوف.

إذاً فمنعه إضافة "إذا" إلى الجمل الاسمية، في شرح الكافية، والألفية مرده أن إذا متضمنة معنى الجزاء، ويناسب الجزاء الفعل، فبالتالي يلزم أن يليها الفعل. أما في التسهيل فقد تغير لديه هذا الأصل، ووصل إلى أن "إذا" ليس حالها في طلب الفعل كحال (إن)، لأن (إن) يلزم بعدها الفعل مطلقاً ظاهراً أو مقدراً، إذ هي الأصلُ في الدلالة على الجزاء، و"إذا" لا تجزم الفعل على الصحيح إلا ضرورة وطلبها للفعل بالأولوية وليس للوجوب.

وقد استنتج هذا بناء على نصوصٍ وردت فيها إذا متلوةً باسم مرفوع يترجح فيه أن يكون مبتدأ، فلما انكشف هذا لابن مالك، ووصل إليه وجد أن رأي الأخفش له وجاهته فعدل عن منعه إلى الإجازة، بناء على هذا الفهم للأدلة، وهذا الأمر يكشف لنا فكر هذا الرجل، وأنه غير متعصبٍ لرأي، أو مذهب بل ما ترجح لديه بالدليل فهو الذي يأخذ به، وهي نتيجة من نتائج هذا البحث إلا أن الباحث استحسن إثباتها في هذا الموضع.

المسألة الخامسة

اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بأن و الفعل أو ما والفعل

اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بأن والفعل أو ما والفعل

لا يخلو المصدر العامل عمل فعله، من أن يكون نائباً عن فعله، أو غير نائب عنه، فإذا كان نائباً عن فعله عمل دون قيد أو شرط. أما إذا لم يكن كذلك، نحو: يعجبني ضرب زيد عمراً، أي أن ضرب زيد عمراً، فاشترط فيه النحاة لإعماله عمل الفعل شروطاً عده[1] ليس الموضع هنا لذكرها، خشية الإطالة.

ومن هذه الشروط: أن يكون مقدراً بأن والفعل أو ما والفعل، واختلاف رأي ابن مالك في هذا الشّرط تحديداً،، وتردد كلامه بين جعله شرطاً لازماً أو غالباً. وفي المسألة للعلماء رأيان:

الأول: يشترط لإعماله عمل فعله، أن يقدر بأن والفعل، ولكنّه شرط غالب لا لازم، هذا ظاهر مذهب سيبويه[2]ووافقه ابن مالك في أحد قوليه.

الثاني: يشترط لإعمال المصدر عمل فعله، أن يكون مقدراً بأن والفعل، أو ما والفعل شرطٌ لازم، وهو مذهب الجمهور[3]. وتنبه الأشموني لهذا الاختلاف الذي اعترى كلام ابن مالك يقول: "تنبيهات: ظاهر قوله: (إن كان)[4] أن ذلك شرطٌ لازم، وقد جعله في التسهيل غالباً"[5].

---

(١) من هذه الشروط: ألاّ يكون مصغراً، ولا مضمراً، ولا محدوداً، ولا منعوتاً قبل العمل، ولا محذوفاً، ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام / ٢٩٠

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٩/١

(٣)منهم: المبرد في المقتضب ١٤/١، وابن السراج في الأصول ١٣٨/١، ١٣٩، والزجاجي في الجمل /١٢١، والوراق في علل النحو/٣٠٨، والسيرافي في شرح كتاب سيبويه ٩٠/٤، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٣٩/١، والثمانيني في الفوائد والقواعد/٧٢٦، والجرجاني في المقتصد ٥٥٦/١، ٥٥٧، وابن الشجري في الأمالي ٢٠٠/٣، والمهلبي في نظم الفرائد/٢٧٢ وابن الخشاب في المرتجل/٢٤٠، وابن هشام في اللّمح البدرية ٩٩/٢، وابن عصفور في المقرب ١٢٩/١، وغيرهم.

(٤) من قول ابن مالك في الألفية ص: ٨٠:((إن كان فعلٌ مع أن أو ما يحل محله ولاسم مصدرٍ عمل))

(٥) شرح الأشموني ٥٤٦/٢

ويريد الأشموني أن يوضح، أن ظاهر كلام ابن مالك في الألفية، اشتراط تقـدير المصدر العامل عمل فعله بأن والفعل، أو ما والفعل شرطاً لازماً، بينما خالف ذلـك في تسهيل الفوائد، وجعله غالباً لا لازماً.

ولابد من استعراض كلام ابن مالك، ومناقشته، للوقوف على موضع الاختلاف، الّذي أشار الأشموني كما تقدم إلى وقوعه.

يقول ابن مالك :

" كفعله المصدر أعمل حيثُما   يصح حرفٌ مصدرِي تَمما" [(١)]

وهذا يعني، أن المصدر يعمل فعله إذا صح أن يقدر بأن والفعل، ويترتب علـى هذا أنه لا يعمل في غير تلك الحالة.

ويقول أيضاً: "وينبـغي أن يـعلم أن المصـدر العـامـل عـلى ضـربين:

أحدهما: مقدر بالفعل وحرف مصدري.

الثاني: مقدر بالفعل وحده.

فإذا أريد بالأول الحالُ قدر بـ (ما) المصدرية والفعل، ولـم يقـدر بـ (أن) لأن مصحوبها لا يكون حالاً، وإذا أريـد بـه غـير الحـال جـاز أن يقـدر بـأن و بـ (ما) ولأجل الحاجة إلى غير (أن) قلتُ.... حرف مصدري "[(٢)].

ويفهم من هذا أنه يرى أن المصدر العامل عمل فعله، لا يخلو من أحد وجهين: أحدهما أن يكون مقدر بالفعل وحده، أو أن يكون مقدر بالحرف المصدري والفعـل، فأما النوع الأول فلم يناقشه ابن مالك، وذلك لأنه يعمل دون شرط، أما النوع الثاني فالظاهر من كلامه أنّه لا يعمل إلا إذا كان مقدراً بأن والفعل أو "ما" والفعل، وإذا لم يتعين ذلك، فليس له عمل كعمل فعله.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠١١/٢

(٢) المصدر السابق ١٠١٢/٢

ويمكن في ضوء هذين النصين أن يصل الباحث إلى أن رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية أن المصدر لا يعمل عمل فعله إلاّ إذا صح أن يقدر بـ "أن" والفعل أو "ما" والفعل، شرطاً لازماً. وعلى نحوٍ من هذا جاء رأيه في الألفية إذ يقول[1]:

بِفعله المصدرَ أَلْحِقْ في العمل | مضافاً او مجرداً او مع أل
إن كان فعلٌ مع أَنْ او ما يحلّ | محلّه ولاسمِ مصدرٍ عمل

فالمصدر إن كان مقدراً بـ (أن) و الفعل أو (ما) والفعل، فإنه يعمل حال كونه مضافاً أو متجرداً من الإضافة أو مقترناً بأل، وإذا عدم الشرط السابق وهو صحة تقديره بأن و الفعل أو ما والفعل فلا عمل له، هذا هو الظاهر، والمفهوم من كلام ابن مالك في الألفية، وبالتالي فهو موافق لمذهبه في شرح الكافية ولم يعدل عنه. ويقول أيضاً: « يعمل المصدر أو اسمه.... أن قُرِن بالكاف أو معناها، أو حسن في موضعه أن المصدرية، أو ما أختها" [2].

ويفهم من هذا الكلام أنه يريد أن المصدر يعمل عمل فعله إذا حسن في وضعه أن المصدرية أو ما وأختها، وبالتالي إذا لم يحسن في موضعه أن والفعل أو ما والفعل فلا يعمل هذا العمل وعلى هذا فهو موافق لرأيه في شرح الكافية والألفية.

وخالف في تسهيل الفوائد، حيث جعل اشتراط تقدير المصدر بأن والفعل أو ما والفعل شرطاً غالباً وليس لازماً، يقول: "يعمل المصدر مظهراً.... عمل فعله، والغالب إن لم يكن بدلاً من اللّفظ بفعله تقديره به بعد "أن" المخففة أو المصدرية أو ما أختها[3].

أي إن المصدر يعمل عمل فعله بشروط ذكرها، ومن هذه الشروط أن يكون مقدراً بأن والفعل، أو ما والفعل، ولكن هذا الشرط غالب وليس لازم، ويقول في هذا المعنى: "وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن

(١) ص : ٨٠.
(٢) شرح عمدة الحافظ ٦٩٢/٢.
(٣) ص : ١٤٢.

الغالب أن يكون كذلك، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: (سمع أذني زيداً يقول ذلك)[1]، وقول أعرابي: (اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي).

وقول الشاعر[2]:

عهدي بها الحي الجميع وفيهم ... قَبلَ التَفَرق ميسر وندام

وقول الراجز: [3]

ورأي عينَي الفَتَى أَخَاكا ... يعطي الجزيلَ فَعلَيك ذَاكا

وقول الآخر[4]:

لا رغبةٌ عما رغبت فيه ... مني فَانقُصيه أَو زيديه"[5]

ويفهم من هذا الكلام؛ أنّه يذهب إلى عدم اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بالحرف المصدري، والفعل شرطاً لازماً، بل جعله غالباً، واستدل على ذلك بالسماع، حيث ورد المصدر عاملاً عمل فعله، مع عدم تقديره بالمصدر، ولو كان هذا الشرط لازماً أي يجب بوجوده الوجود، وبعدمه العدم لما جاز إعمال المصدر مع فقده، ولهذا فهو شرطٌ غالب لا لازم. ويكون بناء على هذا الرأي مخالفٌ لرأيه في شرح الكافية، والألفيه، وشرح عمدة الحافظ.

---

(١) مادة (س م ع)، لسان العرب ١٦٣/٨.

(٢) وهو لبيد بن ربيعة، والبيت من البحر الكامل ، في ديوانه/١٦٠ ، وقد ورد في : الكتاب ١٨٩/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٩٢/٤، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي /١٦٢، ، وتحصيل عين الذّهب للأعلم الشنتمري /١٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١١١/٣. والشاهد فيه: "عهدي بها الحي ٠٠٠٠الخ" حيث نصب "الحي" بالمصدر عهدي غير مقدر٠

(٣) قائله أبو الجحاف رؤبة بن العجاج، والبيت من الرجز في ملحقات ديوانه ص : ١٨١ وقد ورد في الكتاب ١٩١/١، وتحصيل عين الذّهب /١٥٩ وشرح التسهيل ١١١/٣، والهمع ٤٩/٢، والدرر اللّوامع ٢٨/٢. والشاهد فيه: "ورأي عيني الفتى ....الخ" حيث نصب "عيني" بالمصدر "رأي" مع عدم تقديره بأن أو ما.

(٤) لم أهتد إلى قائله، والبيت من مشطور السريع، ومن مصادره، شرح التسهيل ١١١/٣، والتذييل والتكميل مخطوط، مصورة دار الكتب المصرية ٢٣٢/٣، وشفاء العليل ٦٤٦/٢، بلا نسبة، والشاهد فيه: ()

(٥) شرح التسهيل ١١١/٣

وخلاصة الأمر أن له في المسألة رأيين:

الأول: يشترط فيه لإعمال المصدر العامل عمل فعله، أن يكـون مقـدراً بـأن والفعل، وما والفعل شرطاً لازماً، وهو رأيه في شرح الكافية والألفية، وشرح عمدة الحافظ.

الثاني:لا يشترط لإعمال المصدر العامل عمل فعله، أن يكون مقدراً بأن والفعل شرطاً لازماً، بل يجعله غالبا، وهو رأيه في التسهيل وشرحه.

وموطن الاختلاف هو أنّه ذهب في شرح الكافية والألفية وشرح عمدة الحـافظ إلى اشتراط تقدير المصدر العامل عمل فعله بأن والفعل أو ما والفعل شرطاً لازماً، في حين خالف ذلك في التسهيل وشرحه حيث جعل هذا الشرط غالبـاً ، لا لازمـاً. ومذهب سيبويه في المسألة أنّه لا يشترط لإعمال المصدر عما فعله أن يكون مقدراً بالحرف المصدري والفعل، ولم يصرح بكونه شرطاً لازماً إذ يقول: "هذا باب مـن المصادر، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، ومعناه، وذلك قولك عجبت مـن ضربٍ زيداً، فمعناه أنّه يضرب زيداً، وتقول: عجبت من ضربٍ زيداً بكـر، ومـن ضربٍ زيد عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال: عجبت من أنّه يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيد"[1].

فسيبويه – قدر المصدر العامل عمل فعله بأن المشددة الناصبة للاسـم الرافعـة للخبر، ولم يقدره بأن الخفيفة، أو "ما" وهذا يفهم أن سيبويه، لا يشترط تقديره بـأن الفعل أو"ما" والفعل شرط لازماً، ولم يصرح بذلك، ومن وجهة أخـرى استشـهد سيبويه ببعض النصوص من السماع[2]، عمل المصدر فيها عمل فعلـه مـع عـدم تقديره، بـ "أن" والفعل أو "ما" والفعل، ولو كان سيبويه يرى أن هذا الشـرط لازم، لوجدنا له رأياً في هذه المسألة أو تعليقاً أو نحوه، ومن ذلك قول لبيد:

"عهدي بها الحي الجميع وفيهم ... قـبلَ التـَفرق ميسـر ونـدام"

---

(١) الكتاب ١٨٩/١

(٢) ينظر: الكتاب ١٩٠/١، ١٩١

ومنه قولهم: "سمع أذني زيداً يقولُ ذاك"، حيث عمل المصدر عمل فعله مع عدم تقديره بالحرف المصدري والفعل، فلا يقال: أن يعهد أو نحوه ولا أن يسمع، وذلك لإن الحال لا يسد مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً بالحرف المصدري والفعل، وبالتالي فهو لا يشترط لإعمال المصدر عمل فعله أن يكون مقدراً بالحرف المصدري والفعل شرطاً لازماً.

وذهب المبرد إلى أن المصدر العامل عمل فعله لابد أن يكون مقدراً بأن والفعل أو ما والفعل شرطاً لازماً يقول: "وتقول أعجبني ضرب الضاربِ زيداً عبد الله، رفعت (الضرب)، لأنه فاعل بالإعجاب وأضفته إلى (الضارب) ونصبت (زيداً)؛ لأنه مفعول في صلة الضارب، ونصبت (عبد الله) بالضرب الأول، وفاعله المجرور، وتقديره أعجبني أن ضرب الضارب زيداً عبد الله. فهكذا تقدير المصدر، وتقول: سرني قيام أخيك، فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل، وتقديره سرني أن قام أخوك" (1).

ويفهم من هذا الكلام أن المصدر العامل عمل فعله، يكون مقدراً بأن والفعل ويجعل ذلك شرطاً لازماً، إذ يقول بعد أن قدر المصدر بأن والفعل: "فهكذا تقدير المصدر" ويفهم هذا أن ذلك شرطٌ لازم، ووافقه ابن السراج، والزجاجي، و الوراق والسيرافي والصيمري، والثمانيني والجرجاني وابن الشجري ، والمهلبي، وابن الخشّاب(2) وغيرهم(3)، وابن مالك بناء على هذا موافقٌ للمبرد في مذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية، ومخالفٌ له في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

---

(1) المقتضب 13/1- 14.

(2) ينظر: الأصول 138/1، 139، والجمل /121، وعلل النحو /308، وشرح كتاب سيبويه 90/4 ، والتبصرة والتذكرة 239/1، والفوائد والقواعد /726 ، والمقتصد 556/1، 557، والأمالي 200/3، ونظم الفرائد ، وحصر الشرائد /272، والمرتجل /240.

(3) مثل ابن خروف في شرح جمل الزجاجي 623/2، وابن يعيش في شرح المفصل 59/6، والرضي في شرحه على الكافية 405/1، 406، وابن عصفور في المقرب 129/1، وشرحه على جمل الزجاجي 19/2، وابن هشام في شرح شذور الذهب/375، و شرح اللمحة البدرية 99/2، وابن جماعة في شرح كافية ابن الحاجب/ 253، وشرح التحفة الوردية لابن الوردي /211، والسيوطي في الهمع 63/5.

واحتج أصحاب هذا الرأي بأن لفظ المصدر لا يدل على معنى معين فإذا قلـت: أعجبني ضرب زيد، لم يعلم أنّه ضرب في الزمن الماضي أو المستقبل أو الحـال، فيفصل بـ (أن والفعل)، لأن لفظ الفعل يدل على زمانٍ مخصوص، فلهذا قدر بـ (أن) إذا عمل فيه غير فعله[1]، فإذا أريد الحال قدر بـ"ما" وإذا أريـد الماضـي أو المستقبل قدر بأن والفعل[2]،وهو توجيه جيد في النظر، إلاّ أن ورود السماع - كمـا تقدم – والمصدر غير مقدرٍ بأن والفعل يرجح كون هذا الشـرط غيـر لازم عنـد المجيز لذلك.

ومن أدلتهم أيضاً: أن الأصل في العمل للأفعال وإنّما عمل المصـدر لمشـابهته للفعل وإذا لم يصح تقديره بالفعل لم يصح إعماله لأن شبهه بالفعل يبطـل والحالـة تلك[3].

ويضـعف هـذا أن المـصدر إنّـما عـمل الفـعل لا بحكـم الشـبه، ولكن لأنه أصلٌ للفعل، ووافق ابن الناظم والده في مذهبه في الألفية، وشرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ يقول: "وإذا قد عرفت هذا، فاعلم أن المصدر يصح فيه أن يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، بشرط أن يقصد به قصد فعلـه من الحدوث، والنسبة إلى مخبرٍ عنه، وعلامة ذلك : صحة تقدير الفعـل بـه مـع الحرف المصدري، فيقدر (بأن) والفعل، إن كان ماضياً، أو مستقبلاً، وبـ (مـا) والفعل، إن كان حالاً، لأن فعل الحال لا يدخل عليه (أن). ولو لـم يصـح تقـدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدري، لم يسـغ عملـه .... "[4]، وهـو يريـد أن المصدر العامل عمل فعله لابد أن يكون مقدراً بأن والفعل، أو "ما" والفعل، فإذا لـم يصح تقديره بهذا لم يصح إعماله.

---

(١) ينظر : علل النحو /٣٠٨.

(٢) ينظر : الفوائد والقواعد /٧٢٦.

(٣) ينظر : اللباب ٤٤٨/١.

(٤) شرح ألفية ابن مالك / ٤١٦.

وهو بهذا يشترط لإعمال المصدر هذا الشرط ويجعله شرطاً لازماً، ووافقه أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل والهواري، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون[1].

وعلى هذا فهم موافقون لابن مالك في مذهبه في الألفية، وشرح الكافية، وشرح عمدة الحافظ. وخالفه أبو حيان في مذهبه في التسهيل يقول: "وأما ما زعم من أنّه لا يقدر (أي المصدر العامل عمل فعله)[2] بحرف مصدري، فليس كما زعم، بل كُلّها تقدر بحرف مصدري والفعل لإن قوله : (سمع أذني زيداً يقول ذاك)، (وعهدي بها الحي لجميع)، و(رأي عيني الفتى) من باب ضربي زيداً قائماً، وهو مقدر بحرف مصدري والفعل فكما يتقدر وضربي زيداً قائماً فكذلك "إن استغفاري" ، و" ولا رغبة" أي أن استغفرت، ولا أن أرغب، وكذاك متى ظنك أي متى أن تظن...."[3].

ومراد أبي حيان أن ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وشرحه مخالفٌ للصواب وذلك لأن المصدر العامل عمل فعله لابد وأن يكون مقدراً بالحرف المصدري والفعل وجميع المصادر التي استشهد بها ابن مالك مقدرة بالحرف المصدري والفعل إذ لا مانع من ذلك التقدير. وفي كلام ابن عقيل ما يفهم موافقته في منازعة ابن مالك، في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، وتتركز مخالفته من وجهين:

الأول: أن ما احتج به ابن مالك في شرح التسهيل من الشواهد قابلة للتأويل وإن تعذّر النطق بالمقدر.

الثاني: أنّه لا يلزم من صحة التقدير جواز النطق بالمقدر[4].

---

(١) ينظر : منهج السالك ٣١٥/٢، وتوضيح المقاصد ٨٤١/٢، وأوضح المسالك ١٨٠/٣، ١٨١، وشرح اللمح البدرية ٩٩/٢، وشرح شذور الذّهب / ٣٥٧، وإرشاد السالك ٥٢٢/٢، وشرح ابن عقيل ٨٨/٢، وشرح ألفية ابن مالك ١٣٣/٣، وشرح المكودي / ١٧٨، والبهجة المرضية /٣٤٠، وشرح ابن طولون٤٩٠/١.

(٢) ما بين القوسين إضافة من الباحث للتوضيح، وليس من كلام أبي حيان

(٣) التذييل والتكميل مخطوط، مصورة دار الكتب المصرية ٢٣٢/٣

(٤) ينظر : المساعد ٢٣٠/٢

وبالتالي فمذهبه أن المصدر العامل عما فعله لابد أن يكون مقدراً بأن والفعل، أو ما والفعل، ويشترط هذا الشرط على سبيل اللزوم والوجوب، ووافقه الشيخ خالد الأزهري[1].

ووافق السلسيلي ابن مالك في جعل هذا الشرط غالباً لا لازماً، لوروده عن العرب في مواضع غير مقدر بالحرف المصدري والفعل[2].

الترجيح:-

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، المؤسس على رأي المبرد والجمهور في اشتراط تقدير المصدر العامل عما فعله بالحرف المصدري و الفعل شرطاً لازماً، وذلك لضعف ما استدلّ به من جعل هذا الشرط غالباً، إذ إن من هذا قوله : "أسسه على ورود نصوص قليلة من السماع يتعذر فيها تقدير المصدر بالحرف المصدري والفعل من وجهة نظره، وهذا السماع مع قلته لا يرقى إلى نقض مذهب الجمهور، لأن ما ورد من السماع وظاهره عدم إجازة التقدير، يرده عند الجمهور عدم اشتراط صحة النطق بالمقدر لصحة التقدير، إذ هناك من المقدرات، ما يجب حذفه وعدم النطق به مثل متعلق الظرف والجار والمجرور المقدر (استقر أو يستقر) في مثل زيد عندك أو في الدار.

فإذا كان عدم اشتراط النطق بالمقدر لصحة التقدير من الأمور الواضحة في العربية فيمكن أن يقال: إن ما استدل به المجيز من المصادر الواردة هي مقدرةٌ بالحرف المصدري والفعل.

وأمر آخر وهو أن في تقدير المصدر بالحرف المصدري والفعل دلالة على الزمن الذي يقع فيه الحدث، وفي عدم اشتراطه تقدير المصدر به تفويت لهذا الأصل في دلالة المصدر.

---

(١) موصل النبيل إلى نحو التسهيل٣/ ٨٨٤ .

(٢) ينظر : شفاء العليل ٦٤٦/٢

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم يتبين أن هذا التغير الّذي اعترى كلام ابن مالك، هو تغير مقصود، قائم على الاستدلال، وله مبرراته وقيمته العلمية.

ويميل الباحث إلى أن مدخل التغير في رأي ابن مالك في هـذه المسـألة، هـو مراجعته لكلام سيبويه في باب إعمال المصدر حيث وجد أن سـيبويه، لـم يقـدر المصدر العامل عمل فعله بأن والفعل أو ما والفعل، وإنّما قدره بأن المشـددة مـع اسمها وخبرها، الأمر الّذي جعله ينظر إلى المسألة بفكرٍ ورؤية أخـرى، وهـو إذا كان تقدير سيبويه للمصدر العامل عمل فعله بغير الحرف المصدري والفعل، يجعل اشتراط الجمهور تقديره بأن والفعل أو ما والفعل على المحك إن جاز التعبير؛ لأنه لو جاز أن يقدر بغيرهما، لجاز الاستغناء عن هذا التقدير، وبالتالي فلـيس لازمـاً، وكان هذا التفكير بمثابة المدخل الذّي ولج منه ابن مالك للنّظر في هذه المسألة، فـي ضوء ما توافر من السماع.

وبهذه الفكرة أخذ ابن مالك ينظر فيما يقع بين يديه من الأدلّة، فوجـد أن مـن الأدلّة الواردة في الكتاب ما لا يحسن فيه تقدير المصدر العامل عمل فعله بـالحرف المصدري والفعل منها قول العرب: "سمع أذني زيداً يقول ذاك"، فلا يحسن تقـدير المصدر هنا "بأن والفعل" أو "ما والفعل" لإن الحال "يقول" لا يسد مسد الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً مؤولاً من أن والفعل.

وقول الشاعر:

عهدي بها الحي الجميع وفيهم   قَـبلَ التـَفَرق ميسـر ونـدام

وقول الآخر:

ورأي عـينَي الـفَتَى أخَـاكا   يعـطي الجـزِيلَ فَـعلَيك ذَاكا

فـ : (عهدي)، و(رأي) مصادر مضافة عاملة عمل الفعل ولا يحسن تقـديرها بالحرف المصدري والفعل، لإن الحال لا يسد مسد الخبر إلاّ إذا كان المبتدأ مصدراً صريحاً عند الجمهور، ويمنع ذلك إذا كان مؤولاً [١].

و بناء عليه أسس رأيه الجديد في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل، وهو: أن تقدير المصدر بالحرف المصدري والفعل، من الشروط الغالبة وليست اللازمة في إعمال المصدر، ورأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية مؤسس علـى مـذهب المبـرد والجمهور.

وفي مخالفته للجمهور في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل ملمح جيد يوقفنا علـى أن الرجل بلغ مرحلة الاجتهاد، وليس مقلداً، بل لديه القدرة على النظر في السماع، والتنقيب عنه، والاستفادة منه في تجديد وتطوير رؤاه العلمية.

---

(١) وقد أجازه الكوفيون. ينظر الهمع ٤٨/٢

المســـــألة السادسة

تأكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفس والعين

تأكيد ضمير الرّفع المتصل بالنّفس والعين

إذا أكد ضمير الرفع المتصل توكيداً معنوياً، فلا يخلو هذا التوكيد من أن يكـون بالنفس والعين أو بغيرهما، فإن كان بغير النفس والعين فيؤكـد دون الحاجـة إلـى التوكيد بالضمير المنفصل، ولا خلاف بين العلماء في ذلك فيما اطّلع عليه الباحـث. وإذا كان مؤكداً بالنفس والعين، فاشترط كثير من النحويين أن يكون ذلك بعد توكيده بالضمير المنفصل، وخالف بعضهم فأجازوا التوكيد بالنفس والعين دون الحاجة إلى توكيده بضمير الرفع المنفصل، وذلك على ضعف أو على قبح، وعلى ذلـك ففـي المسألة مذهبان:

الأول: يجوز على قبحٍ توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين دون توكيـده بضمير الرفع المنفصل، وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن يعيش(1).

الثاني: لا يجوز توكيد ضمير الرفع لمتصل بالنفس والعـين إلا بعـد توكيـده بالضمير المنفصل. وهو رأي ابن السراج، وأبـو علـي الفارسـي، والصـيمري، والثمانيني(2) وغيرهم(3)، وهو مذهب جمهور البصريين.

واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، وتنبه الأشموني إلى ذلك وأشـار إليـه بقوله: "ما اقتضاه كلامه هنا(4) من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صـرح به في شرح الكافية، ونص عليه غيره، وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب"(5).

---

(1) ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨، والمقتضب ٢١٠/٣، ٢١١، وشرح المفصل ٤٣/٣.

(2) ينظر: الأصول ٢٠/٢، والإيضاح/٢١٥، والتبصرة والتذكرة ١٦٧/١، والفوائد والقواعد ٣٦٣١.

(3) منهم: ابن خروف في شرح الجمل ١/ ٣٣٦، والخوارزمي في التخمير ٨١/٢، ٨٢، وابن الخباز في توجيه اللمع/٢٦٨، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٩،٤٤٠/١، وشرح الوافية نظم الكافية/٢٦٦، وابن أبي الربيع السبتي في البسيط ٣٧٢/١، ٣٧٣، وغيرهم.

(4) يريد كلام ابن مالك في الألفية ص:٩٨:

"وإن تؤكد الضمير المتصـل	بالنـفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذا الرفع وأكـدو بمـا	سـواهما والقيـد لن يلتزمـا"

(5) شرح الأشموني ١٤٧/٣.

ويفهم من كلام الأشموني؛ أن رأي ابن مالك تردد واختلف في هذه المسألة، فتارةً أوجب أن يؤكد ضمير الرفع المتصل بالضمير المنفصل عند تأكيده بالنفس والعين، ونسب هذا الرأي له في الألفية وشرح الكافية، وتارةً أخرى أجازه، وهذا يعني أن ابن مالك انتقل من الوجوب، إلى الجواز، ولمراجعة ما أشار إليه الأشموني، فلابد من مناقشة المسألة، وعرضها على كلام ابن مالك لتوثيق الاختلاف إن وجد، وبيان موضعه وأسبابه، أورد كلام الأشموني إن وجد خلافه.

يقول ابن مالك (١):

"وإن تُؤَكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فَبعد المنْفَصل

عنَيتُ ذَا الرفْع وأَكدوا بما ... سواهما، والقَيد لَن يلْتَزما"

ويفهم هذا: أن ابن مالك يوجب توكيد ضمير الرفع المتصل، بالضمير المنفصل إذا أريد توكيده بالنفس والعين، وذلك نحو: "قوموا أنتم أنفسكم"، فلا يجوز أن يقال "قوموا أنفسكم"، أما إذا أكد بغير النفس والعين، أو كان الضمير المتصل غير المرفوع فلا يشترط التأكيد بالضمير المنفصل.

وقد وضح هذا الأمر في شرح الكافية إذ يقول: "إذا كان المؤكد بألفاظ هذا الباب ضمير رفع متصل، وكان المؤكد به غير النفس والعين فحكمه كحكم غيره من المعارف، فإن قصد تأكيده بالنفس والعين لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل كقولك: "قوموا أنتم أنفسكم"، فلو قلت: (قوموا أنفسكم) لم يجز"(٢).

وهذا نص واضح وصريح يختار فيه أن يكون تأكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين، بعد توكيده بالضمير المنفصل. فإذا كان الضمير المؤكد المتصل غير مرفوع، أو كان التوكيد بغير النفس والعين، لم يجب هذا الشرط. وهو في هذا الرأي، موافق لمذهب أكثر النحاة، إلا أنه لم يقدم دليلاً يمكن أن يناقش أو يرجح به هذا المذهب، ولكن يمكن أن يستدل له بالعلة النحوية: وذلك لأن الضمير المرفوع المتصل إنما خص بهذا الأمر، لأنه ينزل منزلة الجزء من الفعل، ولهذا فإن آخر

(١) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣، ١١٨١.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الفعل يسكن مراعاةً له، وبالتالي فهو كالجزء من الكلمة، والنفس والعين مستقلان وفي التوكيد بهما مباشرة يؤدي إلى توكيد ما هو بمنزلة الجزء من الجملة بما هو مستقل، أما إذا أكد بالضمير المرفوع المتصل فإنه يكون توكيداً للمستقل بالمستقل، وعلى هذا فيمكن أن يقال: إن مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية هو منع توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل. وسار على هذا الرأي في الألفية إذ يقول[1]:

"وإن تُؤَكِّد الضمير المتصل بالنفسِ والعينِ فَبعد المنفَصل

عنَيتُ ذَا الرفْعِ وأَكدوا بِما سواهما، والقَيد لَن يلتَزما"

وهذا يعني أنك إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل المرفوع، بالنفس والعين فلابد لك من توكيدهما بالضمير المنفصل المرفوع قولاً واحداً، وجاء عنه في شرح عمدة الحافظ مثل هذا إذ يقول: " وتنفرد النفس والعين بأنهما لا يؤكد بهما ضمير رفع متصل به، إلا بعد توكيده بمنفصل، نحو: (قوموا أنتم أنفسكم)، ولا يجيزون (قوموا أنفسكم) "[2].

ويستفاد من هذا أن النفس والعين، إذا أكد بهما ضمير الرفع المتصل، فلابد من تأكيده بالمنفصل، ولا يجوز فيهما غير ذلك، وعلى هذا الفهم فهو موافقٌ في شرح عمدة الحافظ لمذهبه في شرح الكافية والألفية، ولكنه لم يبق على هذا الرأي، بل عدل عنه إلى رأيٍ آخر، يفهم منه إجازة ما منعه سابقاً يقول: "ولا يؤكد بهما غالباً ضمير رفعٍ متصل إلا بعد توكيده بمنفصل"[3]، ويريد بقوله: "ولا يؤكد بهما" النفس والعين لأن الحديث ابتداء عنهما ومفهوم النص: أن ضمير الرفع المتصل في حال توكيده بالنفس والعين، فالغالب أن يؤكد بالضمير المنفصل، وعلى هذا فغير الغالب توكيده بالنفس والعين، دون التوكيد بالضمير المنفصل، ووضح مراده من ذلك في شرح التسهيل إذ يقول: "وإن أكد بهما ضمير رفع متصل فالجيد

(١) ص: ٩٨.
(٢) ١/ ٥٦٩.
(٣) تسهيل الفوائد / ١٦٤.

أن يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل، نحو: "قاموا هـم أنفسـهم"، و"قـاموا أنفسهم" جائز على ضعف ذكر ذلك الأخفش..."[1]. والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الكلام أن ابن مالك يجيز على ضعف توكيد ضمير الرفع المتصل بـالنفس والعـين دون أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل، وذلك نحو "قوموا أنفسكم"، ثم ذكر أنه متـابع في ذلك للأخفش. ولم يقدم هنا دليلاً يمكن للناظر فيه مناقشته وقبوله أورده وإنمـا أطلق الكلام، وذكر أن الأخفش أجاز ذلك، ويحمل هذا على أنه ربما اطلع على دليلٍ قوى لديه رأي الأخفش فأخذ به وإن لم يذكره هنا. وعلى أية حال فيصل الباحث بعد استعراض كلام ابن مالك إلى نتيجتين:

الأولى: وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك حيث جاء له في المسألة رأيان:

الأول: يمنع فيه توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعـين دون توكيـده بضمير الرفع المنفصل، هذا رأيه في الكافية وشرحها، والألفية وشرح عمدة الحافظ.

الثاني: يجيز على ضعف توكيد ضمير الرفع المتصل بـالنفس والعـين، دون التوكيد بالضمير المنفصل، وهذا رأيه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل.

الثانية: تحديد موطن الاختلاف في رأي ابن مالك: حيث يتمثل هذا الاختلاف في منع أو إجازة توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعـين دون توكيـده بالضـمير المنفصل، ففي شرح الكافية، والألفية، وشرح عمدة الحافظ، يمنع وقوع مثـل هـذا الأمر، وفي التسهيل وشرحه يجيزه على ضعف، ومن المناسب بعد عرض كلام ابن مالك ومناقشته أن ينظر الباحث المذاهب في المسألة وما اسـتدل بـه كـل فريـق للوصول إلى نتيجتين:

إحداهما: معرفة موقف ابن مالك من هذه الآراء، وهل هو متابع في أحد رأييـه لأحد من المتقدمين عليه أو أن هذين الرأيين من عندياته.

الثـانية: الوصول إلى ما يمكن أن يفيد في تفسير هذا التغير الذي اكتنـف رأي ابن مالك، فمذهب سيبويه أنه يجيز ذلك على قبح يقول:

---

(١) ٣/ ٢٨٩ ، ٢٩٠

"واعلم أنه قبيح أن تقول: فَعلت نفسك إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك.... "[1]، ويقول أيضاً: " ويدلك على قبحه أنك لو قلت اذهب نفسك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت نفسك"[2]

واستنتج من هذا أن سيبويه يعني: أنك إذا أردت أن تؤكد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين في مثل: (فعلت) فيكون ذلك بعد توكيده بضمير الرفع المنفصل،فتقول: فعلت أنت نفسك، أما إذا أكدته بالنفس والعين دون توكيده بالمنفصل فقلت : (اذهب نفْسك) فهو قبيح، ولكنه مع هذا القبح رفع وعلى هذا فمذهبه إجازة ذلك ولكن على قبح، ولعله يريد بهذا القبح هو توكيد الضمير المستتر، بالنفس أو العين دون إعادة توكيده بالضمير المنفصل، ووافقه المبرد[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل ونسب ذلك للأخفش وعبارته هناك على ضعف.

واحتج أصحاب هذا الرأي **بالقياس** على جواز حذف التوكيد عند عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل وذلك في مثل قوله تعالى: **لو شاء الله ما أشْرَكْنَا ولا آباؤُنَا** [5]، والتقدير: ولو شاء الله ما أشركنا نحن ولا آباؤنا، ولا يوافق الباحث أصحاب هذا الرأي فيما استدلوا به، وذلك لأنه قياس مع الفارق، وبيان ذلك أنه إنما أجيز العطف على الضمير المتصل المرفوع دون الفصل بالضمير المنفصل، استغناء بالفصل بـ "لا" بين المتعاطفين، وهذا يضعف الاستدلال به، وهو مذهب البصريين. ..

وعلى أية حال فابن مالك موافق لهم في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل، وخالف ابن السراج وأبو علي الفارسي[6] حيث ذهبا إلى منع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعين، إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل المرفوع.

---

(١) الكتاب ٣٧٩/٢

(٢) المصدر السابق ص٢٧٧ من الجزء الأول.

(٣) ينظر: المقتضب ٢١٠/٣، ٢١١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤٣/٣.

(٥) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٦) ينظر: الأصول ٢٠/٢، والإيضاح/٢١٥.

ووافقهما الصيمري، والثمانيني، والجرجـاني، والزمخشـري[1] وغيـرهم[2] واستدلوا على ذلك بدليلين:

أحدهما: أن النفْس والعين اسمان غير متمحضين للتوكيد أي إنهما يقعـان فـي مواقع إعرابية مختلفة فيكونان فاعلين أو مفعولين ونحو ذلك، ولهذا فلابد عند توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين، من توكيده بالضمير المنفصـل، وذلـك لـئلا يلتبس النفس والعين حال كونهما توكيداً بهما إذا لم يكونا كذلك[3].

ثانيهما: أن ضمير الرفع المتصل هو بمنزلة الجزء من الفعل ولهذا فيسكن لـه آخر الفعل، والنفس والعين اسمان مستقلان وتأكيده بهما يلزم منه تأكيد ما هو بمنزلة الجزء بالمستقل، وهذا لا يحسن. أما إذا أكد بالضمير المنفصل فيكون من باب تأكيد المستقل بالمستقل، ولهذا وجب التوكيد بالضمير المنفصل معهما[4].

والناظر في كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية والألفيـة، وشـرح عمـدة الحافظ يجد أنه موافق لابن السراج وأبي علي الفارسي فيما ذهبا إليه.

وشراح الألفية مجمعون - فيما يظهر - على موافقته فيما ذهب إليه في الألفية، وبالتالي شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ، يقول ابن الناظم: "إذا أكد ضمير الرفـع المتصل بالنفس، أو بالعين فلابد من توكيده بضمير منفصل كقولـك: قومـوا أنـتم أنفسكم، فلو قلت: قوموا أنفسكم لم يجز"[5]. أي إذا أكد ضمير الرفع المتصل بالنفس والعين، فلابد من توكيده بالضمير المنفصل، وهو بهذا موافق لوالده كما تقدم أعلاه،

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٦٧، والفوائد والقواعد/٣٦٣، والمقتصد ٢/٨٩٧، والمفصل/١١٢.

(٢) منهم: ابن خروف في شرح الجمل ١/٣٣٦، والخوارزمي في التخمير ٢/٨١، ٨٢، وابن الخباز في توجيه اللمع/٢٦٨، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣٩، ٤٤٠، وابن أبي الربيع السـبتي فـي البسيط ١/٣٧٢، ٣٧٣، وابن عصفور في المقرب ١/٢٤٠.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٦٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٧٢.

(٤) ينظر: المقتصد ٢/٨٩٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٧٤.

(٥) شرح ألفية ابن مالك/٥٠٨.

ووافقه ابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والمرادي، والهواري والمكـودي، والسيوطي وابن طولون[1].

ومن شراح التسهيل أبو حيان، والظاهر من كلامه، أنه يذهب إلـى أن توكيـد الضمير المتصل المرفوع بالنفس والعـين، لا يكـون إلا بعـد توكيـده بالضـمير المنفصل[2]، وأن ما ذهب إليه ابن مالك في تسهيل الفوائد متابع فيه للأخفش. ولـم يقدم أبو حيان نقداً منهجياً لمذهب الأخفش وإنما اكتفى بالإشارة إليه، وبيان أن ابـن مالك متابع له في ذلك. أما ابن عقيل في المساعد فلا يوافق ابن مالك- فيما يبـدوا للباحث- في مذهبه في تسهيل الفوائد، أي في تجويزه توكيـد الضـمير المتصـل المرفوع بالنفس والعين، دون توكيده بالضمير المنفصل، وذلك لوقوع اللـبس فـي بعض المواضع نحو: "هند ذهبت نفسها أوعينها"[3] ووجه ذلك أنه يلتبس في كـون (نفسها، أو عينها) فاعلاً وليست توكيداً، وهو توجيه جيد ولكن يرد عليه أنه يـؤمن اللبس في بعض المواضع، في نحو: "ذهبتَ نفسك"، فلا يكون هذا التعليل مطرداً في جميع الأحوال، والأجود منه أن يقال أن السماع ورد بغير ذلك في نحو قوله تعـالى **ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ** [4].

حيث لم يجز العطف على الضمير المستتر في مكانكم، إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل، فيقاس التوكيد "بالنفس والعين"، على هذا الموضع.

أما السلسيلي فوافق ابن مالك في ما ذهب إليه في التسهيل وشـرحه ولـم يبـد مخالفة[5]، وفي كلام الدماميني ميلٌ إلى مخالفة ابن مالك في مذهبـه فـي تسـهيل الفوائد، مستدلاً على ذلك بالعلة النحوية يقول: "كقولك: زيد جاء هو نفسه، والزيدان جاءا هما أنفسهما، والزيدون جاءوا هم أنفسهم، وكذا ضمير المتكلم والمخاطب، لأن

---

(١) ينظر: أوضح المسـالك ٢٩٩/٣، وإرشـاد السـالك ٦٠٨/٢، وشـرح ابـن عقيـل ١٩٧/٢ وتوضـيح المقاصد٩٧٧/٢، وشرح ألفية ابن مالك ٢٥٠/٣، وشرح المكودي/٢٢٠، والبهجة المرضية/٣٩٦، وشرح ابن طولون ٦٨/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٠٤/٤ (مصورة مخطوط دار الكتب المصرية)

(٣) ينظر: المساعد ٣٨٥/٢.

(٤) الآية ٢٨ من سورة يونس.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٧٣٥/٢.

المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظواهر فقصدوا أن يؤكدوا إلا بضمير بمعنى الأول مستقل، ثم يجروا هذا المستقل، الذي هو النفس أوالعين عليه لفظاً، وإن كان في المعنى تأكيداً للمرفوع المتصل، لأنه هو المقصود.... وإنما اختص هذا الحكم بلفظ (النفس والعين) لشدة استقلالهما فإنهما يستعملان من غير تأكيد كثيراً ...."[1]، ووافقه الشيخ خالد الأزهري[2] .

ومدار الاستدلال عند الدماميني قائم على العلة النحوية، وذلك أنّه يرى أن الضمير المرفوع هو كالجزء من الكلمة، و(النفس والعين) من الظواهر المستقلة، وتوكيد الجزء بالمستقل لم يجرِ به استعمال، والمخرج من ذلك هو توكيده أولاً بضمير مرفوع منفصل مناسبٍ له ، ثم توكيده بعد ذلك بالنفس والعين ليكون من باب توكيد المستقل بالمستقل، وأمر آخر: وذلك أن النفس والعين، لشدة استقلالهما عن الكلمة، يستخدمان غير مؤكدين في كثيرٍ من الكلام.

ويرى الباحث وجاهة هذا الاستدلال، إذ يقويه قلة السماع الوارد في ذلك مما يعني أن الشائع في الاستعمال الفصيح ، ما أشار إليه الدماميني وغيره .

---

(١) تعليق الفرائد ١/ ٣١٧ (رسالة دكتوراة) .

(٢) موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣/ ١٠١٥

الترجيـــح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة، رأي ابن مالك في شرح الكافيـة الشـافية، وشرح عمدة الحافظ، والألفية، المؤسس على مذهب جمهور البصريين وذلك للأمور التالية:

أولاً: ضعف مذهب القائلين بجواز ذلك، لأنهم اعتمدوا في ذلك على ما حكـاه الأخفش من السماع وهو قولهم: "قاموا أنفسهم" وهو من القلة بحيث لا يمكن القياس عليه، أو القياس على قوله تعالى: **لَو شَاء الله ما أَشْرَكْنَا ولا آباؤُنَا** ، حيث جاء ما ظاهره العطف على الضمير المرفوع (نا) في أشـركنا دون توكيـده بالضـمير المنفصل وليس الأمر كذلك، لأنه قياس مع الفارق إذ أجيز ذلك هنا للاستغناء عـن التوكيد بالضمير المنفصل، بالفصل بـ (لا) على ما هو مذهب البصريين، والأجود من هذا هو القياس على قوله تعالى **ثُـم نَقُـولُ لِلَّـذين أَشْـرَكُوا مكَـانَكُم أَنْـتُم وشُرَكَاؤُكُم** حيث جاء السماع بالعطف على الضمير المرفوع المستتر، بعد توكيده بالضمير المنفصل فيقاس بالتالي التوكيد بالنفس والعين على هذا.

ثانياً: أن النفس والعين اسمان لا يتمحضان للتوكيد وإنمـا يكونـان فـاعلين أو مفعولين أو نحو ذلك؛ فإذا أكد بهما دون التوكيد بالضمير المنفصل المرفوع فإن ذلك يلتبس بالفاعل وذلك نحو: هند ذهبت نفسها أو تمحضت عينها فلا يدرى هل نفسـها أو عينها فاعل أو توكيد؟ فإذا أكد بالضمير المنفصل تمحضت النفس والعين للتوكيد. ولا يخلو هذا الأمر في الحقيقة من ضعف كما تقدم، ولكن يقويه الاستعمال الفصيح حيث لم يرد إلا ما حكاه الأخفش من نحو: قاموا أنفسهم وتقدم بيانه.

وبناء على هذه الأمور أحسب أنه ترجح لي رأي ابن مالك المتقدم الذكر المبني على مذهب جمهور البصريين.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم يجد الباحث أن ابن مالك قد اختلف رأيه في هذه المسألة، فأما رأيه الأول في شرح الكافية، والألفية،وشرح عمدة الحافظ، فلا يبحث عن سبب القول به حيث ثبت أنه مبني على قواعد البصريين، ولكن يبحث عن سبب التغير في الرأي الثاني لأنه المعدول إليه ولابد أن يكون لهذا العدول أسباب اقتضت ذلك.

ويلفت الباحث النظر إلى أن بين رأيي ابن مالك مع اختلافهما ارتباطاً، وذلك أنه لم يجز مطلقاً أن يؤكد بالنفس والعين دون التوكيد بالضمير المنفصل، إنما جعل ذلك على ضعف أي أنه لم يتحول كلية عن المنع بل لا يزال حكم المنع موجوداً في الرأي الآخر، وإنما خرج عنه خروجاً طفيفاً حيث جعل نحو: "قاموا أنفسهم"، من غير الغالب، وبالتالي فالغالب المنع، ويريد الباحث أن يصل من هذا العرض إلى أن السبب في اختلاف رأي ابن مالك هو مراعاة ما حكاه الأخفش عن العرب من قولهم: "قاموا أنفسهم" بدون توكيد بالضمير المنفصل، وإجازة ذلك في تسهيل الفوائد يعزوه الباحث إلى تغير أصول الاستدلال عنده في هذا المصنف إذ من أصوله الاستشهاد بالشاهد الواحد، ولو كان مخالفاً للمشهور - وهذه المسألة خير شاهد على هذا الأمر- فاطلاعه على هذا الشاهد في حكاية الأخفش، كان المحرك الرئيس إلى هذا التغير في رأيه.

ويستنتج الباحث من هذه المسألة أن ابن مالك يبتعد عن التشدد في الأحكام النحوية ميلاً منه إلى التيسير أو السهولة في الأحكام ما أمكن إلى ذلك، وكأن الرجل ينظر إلى النظام اللغوي بشمولية أكبر، ويرى أن الاستفادة من السماع- وإن قل- يؤدي إلى نمو القواعد العربية لا تحجيمها، ولأن هذا السماع قليل، وتضعفه العلةُ النحوية التي هي مدار المنع عند المانعين لذلك، لم يقطع القول بإجازة ذلك مطلقاً كما هو الأصل في مذهبه في التسهيل وشرحه.

المســألة السابعة

الجازم لجواب الشرط

الجــازم لجــواب الشـــرط

اختلاف علماء العربية في العامل في جواب الشرط، وقـد وجـدتهم علـى آراء ومذاهب، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الجازم لجواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط، وهو رأى الخليـل[1] وسيبويه[2]، وجماعة[3].

ثانياً: الجازم لجواب الشرط هو أداةُ الشرط، وهو رأي الزجاجي[4]، وكثير مـن البصريين[5].

ثالثاً: الجازم لجواب الشرط، هو فعل الشرط وهو مذهب الأخفش[6].

رابعاً: الجازم لجوابِ الشرط هو الجوار وهو رأي الكوفيين[7].

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك إذ يقـول: "أفهـم قوله يقتضين[8] أن أداة الشرط هي الجازمةُ للشرط والجزاء معاً؛ لاقتضائها لهما.... لهما.... وقيل الجزم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش، واختاره في التسـهيل"[9]. وهذا يعني أن كلام ابن مالك في ألفيته يتجه إلى كون العامل في جواب الشرط هـو

---

(١) ينظر: الكتاب ٣*٦٣.

(٢) المصدر السابق ٦٢/٣.

(٣) منهم المبرد في المقتضب ٤٩/٢، والجرجاني في المقتصد ١١٩٥/٢، والوراق فـي علـل النحـو/ ٤٣٨، ٤٣٩.

(٤) ينظر: الجمل/ ٢١١.

(٥) منهم: الصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٠٨/١ والجزولي في المقدمة الجزولية/ ٤٢ والعكبري في الكتـاب ٥١/٢، ٥٢، والنيلي في الصفوة الصفية ١٨٩/١ وغيرهم.

(٦) ينظر: مذهب الأخفش في: المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٢/٣، والهمع ٣٣٠/٤.

(٧) ينظر رأي الكوفيين في: في علل البناء والإعراب، ٥١/٢، وشرح التسهيل ٧٩/٤، والمساعد ١٥٣/٣.

(٨) يريد قول ابن مالك:

فعلَـين يقتَضـين شَـرط قُـدما   يتلُـو الجـزاء وجوابـاً وسـما"

ينظر الألفية/١٢٦.

(٩) شرح الأشموني ٤٣/٤، ٤٤.

الأداة، وحكى أن الأخفش -رحمه الله- يذهب إلى أن العامل في جوابِ الشرط هو فعل الشرط.

وجاء كلامه في تسهيل الفوائد موافقاً لرأي الأخفش، الأمر الذي يعني أن رأيه اختلف في المسألة، فتارةً جعل العامل في جواب الشرط هو أداته، وتارةً أخرى جعله فعل الشرط، إذاً فهو يريد أن يوضح أن رأي ابن مالك اضطرب في هذه المسألة حيث جاء له رأيان:

الأول: أن العامل في جواب الشرط هي أداة الشرط، وهو رأيه في الألفية.

الثاني: أن العامل في جواب الشرط هو فعل الشرط، وهو رأيه في التسهيل.

ولمراجعة هذا الاختلاف يستحسن استعراض كلام ابن مالك ومناقشته يقول:

"وتَقتَضي فعلَينِ شَرطاً وجزا ... كـ (إن تَزرني تُعطَ ما تَنَجزا)"[1].

وهذا يعني أن أدوات الشرط الجازمة هي التي تقتضي الفعلين، فعل الشرط وجوابه، مما يفهم أنه يذهب إلى أنها العاملة في جواب الشرط، لاسيما وأنه حصر عمل الجزم في أدوات الشرط، إذ يقول قبل هذا البيت: "واجزم بـ (إن)، و (من) و(ما) ومهما ... الخ".

وهذا يعني أن عمل الجزم ينحصر في هذه الأدوات، ولا جازم في الجملة الشرطية غيرها.مما يقوي أن يكون مراده أن الجازم لجواب الشرط هي أدوات الشرط الجازمة. ويقول في الألفية:

"واجزِم بِإن ومن وما ومهما ... أيٍ متى أيان أين إذ ما
وحيثُما أنى وحرفٌ إذ ما ... كـإن وباقي الأدوات اسما
فعلين يقتَضين شَرطاً قُدما ... يتلُو الجزاء وجوابا وسما"[2]

وهذا يعني أن أدوات الشرط الجازمة: (إن، ومن، وما، ومهما، أي...الخ) هي التي تجزم الفعلين معاً، فعل الشرط وجوابه؛ لاقتضائها لهما.

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٥٧٩/٣.

(٢) ص: ١٢٦.

ولا عامل للجزم غيرهما في الجملة الشرطية، وبالتالي فهو موافق في هذا المذهب لرأيه في شرح الكافية الشافية، وعليه فلا خلاف بين هذين المصنفين فيما يظهر للباحث، والسؤال هنا: هل ظل ابن مالك على هذا الرأي أو جاء عنه ما يفهم خلافه؟

والجواب أن رأيه اختلف في هذه المسألة، وعدل عن هذا الرأي إلى غيره.

ويتضح هذا الأمر بالنظر إلى كلامه في تسهيل الفوائد، إذا تراه يقول: "وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك"[1].

وبالتأمل في هذا النص يلمح الباحث الاختلاف صريحاً في عباراته، حيث ذهب إلى أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط، وليس الأداة، وهو مخالف بهذا لرأيه في شرح الكافية، والألفية مخالفة صريحة.

ولا يعتد بغير هذا العامل، فتراه لا يعتد بأن يكون العامل الأداة وفعل الشرط، أو أن يكون جواب الشرط مجزوماً على الجوار، ولكن الملاحظ أنه لم يقدم دليلاً بين يدي هذا الرأي يمكن أن يناقش، ولعل الذي حمله على هذا الأمر، أن الكتاب مبني على الإيجاز والاختصار، ثم جاء في شرح التسهيل وناقش المسألة نقاشاً مستفيضاً، وعرض فيه الأدلة، وأبدى عليها ما رآه من نقد في نقاش علمي جميل، فتراه يقول: "اختلف في الجازم لجواب الشرط إذا حذفت منه الفاء، فعند الكوفيين هو مجزوم على الجوار، كخفض "خَرِبٍ" من قولهم: هذا "جحر ضب خَرِبٍ" وتبطله أمور ثلاثة:

أحدها: أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً، وجزم الجواب واجب.

الثاني: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر.

---

(١) ص: ٢٣٧.

الثالث: أن الخفض على الجوار لا يمكن إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال، فعلم أنه ليس مجزوماً على الجـوار فجزمـه إمـا بفعـل الشرط، أو بأداته وإما بهما، لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها، لأن الجزم فـي الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتبـاع، فوجب أن تكون عوامل الأفعال كذلك تسوية بين النظـرين، ولـئلا يلـزم تـرجيح الأضعف على الأقوى، وأيضاً فإن العوامل اللفظية على ضربين: الأول: ما يعمـل عملاً متعدداً، والثاني: ما يعمل عملاً غير متعدد.

والعامل عملاً متعدداً لابد في عمله من اختلاف، إن تغاير معنى معموليه ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهمـا واحـداً لوجـب اختلاف عمليهما وجوب ذلك في الفاعل والمفعول، فالحكم على أداة الشـرط بأنهـا جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط، حكم بما لا نظير له فوجب منعه.

ولا جائز أيضاً أن يكون جزم الجواب بالأداة والشرط معـاً، لأن كـل عامـل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه ولا حذف أحدهما، "كإذمـا"، و"حيثمـا"، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز، نحو: "إن زيداً تكرم يكرمك"، وقـد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقوله[1]:

فطلقهـا فلسـت لها بكـفء وإلا يعـل مفرقـك الحسـام

فلو كان العمل بهما معاً، وجب لهما ما وجب "لإذما" وحيثما من عـدم الإفـراد والانفصال، وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط تعين كونه مجزوماً بفعله لاقتضائه إياه، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام.... "[2]

والناظر في هذا النص يجد أنه عرض آراء العلماء في المسألة، وناقشها رأيـاً رأياً، ورد منها ما رأى أنه يستحق الرد بأسلوب علمـي متجـرد عـن التعصـب

---

(١) قائله الأحوص الأنصاري، والبيت من البحر الوافي في ديوانه "شعر الأحوص الأنصاري"، ص٢٣٧، ومن مصادره: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢/١، وشرح شذوذ الذهب /٣٢٣، وأوضـح المسـالك ١٩٤/٤، وشرح ابن عقيل ٣٤٩/٢، وغيرها. والشاهد فيه قوله: "وإلا يعل مفرقك الحسام" ويستشهد به النحاة علـى جواز حذف فعل الشرط بعد إلا.

(٢) ٨٠/٤، ٨١.

والمذهبية، فلم ير أن فعل الشرط يجزم على الجوار، كما زعم الكوفيون وتبين له ذلك ببطلان القياس على الخفض على الجوار، وذلك لأمور:

منها: افتراق الخفض على الجوار عن الجزم على الجوار في الحكم، وذلك أن الجزم للفعل واجب، بينما الخفض على الجوار جائز.

ومنها: افتراق الخفض على الجوار عن جزم الفعل المضارع في الحكم، وذلك أنه ليس واجباً، وجزم الفعل المضارع واجب.

ومن أوجه الاختلاف أيضاً بينهما أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً، بينما جزم الفعل المضارع يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر، ومن أوجه الاختلاف أيضاً: أن الخفض على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال.

وإذ ظهر له اختلاف الخفض على الجوار في طبيعته ومفهومه عن جزم الجواب من هذه الأوجه، تبين له بطلان هذا الرأي فضعفه لذلك، ثم أورد بعد ذلك احتمال أن يكون الجازم لفعل الشرط شيئاً آخر وهو أداة الشرط عند من يرى بهذا الرأي، لكنه لم يلبث أن استدل على ضعفه بأمور منها: عدم النظير وذلك أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولا يوجد عامل من عوامل الجر يعمل في شيئين دون إتباع.

والقول بأن أداة الشرط هي العاملة في الشرط والجواب معاً، يستلزم منه عدم النظير، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه بالتأمل في العوامل اللفظية -وأداة الشرط منها- لا تخلو من أن تكون ذات عمل مفرد أو متعدد، وعلى القول بأنها تعمل عملاً متعدداً، فلابد من حدوث اختلاف في نوع هذا العمل، إذا تغاير معنى المعمولين، ولاشك أن الشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحد لوجب اختلاف عملها، حكمها في ذلك حكم الفاعل والمفعول، وعلى هذا فلو قيل بأن أداة الشرط هي العاملة في كلا الفعلين لاستلزم ذلك القول عدم النظير.

ولهذه الأمور فقد ثبت لديه ضعف هذا الرأي، فلم يبق من الاحتمالات إلا أحد أمرين، إما أن يكون العامل هو أداة الشرط وفعله معاً، أو فعل الشرط مجرداً، فأما

كون الأداة مع فعل الشرط هي الجازمة، فقد ضعفه قياساً على غيره من العوامل المركبة من شيئين نحو:

"إذما" و"حيثما" فإنه لا يجوز انفصالهما، فكذلك لو كان العامل فعل الشرط والأداة، كان من المتحتم عدم الفصل بينهما -بينما في الحقيقة- هذا الاتصال جائز لإنه ورد الانفصال، فلما اختلفت الأداة وفعل الشرط كعاملين من العوامل المركبة عن غيرهما من العوامل المركبة أيضاً، منع أن يكون العامل في جواب الشرط هو الأداة وفعل الشرط معاً، وبالتالي فالوجه الذي تمكن لديه أن العامل في الجواب هو فعل الشرط.

وترجح لديه هذا الأمر لضعف العوامل السابقة من جهة، ومن جهة أخرى فإن فعل الشرط اقتضى الجواب بما تضمنته الأداة فيه من معنى الجزم، ويرى بعد ذلك أن مفهوم كلام سيبويه يتجه إلى ذلك لئلا يوقع حمله على غير هذا الوجه من وقوع في لبس(١).

هذا هو مراده في كلامه السابق، وقد أوردته بلفظه لاشتماله على الأدلة التي استدل بها في مناقشته لآراء العلماء، حتى ترجح لديه ما ترجح من هذه الآراء.

وخلاصة الأمر: أن له في العامل في جواب الشرط رأيين:

الأول: أن الجازم لجواب الشرط هو أداة الشرط، وهو رأيه في الكافية الشافية والألفية.

الثاني: أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط، وليس الأداة أو غيرها، وهو رأيه في التسهيل وشرحه.

---

(١) وهذا اللبس أن سيبويه يقول: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله" فقوله بما قبله يقتضي أن يكون للفاعل والمفعول حظ في جزم الجواب، وذلك ليس مراد سيبويه فحمل كلام سيبويه على أن يكون بفعل الشرط أولى للخروج من هذا اللبس من جهة، ومن جهة أخرى لضعف غيره من العوامل السابقة من جهة أخرى، وهذا من وجهة نظر ابن مالك.
ينظر: شرح التسهيل ٨١/٤.

وقد تقدم أن في المسألة مذاهب وآراء، فهذا سيبويه يذهب إلى أن العامل في فعل الشرط، هو أداة الشرط، وفعل الشرط معاً إذ يقول: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بـ إن تأتني...."[1].

ويعني كلامه أن حروف الجزاء تجزم أفعال الشرط، ولعل هذا اتفاق بين العلماء. أما جواب الشرط فهو مجزوم بالأداة وفعل الشرط، وفهم هذا من قوله: "وينجزم الجواب بما قبله" والذي تقدم الجواب هو الأداة وفعل الشرط، ويقوي أن يكون سيبويه أراد ذلك عدم وجود ما يخصص أحدهما بشيء دون الآخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه قرر بعد ذلك أن الخليل يزعم أن الجازم لجواب الشرط هو الأداة وفعل الشرط[2]، ولم يذكر أنه يخالف ذلك بل ظاهر مراده أنه يدعم قوله برأي الخليل، الأمر الذي يستنتج منه الباحث أن رأي سيبويه هو أن العامل في جواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط، ووافق سيبويه جماعة من النحاة منهم المبرد[3]، والوراق[4]، وعبدالقاهر الجرجاني[5]، واحتج أصحاب هذا الرأي بأمور:

أولاً: أنهما (أي الشرط وأداته) لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فإذا احتاج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه، فكذلك يشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة كونه جزاء[6].

ثانياً: أن الجواب لا يصح معناه إلا بتقدمها -(أي فعل الشرط والأداة)- عليه في وقت لا ينفك أحدهما عن الآخر، –كما تقدم- فصار حكمها كالنار والحطب، في باب إسخان الماء بهما.

---

(١) الكتاب ٦٢/٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص ٦٣ من الجزء الثالث.

(٣) ينظر: المقتضب ٤٩/٢.

(٤) ينظر: علل النحو/ ٤٣٩.

(٥) ينظر: المقتصد ١٠٩٥/٢.

(٦) المرجع السابق نفسه ص١٠٥٩ من الجزء الثاني .

وعلى هذين التعليلين بنى أصحاب هذا الرأي مذهبهم من إشراك الأداة والجزاء في جزم جواب الشرط، ولا يوافق ابن مالك أصحاب هذا الرأي فيما اتجهوا إليه في كلا رأييه، بل يخالفهم في تفسيره لمذهب سيبويه، وإذ جعله يريد أن العامل في الجواب هو فعل الشرط دون الأداة.

وخالف الزجاجي حيث ذهب إلى أن العامل في جواب الشرط هو أداة الشرط وليس فعل الشرط، أو فعل الشرط والأداة، يقول: "وحروف الجزاء: إن، ومهما، وحيثما، وإذما.... فهذه الحروف تجزم الفعل المستقبل والجواب"[(١)]، وهذا نفي صريح يستفاد منه أن أداة الشرط هي العاملة في الجواب، وكذلك في الجزاء، ووافقه الصيمري، والجزولي، والعكبري[(٢)]، وغيرهم[(٣)].

ومدار الاستدلال عندهم أن (إن) الجازمة تقتضي الفعلين معاً مثلها في ذلك مثل (إن) الناسخة وكان و(ظن)، ونحوها فلما اقتضتهما معاً كان من المناسب أن تعمل فيهما أيضاً العمل ذاته[(٤)].

وابن مالك موافق للزجاجي في مذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية، وهذا رأي حسن، وما أورد عليه من أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولا يوجد في عوامل الجر ما يعمل دون إتباع، فيمكن أن يرد عليه بأن الجار والمجرور يختلفان عن أدوات الشرط، وهذا قياس في العمل مع الفارق لأن حروف الجر لا تقتضي –في أصل وضعها- معمولين، ولا تتعلق بهما معاً.

بخلاف (إن) الجازمة، فإنها تقتضي كلا الفعلين فلهذا يستحسن إعمالهما فيهما[(٥)]، وخالفهم –أيضاً- في مذهبه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل.

---

(١) الجمل في النحو/ ٢١١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٠٨/١، والمقدمة الجزولية/ ٤٢، ٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٥١/٢، ٥٢.

(٣) منهم: النيلي في الصفوة الصفية ١٨٩/١، والهرمي في المحرر في النحو ١٠٦٥/٣، ١٠٦٧ والسيوطي في الهمع ٣٣١/٤، ٣٣٢.

(٤) ينظر: اللباب ٥١/٢، والصفوة الصفية ١٨٩/١.

(٥) ينظر: الهمع ٣٣٠/٤.

وذهب الأخفش إلى أن العامل في جواب الشرط هو فعل الشرط[1]، مستدلاً على ذلك بأمور:

الأول: ضعف أن تكون (إن) هي الجازمة للأمور المتقدمة[2].

الثاني: أن الفعل الأول اقتضى الثاني فعمل فيه.

ووافقه ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل.

وأما الكوفيون فقد اطرحوا هذه الآراء، ذاهبين إلى أن جزم جواب الشرط على الجوار[3]، وذلك أنهم قاسوه على الخفض على الجوار.

وقد أبطل ابن مالك هذا الرأي، بناء على اختلاف هذا القياس في طبيعته ومفهومه، وقد تقدم بيانه بما يكفي عن إعادة القول فيه، والحق أنه أصاب كل الإصابة فيما ذهب إليه تجاه هذا الرأي.

ومن شراح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه أنه يوافق والده في مذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية إذ يقول: "فإن كانا مضارعين جزمتهما، لأنها اقتضتهما فعملت فيهما، وذلك نحو: إن يقم زيد يقم عمرو"[4].

وهذا يعني أن الجازم لجواب الشرط هو أداة الشرط ووافقه على هذا الرأي المرادي، وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والمكودي، وابن طولون والهواري، والسيوطي[5]، وذهب ابن عقيل في المساعد إلى خلاف مذهبه في الألفية، حيث وافق ابن مالك على أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط، مستدلاً على ذلك بأنه مستدع للجواب بما أحدثته فيه الأداة من المعنى والاستلزام[6]، وفي

---

(١) ينظر مذهبه في: المساعد على تسهيل الفوائد ١٥٢/٣، والهمع ٣٣٠/٤.

(٢) ينظر: ص ٢٠٨ من هذا المبحث في نص كلام ابن مالك.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: علل البناء والإعراب ٥٥١/٢، وشرح التسهيل ٧٩/٤، والمساعد ١٥٣/٣.

(٤) شرح ألفية ابن مالك/ ٦٩٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٧٨/٣، وأوضح المسالك ١٨٥/٤، وإرشاد السالك ٧٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/٢، وشرح المودي/ ٢٨٩، وشرح ألفية ابن مالك ١٤٠/٤، وشرح ابن طولون ٢٣٢/٢، البهجة المرضية/٤٧٨.

(٦) ينظر: المساعد ١٨٠/٢ .

كلام السلسيلي ما يفهم منه مخالفة ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد، إذ نسب الجزم بالأداة للمحققين من البصريين ما يفهم أنه يميل إليه[1] ووافقه الدماميني[2].

الترجيـــح:

مما تقدم يترجح مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية والألفية، الذي ذهب فيه إلى أن الفاعل في جوابِ الشرط هي أداة الشرط، وذلك للأمور التالية:

أولاً: أن (إن) الشرطية تطلب كلا الفعلين ورابطة لجملتي الشرط والجواب حتى بدت كأنها جملة واحدة، وإذا كان الأمر كذلك فكونها هي الجازمة أولى.

ثانياً: ضعف الدليل الذي أبطل به ابن مالك وغيره أن تكون أداة الشرط هي العاملة، وذلك زعمهم أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ولا يوجد من حروف الجر ما يعمل في معمولين دون إتباع.

ويرد على هذا الزعم، بأن حروف الجر لا تقتضي معمولين من أصل الوضع بخلاف (إن) الجازمة فإنها تقتضي كلا الفعلين معاً، وبهذا الوجه فهي تخالف حروف الجر، ويكون قياسها على حروف الجر قياساً مع الفارق، وأما زعمهم بأن العوامل اللفظية ذات العمل المتعدد مثل (إن) لابد له إن تغاير معمولاه من اختلاف عمله وذلك مثل الفاعل والمفعول، فقد أجاب عن هذا الشيخ الصبان في حاشيته إذ يقول مجيباً على هذا الزعم: "وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن، ومفاعيل أعلم"[3]، وهو رأي جيد، وإذا ضعف ما احتج به مبطلوا جزم الجواب بالأداة فهذا يقوي أن تكون الأداة هي العاملة، أما كون فعل الشرط هو الجازم للجواب فهو قول ضعيف؛ لأن عمل الفعل في الفعل غير معهود، وقول الكوفيين أبطله ابن مالك بما يغني عن مناقشته[4]، فلم يبق من الوجوه الراجحة إلا أن تكون أداة الشرط هي العاملة.

---

(١) ينظر: شفاء العليل ٩٥٨/٢.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٨٦٨/٢ (رسالة دكتوراه).

(٣) ١٤٣٠/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٨٠/٤، ٨١.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم لا مناص من التسليم بوقوع اختلاف في رأيه، والتفسير الـذي يقدمـه الباحث لهذا الاختلاف، هو مراجعته ابن مالك للأدلة، والاطلاع على آراء العلمـاء مما لم يطلع عليه من قبل.

فيبدو أن رأي الأخفش كان جاذباً له للتأمل فيه والاطلاع على ما قدمه من أدلة، وبمقارنتها وعرضها على آراء العلماء في المسألة ومناقشة ما قدمه من اسـتدلال، ترجح لديه أن يكون فعل الشرط هو العامل في الجواب.

فيكون مراجعة الدليل المقدم لكل رأي، ومقارنة الأدلة بعضها بـبعض عـاملاً رئيساً في هذا الاختلاف الذي طرأ على رأيه.

المبحث الثاني

نظام الجملة وما يطرأ عليه

وفيه مسائل :

١- حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع، وتأخير ما أصله الخبر .

٢- تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور .

٣- حذف فعل الشرط والجواب بعد (إن).

٤- الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم ،إذا تقدم عليهما مخبرٌ عنه .

المســــألة الأولـــــى

حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع وتأخير ما أصله الخبر

حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع وتأخير ما أصله الخبر

إذا أعمل أحد الفعلين المتنازعين في الاسم الظاهر، فإن الآخر يهمل خلافاً للفراء[١] ويعمل في ضمير المتنازع فيه، فإن أعمل الأول في الاسم الظاهر أضمر مع الفعل الثاني ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب، والأمر ليس كذلك بالنسبة للفعل الأول إذا أعمل الثاني؛ لأنه إما أن يحتاج إلى ضمير مرفوع – أي فاعل- أو مفعول. فإن احتاج إلى الفاعل أضمر معه خلافاً للكسائي[٢]، وإن احتاج إلى مفعول فلابد من تفصيلٍ في المسألة على النحو التالي:

أولاً: إذا كان المفعول فضله أي مما يستغنى عنه فمذهب سيبويه[٣]والجمهور[٤]حذفه مع الأول المهمل.

ثانياً: إذا كان المفعول ليس مما يستغنى عنه بأن كان من باب ظن أو كان وأخواتهما فجاء للعلماء في هذه النقطة آراء مختلفة:

الأول: يجب إضماره وتأخيره، وهو مذهب المبرد والسيرافي، وابن النحاس الحلبي، وابن جماعة [٥].

الثاني: يحذف وهو رأي الزجاجي، والصيمري، وابن الحاجب، والموصلي، وابن عصفور في أحد قوليه. [٦]

---

(١) حيث مذهبه إعمال كلا الفعلين في الاسم الظاهر لئلا يخالف الأصول، إما بالإضمار قبل الذكر أو بحذف الفاعل. ينظر رأي الفراء في شرح المفّصل ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل /١٦٣، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة / ٩٣.

(٢) حيث ذهب إلى منع الإضمار مطلقاً مقدماً وبالتالي حذف الفاعل لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ينظر رأيه في: شرح المفصل ٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل١٦٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب /٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٩/٢.

(٤) ينظر : المقتضب للمبرد ١١٢/٣-١١٣، والجمل في النحو للزجاجي/١١١، ١١٤ والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٥١/١، ١٥٢ والمفصل للزمخشري/٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، وغيرها.

(٥) ينظر : المقتضب ١١٣/٣، وشرح كتاب سيبويه ٨١/٣ ،٨٢ ،والتعليقة ٢/ ٨٢٠ ،٨٢١، وشرح كافية ابن الحاجب / ٩٣.

(٦)ينظر: الجمل / ١١٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٥٢ ،وشرح الوافية نظم الكافية/١٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٤، وشرح كافية ابن الحاجب١٤٧/١ ، والمقرب ٢٥١/١

الثالث: إظهاره وهـو رأي الرضـي، وابـن عصـفور فـي قولـه الآخـر، والمؤيد الأيوبي[1].

وناقش المسألة ابن مالك وجاء رأيه مختلفاً فيها، حيث أشار الأشموني إلى وقوع هذا الاختلاف يقول: "كلامه هنا[2] مخالفٌ للتسهيل من وجهين: الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل، والثاني: جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم"[3].

ويريد الأشموني أن كلام ابن مالك في الألفية مخالف لكلامه في التسهيل، حيث ذهب في الألفية إلى أنه لا يجوز إضمار المنصوب مقدماً، بل يجب حذفه إن كـان فضله، وإضماره وتأخيره إن كان مما لا يستغنى عنه، أي أصله الخبر وهو ثـاني منصوبي (ظن) وخبر(كان)، بينما خالف ذلك في تسهيل الفوائد، بجعله الحذف جائزاً في المفعول الفضلة وليس واجباً، وهذا يعني أنه يجيز الإضمار مقدماً مـع الفعـل الأول المهمل، وكذلك جعل إضمار ما أصله الخبر مؤخراً جائزاً، أي أنه يجيز أيضاً إضماره مقدماً، وعلى أية حال فالأشموني يريد أن يوضح أن رأي ابن مالك اختلف بين الألفية والتسهيل، ولمناقشة هذا الاختلاف الذي ألمح الأشموني إلى وقوعه فـي رأيه، فمن المناسب أن يناقش الباحث ذلك في ضوء نص كلام ابن مالك يقول:

"ولا تَجِيء مع أَولٍ قَد أُهملاَ   بِمضمرٍ لِغَيرِ رفـعٍ أُوهِـلا
بل احذفَنه إن يكُن غَير خَبر   وجِيء بِه مؤَخراً أَعني الخَبر
ونَحو تُرضيه ويرضيك نَدر   ومثلُه لَو شَاع لَم يعد النظَر"(٤).

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١، ٢٠٨، والمقرب ٢٥١/١، والكنّاش ١٣٨/١.

(٢) إشارة إلى قول ابن مالك في الألفية: (ص: ٥٦).

"ولا تجيء مـع أولٍ قـد أهملا   بـمضمـرٍ لغير رفعٍ أوهلا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر   وأخـرنه إن يكن هو الخبـر"

(٣) شرح الأشموني ٢/ ١٩١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧

وهو يريد أنه إذا أهمل أول المتنازعين، فلا يجوز أن يضمر معه غير الفاعل، أما المفعول فيجب أن يحذف إذا لم يكن أصله الخبر، وإذا كان أصله الخبر، فلابـد من إضماره وتأخـيره.

واستدل على ذلك بالعلّة النحوية:

حيث إنه إذا لم يحذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل، فيلزم من ذلـك الإضمار قبل الذكر، وهذا مخالف لأصول العربية، والمفعول جائز الحـذف لأنـه فضله فحذفه أولى من ارتكاب ذلك المحظور، وأما إضماره وتأخيره إذا كان أصـله الخبر، أي من باب ظن، فلأنه لا يحذف، لأن حذفه وإن كان قد ورد في باب ظـن إلا أنه قليل جداً، ومجيئه ضميراً مع ظن وبابه كثير، فالحمل على الكثير أولى مـن متابعة ما هو قليل جداً، وأما تأخيره فلكي لا يضمر قبل الذكر، ثم أشار بعد ذلك إلى أنه لو أضمر قبل الذكر في المفعول الفضلة كان له وجه من القياس يقول: "وقولي : .... ومثْلُه لَو شَاعَ لَم يعد النظَر، أي لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم المهمل، لكان له وجه من النظر لأنه تقديم مفسرٍ على مفَسر، فيغتفر كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها، [1] بل كما اغتفر ذلك في المرفوع ..."[2].

ويستفاد من هذا أنه لو شاع إضمار الضمير المنصوب مع الفعل الأول المهمـل في باب التنازع، لكان له وجه من القياس، أي إنه لا يرى بأساً بذلك، ولكنه لم يجزم به، واستدل على ذلك بأدلةٍ عدة منها:

أولاً - بالسماع ومنه قول الشاعر[3]:

إِذَا كُنتَ تُرضِيه ويرضيك صاحب جِهاراً فَكُن في الغَيبِ أَحفَظَ لِلود

([1]) ينظر : شرح شذور الذهب/ ١٣١، ١٣٣

([2])المرجع السابق نفسه ٦٥٠/٢

([3]) قائله مجهول، والبيت من البحر الطويل وقد ورد في : التعليقة لابن النحاس الجلي ٨٢٠/٢، ومنهج السـالك ١٣٤/١، وتوضيح المقاصد ٦٤٠/١، وإرشاد السالك ٣٥٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٥٠/١، والدرر اللوامع ٣١٩/٥ وشفاء العليل ٤٤٨/١، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٤٥/٢. وجهاراً : تعني عياناً ومشاهده. والشاهد فيه: (إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب) حيث تنـازع الفعـلان، الأول والثاني في الاسم الذي يليهما، الأول يطلبه مفعولاً والثاني فاعلاً ، فأعمل فيه الثـاني وأعمـل الأول فـي ضميره مع أنه فضلة ،من غير ضرورةٍ ، وكان الأولى به الحذف كما هو مذهب الجمهور.

وهو نادر كما وصفه ابن مالك بذلك ومن أصوله في شرح الكافية، أنه لا يحتج بالشاهد الواحد، إلاّ في هذه المسألة أخذ به، والسر في ذلك فيما يفهمه الباحث، أن لهذا السماع ما يعضده من القياس كما يأتي في استدلاله التالي.

ثانياً- القياس: حيث اغتفر تقديم بعض المفسرات على مفسراتها ويمكن أن يقاس عليه إضمار الضمير المنصوب مقدماً مع الفعل الأول المهمل في باب التنازع إذ الأمر لا يعدو تقدم المفسر على المفسر.

وبالقياس على الضمير المرفوع أي الفاعل فإنّه اغتفر فيه ذلك، ومن رد هذا القياس بأن الفاعل لا يحذف والضمير المنصوب يحذف فلا يجري مجراه. فيجيب عنه بأنه من الضمائر المنصوبة، ما لا يجوز حذفه وهو خبر المبتدأ.

ولا يوافق الباحث ابن مالك في عدم حذف الخبر إذ حذفه إذ دل عليه دليلٌ وارد، ولكنه لم يجزم بهذا الرأي، مع استدلاله عليه بالسماع، والقياس، وإنما جعله من الاحتمالات الواردة وليس قطعي الحصول.

ويخلص الباحث من هذا إلى أن رأيه في شرح الكافية الشافية، منع الإضمار للمنصوب مقدماً مع الفعل الأول المهمل، مع جزمه بحذفه إن كان فضله وإضماره مؤخراً إن كان أصله الخبر. وتردد في إجازة الإضمار مقدماً.

ويقول في الألفية:

" ولا تَجِيء مع أولٍ قَدْ أُهملا | بمضمرٍ لِغَيرِ رفْعٍ أُوهِلا
بل حذفُه الزم إن يكن غَير خَبر | وأَخرنه إن يكُن هو الخَبر"[1]

ويتبين من هذا: أنه لا يضمر مع الفعل الأول المهمل مقدماً، وأنّه يجب أن يحذف، إن كان الضمير فضلةً، ويضمر مؤخراً إن كان أصله الخبر، وعلى هذا فهو موافق في مذهبه في الألفية لمذهبه في الكافية الشافية، ولم يتطرق في الألفية لإجازة الإضمار مقدماً، بما يفيد أنّه لم يستقر لديه هذا الرأي، وإنّما يحتمل وروده، ولهذا لم

---

(1) ص: ٥٦.

يودعه في ألفيته، وخالف في تسهيل الفوائد مذهبه في شرح الكافية والألفية حيث أجاز الإضمار مقدماً وهذا يعني أمرين:

الأول : أنّه لا يجزم بحذف الضمير الفضلة مع الفعل الأول المهمل بل يجعله جائزاً.

الثاني: لا يجزم بتأخير ما أصله الخبر.

وفي هذا المعنى يقول: "ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولاً للأول...."[1].

إذن فمذهبه في تسهيل الفوائد إجازة حذف الضمير غير المرفوع - وهو المنصوب- إذا كان فضله وإجازة تأخير ما أصله الخبر، ولا يلزم حذفه خلافاً لمن ذهب ذلك المذهب، وعلى هذا فهو يجيز الإضمار قبل الذكر مع الفعل الأول المهمل، في باب التنازع، ويجيز تأخير ما أصله الخبر ولا يوجبه ٠

ويقول أيضاً: " وأكثر النحويين لا يجيزون(ضربته وضربني زيد)، و(مررت به ولقيني عمرو) لاشتماله على تقديم ضمير هو فضله على مفسر متأخر لفظاً ورتبة. وإنما يغتفر ذلك في ضميرٍ مرفوع لكونه عمدةً غير صالح للاستغناء عنه. وهذا تعليل المبرد ومن وافقه من البصريين. وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة في المنع فلا يجيزون "ضربوني وضربت قومك"، ولا "ضربته وضربني زيد".

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك.... إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالحٍ للحذف، وقل تقديم غيره.... وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه، ما لم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخراً، وكذا إن لم يكن من باب ظن، وكان الحذف موقعاً في لبس ومثال ذلك والفعل من باب ظن حسبني وحسبت عمراً كريماً إياه"[2].

---

(1) ص : ٨٦.

(2) شرح التسهيل ١٧٢/٢، ١٧٣

ويتضمن هذا النص فكرة رئيسة يحاول ابن مالك أن يقررها بين يدي هذه المسألة؛ لأن إثبات هذه الفكرة يكون مسوغاً له في رأيه الذي اختاره في المسألة، وذلك أنه وجد أن الموجبين لحذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع وإضمار ما أصله الخبر مؤخراً، إنما يعتمدون في ذلك على أن في التقديم إضماراً قبل الذكر وهذا لا يجوز، أما عنده فقد أجاز هذه المسألة مستدلاً على ذلك **بالسماع** حيث جاء السماع بإضمار المرفوع مقدماً والمنصوب والمجرور.

فأما المرفوع في مثل قول الشاعر: [1]

جفَوني ولَم أجفُ الأخلاء إنني ... لِغَيرِ جميلٍ من خَليلَي مهملُ

ومثال المجرور قول الشاعر[2]:

وثِقتُ بِها وَأخلَفَت أُم جندبِ ... فَزاد غَرام القَلبِ إِخلافُها الوعد"

وإذا توافر مثل هذا السماع فهو مدعاة للأخذ به في إجازة إضمار المنصوب مقدماً، وعليه فإذا انتفى منع الإضمار قبل الذكر وثبت لديه إجازته بناء على ما ورد من ذلك السماع، فيكون إضمار المنصوب في باب التنازع مع الفعل الأول المهمل جائزاً، وبالتالي فهو يجيز أن يضمر الضمير الفضلة مع الفعل الأول المهمل، ويجعله حسناً، ولكن الأحسن منه عنده أن يحذف، كما أنه يجيز أيضاً إضمار الضمير الذي أصله الخبر مقدماً، ولا يوجب تأخيره فيكون موافقاً لرأيه في تسهيل الفوائد.

---

(1) قائله مجهول، والبيت من البحر الطويل، ومن مصادره: شرح ألفية بن مالك لابن الناظم /٢٥٧، ومنهاج السالك ١٣٣/١، المساعد ٤٥٨/١، وأوضح المسالك ١٧٦/٢، والدرر اللوامع ٣١٨/٥ ، والشاهد فيه قوله: (جفوني ولم أجف الأخلاء٠٠٠٠) حيث أعمل الفعل الثاني في الأخلاء، فنصبه على المفعولية، وأعمل الفعل الأول في ضميره-وهو واو الجماعة –فلزم من ذلك أن يعود الضمير على متأخر، ووجه الاستدلال : أن الضمير المرفوع يعود على متأخر، وأجيز هذا لأن المرفوع لابد منه في الكلام ٠

(2) قائله مجهول، والبيت من البحر الطويل، وقد ورد في : التعليقة لابن النحاس الحلبي ٢٨٠/٢، ومنهاج السالك ١٣٤/١، وشفاء العليل ٤٤٨/١،والشاهد فيه قوله : (وثقت بها وأخلفت أم جندب) حيث أعمل الثاني في الاسم الظاهر، والأول في ضميره ، ووجه الاستدلال : عود الضمير المجرور على متأخر ، أي إضماره قبل الذكر.

وبعد مراجعة كلام ابن مالك وتوثيقه من مظانه ومناقشته، فيمكن في ضوء هذا أن يصل الباحث إلى نتيجة وهي: وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك، حيث جاء له في المسألة رأيان:

الأول : يجب حذف الضمير المنصوب الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنازع، وإذا كان أصله الخبر أي من باب (ظن) أو (كان) يجب إضماره وتأخيره، وتردد في إجازة إضماره مقدماً، ولم يجزم به وهو رأيه في شرح الكافيـة الشـافية والألفية.

الثاني : يجوز حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل في باب التنـازع، ويجيز تقديم أو تأخير ما أصله الخبر جازماً بذلك، فيكون انتقال من الوجوب إلـى الجواز.

وموضع الاختلاف في رأيه في هذه المسألة، هو في انتقاله من إيجـاب حـذف الضمير المنصوب الفضلة من الفعل الأول المهمل، وكذا إيجاب إضماره وتأخيره إن كان مما لا يستغنى عنه، إلى إجازة ذلك، وبالتالي: من منع الإضمار مقـدماً إلـى إجازته، ولتكون المسألة أكثر وضوحاً وعمقاً، فالباحث يرى مناسبة الإطلاع عليهـا عند غيره من العلماء، ومناقشة كلامه وموازنته بكلامهم، لتكون المسـألة واضـحة المعالم ويُنْظر هل هو موافق لأحد المتقدمين عليه في أحد رأييه، أو أن هذا التغيـر من عندياته ونتيجة لعوامل تتعلق بفكر، وأصوله النحوية؟

وعلى هذا فقد تقدم أن الضمير المنصوب إذا كان فضـله فمـذهب سـيبويه(١) والجمهور (٢)وجوب حذفه، ولا يجوز إضماره مقدماً، واستدلوا على ذلك بدليلين:

الأول- العلة النحوية: حيث استدلوا بالعلة النحوية من وجهين:

---

(١) ينظر: الكتاب ٧٩/٢

(٢) ومنهم : المبرد في المقتضب ١١٢/٣-١١٣ ، والزجاجي في الجمل/١١١، ١١٤ والصيمري في التبصـرة ١٥١/١، ١٥٢ والزمخشري في المفصل /٢٠، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/١ وابن الحاجـب فـي شرح الوافية نظم الكافية /١٦٢، والموصلي في شرح كافية ابن الحاجب ١٤٧/١ وابـن عصـفور فـي المقرب ٢٥١/١، وابن النحاس الحلبي في التعليقة ٨١٩/٢-٨٢٠ وغيرهم ٠

أحدهما: أنه لا يجوز الإضمار قبل الذكر، وهو أصلٌ من أصول العربية، وفي إضمار الضمير المنصوب الفضلة مقدماً مخالفة لهذا الأصل وارتكاب محظور يمكن تلافيه بالحذف.

ثانيهما : أن المفعول فضلة يجوز الاستغناء عنه وحذفه في سـعة الكـلام وإذا كان ذلك كذلك فحذفه مع مثل هذا المحوج أرجح وأولى

الثاني- الإجماع: حيث أجمع الجمهور على حذف الضمير الفضلة مـن الفعـل الأول المهمل، وبالتالي فالإجماع دليل يستدل لهم به.

وعلى هذا فهو موافقٌ للجمهور في مذهبه في شرح الكافية الشـافية، والألفيـة، ورأيه في إيجاب حذف الضمير الفضلة من الفعـل الأول المهمـل مؤسـس علـى مذهبهم، وبالتالي مستدلٌ بما استدلوا به، ويعد مخالفاً لهم في تسهيل الفوائد، وشـرح التسهيل، حيث ذهب إلى إجازة ذلك، وإذا كان الضمير المنصوب ممـا لا يسـتغنى عنه بأن كان من باب ظن، أو كان أو إحدى أخواتهما، فللعلماء آراء ومذاهب:-

الأول: يجب إضماره وتأخيره وهو رأي المبرد يقول: "وتقول ظننّي، وظننـت زيداً منطلقاً إياه لا يكون إلا ذلك، لأن ظننت إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بد، فهذا إعمالُ الأخير، ولم يجز أن تقول : إياه قبل أن تعطف، لأنـك لا تضـمر المفعول قبل ذكره"[1]، وهو يريد : أن الضمير المنصوب إذا كان ممـا لا يسـتغنى عنه، كأن يكون من باب ظن مثلاً، فلابد من ذكره لإنه لا يستغنى عنه، ولابد مـن تأخيره لإنه يضمر قبل الذّكر ووافقه السيرافي[2]، وابن النحـاس الحلبـي[3]وابـن جماعة[4].

واستدلوا على ذلك بأن في تقديمه إضماراً قبل الذكر، وهذا لا يجـوز لمخالفتـه الأصول، فلابد إذن من تأخيره، و إنما أضمر لأن الضمير أخصـر مـن الظـاهر

---

(1) المقتضب ١١٣/٣.

(2) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٨١/٣، ٨٢.

(3) ينظر : التعليقة ٨٢٠/٢، ٨٢١.

(4) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب /٩٣.

ويؤدي ما يؤديه الظاهر، ولهذين الأمرين أضمر الضمير المنصوب وأخر إذا كان مما لا يستغنى عنه.

وبموازنة كلام ابن مالك بمذهب المبرد يجد الباحث أنه موافقٌ للمبرد في هذا الرأي في شرح الكافية والألفية ويخالفه في رأيه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، وخالف الزجاجي حيث ذهب إلى أنه يحذف كما يحذف الضمير الفضلة يقول: "وتقول: (ظنني وظننت زيداً شاخصاً) .... فحذفت المفعولين من الفعل الأول حذفاً لاستغنائك عنهما لدلالة الثاني عليهما"[1]، ومراده أنه إذا أهمل الفعل الأول، وأعمل الثاني، واحتاج الأول إلى ضمير منصوب، وكان من باب ظن وأخواتها فإنه يحذف لئلا يضمر قبل الذكر، ويحذف لإمكان الاستغناء عنه، لأن في المفعولين في الفعل الثاني دلالة عليهما، والحذف إذا كان لدليلٍ فهو جائز، ووافقه الصيمري [2]وابن الحاجب [3]والموصلي [4] وابن عصفور في أحد قوليه[5]، واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة منها:

أولاً- القياس: حيث يقاس حذف الضمير المنصوب إذا كان أصله الخبر على حذف خبر المبتدأ إذا دلّ عليه دليلٌ، فإذا جاز ذلك في الأصل، فجوازه في باب ظن وكان من باب أولى.

ثانياً- العلة النحوية: وذلك أنهم ذهبوا إلى أنه يحذف للاستغناء عنه لدلالة الثاني عليه، أي مفعول الفعل الناسخ الثاني في نحو: ظَنني وظننت زيداً قائماً، (فزيداً قائماً)، في الفعل الثاني تدل على المفعول المحذوف من الفعل الأول المهمل، ويخالف ابن مالك أصحاب هذا الرأي في مذهبه في شرح الكافية، والألفية وتسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

---

(1) الجمل في النحو /١١٤.

(2) ينظر : التبصرة والتذكرة ١٥٢/١.

(3) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية /١٦٣، والإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١.

(4) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١٤٧/١.

(5) ينظر : المقرب ٢٥١/١.

وذهب الرضي مذهباً آخر يخالف به أصحاب المذهبين السابقين، حيث ذهب إلى أنّه لا يجوز الإضمار مقدماً لأنه إضمار قبل الذكر، ولا يجوز إضماره مؤخراً لما في ذلك من الفصل بين المبتدأ والخبر، فلم يبق إلا إظهاره، (1)نحو: "ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً" وقد ناقش ذلك في كلامٍ طويل، يراجع في موضعه، ووافقه على إظهار المنصوب الذي أصله الخبر المؤيد الأيوبي يقول: "وإن احتاج الأولُ مفعولاً فاحذفه لأنه فضله يستغنى عنه، إلا أن يكون هو المفعول الثاني من باب ظننت، فإنه لا يحذف كقولك (ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً)، فلو أضمرته وقلت: علمني إياه وعلمت زيداً قائماً، لم يجز لأن المفعول لا يضمر قبل الذكر أصلاً" (2).

ويريد المؤيد الأيوبي أنه إذا أعمل الثاني، وأهمل الأول، فإن احتاج إلى مفعول وكان فضله فيجب حذفه، وإن كان مما لا يستغنى عنه فلا يجوز إضماره مقدماً ولا مؤخراً، وكذلك لا يجوز حذفه، فيبقى إظهاره ويستدلون على ذلك بما يلي :

أما امتناع إضماره مقدماً فلأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر وهذا لا يجوز فينتفي إذاً أن يضمر مقدماً.

ويمتنع أيضاً إضماره مؤخراً وذلك لأنه يؤدي إلى الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، وأما امتناع حذفه فلأن أصله الخبر والخبر عمدة، وبناء على هذا فيمكن أن يقال أن ابن مالك موافق للرضي في وجه دون وجه، فأما الوجه الذي اتفق معه فيه فهو منع إضمار المنصوب مقدماً وذلك مذهبه في شرح الكافية الشافية، والألفية، وخالفه في إيجاب إضماره مؤخراً، بخلاف الرضي حيث منع ذلك،وهذه المذاهب المتقدمة هي جملة المذاهب في المسألة، وبعد استعراضها ومعرفة مواقف ابن مالك منها موافقة أو مخالفة، فمن المناسب أن يخص شراح الألفية، الذين تابعوا المصنف وشرحوا أقواله بمزيد توضيح وتفصيل.

فابن الناظم يوافق والده في مذهبه في الألفية، وشرح الكافية الشافية، حيث ذهب إلى منع الإضمار للمنصوب مقدماً مع الفعل الأول المهمل في باب التنازع، إذا كان

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/١، ٢٠٨.

(2) الكناش ١٣٨/١.

فضله وإضماره مؤخراً إن كان مما يستغنى عنه[1]. ووافقه أبو حيان، [2]والمرادي، [3]وابن قيم الجوزية،[4]وابن عقيل، [5]والهواري،[6]وابن طولون[7]

إلا أن أبا حيان زاد عليهم، بأن أجاز إضمار الفضلة مع الأول المهمل في الشعر، أي في الضرورة، وبالتالي فأصحاب هذا الرأي موافقون له في مذهبه في شرح الكافية الشافية، والألفية، ومخالفون لرأيه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

وخالفه ابن هشام في الضمير إذا كان أصله الخبر أي من باب ظن أو كان فإنه اختار أن يحذف، واستدل على ذلك بأنه حذفٌ لدليل [8] وهو بهذا مخالف له في مذهبه في الألفية.

ومن شراح التسهيل ابن عقيل والذي يظهر من كلامه أنه لا يوافق ابن مالك في تسهيل الفوائد، في إجازة حذف الضمير الفضلة من الفعل الأول المهمل، وإجازة تأخير ما أصله الخبر، وذلك وفقاً لمذهبه في شرح ابن عقيل، وبين أن مذهب الأكثرين بخلافه[9].

ووافقه السلسيلي[10]، أما الدماميني فظاهر كلامه موافقة ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل[11]، وناقش المسألة خالد الأزهري وذكر المذاهب في المسالة، ولم يذكر له اختياراً يمكن أن ينسبه الباحث إليه[12].

---

(1) ينظر : شرح ألفية ابن مالك /٢٥، ٢٥٩.

(2) ينظر : منهاج السالك ١٣٤/١.

(3) ينظر : توضيح المقاصد ٦٤٠/٢، ٦٤١.

(4) ينظر : إرشاد السالك ٣٤٩/١، ٣٥١.

(5) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٩٩/١، ٥٠١، ٥٠٢ .

(6) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٩٨/١، ١٩٩.

(7) ينظر : شرح ابن طولون ٣٦٢/١.

(8) ينظر : أوضح المسالك ١٧٨/٢، ١٧٩، ١٨٠.

(9) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٦/١ ، ٤٥٧

(10) ينظر : تعليق الفرائد ٥٨/٥-٥٩

(11) ينظر : شفاء العليل ٤٤٩/١

(12) ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٢/ ٤٩٨ ، ٤٩٩

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في شـرح الكافيـة الشـافية والألفية، الذي ذهب فيه إلى إيجاب حذف الضمير الفضلة مع الفعل الأول المهمـل، وإضمار وتأخير ما أصله الخبر وذلك لما يلي:

أولاً : أن الإضمار قبل الذّكر مخالفٌ، لأصول العربية، إذ الأصـل أن يتقـدم المذكور ثم يضمر بعد ذلك، وفي إضمار الفضلة المنصوب مع الفعل الأول المهمل إضمار قبل الذكر، وفي هذا الأمر ارتكاب محظور مع وجود ما هو أيسر منه، وهو الحذف لأن المحذوف فضلة ويجوز حذفه والاستغناء عنه، فارتكاب هذا الأمر أولى وأحسن من الإضمار قبل الذّكر.

وما احتج به ابن مالك في شرح التسهيل لإجازة الإضمار مقدماً لا يصـل إلـى درجة ترك هذا الأصل وتجاوزه إلى الإباحة، وإنما يحمل ما ورد من ذلـك علـى وقوعه في الشعر دون النثر، والشعر موطن الضرورة ويتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

ثانياً: أن الضمير المنصوب إذا كان أصله الخبر فيجب إضماره مؤخراً لأمور:

الأول: أنه لا يصح الاستغناء عنه لأن أصله الخبر، وكلام من قـال إن الخبـر يجوز حذفه إذا دل عليه دليل فحذف الضمير المنصوب الذي أصله الخبر من بـاب أولى، يضعفه الباحث وذلك لوقوع الاختلاف من جهة المعنى ومن جهة الاحتياج.

فأما من جهة المعنى فالخبر اسم قائم برأسه وله دلالة منفردة كمـا أن المبتـدأ كذلك، أما الاسم المنصوب في باب ظن الذي أصله الخبر فاحتياج الفعل الناسخ إليه كبير، وذلك لأن في حذفه إخلالاً بالمعنى، لأن المفعول الحقيقي لـ (ظن) هو معنى المفعولين معاً فإذا قيل : علمت زيداً قائماً فالمعلوم هو قيام زيد، ولهذا فـلا يجـوز حذفه، وبالتالي فإضماره أولى أيضاً من الإظهار، لأن الضمير كمـا يقـال أكثـر اختصاراً من الاسم الظاهر ويدل على ما يدل عليه، ولو قيل أيضاً إن الحذف أولى من الإضمار، لأن الحذف اختصار في باب ظن جائز، فيقـال: إن هـذا وإن كـان صحيحاً إلا أنه قليلٌ جداً، والمصير إليه غير جيد لاسيما مع وجود الأولـى وهـو

الذكر والإضمار مؤخراً، ويرى الباحث إيجاب الإضمار والتأخير، لأن فيه خلاصاً من محذورين هما الإضمار قبل الذكر، وحذف ما لا يستغنى عنه.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

ثبت مما تقدم اختلاف رأي ابن مالك، والمتأمل لكلامه، يجد أنه لم ينتقل دفعة واحدة من رأيٍ إلى آخر، بل جاء هذا التحول والتغير تدريجياً. وبيان ذلك أنه في شرح الكافية الشافية، مع أنه أوجب الحذف والإضمار مؤخراً، إلا أنه تردد في قبول الإضمار مقدماً، والسر في ذلك، أنه وجد أن السبب الذي يمنع به إضمار المنصوب مقدماً مع الفعل الأول المهمل، هو لئلا يوقع ذلك في محظور هو الإضمار قبل الذكر، بينما لاحظ أن العرب اغتفرت ذلك على شريطة التفسير في بعض المواضع، والأمر مع الفعل الأول المهمل لا يعدو ذاك، وأيضاً ورد **سماع** في ذلك هو قول الشاعر:

إِذَا كُنتَ تُرضِيه ويرضيك صاحب جِهاراً فَكُن في الغَيبِ أَحفَظَ لِلوِدِ

وهو على ندرته كما وصفه، إلا أن هذا يعني أن العرب تكلمت به ويمكن أن يقاس ذلك على تقدم غيره من المفسرات على مفسراتها.

ولهذين الأمرين فقد كان هذا الرأي جاذباً له، وكانت هذه هي نقطة التحول في التفكير لديه التي قادته بعد ذلك إلى التغير من المنع إلى الإجازة، إلا أنه لا يزال في شرح الكافية متردداً في القول بهذا الرأي لضعف السماع الوارد به، وقلته، وهذا يعني أنه لم يصل في شرح الكافية إلى حد الجزم به أو معارضة رأيه الأول به. ثم دأب في التفكير بعد ذلك في هذه النقطة، والبحث عن دليل أقوى يؤيد به هذا الرأي فاطّلع في شرح التسهيل على عدة شواهد وجد فيها حصول الإضمار قبل الذكر وراداً عند العرب، والضمير مرفوع ومنصوب ومجرور ، وهذه هي المرحلة الثانية التي وصل إليها التفكير النحوي في هذه المسألة عنده، أي عثوره على الشواهد الشعرية التي ورد فيها الإضمار قبل الذكر.

فتقوى لديه بهذا السماع أن يكون الإضمار قبل الذكر جائز في باب التنازع بالقياس على غيره من الأبواب التي أبيح فيها ذلك. وبإجازته الإضمار قبل الذكر نحى عنه جانباً السبب الذي أوجب به الحذف والإضمار مؤخراً، ونظر بذلك للمسألة نظرة أخرى، وذلك أنه أصبح يجيز إضمار المنصوب قبل الذكر بناء على ما ورد في ذلك وبالتالي، وصل إلى المرحلة الأخيرة التي أجاز فيها ما أوجبه في شرح الكافية الشافية، فأجاز إضمار المنصوب الفضلة مقدماً مع الفعل الأول المهمل، وأجاز إضمار ما أصله الخبر.

ويمكن أن يخلص الباحث من هذا الكلام إلى أن السبب في تغير رأي ابن مالك من الإيجاب إلى الإجازة هو إطلاعه على عدة شواهد شعرية جاء فيها تقدم الضمير على مفسره وقاس ذلك في باب التنازع على ما اغتفر العرب إضماره قبل الذكر على شريطة التفسير.

فيكون نظر إلى المسألة على أساس أنها لا تعدو أن تكون من باب تقدم المفسر على المفسر، أي تقدم الضمير قبل الذكر، فبالتالي يمكن أن يقيس إضماره في باب التنازع على غيره من الأبواب إلى اغتفر فيها تقدم الضمير قبل الذكر.

المسألة الثانية

تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور

تقدم الحال على عاملها
الظرف والجار والمجرور

إذا كان العامل في الحال هو الظرف أو الجار والمجرور ، ففي تقدم الحال على هذين العاملين خلاف، ولكن لابد من التفصيل بعض الشئ قبل الخوض والتفصـيل في هذا الخلاف،وذلك لأن تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور يـأتي على وجهين:

الأول : أن يتقدم الحال على المبتدأ و الخبر العامل في الحال (الظرف أو الجار والمجرور) وذلك نحو :"قائما في الدار زيد" ، أو "قائماً عندك عمرو" ، أو "قائماً زيد في الدار" أو" قائما زيد عندك" ، ولا خلاف بين العلماء في منع مثل هذا التقـدم (١) إلا ما ورد عن الأخفش في أحد قوليه من إجازة مثل ذلك ، فقد جاء عنه إجـازة (فداء لك أبي وأمي) (٢).

الثاني: أن يتقدم الحال على العامل الظرف الجار والمجرور وحرف الجر- أي يتوسط بين المبتدأ و الخبر- وذلك نحو: زيد قائماً في الدار أو عندك، والذي يتناوله هذا المبحث هو الوجه الثاني، وللعلماء فيه آراء ومذاهب وذلك على النحو التالي:

أولاً: لا يجوز مطلقاً أن تتقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو رأي سيويه(٣) والجمهور(٤).

ثانيا: يجوز مطلقاً أن تتقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، وهو

---

(١) حكى الإجماع على منع ذلك العكبري في اللباب ٢٩٠/١، والرضي في شرح الكافية ٢٥/٢.

(٢) ينظر رأي الأخفش في: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ١٢٤

(٤) ومنهم : أبو الحسن الوراق في علل النحو / ٣٧٢ ، وابن جني في اللمع /١١٧ ، ١١٨ ، والصيمري في التبصرة ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨، والواسطي في شرح اللمع /٧٢ ، ٧٣ ، والزمخشـري فـي المفصـل /٦٢ والأصفهاني في شرح اللمع /٤٦٦ ، والعكبري في اللباب ٢٩٠/١ ، ٢٩ ، وابن الحاجب فـي الإيضـاح ٣٣٠/١ ، وشرح الوافية الشافية نظم الكافية /٢٢٠ والموصلي في شرح كافية ابن الحاجـب ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ و ابن عصفور في المقرب ١٥٦/١ ، والمؤيد الأيوبي في الكناش ١٨٤/١ ، ١٨٥ ، وأبو حيان فـي إعراب القرآن ١١١/٥.

رأي الأخفش[1].

ثالثاً: إجازته فيما إذا كانت الحال فيه من مضمر، وهو رأي الكوفيين[2].

ويتضمن كلام الاشموني إشارة إلى اختلاف رأي ابن مالك إذ يقول: "ونـدر تقديمها (أي الحال) [3]على عاملها الظرف والجار والمجرور المخبر بهمـا نحـو: (سيعد مستقراً عندك أو في هجر) فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا هو مذهب البصريين .... وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً، أو حرف جر، ويضعف إن كان غيرهما، وهو مذهبه في التسهيل.... "[4].

يعني أنه يذهب في الألفية، إلى أنه لا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو حرف جر، وما جاء خلاف ذلك فهو نادر يحفظ ولا يقاس عليـه ، بينمـا خالف ذلك في تسهيل الفوائد، فأجاز تقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو حرف جر، بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر، وعلى ضعف إن كانت الحـال اسـماً صريحا، وبالتالي فرأيه مختلفٌ فيها، ولمناقشة الخلاف الـذي أشـار إليـه، فمـن المستحسن أن يناقش هذا في ضوء كلام ابن مالك نفسه يقول:

"والحالُ إِن ينصب بِفعلٍ صرفَا   أَو صـفَـة أَشْبـهت المـصرفَـا
فَجائِز تَقْديمه (كَـمسـرِعاً ذَا   راحـلٌ) ومـخْلـصاً زيـد دعـا
ولازِم تَقْـديم عامـلِ ســوى   ذَينِ كـ(تـِلْك زينـَب ذَاتَ جـوى)
ومثْلُ تلْك:(لَيتَ)و(لَعل)و(كَـأَن)   وكُـل مـا فيه حصـولٌ اسـتَكَن
كَالنضرِ فيها أَو هنَاك مـكْرماً   والخُلفُ في تَـوسيط ذي قَد علما" [5]

(5)

([1])ينظر مذهب الأخفش في : اللباب ٢٩٠/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابـن الناظم /٣٢٩ ، و إرشاد السالك ٤١٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٩/١ ، وشرح المكودي /١٣٩ ، وشـرح ابن طولون ٤١٧/١.

([2]) ينظر: مذهبهم في: المساعد ٢/ ٣٣

([3]) ما بين القوسين توضيح من الباحث وليس من كلام الاشموني.

([4]) شرح الأشموني ٣٠٧/٢

([5]) شرح الكافية الشافية ٧٥١/٢.

ويفهم هذا الكلام أنه يريد أن الحال إذا كان عاملها فعلاً متصرفا، أو صفة تشبه المتصرف، وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فإنه يجوز أن تتقـدم على عاملها لتصرفه في نفسه فيتصرف في مفعوله.

أما إذا كان سوى هذين، أي مما عمل بمعنى الفعل، وذكر منها الظرف والجـار والمجرور فلا يجوز أن يتقدم عليها الحال وعبر عنهما بقوله: (وكل ما فيه حصول استكن)، ثم وضح أن الخلاف حصل في تقديم الحال على الظرف والجار والمجرور إذا توسط بين المبتدأ، والظرف أو الجار والمجرور نحو: (سعيد مستقراً في هجر)، ويقول أيضا: " فلو كان العامل فعلاً غير متصرف كفعل التعجب أو صفة لا تشـبه الفعل المتصرف نحو: (مثل) (وشبه) لم يجز تقديم الحال عليه، وكذا إذا كان العامل متضمناً معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة و(ليت) و(لعل) و(كأن)، وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار، وإياها عنيت بقولي....(كل ما فيه حصول اسـتكن).... "[1].

وهو في هذا الكلام يذكر المواضع التي يمتنع فيها تقدم الحال على عاملها ومنها إذا كان العامل فعلاً جامداً، أو صفة ولكنها لا تشبه الفعل المتصرف، فلا يجـوز أن تتقدم الحال في هذا الموضع، وكذلك إذا كان العامل متضمناً معنى الفعل - وذكـر منه الظرف والجار والمجرور فلا يجوز أن تتقدم الحال عليها، والذي يعني الباحث هو الأمر الثاني الذي منع فيه ابن مالك تقدم الحال على عاملها الظـرف أو الجـار والمجرور.

واستدل على ذلك بالعلة النحوية: وذلك أن الظـرف أو الجـار والمجـرور، لا يعملان إلا بتضمن معنى الفعل، وهو عامل ضعيف، ولهذا الضعف فلا يجـوز أن يعامل معاملة الأصل وهو الفعل (المتصرف) و الصفة التي تشبهه، وذكر بعد ذلـك رأي الأخفش وهو إجازة ذلك مطلقاً وذكر ما استدل به.

والحق أنه لم يبق على هذا الرأي، بل خالفه و أجاز أن تتقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور يقول: "وأكـثر النحـويين عـلى إجـراء هـذين

([1]) شرح الكافية الشافية ٧٥٢/٢

مـجرى ما تقدم من العوامل القاصرة[1] عن نصب الحال المتقدمة، والصـحيح أن يجعل لهذين مزية بجواز التقديم على وجه دون وجه، فيجوز إذا كـان ذو الحـال متقدماً، نحو: زيد مقيماً عندك، ولا يجوز إذا كان متأخراً نحو: مقيماً زيد عندك"[2].

والمتأمل لهذا النص يجد أنه هنا ما منعه في شرح الكافية الشافية حيـث أجـاز تقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو حرف جر بشرط تقدم ذي الحال في نحـو: زيد مقيماً في الدار، وهو في هذا الرأي موافق للأخفش في رأيه في هذه المسألة.

واستدل على ذلك بالسماع ومنه :-

أولاً : قراءة **والسموات مطويات بيمينه** [3] وذلك على نصب مطويـات على أنها حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور بيمينه ، وقد تقدم الحـال على عامله وهو جار ومجرور، وعلى هذا مدار الجواز.

ثانياً: قول ابن عباس رضي الله عنهما: " نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة "[4] حيث تقدم (متوارياً) وهو منصوب على الحـال علـى عامله الجار والمجرور: (بمكة).

ثالثاً: قول الشاعر [5]:

رهطُ ابن كُوزٍ محقبي أدراعهم ... فيهم ورهطُ ربيعةَ بن حذَارِ

---

(1) أي العاملة بتضمن معنى الفعل حيث ذكر منها : اسم الإشارة ، وحرف التنبيه ، وحرف التمني ، وحـرف التشبيه.

(2) شرح عمدة الحافظ ٤٣٦/١ ، ٤٣٧.

(3) آية ٦٧ من سورة الزمر وهي بنصب مطويات قراءة.

(4) مسند الإمام أحمد ٤٣٦/١، ٤٣٧ وهو بلفظ: " متوارٍ بمكة " وبلفظ آخر" كان النبي صلى الله عليـه وسـلم متوارياً بمكة"، ولم أجد هذه الرواية ولعله اطلع عليها في لفظ آخر لم أتمكن من الوقوف عليه.

(5)هو النابغة الذبياني ، والبيت من البحر الكامل في ديوانه، ص: ١٠٦ومن المصادر التي ورد فيها هذا البيت: شرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٦/١وشرح ألفية ابـن مالك لابن الناظم ، وتوضيح المقاصد ٧١٣/١ وشفاء العليل ٥٣٤/٢، وفي شرح الشواهد الكبرى للعينـي ٣٨٠/٢ ، والشاهد فيه قوله : " محقبي أدراعهم" حيث وقع حالاً من الضمير المجرور، وهو قوله: "فـيهم" وهذا شاذٌ ولا يقاس عليه وقد قيل : إن " محقبي أدراعهم" نصب على المدح، فحينئذ لا شاهد فيه.

والمتأمل لرأيه في شرح عمدة الحافظ يجد أنه موافقٌ فيه لمذهب الأخفش ومستدلٌ بما استدل به.

ويلاحظ الباحث أنه لم يفرق في شرح عمدة الحافظ بين أن يكون الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو اسماً ظاهراً، بل ظاهر كلامه أنه لا فرق بين إجازة التقدم على العامل الظرف أو الجار والمجرور، بين أن يكون الحال ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو أن يكون اسماً ظاهراً.

وهذه هي نقطة تحول أيضا في رأي ابن مالك، حيث ذهب في التسهيل إلى إجازة تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور، بقوة إن كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وعلى ضعف إن كان اسماً ظاهراً يقول: "فإن كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبوقاً بمخبر عنه جاز على الأصح، توسيط الحال بقوة، إن كان ظرفاً أو حرف جر، وبضعف إن كانت غير ذلك"[1].

وفي هذا الرأي اتفاق مع رأيه في شرح عمدة الحافظ واختلاف، فأما الاتفاق فهو على إجازة تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور، والاختلاف فكما تقدم أنه لم يفرق بين أن يكون الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو اسماً ظاهراً، حيث أجاز ذلك مطلقاً.

وفي تسهيل الفوائد فصل في المسألة بين أن يكون الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وبين أن يكون اسماً ظاهراً، فإذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فهو يجيز التقدم بقوة، وإذا كان اسماً ظاهراً، فإنه يجيز ذلك ولكنه يضعفه.

والسبب في هذا أنه فرق بين الحال في قوة التقدم وضعفه وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

في حين ضعفه إن كانت الحال صريحة لأن تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ضعيف من الأصل، وذهب في شرح التسهيل إلى نحو هذا الرأي يقول : " فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفاً أو حرف جرٍ مسبوقاً باسم ما الحال له، جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحةً كانت الحال نحو

([1]) ص: ١١١ .

(زيد متكئاً في الدار)، وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر[1]:

ونحن منَعنَا البحر أن تَشربوا به وقد كان منكُم ماؤُه بمكان

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل، ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف : **والسموات مطويات بيمينه** ، وقول ابن عباس - رضي الله عنه-: " نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة".
وقول الشاعر:

رهطُ بن كُوزٍ محقبي أدراعهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بن حذَارِ

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر "إن" إذا كان ظرفاً، فكما استحسن القياس على (إن عندك زيداً) لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى ولتوسعهم في الظروف بما لا يتوسع في غيرها بمثله ، كذا يستحسن القياس على : (وقد كان منكم ماؤه بمكان)، وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً والصحيح جوازه محكوماً بضعفه"[2].

وهذا الكلام الطويل يستفاد منه أنه يرى أنه إذا كان عامل الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً وقد تقدم عليه صاحب الحال، - وهو المبتدأ - فإنه يجوز تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، وفي هذا التقدم تفصيل لإن الحال إما أن تكون اسماً ظاهراً أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، فإذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً فهو يجيز تقدمها والحالة تلك بقوة واستدل على ذلك بما يلي:

أولاً- السماع، ومنه البيت المتقدم الذكر في النص، حيث تقدم الحال وهو " منكم " على عامله الجار والمجرور "بمكان"،

---

(1) بلا نسبة في المصادر التي ورد فيها إلا أن العيني نسبه لبعض الخوارج، و البيت من البحر الطويل ورد في : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٣٣٠، وتعليق الفوائد ٢١٩/٦، وفي شرح الشواهد الكبرى للعيني ٢/ ٣٨٣. والشاهد في قوله: "منكم" حيث وقع حالاً من المجرور بالحرف "بمكان" وهو شاذ، ويستشهد به ابن مالك على جوازه.

(2) شرح التسهيل ٣٤٦/٢

ثانيا- القياس: على إجازة تقدم خبر إن على اسـمها، وهـو ظـرف أو جـار ومجرور، ووجه القياس : أنه جاز في إن تقدم خبرها على اسمها، مع أنهـا تعمـل بشبه الفعل وليس بالأصالة، وبالتالي فلما أجيز ذلك في "إن" يمكن القياس عليه فـي تقدم الحال على عاملها الظرف، والجار والمجرور مع ضعفه في العمل، إذا كانـت الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

ثالثاً: أن العرب توسعت في الظرف والجار والمجرور ما لم تتوسع في غيرهما بمثله، فحمل ما جاء من ذلك على النحو المتقدم أولى.

وأما إذا كانت الحال اسماً صريحاً فقد أجازه على ضعف، واستدل على إجازته بدليل واحد هو السماع كما تقدم[1] ، ولكن حكم بضعف تقدم الحال الصريحة علـى العامل (الظرف، والجار والمجرور) وذلك لأن العامل ضعيف.

وخلاصة الأمر أن رأيه اختلف في هذه المسالة وطرأ عليه التغير، حيث جاء له ثلاثة آراء:

الأول: لا يجيز تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور مطلقاً، وهو رأيه في شرح الكافية، والألفية.

الثاني: إجازة التقدم مطلقاً، وهو رأيه في شرح عمدة الحافظ.

الثالث: إجازة التقدم مع التفصيل في ذلك، حيث أجازه بقوة إن كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وعلى ضعف إن كانت الحال اسماً صريحاً.

ويمكن في ضوء هذا الكلام أن يوضح الباحث موضع الاختلاف في رأيه، وذلك أن الاختلاف دار حول إجازة تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجـرور، فقد منعه في شرح الكافية، والألفية وأجازه مطلقاً في شرح عمدة الحـافظ، وفصـلَ بين أن يكون الحال اسماً صريحاً أو جاراً ومجروراً في تسهيل الفوائـد، وشـرح التسهيل.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦

ومذهب سيبويه والجمهور منع تقدم الحال على عاملها إذا كان (معنى الفعل)[١]، يقول سيبويه: " واعلم أنه لا يقال (قائماً فيها رجل)، فإن قال قائل : أجعله بمنزلة راكباً مر زيد، وراكباً مر الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس ، لأن فيها بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفون تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل فأجره كما أجرته العرب واستحسنته، ومن ثم صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء"[٢].

والمراد إذا كان العامل في الحال هو معنى الفعل - ويدخل تحته الظرف والجار والمجرور- فلا يجوز أن تقدم الحال على هذا العامل، ولا يصح القياس على تقدمها على الفعل، وذلك لقوة الفعل بالتصرف، وضعف معنى الفعل في ذلك، ولهذا فلا يخص سيبويه وجهاً دون وجه، بل يجعل المنع عاماً، ووافقه المبرد[٣] وهو مذهب الجمهور [٤]، ومن أدلتهم:

أولاً: انعدام السماع بتقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور مع تقدم صاحب الحال، نحو (محمد مقيماً في الدار)، ولو كان ذلك وارد عنهم لوجد ذلك في كلامهم.[٥]

ثانياً: العلة النحوية:وقد تقدم بيانها[٦]

([١])وهم يريدون بمعنى الفعل: ما عمل عمل الفعل لتضمنه معناه دون حروفه وذلك مثل : اسم الإشارة، والجار والمجرور والظرف، ونحوها..

([٢]) الكتاب ١٢٤/٢.

([٣]) المقتضب ١٧٠/٤.

([٤]) ينظر : علل النحو / ٣٧٢ لأبي الحسن الوراق ، و اللمع /١١٧ ، ١١٨ لابن جني ، و التبصرة ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨ للصيمري ، و شرح اللمع /٧٢ ، ٧٣ للواسطي ، و المفصل للزمخشري /٦٢ و شرح اللمع /٤٦٦ للأصفهاني، و اللباب ٢٩٠/١ ، ٢٩ للعكبري ، و الإيضاح ٣٣٠/١ لابن الحاجب، وشرح الوافية الشافية نظم الكافية /٢٢٠ لمصنفه، و المقرب ١٥٦/١ لابن عصفور ، و إعراب القرآن 111/5 لأبي حيان، وغيرها.

([٥]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/١.

([٦]) ينظر ص: ٢٣٤ من هذا المبحث.

ثالثاً: الإجماع، حيث أجمعوا على منع تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور.

وعلى هذا فيعد ابن مالك موافقاً لرأي الجمهور في مذهبه في شرح الكافية الشافية والألفية، كما أنه مخالف لهم في رأيه الآخر في شرح عمدة الحافظ وتسهيل الفوائد وشرح التسهيل، وخالف الأخفش في هذه المسألة حيث ذهب إلى إجازة تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور بشرط تقدم صاحب الحال نحو:(محمد قائماً في الدار)[1]واستدل على ذلك بأدلة منها:

أولاً- السماع: ومنه قراءة الحسن البصري ﴿ والسموات مطويات بيمينه﴾ بنصب: "مطويات"، ومنه قول الشاعر:

رهطُ بن كُوزٍ محقبِي أَدراعهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بن حذَارِ

ثانياً: أن في تقدم الحال توسطاً بين المبتدأ المتقدم والخبر، الظرف والجار والمجرور، وتقدم أحد الجزأين من المبتدأ والخبر كتقدمهما، وأيضاً فإن الظرف متعلق بالفعل فكأن الفعل ملفوظ به، وعلى هذين الدليلين بنى الأخفش رأيه في تجويز تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، ووافقه : ابن الخباز وبدر الدين بن جماعة[2]، ولا يوافق الباحث أصحاب هذا الرأي لأنه مع التسليم بهذا السماع إلا أنه ليس من الكثرة بحيث يمكن الاعتماد عليه في إجازة تقدم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور مع ضعفهما في العمل.

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كانت الحال من مضمر فيجوز أن تتقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وذلك نحو: (أنت قائماً في الدار) [3]، ولسائلٍ أن يسأل ما الذي حمل الكوفيين على إجازة تقدمه في هذه الحالة والعامل هو معنى الفعل – مع ضعفه كما تقدم – وهم يمنعون تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً؟

([1])ينظر مذهب الأخفش في : اللباب ٢٩٠/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٤/٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم /٣٢٩ ، و إرشاد السالك ٤١٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٩/١ ، وشرح المكودي /١٣٩ ، وشرح ابن طولون ٤١٧/١.

([2]) ينظر : توجيه اللمع ٢٠٦، وشرح كافية ابن الحاجب / ١٥٠ ، ١٥١.

([3]) ينظر مذهب الكوفيين في المساعد ٣٣/٢ واللمع ٣٣/٤.

والجواب: إن القوم إنما منعوا الحال من التقدم على عاملها إذا كان فعلاً، لن ذلك يستلزم تقدم الضمير على الظاهر في مثل: (راكباً جاء زيد) لأن في راكباً ضـمير زيد وقد تقدم عليه[1].

ومن أصولهم منع تقديم المضمر على المظهر، بخلاف البصريين فهم يجيزونـه لكونه بعود على متأخرٍ لفظاً، متقدماً رتبه، وفي تقدم الحال على عاملها في مثـل: " أنت قائماً في الدار" أو "قائماً أنت في الدار" انتفاء هذا المانع، فلهذا أجازوه.

ومن شرّاح الألفية ابن الناظم ، والظاهر من كلامه موافقة ابن مالك في الألفية وشرح الكافية[2]، فهو لا يجيز تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجـرور مع تقدم صاحب الحال عليهما، لأن الظروف المتضمنة معنى الاستقرار لا تتصرف في نفسها فكذلك لا تتصرف في معمولها، ووافقه: ابن قيم الجوزية، وابـن عقيـل، وابن هشام، والهواري، والمكودي، والسيوطي، وابن طولون [3].

وعلى هذا فلم يخالفوا رأيه في الألفية ، وشرح الكافية الشـافية، فـي حـين خالفوه في رأيه في شرح عمدة الحافظ وتسهيل الفوائد وشرح التسهيل، ومن شراح التسهيل أبو حيان حيث خالفه في مذهبه في تسهيل الفوائد يقول: " والصحيح منـع التوسط مطلقاً وهو الذي صححه أصحابنا، وتأولوا ما ورد مما ظاهره ذلك فخرجوا نصب (مطويات) على الحال من السماوات والسماوات هي العاملة في الحال بنفسها لما فيما من معنى الفعل، وهو "السمو" لا المجرور الذي في موضع الخبـر ، وذو الحال يجوز أن يعمل في الحال إذا كان فيه معنى الفعل فقد أجاز النحويون أن يقال: (هذا قائماً زيد)، على أن يكون قائماً حالاً من هذا ، وعمل في قائم بما فيه من معنى الإشارة والتنبيه، وخرجوا (محقبي أدراعهم) على أنه منصوب علـى المـدح ،.... ويكون قد اعترض الجمل التي تدل على المدح أو الذم بين المبتدأ والخبـر، وقطـع

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥١.

(2) شرح ألفية ابن مالك / ٣٢٩.

(3) ينظر: إرشاد المسالك ٤١٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٩٢/٢ ، وشرح ألفية ابـن مالك للهواري ٣١٧/٢ ، وشرح المكودي / ١٣٩ ، والبهجة المرضية / ٢٨٥ ، ٢٨٦، وشرح ابن طولون ٤١٦/١، ٤١٧.

النكرات إذا جاءت بعد المعارف على المدح أو الذم جائز، وخرج ذلك أيضاً على النصب بإضمار "أعني" كأنه قيل أعني مطويات، وأعني (محقبي أدراعهم) وأعني (بادي ذلة). وأما إجازة الكوفيين (أنت قائماً في الدار)، و(قائماً أنت في الدار)... فشيء بالقياس ولم يصح سماعه من لسان العرب"[١].

ويريد أبو حيان أن ما ذهب إليه ابن مالك في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل من إجازة تقدم الحال على ما عاملها الظرف والجار والمجرور مع تقدم المخبر عنه غير صحيح والصواب منع ذلك مطلقاً فاقاً للجمهور.

وأما ابن عقيل في المساعد فلم يكن له اختيار في المسألة ، وإنما ذكر أن في توسط الحال بين المبتدأ والخبر الظرف أو الجار والمجرور ثلاثة آراء، وهي مدار الدراسة في هذا المبحث [١]ووافقه الدماميني[٢]، وذهب السلسيلي إلى موافقة ابن مالك، على إجازة تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور إذا تقدم عليهما مخبر عنه بقوة إن كان الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً وعلى ضعف إن كانتا غير ذلك.

واحتج بالسماع الذي احتج به ابن مالك[٣] وبالتالي فهو موافق له في مذهبه في التسهيل ومخالف له في مذهبه في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ والألفية.

الترجـــيح:

وإذا كان العامل معنى الفعل، فلا يخلو من أن تكون الحال جاراً ومجروراً أو لا، فإذا كان العامل معنى الفعل (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) وكانت الحال كذلك ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيترجح للباحث كلام ابن مالك في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل، الذي أجاز فيه مثل هذا التقدم بقوة وذلك أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما أكثر مما يتوسع في غيرهما، ولم تعاملهما العرب كغيرهما من

---

(١) التذييل والتكميل ٣ /٨٦ (مصورة مخطوط دار الكتب المصرية).

(١) ينظر: المساعد ٣١/٢.

(٢) ينظر: تعليق الفوائد ٢٢٧/٤.

(٣) ينظر: شفاء العليل ٥٣٣/٢.

المعمولات.

ويمكن أن يقاس جواز تقدمها هنا والعامل "الظرف أو الجار والمجرور" وهو ما يعبر عنه "بمعنى الفعل"، على جواز تقدمه على الخبر في باب "إن"، وذلك أنه لا يجوز تقدم الخبر في باب إن على الاسم إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فكما أبيح هناك والعامل غير متصرف في نفسه، ولا يعمل بحكم الأصالة ، أبيح هنا - أيضاً- التقدم كذلك.

أما إذا كانت الحال صريحةً نحو: "محمد قائماً في الدار" فيرجح الباحث منع تقدم هذه الحال على العامل المعنوي وذلك للأمور التالية:-

أولاً: انعدام السماع الوارد عن العرب مع تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، ولو كان ذلك سائغاً وشائعاً لفاض به السماع، وما ورد وظاهره أنه من هذا القبيل دليلٌ قابلٌ للتأويل ولا يخاص الاستدلال به في هذا الباب، وقد أفاض أبو حيان في توجيهه بما يكفي عن إعادته[1] .

الثاني: أن الجار والمجرور عاملٌ ضعيف لأنه لا يعمل بحكم الأصالة بل يعمل بما فيه من (معنى الفعل) ولضعفه فلا يتصرف في نفسه والذي لا يتصرف في نفسه حري ألا يتصرف في معموله، إذاً فلا يجوز أن تتقدم الحال الصريحة على عاملها الظرف والجار والمجرور لمثل هذين السببين .

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :-

والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف في رأي ابن مالك أنه منع تقدم الحال على عامله إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً في شرح الكافية وذلك لأنه يذهب إلى أن الظرف، والجار والمجرور عاملان ضعيفان في الحال، وهذا الضعف جاء من وجهين:

الأول: أنهما إنما يعملان بتضمنهما معنى الفعل، والأصل فيهما ألا يعملا شيئاً

([1]) ينظر: التذييل والتكميل ٣ /٨٦ (مصورة مخطوط دار الكتب المصرية)

ومعنى الفعل لا شك أنه عامل ضعيف، وأضعف من الفعل.

الثاني: أن الظرف والجار والمجرور لا يتصـرفان فـي أنفسـهما، والـذي لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره، فلضعف الظرف، لم يجز فيـه أن يتقـدم الحال عليه، ومن الأسباب الداعية له – أيضاً - إلى هذا المنع قلة السماع الـوارد في ذلك. وابن مالك متابع في هذا القول لمذهب الجمهور، وقد وجدت أنّـه يلتزمـه كثيراً في شرح الكافية الشافية، ولكنه مع منعه لهذا التقدم، إلا أنه عندما حكى مذهب الأخفش في شرح الكافيه، لم يصرح بمخالفته، أو تخطئته فيه، بل ذكر رأيـه ومـا ستدل به وعقب بأن ما أجازه الأخفش في الظرف والجار والمجرور، لايجوز فـي غيره من العوامل التي لا تتصرف ويلمح الباحث من تعامل ابـن مالـك مـع رأي الأخفش أمرين :

أحدهما: أنه لم يرد هذا السماع الوارد أو يحاول تخريجه.

ثانيهما: أن في كلامه ميل إلى الثقة بهذا السماع واستحسانه وذلك لوروده فـي الشعر والنثر ولكنه لم يصرح بذلك.

والمانع له من الأخذ بهذا السماع، كونه قليلاً ومن أصوله في شرح الكافيـة عدم الأخذ بالسماع القليل، لا سيما وأن هذا السماع يضعف الأخذ به من جهة العلة النحوية، أي : أن معنى الفعل ضعيفٌ، ومن الأسباب أيضاً كـون المنـع مـذهب الجمهور ومن أصول ابن مالك في شرح الكافية الشافية متابعة مـذهب الجمهـور والتمسك به وتخريج ما يأتي خلافاً لذلك إلا ما ندر.

ويستنتج الباحث بأن النقطة الأولى التي انبعث منها التفكير في هذه المسألة، هي رأي الأخفش، والأدلة السماعية التي استدل بها، ولكن يضعفها عنده كونهـا قليلـة وكون معنى الفعل ضعيفاً. ويبدو أن رأي الأخفش كان جاذباً له، ويدور في تفكيره إلى أن تمكن لديه هذا الرأي في شرح عمدة الحافظ فجزم به، والأمر الذي حمل ابن مالك لإجازة ما أجازه الأخفش مطلقاً في شرح عمدة الحافظ ، أنه نظر إلى الظرف والجار والمجرور، فوجد العرب قد توسعت فيهما ما لم يتوسع في غيرهمـا، أي أن العرب جعلت لهما منزلةً خاصة وفي هذا يقول : " والصحيح أن يجعل لهـذين (أي

الظرف والجار والمجرور) مزيةً بجواز التقدم على وجه دون وجه ...." [1].

كما أن اطلاعه على وقوع ذلك التقدم في الحديث النبوي الشريف في قول ابن عباس: " نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة"، قوى لديه ترجيح مذهب الأخفش، وبالتالي الجزم به، ثم ضعف لديه بعد ذلك في التسهيل وشرحه تقدم الحال الصريحة على عاملها الظرف والجار والمجرور . وقد يقول قائل : أليس من أصول ابن مالك في التسهيل وشرحه الأخذ بالشاهد الواحد، فلماذا لم يطرد هذا الأصل في هذه المسألة ؟

والجواب، بأنه لم يطرد لأن هذا السماع يضعف الأخذ به من وجه، وذلك لأن العامل ضعيفٌ، لأنه يعمل بما فيه من معنى الفعل فلهذا أجرى ابن مالك الجواز لورود السماع بذلك ، وجعله ضعيفاً من هذا الوجه. أما إذا كان الحال ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فهو يحيز تقدمه بقوة، كما تقدم وذلك لورود السماع به، وإمكان القياس على توسطه في باب "إن"، ولتوسع العرب في الظرف والجار والمجرور ما لم يتوسع في غيرهما، فتضافر السماع والقياس على ذلك أكسبه قوةً عند ابن مالك فلهذا صرح بتقويته والحالة هذه.

---

[1] شرح عمدة الحافظ ٤٣٦/١.

المسـألة الثالثـة

حـذف فعل الشرط والجواب بعـد إنْ

حذف فعل الشرط والجواب بعد إنْ

تختص (إن) الشرطية بين أدوات الشرط بجواز حذف الشرط وجوابه بعدها، لأنها أم أدوات الشرط فكان لابد أن تختص بما يميزها عن غيرها. وقد وجدت كثيراً من النحاة لم يتحدثوا عن هذا الحذف، والذين تحدثوا عنه لم يخرجوا في كلامهم عن رأيين:

الأول: أن حذف فعل الشرط قليل، وهي رأي ابن عصفور في أحد قوليه، والمالقي، وابن هشام، والسيوطي[1].

الثاني: أن حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن ضرورة، وهو رأي ابن عصفور في قوله الآخر، وأبي حيان[2].

ويبدو أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة وتنبه الأشموني إلى هذا الاختلاف، وجاء عنه ما يفهم وقوعه في رأي ابن مالك إذ يقول: "قال في التسهيل: ويحذفان بعد "إن" في الضرورة، يعني الشرط والجزاء.... وكلامه في شرح الكافية، يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة"[3].

ويريد الأشموني أن يوضح، أن مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية إجازة حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن في الاختيار، أي في السعة قليلاً بينما ذهب في تسهيل الفوائد إلى خلاف هذا الرأي، فذهب إلى أن حذفه بعد إن ضرورة، ولمراجعة هذا الأمر لابد من الوقوف على كلام ابن مالك لمعرفة هذا الاختلاف وتوثيقه، ومحاولة الكشف عن سره ودواعيه، يقول:

والشرطُ يغني عن جوابٍ إن يبِن   والعكس نَزر، وأُزيلا بعد (إن)

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٠٣/٢، ورصف المباني/١٨٨، ١٨٩، ومغني اللبيب ٣٠٦/٢، والهمع ٣٣٦/٤.

(2) ينظر: المقرب ٢٧٦/١، ٢٧٧، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٨٤، ١٨٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٨٤/٤.

(3) شرح الأشموني ٦٤/٤، ٦٥.

في قوله (قالت وإن) من بعد ما قيل: (وإن كان فقيراً معدماً) "[1]

ويوضح في هذين البيتين: أن الشرط قد يغني عن الجواب إذا فهم المعنى، والعكس كذلك، وأن جواب الشرط يحذف بعد وفعله يحذفان بعد "إن"، ولكنه لم يوضح هل هذا الحذف في السعة أم في الضرورة ؟

ولعل ذلك لضيق النظم إذ لا يمكن أن يتحمل كل ما يرده الناظم، وعلى أية حال فمراده أن ذلك يقع بعد إن، واستدل على صحة وقوعه بالسماع، ويقول في مكانٍ آخر في شرح الكافية: "ومثال حذف الشرط والجزاء معاً، قول الراجز: [2]

قالت بنَاتُ العمِ: يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت: وإن "

أي قالت: وإن كان فقيراً معدماً هويته ورضيته، وقال السيرافي: " يقول القائل: لا آتي الأمير لأنه جائر، فيقال: (ايته وإن)، يراد بذلك: وإن كان جائراً فأته "، وهذا - أعني حذف الجزأين معاً – لا يجوز مع غير (إن)، وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازاة"[3].

والذي يفهم من كلامه أن فعل الشرط وجوابه يحذفان بعد "إن" وهذا الأمر خاص بـ (إن) دون أخواتها من الجوازم، والذي سوغ لها هذا النوع من الحذف، كونها أم أدوات الشرط، ويتسع فيها ما لا يتسع في أخواتها. أما الميدان الذي يقع فيه هذا الحذف فكلامه يتجه إلى وقوعه في الشعر، وفي الاختيار قليلاً، أما في الشعر فقد استدل عليه بالبيت أعلاه.

أما في النثر -أو الاختيار كما يقال- فلم يقدم عليه دليلاً إلا أنه نقل نصاً للسيرافي تضمن تمثيلاً بالنثر وهو قوله "لا أتي الأمير لأنه جائر". فيقال: "ايته وإن" أي وإن كان جائزاً فأته، ثم لم يعترض عليه ابن مالك وإنما أسس عليه وقال: "وهذا

---

(1) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٢.

(2) قائله: رؤبة بن العجاج، والبيت من الرجز، في ديوانه ص: ١٨٦، ومن مصادره: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٣/٢، وضرائر الشعر له /١٨٥ ونسبه لامرأة من العرب، ومغني اللبيب ٣٠٦/٢، والمساعد ١٧٠/٣، وشفاء العليل ٩٦٢/٣، والدرر اللوامع ٨٨/٥. والشاهد فيه:قوله: "قالت وإن" حيث حذف فعل الشرط، والجواب بعد إن الجازمة إذ دل عليهما دليل.

(3) ١٦١٠/٣.

-أعني حذف الجزأين معاً- لا يجوز مع غير إن"[١]. مما يفهم أنه يوافق على هـذا الأمر، ولو كان له رأي مخالف لذكر أنه لا يكون في النثر إنما بابه الشعر.

ولهذا فيتجه رأيه في شرح الكافية الشافية، إلى أن حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن يجوز قليلاً في السعة. وجاء عنه في شرح عمدة الحافظ أن هذا الحـذف نـادر، وبابه الشعر يقول: "ونـدر الاقتصار على (إن) في قول الراجز[٢]:

قَالَت بنَاتُ العمِ: يا سلْمى وإن كان فَقيراً معدماً قَالَتْ: وإن "

ويفهم من كلامه، أن حذف فعل الشرط والجواب نادر وقوعـه بعـد إن، دون غيرها، ولعله يريد أن ذلك في الشعر دون النثر، حيث استدل على ذلـك بالسـماع وهو قول رؤية بن العجاج:

قَالَت بنَاتُ العمِ: يا سلْمى وإن كـأن فَقيراً معدماً قَالَتْ: وإن

لم يذكر أن ذلك واقع في النثر، إنما يفهم من كلامه أن هذا النوع مـن الحـذف موضعه الشعر، وبعد إن خاصةً دون غيرها. وهو بهذا مخالفٌ لمذهبه فـي شـرح الكافية حيث ذهب هناك إلى أنه جائز في الاختيار قليلاً، بينما خصه هنـا بالنـدور وجعل بابه الشعر، أي أنه ضرورة ولا يجوز مثله في النثر. ولعل الذي جعل ابـن مالك في شرح عمدة الحافظ يخصه بالشعر دون النثر عدم توافر السماع بذلك.

وذهب في تسهيل الفوائد إلى أن حذف فعل الشرط، وجوابه بعد إن ضرورة شعرية يقول: "ويحـذفـان (أي الشـرط والجـواب)[٣] بـعد (إن) فـي الضـرورة ...."[٤]، ويفهم من هذا الكلام الموجز، أن ابن مالك يريد أن حـذف فعـل الشـرط والجواب، لا يكون إلا بأمرين:

الأول: بعد إن دون غيرها من أدوات الجزم.

الثاني: في الشعر ضرورةً دون النثر.

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١٦١٠

(٢) ٣٦٩/١، ٣٧٠.

(٣) ما بين القوسين زيادة من الباحث للتوضيح وليست من كلام ابن مالك.

(٤) ص: ٢٣٩.

وعلى هذا فهو يعد حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن ضرورة، وهو موافق في هذا الرأي، لمذهبه في شرح عمدة الحافظ، ويلاحظ الباحث أن في كلامه في هذه المسألة، - وإن كان مختلفاً - نقطة التقاء وهي أن هذا النوع من الحذف لا يكون إلا بعد (إن) دون غيرها من أدوات الشرط. وبعد هذا فيمكن أن يصل الباحث إلى نتيجة، وهي أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة وجاء له قولان:

الأول: أن حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن، جائز في الاختيار قليلاً، وهو رأيه في شرح الكافية الشافية.

الثاني: أن حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن نادر، وبابه الضرورة الشعرية، وهو رأيه في شرح عمدة الحافظ وتسهيل الفوائد.

وتجدر الإشارة إلى أن كلام الأشموني الذي أشار فيه إلى وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك لم يخل من اضطراب، حيث ردد هذا الاختلاف بين شرح الكافية وتسهيل الفوائد، وإن كان ذلك صواباً إلا أن هذا الاختلاف وقع قبل التسهيل، في شرح عمدة الحافظ، وقد فات هذا الأمر عليه، وأردت إيضاحه. وموطن الاختلاف في كلام ابن مالك بناء على هذا في حذف فعل الشرط والجواب بعد إن، وهل هو جائز في السعة أو بابه الضرورة؟

حيث حكم بجوازه على قلة في شرح الكافية الشافية، وخالف في شرح عمدة الحافظ، والتسهيل، حيث عده نادراً، وجعله من باب الضرورة.

وقد تقدم أن في المسألة مذاهب أخرى، فابن عصفور يذهب إلى أن حذف فعل الشرط والجواب بعد (إن) قليل في أحد قوليه، ولم يصرح بأن ذلك بابه الشعر إذ يقول:« ومثال حذفهما[1] معاً قول الشاعر: قالت بنات العم يا سلمى وإن .....»[2].

ويفهم من كلامه أن فعل الشرط والجواب يحذفان إذا فهم المعنى، ولم يذكر أن هذا الحذف مختص بالضرورة الشعرية، مستدلاً على ذلك بالسماع ومنه البيت

([1]) أي حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن.

([2]) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٣.

المتقدم الذكر، ولو كان ممن يخصه بالشعر دون النثر لوجد له ما يوضح ذلك، ويحمل إطلاقه ذلك على أنه قليل. ووافقه المالقي، وابن هشام، والسيوطي[1].

وغاية ما يستدل به أصحاب هذا الرأي أمران:

الأول: السماع حيث ورد من السماع ما ظاهره إجازة حذف الشرط وجوابه بعد إن في قول الشاعر:

قالَت بنَاتُ العمِ: يا سلمى وإن كَان فَقيراً معدماً قَالَت: وإن

إذ التقدير وإن كان فقيراً معدماً هويته ورضيته.

ومنه قول العرب "افعل هذا إما لا"[2] والتقدير إن كنت لا تفعل هذا فافعله، ولورود هذا السماع فقد أجاز أصحاب هذا الرأي أن يكون حذف فعل الشرط وجوابه بعد إن جائز لا ضرورة فيه، ولعلهم مستأنسين في ذلك بوروده في النثر كما تقدم، وهم مع إجازتهم هذا إلا أن كلامهم يتجه إلى أن ذلك قليل.

الثاني: أن فعل الشرط يحذف وكذلك الجواب بعد إن إذا دل عليهما دليل، والمعول عليه في هذا الأمر، هو فهم المعنى فإذا فهم المعنى، جاز أيضاً أن يحذف الشرط وجوابه. وابن مالك في شرح الكافية موافق لابن عصفور في مذهبه في شرح جمل الزجاجي، ومخالفٌ له في مذهبه في شرح عمدة الحافظ، وتسهيل الفوائد.

وذهب ابن عصفور في قولٍ آخر، إلى أن حذف فعل الشرط والجواب بعد إن موضعه الضرورة الشعرية، وإذا كان في الكلام فهو نادر يقول: "ويجوز حذفهما أيضاً في الشعر، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك نحو قوله:

قالَت بنَاتُ العمِ: يا سلمى وإن كَان فَقيراً معدماً قَالَتْ: وإن

أو في نادر كلام، نحو قولهم: (افعل هذا إما لا). أي: إن كنت لا تفعل غيره فافعله"[3].

---

(1) ينظر: رصف المباني /١٨٨، ١٨٩، ومغني اللبيب ٣٠٦/٢، والهمع ٣٣٦/٤.

(2) من كلام العرب نقله ابن عصفور في المقرب ٢٧٧/١، وابن هشام في مغني اللبيب ٣٠٦/٢.

(3) المقرب ٢٧٦/١، ٢٧٧.

ويفهم من هذا أنه ردده بين الضرورة في الشعر والندور في الكلام، ثم صرح بعد ذلك في ضرائر الشعر بأنه ضرورة، وإذا أخذ قول ابن عصفور على أن مثل هذا الحذف ضرورة، فلأنه لم يعثر في النثر على مثل هذا الحذف، إلا في قول العرب "افعل هذا إما لا". ووافقه أبوحيان في نسبة ذلك إلى الضرورة الشعرية(١).

وأصحاب هذا الرأي يستدلون بعدم ورود ذلك في النثْر إلا في القليل الذي لا يعتد به في تأسيس القواعد. وابن مالك موافق لابن عصفور في رأيه الآخر، القائل بأنه ضرورة شعرية وذلك في شرح عمدة الحافظ، وتسهيل الفوائد، وخالفه في شرح الكافية الشافية، ومن شراح الألفية ابن الناظم، حيث أطلق الكلام بما يفهم أنه لا يخص ذلك بالضرورة، وإن كان يتجه قوله إلى كون ذلك قليلاً يقول: "وقد يحذف الشرط، والجزاء، ويكتفى (بإن) كقول الشاعر:

قَالَت بنَاتُ العمِ: يا سلمى وإن ... كَان فَقيراً معدماً قَالَت: وإن

أي: قالت: وإن كان فقيراً معدماً رضيته"(٢).

وهو بهذا موافق لمذهب والده في شرح الكافية، ومخالف له في شرح عمدة الحافظ، وتسهيل الفوائد، ووافقه ابن قيم الجوزية، والهواري، والسيوطي، وابن طولون(٣).

وأما المرادي فقد ذكر اختلاف رأي ابن مالك وأشار إليه ثم ذكر أن في كلام بعضهم ما يدل على جوازه في الاختيار(٤)، ولعله يميل إلى هذا الرأي أيضاً، وظاهر كلام ابن عقيل في المساعد، أنه يوافق ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد، فيذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه يحذفان بعد إن، وذلك بابه الضرورة الشعرية(٥)، ووافقه السلسيلي(٦). وعلى هذا النحو جاء كلام الشيخ خالد الأزهري(٧).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٤/٤.

(٢) شرح ألفية ابن مالك/٧٠٦، ٧٠٧.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ٨٠٩/٢، وشرح ألفية ابن مالك ١٥٣/٤، والبهجة المرضية/٤٨٠، وشرح ابن طولون ٢٤٢/٢، ٢٤٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٨٨/٣.

(٥) ينظر: ١٧٠/٣، ١٧١.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٩٦٢/٣.

(٧) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٥٨٤/٤،١٥٨٥ .

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في تسهيل الفوائد، الذي ذهب فيه إلى أن حذف فعل الشرط والجواب بعد إن ضرورة شعرية، وذلك لعدم وروده في النثر، ولم يأت إلا في الشعر الذي منه قول رؤبة:

قالت بنَاتُ العمِ: يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت:وإن

ومن أجازه في النثر يفتقر كلامه إلى دليلٍ، وإن كان الحذف للعلم بالمحذوف طريقه مشهور في العربية، لكن الاقتصار على المسموع من لغة العرب في هذا الشأن أولى من وجهة نظر الباحث.

سبب اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم ثبت أن رأيه اختلف في المسألة حيث جاء له الرأيان المتقدما الذكر[1]، فأما رأيه في شرح الكافية الشافية، فلعل الذي حمله على ذلك أحد أمرين:

الأول: أنه وجد ظاهر كلام السيرافي إجازة ذلك، وكأنه استحسنه قياساً على حذف الشرط وعلى حذف الجواب منفردين.

الثاني: أنه وجد ذلك في النثر وهو قول العرب (افعل هذا إما لا) .

ولو قيل إن من أصول ابن مالك في شرح الكافية عدم الأخذ بالشاهد الواحد، فما الذي سوغ له هنا الأخذ به؟

والجواب، بأنه أخذ بهذا السماع القليل، لأن القياس يرفده إذ يمكن أن يقاس على غيره من المحذوفات، كالحذف بعد حرف الجواب نعم، نحو أن يقال: أقام زيد؟ فيقال نعم....، إن صدقت النفي والتقدير نعم قام زيد، حيث حذفت جملة بكاملها فهذا الأمر قد يكون دار في ذهن ابن مالك وإن لم يصرح به وأما في شرح عمدة الحافظ، فقد نسبه إلى الندور وذلك لأنه لم يتوافر لديه من السماع إلا بيت رؤبة المتقدم والأولى

---

(1) ينظر ص: ٢٥٠ من هذا المبحث .

حمله على الضرورة أو الندرة، ويريد بالندور أن ذلك قليل في الاستعمال، وفي تسهيل الفوائد وجدنا أن ابن مالك لم يعتد بوروده في النثر وذلك لأمرين:

الأول: أن يكون هذا السماع لم يثبت لدى ابن مالك فاطرحه ولم يشر إليه، وهذا أحد احتمالين:

والآخر: أن يكون ندوره وعدم جريان السماع - ولو في الشعر- بمثله مدعاة للانصراف عنه، والأقرب فيما يتصوره الباحث، أن يكون الأمر الثاني، وهذا يفسر لنا اختياره في تسهيل الفوائد وقبله شرح عمدة الحافظ، أن يكون هذا النوع من الحذف للضرورة، وبالتالي فقلة السماع الوارد في النثر وندوره وعدم اطلاعه على شاهد آخر غير بيت رؤبة كان محركاً لابن مالك لاختيار أن يكون هذا الحذف للضرورة.

المسألة الرابعة

حكم الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم عند اجتماعهما وتقدم ذي خبر عليهما

حكم الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم
عند اجتماعهما وتقدم ذي خبر عليهما

إذا اجتمع الشرط والقسم في كلامٍ واحد، وتقدم عليهما مخبر عنه نحو: "زيد إن تزره والله يكرمك" أو "زيد والله إن تزره يكرمك"، فإذا حصل هذا الاجتماع، وبهذه الكيفية، فهل يجعل الجواب للشرط جوازاً أو وجوباً ؟ أو يجعل الجواب للقسم ؟

وهذا السؤال هو الذي يحاول الباحث أن يناقشه في هذا المبحث، من خلال رأي ابن مالك في المسألة، والذي عليه أكثر النحاة، أنه يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم في هذه الحالة ولكنهم مختلفون في أن يكون ذلك واجباً أم جائزاً.

فجاء في هذه المسألة رأيان:

الأول : أنه يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم على سبيل الجواز، وهو مذهب سيبويه(١) ، وأبي علي الفارسي(٢) ، وابن الحاجب(٣) ، والرضي (٤) والمؤيد الأيوبي(٥) .

الثاني : أنه يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم، وذلك على سبيل التحتم والوجوب، وهو رأي الأعلم الشنتمري(٦)، والزمخشري(٧)، وابن يعيش(٨)، وابن النحاس الحلبي(٩).

---

(١) ينظر : الكتاب ٨٤/٣.

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه، ٦ج، الطبعة الأولى ، ت : د عوض بن حمد القوزي (القاهرة – مطبعة الأمانة (١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م) ج٢ ، ص : ١٩٧ ، ١٩٨..

(٣) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية /٤١٦.

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٥٩/٤ ، ٤٦٠.

(٥) ينظر : الكناش ١٢٠/٢.

(٦) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٧٤٣.

(٧) ينظر : المفصل /٢٥٢.

(٨) ينظر : شرح المفصل ٥٨/٧.

(٩) ينظر: شرح المقرب : (التعليقة) ٦٦٢/١ ، ٦٦٣.

وناقش ابن مالك هذه المسألة، ويبدو أن كلامه اختلف في فيهـا، وقـد وضـح الأشموني وقوع شيء من ذلك في كلامه، ورده بين الكافية، وتسهيل الفوائد، يقول : "فإن تقدم (أي ذو خبر)[1] جعل الجواب للشرط مطلقاً، وحذف جواب القسم تقـدم أو تأخر كما أشار إليه بقوله:

"وإن تَواليا وقبـلُ ذُو خَبَر   فالشرطَ رجح مطلَقاً بِلاَ حذر"[2]

وذلك نحو: (زيد إن يقم والله يكرمك)، و(زيد والله إن يقم يكرمك)، و(إن زيـداً إن يقم والله يكرمك)، و (إن زيداً والله إن يقم يكرمك)، وإنما جعل الجواب للشـرط مع تقدم ذي خبر، لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوقٌ لمجرد التوكيد.... وأفهم قوله "رجح"، أنه يجوز الاستغناء بجـواب القسـم: فتقول: "زيد والله إن قام أو إن لم يقم لأكرمنه".... لكن نص في الكافية والتسـهيل على أن ذلك على سبيل التحتم.... "[3].

ويتضمن كلامه إشارةً إلى أن القسم والشرط عند اجتماعهما، وتقـدم ذي خبـر عليهما، فالجواب يتعين كونه للشرط، تقدم القسم أو تأخر ، وذلك لأن سقوط جواب الشرط مخل بمعنى الجملة، بخلاف سقوط القسم، لأنه مسوقٌ لمجرد التوكيد، وظاهر كلامه في الألفية جواز ذلك، وليس على سبيل التحتم والوجوب، فهم ذلك من قوله: "رجح"، ولم يقل أوجب أو نحوها، ثم بين أنه خالف ذلك في شرح الكافية والتسهيل، حيث أفهم كلامه، أن ذلك على سبيل التحتم والوجوب، ولمراجعة ما أشار الأشموني إلى أنه اختلاف في رأيه، فالباحث يرى أنه من المناسـب، أن يسـتعرض كلامـه لمناقشته، والوقوف على مواطن الاختلاف في سياقاتها، لإثبات هـذا الاخـتلاف أو نفيه، يقول ابن مالك:

"ويجـوابٍ سابق من شَـرط أَو   يمـينٍ اسـتَغْنَوا، وربما اكْتَفَـوا
بِما لِشَـرط، وهو تَالٍ قَسـماً   ومطْـلَقاً تَغْليـب شَـرْط حتمـا
فـي جملَة قُدم فيها ذُو خَبَـر   نَحو: "الفَتَى والله إن يقْصد يبـر"[4]

---

(1) ما بين القوسين من كلام الباحث للتوضيح ، وليس من كلام الأشموني .

(2) هذا البيت من كلام ابن مالك في الألفية ص: ١٢٨، وأورده الأشموني ،شارحاً له.

(3)شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١٤٤٨/٤.

(4) شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢.

ويتضمن كلامه، أن القسم والشرط إذا اجتمعا، ولم يتقدم عليهما شيء ، فالجواب للمتقدم منهما، وقد يستغنى بجواب الشرط، عن جواب القسم، على قلة في ذلك، أما عند اجتماعهما، وتقدم ذي خبر عليهما، فإن الجواب متحتم كونه للشرط دون القسم، وذلك على سبيل الوجوب، وقد وضح ذلك بدليله حينما شرح هذه الأبيات فقال:

"ونبهت بقولي: "وبجواب سابق من شرط أو يمين استغنوا....

على أنه إذا اجتمع في كلامٍ واحد شرطٌ وقسم، استغنى بجواب أحدهما عن جـواب الآخر. وكان الشرط حقيقاً بأن يستغني بجوابه- مطلقاً- لأن تقدير سـقوطه مخـل بمعنى الجملة التي هو فيها، وتقدير سقوط القسم غير مخلٍ، لأنـه مسـوقٌ لمجـرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغٌ، ففضل الشرط بلزوم الاسـتغناء بجوابـه – مطلقاً- إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر نحو: "والفتى والله إن يقصد يبر"[(١)].

وهو يريد أنه إذا اجتمع الشرط والقسم في كلام واحد فإنـه يسـتغني بجـواب أحدهما عن الآخر أي المتقدم منهما، والتعليل الذي يقدمه بين يدي هذا الاختيار، أنه يفضل أن يكون الجواب للشرط مطلقاً، دون القسم، لأن القسم أضعف من الشـرط، فهو مسوقٌ لمجرد التوكيد، وسقوطه لا يخل بمعنى الجملة، بخلاف الشرط وجوابه، فإنه يخل بمعنى الجملة عند سقوطه، ولهذا السبب فإن الشرط فضل أن يستغني به، عند اجتماع الشرط والقسم، وتقدم مخبر عنه عليهما، وذلك على سبيل الوجوب.

ويخلص من هذا إلى أنه يرى أن الاستغناء بجواب الشرط عن القسـم إذا تقـدم عليهما مخبر عنه لازم وذلك على سبيل التحتم والوجوب، وجاء في كلامٍ آخر له ما يفهم جواز ذلك يقول:

"واحذف لَدى اجتماعِ شَرط وقَسـَم جـواب ما أخـرتَ فَهو ملتَـزم
وإن تـَواليـا وقَبـلُ ذُو خَـبـر فَالشرطَ رجح مـطلَقاً بِلا حـذَر "[(٢)]

---

(١) المرجع السابق، ص: ٨٨٨ ، ٨٨٩، من الجزء الثاني.

(٢) ألفية ابن مالك/ ١٢٨.

ويفهم من هذا النص أنه إذا اجتمع الشرط والقسم، ولم يتقدم عليهما ذو خبر، فالجواب للمتقدم منهما، سواء كان القسم أو الشرط، وإذا اجتمعا وتقدم عليهما ذو خبر فالجواب يترجح أن يكون للشرط سواء تقدم القسم أيضاً أو تأخر.

ويفهم من قوله: (رجح) أن ذلك على سبيل الجواز، وليس بواجب، وعلى هذا فرأيه في الألفية مخالف لرأيه في شرح الكافية الشافية، حيث أجاز في الألفية ما أوجبه هناك.

ويقول أيضاً : "وإن توالى شرطان، أو قسم وشرط، استغنى بجواب سابقهما.... وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك، إن تقدمهما ذو خبر"[1].

ويريد أنه في حالة اجتماع القسم والشرط، أو توالي شرطين، فإن الجواب للمتقدم منهما، وأنه قد يستغني بجواب الشرط عن القسم، مع تقدم القسم، وهذا قليل، أما في حالة أن يتقدم عليهما – أي الشرط والقسم – مخبر عنه فيتحتم الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم. ويكون بهذا الرأي الأخير موافقاً لمذهبه في شرح الكافية الشافية، ومخالفاً لمذهبه في الألفية، والنتيجة التي يود الباحث أن يثبتها بعد استعراض كلامه، إن له في المسألة رأيين كما أشار الأشموني:

الأول: يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم عند اجتماعهما، وتقدم مخبر عنه عليهما، وذلك على سبيل التحتم والوجوب، وهو رأيه في والكافية نفسها، وشرحها، وتسهيل الفوائد.

الثاني: يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم، إذا اجتمعا وتقدم عليهما مخبر عنه، وذلك على سبيل الجواز، وهو مذهبه في الألفية.

وموطن الاختلاف بين رأييه، هو في إيجاب الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم عند اجتماعهما وتقدم ذي خبر عليهما، وذلك في شرح الكافية، وتسهيل الفوائد ولم يوجبه في الألفية، بل أفهم كلامه الجواز.

---

(1) تسهيل الفوائد / ٢٣٩.

ولتكون المسألة أكثر وضوحاً فيحسن مراجعتها والنظر فيها مـن خـلال آراء العلماء في المسألة، لمعرفة استدلالاتهم وموقف ابن مالك من هذه الآراء، للوصـول إلى نتيجة واضحة في هذه المسألة، لا تكون النظرة فيها مقصورة على كـلام ابـن مالك وحده، بل يكون كلامه متصلاً بكلام غيره من العلماء، ويناقش من خلال مـا قدمه وقدموه أيضاً، فمذهب سيبويه أنه إذا اجتمع القسم والشرط وتقدم عليهما مخبر عنه، فإن الجواب يكون للشرط دون القسم، وليس في كلام سيبويه ما يـدل علـى وجوب ذلك يقول: " وتقول: (أنا والله إن أتيتني لا آتك)، لأن هذا الكلام مبني علـى أنا. ألا ترى أنه حسن أن تقول: (أنا والله إن تأتني آتك) ، فالقسم هاهنا لغو"[1].

ويريد سيبويه – فيما يفهمه الباحث- أنه في حالة اجتماع الشرط والقسـم مـع تقدم المخبر عنه عليهما يحسن أن يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم وقد مثل لذلك بمثالين، وقد وضح أبو علي الفارسي، أن (لا) في قول سيبويه (لا آتك) نافية لجواب الشرط، وليست الواقعة في جواب القسم، يقـول: " قـال: (أي سـيبويه)[2] وتقول : (أنا والله إن تأتني لا آتك) يريد أن (لا) في المسألة الأولى ليسـت جـواب القسم، إنما هي لنفي الجزاء، ولو كانت تلك جواب القسم لارتفع بعد (لا)، ولدخلت اللام والنون في الجواب إذا كان موجباً ، فقلت :"أنا والله إن تأتي لا آتيك"[3].

فبين أن مراد سيبويه أن (لا) واقعة في جواب الشرط نافيةٌ له، ولم يـأت فـي كلامه إيجاب أن يكون الجواب للشرط دون القسم، مما يفهم موافقته لسيبويه فـي ذلـك، ووافقهما ابن الحاجب [4] والرضي[5] والمؤيد الأيوبي[6] واستدلوا على ذلك: بأنّه إنما جاز أن يستغني بجواب الشرط عن جواب القسم، لأن القسم يجـوز أن يلغـى مـع إمكان اعتباره، وذلك لأنه أضعف من الشرط، وضعفه من وجهين :

---

(1) الكتاب ٨٤/٣.

(2) ما بين القوسين توضيح من الباحث وليس من كلام أبي علي.

(3) التعليقة على كتاب سيبويه، ٦ج، الطبعة الأولى ، ت : د عوض بن حمد القوزي (القاهرة – مطبعة الأمانة (١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م) ج٢ ، ص : ١٩٧ ، ١٩٨.

(4) ينظر : شرح الوافية نظم الكافية / ٤١٦.

(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٥٩/٤ ، ٤٦٠.

(6) ينظر : الكناش ١٢٠/٢.

الأول: أنه أكثر إلغاء من الشرط لكثرة دورانه في الكلام، حتى سمي القسم لغواً.

الثاني : أن طلب القسم للجواب أضعف من طلب الشرط له، لأن القسـم إنمـا يساق لمجرد التأكيد، فهو بمثابة الفضلة ، ولهذين الأمرين جاز أن يلغي القسـم وأن يعتبر، وبالتالي فإذا ألغي يستغني بجواب الشرط.

وخالف الأعلم الشنتمري حيث ذهب إلى أن الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم، على سبيل التحتم، وفهم ذلك من كلامه إذ يقول : "فإذا تقدم القسم شـيء ثـم أتى بعده المجازاة ، اعتمدت المجازاة على ذلك الشيء وألغي القسم كقولـك : (أنـا والله إن تأتني لا آتك) ، فاعتمد الجزاء على (أنا) كأنه ليس بعده القسم، ألا ترى أنك تقول : زيد والله منطلق، ولو قدمت القسم لقلت، والله لزيد منطلق فلزمته اللاّم"[1].

ويفهم من هذا الكلام أن القسم يلغى ويستغني بجواب الشرط عـن جوابـه إذا اجتمعا وتقدم عليهما ذو خبر، والتعليل الذي يقدمه الأعلم هنا، هو أن الشرط اعتمـد على (أنا) أي أنه واقع في خبره فيكون القسم وقع حشواً بين المبتدأ والخبر فيلغـي بناء على هذا ويفهم من عباراته وجزمه بإلغاء القسم أن ذلك علـى سـبيل التحـتم والوجوب.

ووافقه الزمخشري،[2] وابن يعيش،[3] وابن النحـاس الحلبـي،[4]والسـيوطي[5] واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي :

أولاً : إنما استغنى بجواب الشرط عن جواب القسم عند اجتماعهما وتقـدم ذي خبر عليهما، لأن القسم ألغي لوقوعه حشواً بين المبتدأ - وهو أنا في مثل: "أنا والله

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٤٣/٢.

(2) ينظر: المفصل / ٢٥٥.

(3) ينظر : شرح المفصل ٥٨/٧.

(4) ينظر : التعليقة المسمى (شرح المقرب) ٢ج الطبعة الأولى ، ت : د. خيري عبد اللطيف (السعودية، دار دار الزمان(١٤٢٦ – ٢٠٠٥م) ج:١، ص: ٦٦٢، ٦٦٣.

(5) ينظر : الهمع ٢٥٢/٤.

إن تأتني آتك" – والخبر وهو الجملة الشرطية من الشرط والجواب[1]، وأيضاً فإنه إذا كان حشواً، يعامل معاملة الجمل المعترضة، فيلغى.

ويتفق رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية وتسهيل الفوائد مع هذا الرأي ويمكن أن يستدل له بمثل هذا الدليل.

ثانياً: أن طلب الشرط للجواب أقوى من طلب القسم له، لأن الشرط يطلبه طلبين: طلب المجاب للجواب، وطلب العامل للمعمول، والقسم إنما يطلبه طلب المجاب للجواب فقط، فلما قوي الشرط، لم يراع تقدم القسم عليه، لكونه وإن تقدم الشرط عليه حشواً، [2] فروعي الأقوى طلباً، وجعل الجواب له[3]، وجاء رأي ابن مالك في الكافية الشافية وتسهيل الفوائد موافقاً لمذهب الأعلم وابن يعيش وابن الحاجب، وخالفهم في الألفية حيث تضمن كلامه إجازة ذلك.

وناقش المسألة ابن الناظم يقول : "وإن تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر رجح اعتبار الشرط على اعتبار القسم تأخر أو تقدم، فيقال: (زيد والله إن تقم يكرمك)، بالجزم لا غير"[4]، ويفهم منه أن ذلك الاستغناء على سبيل التحتم والوجوب، حيث لم يجز وجهاً آخر غير الجزم، وبالتالي فالجواب للشرط دون القسم حتماً، وإن لم يصرح بذلك ووافقه المرادي[5].

وفي كلام ابن هشام أن الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مع تقدم ذي خبر، نحو (زيد والله إن تقم يقم) جائز، وقد صرح بمخالفة ابن مالك يقول: "وإذا تقدمهما (أي الشرط والقسم)[6] ذو خبر، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافاً لابن مالك ...."[7]، وهو يريد أنه إذا تقدم على القسم والشرط مخبر عنه

---

(1) ينظر: شرح المفصل ٥٨/٧.

(2) وقوع الشرط حشواً من أدلة ابن يعيش . ينظر : " شرح الفصل ٥٨/٧ "

(3) ينظر : شرح المقرب ٦٦٢/١ ، ٦٦٣.

(4) شرح ألفية ابن مالك /٧٠٧.

(5) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٨٩/٣.

(6) ما بين القوسين توضيح من الباحث وليس من كلام ابن هشام.

(7) أوضح المسالك ٤/ ١٩٨.

عنه فإن الاستغناء بجواب الشرط عن جوابِ القسم جائز، وهو بهذا موافق لمذهب ابن مالك في الألفية وتصريحه بمخالفته هذه له محمولةٌ على أنه يريد قوله في الكافية وشرحها وتسهيل الفوائد لأنه لم ير هنا موجباً من وجهة نظره، مع أن لابن هشام رأياً آخر يوجب فيه الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم إذا اجتمعا وتقدم عليهما ذو خبر يقول: "وأنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر، وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو (زيد والله إن يقم أقم)"[1]، ووافقه ابن قيم الجوزية[2]،وابن عقيل[3]، والمكودي[4]، والهواري[5]، والسيوطي[6]وله كلام مثل مثل ذلك ووافقهم ابن طولون[7].

ومال ابن عقيل في المساعد[8] إلى موافقة ابن مالك، في كون الاستغناء بجواب بجواب الشرط عن جواب القسم، مع تقدم ذي خبرٍ عليهما، على سبيل الوجوب والتحتم، ولم يقدم دليلاً أو تعليلاً لاعتماده مذهبه في التسهيل، يمكن أن يناقش وإنما اكتفى بهذه الموافقة، ووافقه السلسيلي[9].

الترجيح:

ويترجح لدى الباحث في هذه المسألة الرأي الثاني لابن مالك في تسهيل الفوائد والكافية وشرحها الذي أوجب فيه الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مع تقدم ذي خبر عليهما وذلك لما يلي:

---

(1) شرح شذور الذهب /٣٢٩.

(2) ينظر : إرشاد السالك ٨١٠/٢.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٥١/٢ .

(4) ينظر : شرح المكودي /٢٩٤.

(5) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ٢٤٤/٢.

(6) ينظر : البهجة الرضية/ ٤٨٠.

(7) ينظر : شرح ابن طولون ٢٤٤/٢.

(8) ينظر : المساعد ١٧٧/٣.

(9) ينظر : شفاء العليل ٣/ ٩٦٤.

أولاً: أن القسم أضعف من الشرط، وقد تقرر هذا عند مجيزي الاستغناء بجواب الشرط عن القسم، وهذا الضعف يعطي الشرط أولوية للاستحواذ على الجواب منه حين اجتماعهما، مما دفع ببعض النحاة [1] إلى أن يجيز الاستغناء بجواب الشرط عن عن جواب القسم، دون تقدم ذي خبر عليهما، فإذا كان الأمر كذلك، دون تقدم ذي خبر، فلا شك أنه مع تقدمه أولى.

ثانياً: أن القسم إذا اجتمع مع الشرط، وتقدم عليهما مخبر عنه نحو : " زيد والله إن يأتني آتك " يقع حشواً بين المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ هو: زيد، والخبر هو الجملة الشرطية (من فعل الشرط وجوابه)، وإذا ثبت أنه وقع حشواً فهو كالزائد، بخلاف الشرط وجوابه، فإنهما واقعان في خبر المبتدأ، وهذا يزيدهما قوةً وارتباطاً، وجعل الجواب للقسم يكون مخلاً بمعنى الجملة، فالأولى إجراء الجواب للشرط على سبيل الوجوب، لأن وقوع الشرط وجوابه خبراً للمبتدأ، يعطيهما حصانة عن الحذف أو الإلغاء، وعلى هذا فإجراء الجواب لما هو عمدة أولى من إجرائه للزائد.

ثالثاً: يمكن أن يضاف إلى ما تقدم، أن القسم يؤتي به لمجرد توكيد الكلام، أي إنه بمثابة الزائد، بينما يضيف الشرط في الجواب معنى، وهو توقف حدوثه عليه، وقد أشار الرضي إلى ذلك [2]، فيستدل بهذا على كون الجواب لما يتوقف معناه عليه عليه أولى من جعله لما جاء زائداً، وهذا الأمر وإن كان لا يؤخذ منه إيجاب أن يكون الجواب للشرط مطلقاً، أي على سبيل التحتم والوجوب فلا أقل من أن يكون رافداً يدعم أدلة الوجوب.

ولهذه الأمور مجتمعة يميل الباحث إلى ترجيح رأي ابن مالك، ومن سار على هذا الرأي وقال به سواء من المتقدمين عليه أو من المتأخرين عنه.

---

(1) وهو رأي لابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ /٨٨٨، وقد صرح ابن هشام بمخالفته في ذلك ينظر أوضح أوضح المسالك ٤/١٩٨.

(2) ينظر: شرح الرضي على كافية الحاجب ٤/ ٤٥٨.

تفسير سبب الاختلاف في رأي ابن مالك :

أما تفسير هذا الاختلاف الذي ثبت في كلامه، من خلال البحث، فلاشك أنه لأسباب ودواعٍ علمية، وليس إلقاء للكلام على عواهنه، فأما مذهبه ورأيه في الكافية الشافية، وشرحها، فقد وضح بنفسه الداعي الذي دعاه إلى إيجاب الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم، عند اجتماعهما وتقدم ذي خير عليهما، إذ يقول: "وكان الشرط حقيقاً بأن يستغني بجوابه – مطلقاً – لأن تقدير سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل ، لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه – مطلقاً – إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر"[1].

فهو يريد: بأنه لما كان تقدير سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد، وسقوطه لا يؤثر شيئاً لأن الاستغناء عن التوكيد سائغ وجائز، فإذا كانت هذه المزية للشرط على القسم مطلقاً، دون تقدم خبر عليهما، فكونه مع تقدم ذي خبر أوجب، وفضل بذلك الشرط على القسم؛ فلهذا السبب أوجب الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم والحالة تلك.

ثم جاء عنه بعد ذلك ما يفهم جواز الاستغناء بجواب الشرط دون جواب القسم مع تقدم ذي خبر عليهما ولم يوجبه. وذلك في ألفيته.

ولعل السبب الذي سوغ له الانتقال من الإيجاب إلى الجواز ، هو مراجعة الدليل الذي بني عليه رأيه في الكافية وشرحها حيث أوجب الاستغناء بجواب الشرط هناك عن جواب القسم معتمداً على دليل واحد مفهومه : أن القسم يدخل على الجملة زائداً لمجرد التوكيد بخلاف الشرط ولهذا فضل أن يكون الجواب له دون القسم على سبيل الوجوب.

ثم رأى أن هذا الاستدلال لا يقوم به دليل قوي، على أن يكون الجواب للشرط وجوباً، وإنما يمكن أن يستفاد منه، أولوية أن يكون الجواب للشرط دون القسم، ولكن ذلك على سبيل الجواز، فعدل عن رأيه في الكافية الشافية وشرحها، المتضمن إيجاب

---

[1] شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢.

المسألة، إلى رأي آخر في الألفية يفهم منه الجواز، ثم عاد في تسهيل الفوائد، إلـى إيجاب لاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم عند اجتماعهما وتقـدم ذي خبـر عليهما، وهو رأيه في الكافية الشافية وشرحها، وبالتالي عدل عن الجواز، وأضرب عنه إلى الوجوب.

والسبب الذي يفسر به الباحث مثل ذلك : هو توافر الأدلة لديه، من ما رجح لديه الوجوب على الجواز لاسيما وأن رأيه في الأصل هو الوجوب، وإنما عدل عنه إلى الجواز لضعف الاستدلال الذي بين يديه على الوجوب، فبتوافر أدلة أخرى تضـاف إلى ما لديه من أدلة في شرح الكافية، تقوى لديه رأي الوجوب فقال به ومن الأدلـة التي يرجح أن ابن مالك اعتمد عليها في عودته للإيجاب العلة النحويـة، وذلـك أن القسم يقع حشواً بين المبتدأ والخبر إذا اجتمعا وتقدم عليهما ذو خبر نحو : "زيد والله إن يأتني آته" فبوقوعه حشواً بين المبتدأ والخبر أشبه الجملة المعترضة التي لا حكم لها فألغي القسم وأوجب أن يكون الجواب للشرط.

وقد يكون ابن مالك استدل بدليل آخر، وهو أن طلب الشرط للجواب أقوى مـن طلب القسم له فطلب القسم طلب المجاب للجواب، أما طلب الشرط للجـواب فهـو طلبان: طلب المجاب للجواب، وطلب العامل للمعمول فيغلب مطلقاً الأقوى في طلب الجواب.

يضاف إلى ذلك أنه يرى في الكافية الشافية وشرحها أن القسم إنما يدخل علـى الجملة لمجرد التوكيد فهو كالزائد الذي يستغني عنه، فلما توافرت بين يدي ابن مالك هذه الأدلة لم يرض أن يبقى على رأيه – وهو الجواز- مخالفاً للأدلة القوية فعـدل عنه مرة أخرى إلى الوجوب، إذاً سبب هذا الاختلاف هـو التـرجيح بـين الأدلـة ومتانتها، فلما ترجحت لديه أدلة الوجوب كان مذهبه في تسـهيل الفوائـد وجـوب الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم عن اجتماعهما وتقدم ذي خبر عليهما.

الفصـــل الثالــث

مســـــائل متفرقـــــة

وفيه ثلاثة مباحث :

١ـ المبحث الأول: مسائل في الإعراب

٢ ـ المبحث الثاني: الترخيم

٣ـ المبحث الثالث: التحذير

المبحث الأول

مســــــائل متفرقـــــة

وفيه مسائل:

١- إعراب المضاف إلى ياء المتكلم .

٢- إعراب (ما) بعد نعم وبئس.

٣- إعراب النكرة المقصودة بالنداء ٠

٤- إعراب (أسباطاً) في قوله تعالى:

﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾

المسألة الأولى

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم بالحركات المقدرة

إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم بالحركات المقدرة

إذا أضيف الاسم المفرد إلى ياء المتكلّم نحو: غلامي، وكتابي، فلابد من كسر آخره لمناسبة الياء[١]، فينشغل حرف الإعراب بهذه الحركة قبل التركيب، ثم إذا ركب وأعرب فلا تظهر عليه علامات الإعراب لانشغال المحل بهذه الحركة، فهل تقدر الحركات الإعرابية مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً على ما قبل ياء المتكلم أو يقدر بعض دون بعض؟

واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، حيث ذهب في أحد رأييه إلى أن الحركات الإعرابية تقدر جميعها على ما قبل ياء المتكلم؛ لانشغال محلّه بحركة المجانسة، وخالف في رأي آخر حيث جعل التقدير في حالتي الرفع والنّصب، أما في حالة الجر، فيظهر الإعراب ولا يقدر.

والكسرة الظاهرة هي علامة الجر. وفي تقدير غير ذلك تكلف، وفي إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم آراء أخرى منها:

الأول: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور[٢].

الثاني: أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني، وابن الشجري، وابن الخشاب[٣].

الثالث: أنه لا معرب ولا مبني وهو رأي ابن جني[٤] والمهلبي[٥].

---

(١) وقيل للمحافظة على الياء من أن تنقلب ألفاً إذا فتحت – في إحدى لغتي المضاف إلى ياء المتكلم- أو أن تنقلب واواً في حالة سكون ما قبلها في حالة الرفع.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٤٧/٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٣٤/٢، والمساعد لابن عقيل ٢٧٩/٢.

(٣) ينظر: المقتصد ٢٤٠/١، وأمالي ابن الشجري ٣/١، والمرتجل /١٠٧-١٠٩.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٥٨/٢، ٣٥٩.

(٥) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد، الطبعة الأولى، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (الرياض – مكتبة العبيكان، ١٤٢١- ٢٠٠٠م) ص: ١٤٥، والمهلبي هو: مهلب بن الحسن بن بركات أبو المحاسن البهنسي النحوي، قرأ النحو على جماعة آخرهم أبو محمد بن بري، وهو آخر شيوخه، قرأ الفقه، وتولى حكم بلده من أهل بهنسا من مصر. ومن مؤلفاته هذا المصنف يقول عنه السيوطي: (رأيت له تأليفاً في الفوائد النحوية نظماً، وشرحاً) توفي سنة :٥٣٨ هـ.

ينظر: بغية الوعاة ٣٠٤/٢، ٣٠٥، وإنباه الرواة ٣٣٣/٣، ٣٣٤.

والذي يتناوله هذا المبحث هو ظهور العلامات الإعرابية أو تقديرها على ما قبل ياء المتكلّم، وليس كونه معرباً أو مبنياً، ولهذا فسيناقش الباحث المذهب الأول والثاني دون الرأيين الآخرين؛ لخروجهما عن دائرة البحث، وقد وجدت الأشموني أشار في كتابه[1] إلى ما يفهم وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسألة يقول: "خاتمة، في المضاف إلى ياء المتكلّم أربعة مذاهب:

.... الثاني : أنّه معرب في الرفع والنّصب بحركة مقدره وفي الجر بكسرة ظاهره، واختاره في التسهيل"[2].

ويفهم من قوله: "اختاره في التسهيل" أنه ردد المسألة بين رأيين أو أكثر، حتى استقر على هذا الرأي مختاراً له على غيره، الأمر الذي يفهم منه أن له رأياً آخر في المسألة، ويبدو أن الأمر كما أشار إليه الأشموني، إذ اختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة تحديداً يقول: "زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني، والصحيح أنه معرب، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء.... فإن زعم أن سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره، لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع.... فإن آخر كُلّ واحد منهما ممنوع من ظهور الإعراب، ولا قائلَ بأنّه مبني، بل هو معرب تقديراً فكذلك المضاف إلى ياء المتكلم، معرب تقديراً"[3].

ويفهم من هذا الكلام أن المضاف إلى ياء المتكلّم معرب ولا يوجد سبب وجيه يمكن أن يحمل عليه بناؤه، إذ يلزم من ذلك أمور لا يمكن التسليم بها مثل بناء المقصور بدعوى عدم ظهور الإعراب عليه وهذا غير صحيح، وبالتالي فهو يقرر أن المضافَ إلى ياء المتكلّم معرب وليس مبنياً، وأن الحركات الإعرابية تقدر على ما قبل ياء المتكلّم. وهو بهذا موافقٌ للجمهور في هذه المسألة.

---

(1) المسمى: منهج السالك في ألفية ابن مالك.

(2) المرجع السابق ٢/٥٤٠.

(3) شرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١.

وخالف هذا الرأي في تسهيل الفوائد قال: "الأصح بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلّم ظاهراً في المثنى مطلقاً، وفي المجموع على حده غير مرفوع، وفيما سواهما مجروراً، ومقدراً فيما سوى ذلك"(١).

ومراده أن الصحيح في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم أن يكون معرباً ويكون إعرابه ظاهراً في مواضع، ذكر منها إذا كان المضاف مثنى، أو جمع مذكر سالم غير مرفوع، وإذا كان سوى ذلك -أي إذا كان مفرداً أو جمع تكسير- فيكون إعرابه ظاهراً في حالة الجر، أما في الرفع والنصب فيكون مقدراً أيضاً، وبين هذا الرأي ورأيه في شرح الكافية الشافية اتفاق، واختلاف، أما وجه الاتفاق فموضعه في حالة الرفع والنصب، حيث ذهب فيهما إلى أن الإعراب تقديري.

أما وجه الاختلاف ففي حالة الجر حيث ذهب إلى أن الإعراب ظاهر، وأن علامته الكسرة الظاهرة بخلاف شرح الكافية، حيث جعله تقديرياً أيضاً، والتزم في شرح التسهيل هذا الرأي، وفسر سبب هذا الاختيار الّذي جنح إليه يقول: "والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديراً في الرفع والنّصب؛ لأن حرف الإعراب منه في الحالين قد شُغل بالكسرة المجلوبة ترعيةً للياء، فتعذر اللّفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح، ومن قدر كسرةً أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه، ولا حاجةَ إليه"(٢).

ويؤكد القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب تقديراً في حالتي الرفع والنصب؛ لأن حرفَ الإعراب في هاتين الحالتين شُغلَ بالكسرة المجتلبة لمناسبة ياء المتكلم، أما في حالة الجر فلا داعي إلى مثل هذا القول، وذلك أن الكسرة ظاهرةٌ فكيف تقدر مع إمكان القول بظهورها؟

والأمر الذي استند إليه وناهض به مذهب الجمهور، هو أن في تقدير كسرة مع وجودها، وظهورها في حالة الجر أمر لا يخلو من تكلّف، والأولى لديه عدم التقدير،

---

(١) ص: ١٦١.
(٢) ٢٧٩/٢.

وهو بهذا يجزم بما ابتدأه في تسهيل الفوائد من أن المضاف إلى ياء المتكلّم يعـرب إعراباً ظاهراً في حالة الجر، وقد يفرع على هذا الكلام أن البعد عن التكلف، وعدم التقدير يعد أصلاً جديداً تمكن لدى ابن مالك في التسهيل وشرحه، ألقى بظلاله على كثيرٍ من آرائه في المسائل النحوية، ولم يكن هذا الأصـل واضـحاً قبـل هـذين المصنفين.

والظاهر أنه غير مسبوق إلى هذا الرأي -فيما يعلمه الباحث- وفي هذا المعنـى يقول أبوحيان: "ما ذهب إليه ابن مالك، من أنّه ظاهر الحركة الإعرابية حالة الجـر مقدرة فيه حالة الرفع والنّصب، ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب...."[1]. وعلـى أية حال فالمراد أن الاختلاف وقع في كلامه وأن له في المسالة رأيين:

الأول: أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مفرداً، أو جمـع تكسـير فإعرابـه تقديري على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو رأيه في شرح الكافية الشافية.

الثاني: أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مفرداً، أو جمع تكسير فإعرابه يقـدر على ما قبل ياء المتكلم في حالتي الرفع والنصب فقط، أما في حالة الجر فالكسـرة هي علامة الإعراب وليست التي للمناسبة، فيكون موطن الاختلاف هو في إعـراب الاسم المفرد، أو جمع التكسير المضاف إلى ياء المتكلّم في حالة الجر، بين أن يكون إعرابه تقديراً أو أن يكون بالكسرة لظاهره.

حيث ذهب في شرح الكافية إلى أن إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم في حالـة الجر تقدير كما هو الحال في حالتي الرفع، والنّصب أما في تسهيل الفوائد، وشـرح التسهيل فقد أجاز أن يكون جره بالكسرة الظاهرة، وإذا كان الأمر كـذلك، فكيـف وصل إلى هذا الرأي الذي خالف فيه مذهبه في شرح الكافية؟ هـذا مـا سـيحاول الباحث الإجابة عنه من خلال هذا المبحث.

---

(1) ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤.

ومن المعلوم أن المسألة موضع خلاف، وأن فيها رأياً للجمهور، يقول أبو علي الفارسي: "الاسم الذي يضاف إلى ياء المتكلّم لا يخلو من أن يكون مفرداً أو غير مفرد، والمفرد على ضربين صحيح، ومعتل، فالصحيح تكسر آخره إذا أضفته إلى الياء، مرفوعاً كان الاسم الذي تضيف أو منصوباً، أو مجروراً، وذلك قولك هذا غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، وكذلك سائر الأسماء.... والجمع المكسر بمنزلة المفرد في هذه الإضافة"[1]، ويعني أن المضاف إلى ياء المتكلم يعرب بالحركات المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووافقه ابن يعيش [2]، وابن الحاجب[3]، والمؤيد الأيوبي[4]، وأبو حيان[5]وابن هشام[6] وهو مذهب الجمهور[7]، وعلى هذا فهم لا يفرقون بين حالة الجر وغيرها بل هو في جميع ذلك معرب تقديراً، وهو موافق للجمهور في رأيه في شرح الكافية الشافية، ومخالفٌ لهم في مذهبه في التسهيل وشرحه.

ويستدلون بأنّه لا يمكن أن يحكم بأن الكسرةَ للإعراب؛ لأن كسرة المناسبة هي السابقة لمعنى، وهو مناسبة الياء، وقد ثبت اعتبارهم إياه، فلا ينبغي أن تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب.

وآخر وهو أن كسرة المناسبة سابقة لكسرة الإعراب لوجودها في الاسم المضاف إلى الياء قبل التركيب، ومعلوم أن التركيب فرع الإفراد، ولا يكون الإعراب إلاّ بعد التركيب فهو فرع الفرع، والكسرة التي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ثابتة للاسم قبل التركيب الموجب للإعراب فهي أسبق منها، وبالتالي فلا يقال بزوالها لأجل كسرة الياء بل يدل هذا على ثباتها ولزومها.

---

(1) التكملة، الطبعة الثانية، ت: د/ كاظم بحر المرجان (بيروت، عالم الكتب، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ص: ٢٤٩، ٢٥١.

(2) ينظر: شرح المفصل ٣٢/٣ .

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٣١/١.

(4) ينظر: الكناش ٢٨/١.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٦٤ ، ٦٥.

(7) نسبة إلى الجمهور: المرادي في توضيح المقاصد ٨٣٤/٢، و ابن عقيل في المساعد ٢٧٩/٢ وغيرهما.

وأما المذهبان الآخران فلم أود الاستطراد في الحديث عنهما؛ لأن هذا المبحث مخصص للمضاف إلى ياء المتكلّم وإعرابه في حالة الجر بالكسرة الظاهرة أو بالحركة المقدرة.وعلى أية حال فهما مذهبان ضعيفان وقد رد عليهما ابن مالك بما يكفي عن إعادة القول فيه[1]، ومن شراح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه موافقة الجمهور في أن المضافَ إلى ياءِ المتكلّم يعرب تقديراً في جميع أحواله[2]، وبالتالي فهو موافق لابن مالك في مذهبه في شرح الكافية، ووافقه أبو حيان[3]والمرادي[4]، وابن هشام [5]وابن قيم الجوزية[6]، وابن عقيل[7]، والمكودي[8]، والهواري[9]، والسيوطي[10]، وابن طولون[11]، وبالتالي فهم مخالفون مخالفون له في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل.

ومن شراح التسهيل أبو حيان، والظاهر أنّه لا يوافقه على اختياره جر المضاف إلى ياء المتكلم بالكسرة الظاهرة يقول: "وذهب الجمهور إلى أنّه معرب بالأحوال الثلاثة، وتقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركات التي تقتضيها الياء، وهذا هو الصحيح الّذي تلقيناه من شيوخنا، وذهب المصنف إلى أنّه حال الجر، ظاهر فيه الحركة، وحالة الرفع والنّصب مقدر فيه الحركة، وهذا مخالفٌ لمذاهب الناس في المسألة"[12].

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٠٠٠/٢، ١٠٠١، وشرح التسهيل ٢٧٩/٣، ٢٨٠

(2) ينظر : شرح ألفية ابن مالك /٤١٣

(3) ينظر : منهاج السالك ٣٠٥/٢.

(4) ينظر : توضيح المقاصد ٨٣٤/٢.

(5) ينظر : أوضح المسالك ١٧٥/٣.

(6) ينظر: ارشاد السالك ٥١٧/١.

(7) ينظر : شرح ابن عقيل ٨٤/٢.

(8) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٦٤ ، ٦٥.

(9) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٢٥/٣.

(10) ينظر : البهجة المرضية / ٣٣٥.

(11) ينظر : شرح ابن طولون ٤٨٥/١ .

(12) التذييل والتكميل، مخطوطة دار الكتب المصرية ٩٨/٤.

ومراده أن ما اختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه من إجازة جر المضاف إلى ياء المتكلّم بالكسرة الظاهرة مخالفٌ للجمهـور ولا يرتضـيه؛ وذلـك لأن حـرف الإعراب أو ما عبر عنه بالمحل مشغولٌ بحركة مناسبة الياء، وهذه حركةٌ لازمـة قبل الإعراب فبقاؤها بعده أجود، ووافقه ابن عقيل في المساعد[1]، وخالد الأزهـري في كتابه" موصل النبيل إلى نحو التسهيل" [2]، أما السلسيلي فالظاهر من كلامه أنّـه موافقٌ له في مذهبه في تسهيل الفوائد[3].

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة أن يكون المضاف إلى ياء المتكلم معـربٌ إعراباً تقديرياً في أحواله الإعرابية المختلفة: رفعاً، ونصباً، وجراً وفاقاً للجمهـور، وابن مالك في مذهبه في شرح الكافية، وذلك لأمور:

الأول: أن الكسرة التي في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مجتلبة، ولازمة لأجل ياء المتكلم، وهذا يعني أن وجودها مقترن بوجود الياء، وتزول بزوالها، والياء لازمة للاسم في حال إفراده أو تركيبه وإعرابه، فما دامت اليـاء لازمـة للاسـم، فالكسرة ملزومة بالاسم المضاف إليها، ولهذا روعيت في حال الرفع، والنصب، ولا مناص من مراعاتها في حالة الجر أيضاً، إذ لا يمكن أن تكون لأجل المناسبة فـي حالٍ دون حال.

الثاني: أن كسرة ما قبل ياء المتكلم سابقةٌ على كسرة الإعراب وهي موجودة فـي الاسم قبل تركيبه وإعرابه، والقول بزوالها في حالة الجر قولٌ مفتقر إلى دليل، ولـم يقم دليلٌ بخلافه.

الثالث: ضعف الدليل الذي استدلّ به ابن مالك المتضمن كون ذلك تكلفاً، والاحتجاج بهذا بين الضعف؛ وذلك لأن التكلف أمر نسبي، فما يراه ابن مالك تكلفـاً لا يعـده

---

(1) ينظر : ٣٧٤/٢ .

(2) ينظر : ٧٠٧/٢ ، ٧٠٨ .

(3) شفاء العليل ٧٢٨/٢.

الجمهور كذلك، ولهذه الأمور مجتمعةً ترجح للباحث رأي الجمهور وابن مالك في شرح الكافية الشافية.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

مما تقدم ثبت أن موطن الاختلاف هو في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجر، حيث ذهب في شرح الكافية إلى جعله مقدراً على ما قبل ياء المتكلم وخالف في التسهيل، وشرحه وجعله بالكسرة الظاهرة، والتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الاختلاف هو ميله في تسهيل الفوائد وشرح التسهيل إلى السهولة، والبعد عن التكلف، حتى أصبح هذا الأمر أصلاً من أصوله، وقد عبر عن هذا بقوله: "أما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، هذا عندي هو الصحيح ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"[1]؛ ولهذا الأمر فقد عدل عن مذهبه في شرح الكافية، لأنه يؤدي إلى تكلف في التقدير، منعه وجعل الإعراب بالكسرة الظاهرة.

(1) شرح التسهيل ٢٧٩/٢.

المســـألة الثانيــة

إعــراب (ما) بعد نعـم و بئـس

إعراب (ما) بعد نعم وبئس

تأتي "ما" بعد نعم و بئس، فيكون لها مع هذين الفعلين[1] ثلاث صور ، باعتبـار ما يأتي بعدها وذلك على النحو التالي:

الأولى: ألاّ يأتي بعدها شيء، نحو: (غسلته غسلاً نعماً)[2].

الثانية: أن يأتي بعدها اسم مفرد نحو: قوله تعالى **إن تُبدوا الصـدقات فنعمـا هي**[3].

الثالثة: أن يأتي بعدها جملةٌ فعليةٌ، نحو: قوله تعالى: **إن اللـه نعمـا يعظكُـم به**[4].

وحاول العلماء أن يعربوا "ما" بالإعراب المناسب، فجاءت لهم آراء وأعاريـب كثيرة وأقوال متباينة، وذلك لأن "ما" تأتي على عدة وجوه وليست نوعاً واحداً[5] هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعدد هذه الصور لـ "ما" بعد نعم وبئس.

فإذا لم يأت بعد ما شيء أو جاء بعدها اسم مفرد فللعلماء فيها آراء:

الأول: أن "ما" فاعل لنعم وبئس، وهي معرفةٌ تامة، وهذا رأي سيبويه والمبرد، والأعلم الشنتمري، والمهلبي في أحد قوليه، وبدر الدين ابن جماعة[6].

الثاني: أن "ما" تمييز نكرة تامة، وهو رأي أبي علي الفارسي[7]، والجرجاني[8]، والزمخشري، والجزولي، وابن يعيش[9]، وغيرهم[10].

---

(1) وهذا على الصحيح من أقوال العلماء ، وهناك من زعم أنهما اسمين : ينظر شرح ابن عقيل ١٥٠/٢.

(2) من أمثلة سيبويه في: الكتاب ٧٣/١.

(3) الآية: ٢٧١ من سورة البقرة.

(4) الآية: ٥٨ من سورة النساء.

(5) لأنها تكون اسماً، وحرفاً، وإذا كانت اسماً تكون معرفة ونكرة، وإذا كانت معرفة فإمـا أن تكـون تامـة أو ناقصة، وإذا كانت نكرة فإما أن تكون موصوفة أولاً.... الخ.

(6) ينظر: الكتاب ٧٣/١، والمقتضب ١٧٥/٤، والنكت ٢١٠/١، ونظم الفرائد /٢٥٥ وشرح كافية ابن الحاجب /٣٢٣.

(7) ينظر: المسائل الشيرازيات، الطبقة الأولى، ت: أ.د حسن هنداوي (السعودية، كنوز اشـبيليا (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، ج٢، ص : ٤٨٩.

(8) ينظر: المقتصد ٣٧٤/١.

(9) ينظر: المفصل /٢٧٣ ، والمقدمة الجزولية /١٦١، وشرح المفصل ١٣٤/٧.

(10) منهم: ابن الحاجب في الإيضاح ٩٩/٢-١٠٠، والموصلي في شرح كافية ابـن الحاجـب ٥٩٢/٢، وابـن عصفور في المقرب ٦٦/١، والمؤيد الأيوبي في الكنّاش ٥٣/٢، وأبي عمرو الجندي في الإقليد ١٦٠٥/٣.

وإذا كان ما بعد "ما" جملة فعلية فللعلماء فيها آراء مختلفة على النحو التالي:

الأول: "ما" نكرة موصوفة، منصوبة على التمييز، والجملة بعدها صفة لها، وهو رأي الأخفش[1]، وأبي على الفارسي في أحد قوليه، وابن الحاجب والمهلبي[2].

الثاني: "ما" نكرة تامة منصوبة على التمييز،والجملة بعدها صفة للمخصـوص بالمدح أو الذم محذوف، وهو رأي الزمخشري، وابن يعيش[3].

الثالث: أن تكون "ما" معرفة ناقصة، فاعل، والجملة بعد ما صلة لها. وهو رأي أبي علي الفارسي في قوله الآخر[4]، ومكي ابن أبي طالب[5].

الرابع: أن "ما" تمييز، والمخصوص بالمدح "ما" أخرى موصولة، والفعل صـلة لـ"ما" الموصولة المحذوفة، وهو رأي الكسائي[6].

الخامس: أن "ما" كافة دخلت على نعم وبئس لتمكينها من الدخول على ما لم تكن تدخل عليه من قبل وهو رأي الصيمري[7]، وأبي ذر الخشني[8].

ويعتذر الباحث عن الإطالة في مدخل هذه المسألة، وذلك لكثرة الآراء والمذاهب المختلفة فيها، وقد وجدت أن رأيه اختلف في هذه المسألة حيث جاء عنه مرة أنهـا تمييز وفي قولٍ آخر أنّها فاعل، وظهر هذا الاختلاف في بيت الألفية حيث قال:

---

(١) ينظر مذهب الأخفش في : البحر المحيط ٤٤٠/١.

(٢) ينظر: المسائل الشيرازيات ٤٨٧/٤، والإيضاح ٩٩/٢-١٠٠، ونظم الفرائد /255.

(٣) ينظر: الكشّاف ١٢٧/١، وشرح المفصل ١٣٤/٧.

(٤) ينظر: المسائل الشيرازيات ٤٨٧/٢.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن، الطبعة الرابعة، ت: د/ حاتم الضـامن (بيـروت : الرسـالة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ص : ١٠٤ ومكي هو : مكي ابن أبي طالِب هو: حموش بن مختار القيسي، يكنى أبا محمـد أصله من قيراون من أهل التبحر في علوم القرآن، والعربية له مصنفات كثيرة منها: الهداية إلـى بلـوغ النهاية، ومنتخب حجة أبي علي وغيره توفي سنة ٤٣٧هـ، ينظر : إنباه الرواة ٣١٣/٣-٣٢٢، والبغيـة ٢٩٨/٢.

(٦) ينظر: مذهبه في ارتشاف الضرب ٤٥/٤، والبحر المحيط ٤٤٠/١.

(٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ٢٧٩/١.

(٨) ينظر مذهبه في الهمع ٦٤/٤، وأبو ذر الخشني هو: مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياشي الجياشي من نحاة الأندلس، كان إماماً في العربية، وأحد المعتمدين في الفقه والأدب توفي سنة ٥٤٤هـ، البغية ٢٨٧/٢، ٢٨٨.

"ومـا ممـيز وقـيلَ فـاعـلٌ   في نَحـو: نعم ما يقُـولُ الفَاضـلُ"(١)

والناظر في كلام الأشموني من خلال شرحه لهذا البيت، يجد أنه لم يغفل عـن التنبيه إلى وقوع هذا الاختلاف في رأي ابن مالك، يقول: "ظاهر عبارته هنا، يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به، وهو أن "ما" مميز، وكذا عبارته في الكافية، وذهـب في التسهيل إلى أنها معرفةٌ تامةٌ، وأنّها الفاعل، ونقله عن سيبويه، والكسائي"(٢).

ويفهم من كلامه أن ابن مالك ذهب في الألفية إلى أن "ما" بعد نعم وبئس تمييـز ورجح هذا أيضاً في الكافية وشرحها، وجاء عنه بعد ذلك ما أفهم خلاف هذا القـول حيث أعرب "ما" فاعل، وموضع هذا في التسهيل، وبناء عليه فالأشموني يردد هـذا الاختلاف بين الألفية وشرح الكافية من جهة، وتسهيل الفوائد مـن جهـة أخـرى. ولإثبات هذا الاختلاف الذي عزاه الأشموني إلى كلامه في المسألة فلابد من عرض أقوال ابن مالك ومناقشتها؛ لمعرفة سر هذا الاختلاف ودوافعه إن وجد أورد كـلام الأشموني وتصحيحه.

يقول ابن مالك:

"وانصب علَى التمييزِ"ما" في(نعم ما)   و(بِئسما) والرفع بعـضهم نَـمى

لِسـيبويه، وادعـى التـعريفَ مـع   تَـمامِ "ما" وظَـاهراً قَـد اتبـع"(٣)

ويتضح من هذا النص أنه يرجح أن تكون "ما" بعد نعم وبئس اسم نكرة منصوب على التمييز وهي بمعنى (شيء)، والفاعل مضمر في هذين الفعلين، وهو مخـالفٌ لسيبويه، ومن وافقه في جعلهم "ما" معرفةً تامةً فاعل، وقال في هذا المعنـى: "ثـم بينت أن (ما) في (نعما) و(بئسما) نكرةٌ بمعنى (شيء)، وموضـعها نصـب علـى

---

(١) ص : ٩١.

(٢) شرح الأشموني ٧١/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٠٤/٢ ، ١١٠٥.

التميز والفاعل مضمر، وإلى هذا ذهب الزمخشري وكثير من المتأخرين، وظـاهر قول سيبويه أن "ما" فاعلة. وأنّها اسم تام معرفة"[1].

إذاً فمذهبه في الكافية وشرحها أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز وليست فاعلاً، ولكن ظهر عليه -بعد ذلك- تردد في قبول مذهب سيبويه، حيث ذكر بعد ذلك مـا يفهم أنه لا يزال يدير هذا القول في عقله ولم ينصرف عنه مطلقـاً، إذ ذكـر بعـد اختياره المتقدم كلاماً يقوي فيه كون "ما" معرفة بعد نعم وبئس دون الجـزم بـذلك، يقول: "ويقوي تعريف (ما) بعد نعم وبئس كثرة الاقتصار عليها في نحو: (غسـلته غسلاً نعما)، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها. وأيضاً فإن التمييز يرفع إبهـام المميز، و"ما" تساوي المضمر في الإبهام فلا تكون تمييزاً"[2].

ويتضح من هذا الكلام أنّه يقوي أن تكون ما بعد نعم وبـئس معرفـة؛ وذلـك لأمرين:

الأول: أنّه يقتصر عليها كثيراً بعد (نعم) في نحو قولهم: (غسلته غسـلاً نعمـا) وإذا كان كذلك فالنكرة بعد هذين الفعلين لا يقتصر عليها. وهـذا يقـوي أن تكـون معرفةٌ، وليست نكرة، وإذا كانت معرفة فدعوى التمييز تسقط.

الثاني: أنّه على افتراض كونها تمييزاً، فالتمييز يرفع إبهام المميز، و"ما" بعد نعم مبهمة مثل إبهام الضمير في نعم وبئس، وإذا كان ذلك كذلك فكونها معرفة أجـود، ومع هذا الكلام إلا أنّه لم يجزم به، إنّما هو احتمالٌ أورده، ودليلٌ طرأ على فكره من خلال تأمل كلام سيبويه والمخالفين له، وجاء عنه في الألفية ما يفهم أنه يرجح مـا جزم به في شرح الكافية من جعل "ما" بعد نعم وبئس نكرةً منصوبةً على التمييز، إذ يقول:

"ومـا ممـيز وقـيلَ فَـاعِـلٌ   في نَحـوِ: نعم ما يقُـولُ الفَاضِـلُ"[3]

---

(1) شرح الكافية ١١١١/٢.

(2) المرجع السابق ص١١١٣من الجزء الثاني.

(3) ص / ٩١.

فقوله (ما مميز) يفهم أنه الرأي المختار لديه، لتقديمه له على الرأي الآخر ثـم في حكايته للرأي الآخر، بأن قال: (وقيل فاعلٌ) مما يفهم أنه إنما أراد أن يوضح أن هناك قولاً آخر في المسألة وإن لم يكن مختاراً لديه.

وأمر آخر يستفاد من هذا النص، وهو أن هذا الحكم خاص بـ "ما" بعد نعـم أو بئس التي بعدها جملةٌ فعلية، ويعرض هنا تساؤلٌ مفاده: هل خص ابن مالـك هـذه الصورة لنعم وبئس بهذا الحكم أو يشمل كلامه كلتا الصورتين؟

هذا ما سيحاول الباحث أن يناقشه بعد استعراض نصوص ابن مالك كاملـةً، والمهم ألا خلافَ بين شرح الكافية والألفية، بل الرأيان متفقان، ويظهر بعد ذلك أنه عدل عن القول المختار لديه، فما كان مرفوضاً في شرح الكافية والألفيـة أصـبح مقبولاً، ومرضياً في رأيٍ آخر.

يقول في شرح عمدة الحافظ: "وقد يقوم مقام الفاعـل الظـاهر "مـا" محكومـاً بتعريفها، وتمامها، وفاقاً لسيبويه"[1].

ويستفاد من هذا أنه يذهب إلى أن "ما" بعد نعم وبئس فاعلٌ، أي معرفـة تامـة، وهو موافقٌ في ذلك لسيبويه كما صرح به، وبناء عليه فهو مخالفٌ لمذهبه في شرح الكافية الشافية، والألفية، والسؤال هنا: ما الذي رجح لابن مالـك مـذهب سـيبويه فاختاره دون الرأي الآخر؟

والجواب أن هناك أموراً رجحت له رأي سيبويه، في كون "ما" معرفـة تامـة فاعل، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك[2].

وعلى هذا الرأي استقر في تسهيل الفوائد، إذ تراه يقول: "وقد يقـوم مقـام ذي الألف واللاّم "ما" معرفةٌ تامةٌ، وفاقاً لسيبويه والكسائي، لا موصولة، خلافاً للفـراء والفارسي"**[3]**، وهذا يعني أن رأيه في التسهيل يوافقُ رأيه في شرح عمـدة الحـافظ ويخالفُ مذهبه في شرح الكافية والألفية، وذهب في شرح التسهيل إلى نحو ذلـك،

([1]) ٧٧٩/٢.

([2]) ينظر: ص: ٢٨٢

([3]) ص: ١٢٦

ومناقشه في كلامٍ طويل يراجع في موضعه[1]، مستدلاً بما استدلّ به في شرح عمدة الحافظ. ويصل الباحث من خلال مناقشة كلامه إلى نتيجتين:

الأولى: أن ابن مالك لم يفرق في حكمه على "ما" بين أن يأتي بعدها اسم مفرد أو جملة فعلية، بل جاء كلامه متجهاً إلى "ما" دون النّظر فيما بعدها، وفي هذا إجابة على التساؤل الآنف الذكر.

الثانية: أن له في المسألة رأيين:

أحدهما: ذهب فيه إلى أن "ما" بعد نعم وبئس، تمييز وهي نكرة منصوبة وهو رأيه في شرح الكافية، والألفية.

ثانيهما: ذهب فيه إلى أن "ما" فاعل معرفة تامة، وهو رأيه في شرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه.

وموطن الاختلاف في رأيه بناء على هذا هو في الحكم الإعرابي لـ "ما"، حيث ذهب في شرح الكافية، والألفية إلى أنها تمييز، وبالتالي فهي نكرة منصوبة وخالفه في شرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه حيث جعلها فاعلاً وبالتالي فهي معرفة تامة، وهو موافقٌ في هذا لسيبويه.

ومذهب سيبويه كما تقدم أن "ما" معرفة تامة وهي فاعل يقول: "ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: "إنني مما أن أصنع"، أي من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك غسلته غسلاً نعما أي نعم الغسل"[2].

إذاً فـ "ما" معرفة تامة، وهي فاعل إذ قدرها بـ "الغسل" ووافقه المبرد، والأعلم الشنتمري، والمهلبي في أحد قوليه، وبدر الدين بن جماعة[3]. ولهم على حجية هذا الرأي أدلّة، تقدم ذكرها في سياق مناقشة كلام ابن مالك[4].

---

(1) ينظر : ٩/٣، ١٢، ١٣.

(2) الكتاب ٧٣/١.

(3) ينظر : المقتضب ١٧٥/٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٠/١، ونظم الفرائد /٢٥٥، وشرح كافية ابن الحاجب /٣٢٣.

(4) ينظر: ص : ٢٨٢ .

ويقاس هذا الحكم على "ما" سواء كان بعدها مفرد أو جملة فعلية، وابـن مالـك موافقٌ لسيبويه في هذا الرأي في شرح الكافية الشافية، والألفية، ومخالف لـه فـي شرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه، وخالفه أبو علي الفارسي في أن "ما" إذا جاء بعدها اسم مفرد فهي نكرة تامة في نحو قوله تعالى **فَنِعِمَّا هِيَ** ، وهي منصـوبة على التمييز يقول: "فأما قوله تعالى : **إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** فلا تكون (ما) فيه إلاّ منصوبة، وهي منكورة، لأنها إنّما تتعرف بالصلة، ولا صلة هنا فتعرفها"[1].

ويريد أن "ما" في مثل هذه الحالة نكرة منصوبة على التمييز، والذي جعله يقول بهذا، أنها لو كانت معرفة لكانت ناقصة في مذهبه والاسم الموصول إنّمـا يتعـرف بصلته، ولا صلة هنا، ووافقه الجرجاني، والزمخشري، والجزولي، وابن يعـيش[2]. وغيرهم[3] واستدلوا على ذلك بالعلّة النحوية، وذلك من وجهين:

الأول : أنها نكرة تامة وهي مقيسة على "ما" في التعجب إذ هي غير موصوفة، ولا موصولة، والتزم تنكيرها لتكون مناسبة لتعظيم المتعجب منه؛ لأنه إذا عرف لا قيمة للتعجب منه إذ لا يتعجب إلاّ مما يفوق نظائره، ولهذا المعنى دخلت فـي نعـم وبئس فهي تحمل على "ما" في التعجب لأن المراد تعظيم الممدوح أو المبالغة فـي ذمه، وكونها نكرة يناسب المقام[4].

الثاني: أن "ما" لم يأت بعدها ما يصلح أن يكون، صفةً أو صلة فـرجح كونهـا نكرة تامة.

وابن مالك، موافق لأصحاب هذا الرأي في مذهبه في شرح الكافية، والألفيـة، ومخالفٌ لهم في مذهبه في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل، وشرح عمـدة الحـافظ، وإذا كان بعد "ما" -التي بعد نعم وبئس- جملة فعلية، فقد تقدم الاختلاف بين العلماء في توجيه "ما" الإعرابي وفي نوع "ما" كذلك، ويمكن أن تعاد آرائهم إلى رأيين:

([1]) المسائل الشيرازيات ٤٨٩/٢.

([2]) ينظر : المقتصد ٣٧٤/١، والمفصل /٢٧٣ ، والمقدمة الجزولية /١٦١، وشرح المفصل ١٣٤/٧.

([3]) منهم: ابن الحاجب في الإيضاح ٩٩/٢-١٠٠، والموصلي في شرح كافية ابـن الحاجـب ٥٩٢/٢، وابـن عصفور في المقرب ٦٦/١، والمؤيد الأيوبي في الكنّاش ٥٣/٢، وأبي عمرو الجندي في الإقليد ١٦٠٥/٣.

([4]) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٠/١.

الأول: أن "ما" تمييز، وهو رأي الكسائي[1]، والأخفش[2]، وأبي علي الفارسي، والمهلبي، وابن يعيش وابن الحاجب[3]، ثم اختلفوا في التوجيه على الأوجه المتقدمة[4].

وعلى أية حال فهم متفقون في إعراب "ما" على أنها تمييز منصوب، وأنّها نكرة، ولعل الذي حملهم على ذلك أن فاعل نعم وبئس إذا أضمر كان مفسره نكرة منصوباً على التمييز، و(ما) جاءت بعد نعم وبئس، ويجوز في أحوالها أن تكون نكرة موصوفة وغير موصوفة، وجاء بعدها جملة فعليه، ومن المناسب أن تكون صفةً لها، فرجحوا كونها نكرة منصوبةً على التمييز.

والذّي ذهب إلى إنها نكرةً تامةً جعل الجملة بعدها صفة لمخصوص محذوف أو صلة لموصول محذوف، هو المخصوص بالمدح أو الذم وهو "ما"أخرى، موصولة، الثاني الكسائي، والأول الزمخشري، وابن يعيش ومن وافقهما.

الثاني: أن "ما" بعد نعم وبئس (فاعل) وهو مذهب أبي علي الفارسي[5] في قوله الآخر، ومكي بن أبي طالب[6]، وجعلوا (ما) معرفة ناقصة أي اسم موصولا، وصلتها الجملة الفعلية، بعدها. وهذا الاختيار أي كونها فاعل ينصره الباحث، ويرى صوابه وذلك لأن التمييز يساق لرفع إبهام ما قبله، إذا لم يكن مؤكداً للفعل و"ما" هنا شديدة الإبهام ولا يستفاد منها هذا الأمر فبالتالي، يضعف كونها تميزاً، وإذا لم تكن تمييزاً فهي فاعل، وأما كونها معرفةً ناقصةً فلا يرى الباحث ذلك لأن (نعم)، و(بئس) لا يليهما إلا المبهم تعظيماً لجنس الممدوح أو المذموم الذي هو منهم، فناسب ذلك أن تكون معرفة تامة[7].

([1]) ينظر مذهب الكسائي في: ارتشاف الضرب ٤٥/٤، والبحر المحيط ٤٤٠/١.

([2]) ينظر مذهب الأخفش في: البحر المحيط ٤٤٠/١.

([3]) ينظر : المسائل الشيرازيات ٤٨٧/٢، والمسائل البغداديات /٢٥٢، ونظم الفرائد وحصر الشرائد/٢٥٥، وشرح المفصل ١٣٤/٧، والإيضاح ٩٩/٢-١٠١.

([4]) ينظر : ص ٢٨٠ من هذا المبحث.

([5]) ينظر : المسائل الشيرازيات ٤٨٧/٢.

([6]) ينظر : مشكل إعراب القرآن /١٠٤.

([7]) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٠/١.

ويعد ابن مالك موافقاً لأبي علي الفارسي، ومكي ابن أبي طالب في مذهبه في شرح عمدة الحافظ، والتسهيل، وشرحه في وجه دون وجه، فوافقه في جعل "ما" فاعلاً، وخالفه في جعلها معرفة تامة، حينما جعلها الفارسي ناقصة. ويؤكد كونها تامة كثرة الاقتصار عليها، بعد نعم في نحو: غسلته غسلاً نعما، أي نعم الغَسلُ، والناقصة لا تستغني عن صلتها، وخالف الصيمري، وأبو ذر الخشني مخالفةً شديدةً حيث، ذهبا إلى أن "ما" إذا دخلت على نعم وبئس يبطل عملها، وذلك مثل طالما، وقلّما، وهم يريدون أن "ما" ركبت مع نعم وبئس، فأصبحت تدخل على ما لم تكن تدخل عليه، سابقاً.

ولا يوافق الباحث أصحاب هذا الرأي لأن ذلك يستلزم أن تكون "ما" حرفاً، وهي في نحو قوله تعالى [فنّعما هي] وفي قوله تعالى [إن الله نعما يعظكم به] ظاهرة الاسمية.

ومن شّراح الألفية ابن الناظم، حيث ذكر أن "ما" إذا جاء بعدها فعلٌ، فيجوز أن تكون منصوبة على التمييز، أو أن تكون اسم موصول فاعل، وكذلك إن جاء بعدها اسم مفرد، ولكن قد يفهم من كلامه أنّه يميل إلى أن "ما" نكرة منصوبةً على التمييز، لأنه لم يوافق ابن خروف في تفسيره لمذهب سيبويه، بأن "ما" معرفة تامة فاعل يقول: "وعندي، أن هذا القول من سيبويه، لا يدلّ على ما ذهب إليه ابن خروف لجواز أن يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام، ولم يرد تفسير معنى (ما)، ولا بيان أن موضعها رفع ...."[1]، وإذا أورد هذا الكلام، وقد قال قبله: "فعند أكثر النحويين: أن "ما" في موضع نصب على التمييز للفاعل المستكن، وهي نكرةٌ غير موصوفة، مثلها في ما أحسن زيداً..." [2]. فذكر أن هذا الاختيار هو مذهب الأكثرين، وبناء على هذين النصين، يرجح الباحث أن يكون ابن الناظم موافقٌ لمذهب الأكثرين، وهو أن "ما" نكرة في موضع نصب على التمييز.

---

(1) شرح ألفية ابن مالك /٤٧٢.

(2) المرجع السابق نفسه ص: ٤٧٢.

وبالتالي فيمكن أن يقال إنه موافقٌ لمذهب والده في الألفية، والكافية، ومخالفٌ له في مذهبه في التسهيل، وشرحه، وشرح عمدة الحافظ، وناقش أبو حيـان المسـألة، ونقل الخلاف فيها، وفي كلامه ميلٌ إلى أن تكون "ما" فاعل، والّذي يدل عليه، أنـه ضعف مذهب من أعرب "ما" تمييز[1]، ووافقه ابن قيم الجوزية[2]، واكتفى المرادي بنقل المذاهب في المسألة[3]على نحو ما ذهب إليه أبو حيان، ولم يذكر اختياراً فـي المسألة ووافقه ابن هشام الأنصاري[4].

وردد ابن عقيل "ما" بين التمييز والفاعلية، ولم يذكر له اختيار يمكن أن ينسـب إليه، وإنما ذكر هذين الحكمين دون تعليق[5]، ووافقه ابن طولون[6]، وذهب الشارح الأندلسي إلى أن "ما" إذا وقعت بعد نعم، وجاء بعدها فعلٌ فإنما تحتمل أن تكون نكرةً منصوبةً على التمييز، أو أن تكون فاعلاً موصولة، وما بعـدها صـلة، وإذا جـاء بعدها، اسم مفرد، فالراجح لديه أن "ما" نكرةٌ تامة منصوبةٌ على التمييز، وهو موافقٌ في هذا الرأي لأبي على الفارسي.

ومن شراح التسهيل أبو حيان، والظاهر من كلامه أنه يوافق سيبويه في مذهبـه في أن "ما" معرفة تامة، وهذا يعني أنّه موافق لابن مالك في التسهيل يقول: ووافقـه على هذا الرأي ابن عقيلٍ في المساعد[7]. ووافقه السلسيلي[8]، والدماميني[9]، والشيخ والشيخ خالد الأزهري[10].

---

(1) ينظر: منهج السالك ٣٩٥/٢.

(2) ينظر : إرشاد السالك ٥٧٥/١.

(3) ينظر : توضيح المقاصد ٣٦/٢ .

(4) ينظر: أوضح المسالك ٢٥٠/٣، ٢٥١.

(5) ينظر : شرح ابن عقيل ١٥٥/٢.

(6) ينظر : شرح ابن طولون ٣٩/٢.

(7) ينظر : ٢ /١٢٦ .

(8) ينظر : شفاء العليل ٢ /٥٨٦.

(9) ينظر : تعليق الفرائد ٧/ ١٦٢، ١٦٣.

(10) ينظر : الموصل إلى نحو التسهيل ٧٨٨/٢ .

الترجيـــح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة رأي ابن مالك في شـرح عمـدة الحـافظ، والتسهيل وشرحه، الذي ذهب فيه إلى أن "ما" معرفة تامة فاعل، وهو موافـق فـي ذلك لسيبويه؛ وذلك لأن "ما" التي بعد نعم وبئس، لا تخلو من أن تكـون تمييـزاً أو فاعلاً، فأما كونها تمييزاً فهو أمر ضعيف ومرجوح، ووجه ضعفه يأتي من أمرين، تقدمت الإشارة إليهما[1].

ويقوي أن تكون معرفةً تامة: أنّه يقتصر عليها كثيراً بعد نعم في نحو (غسلته غسلاً نِّعما) أو (دققته دقاً نعما) أي نعم الغسلُ، ونعم الدق، والنكرة التي تلي نعم وبئس لا يقتصر عليها، وإذا كان الأمر كذلك تعين كون "ما" معرفةً تامة فاعل فـي موضـع رفع، وبطل بناء عليه القول بأنها نكرة تمييز.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

لاشك أن رأيه اختلف في هذه المسألة، فأما مذهبه في شرح الكافية فهو متـابع فيه للأخفش وأبي علي الفارسي، والزمخشري من نحاة البصرة حيث ذهبوا إلى أن "ما" نكرة منصوبة على التمييز، ثم فرقوا. أما ابن مالك فأطلق القـول فـي جميـع أحوال "ما"، ولا يناقش في هذا الرأي، بل يبحث عن أسباب هذا العدول إلى الـرأي الآخر، وتفسير ذلك هو مراجعة ابن مالك للأدلة النحوية، الأمر الذّي وجد فيه أن ما ذهب إليه في شرح الكافية ضعيف، وقد انتهى إلى ذلك[2].

فيبقى أن تكون معرفةً، وهذا يحتمل أحد وجهين: إما أن تكون تامة أو ناقصـةً (أي موصولة) فوازن بين هاتين، فوجد أن في كونها ناقصة ضعف من وجهين:

أحدهما: هو قّلة وقوع الاسم الموصول مصرحاً به فاعلاً لنعم.

الثاني: أن فيه حذف جملة الصلة بأكملها في بعض المواضع، نحو: قوله تعالى **فنعما هي** ، وحذف الصلة قليلٌ جداً.

---

(1) ينظر: ص: ٢٨٢ .

(2) ينظر: ١١١٣/٢.

وعلى هذا تبين لابن مالك أن في القول بأنها معرفة ناقصة ضعفٌ وبالتالي فلـم يبق إلا أن تكون معرفةً تامة، فتقوى لديه ذلك لأن "ما" بعد نعم يكثر الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نعما" أي نعم الغسلُ، والنكرة التي بعد نعم وبئس لا يقتصـر عليها، وإن ورد ذلك فهو قليل، وبناء على ذلك فقد ترجح لديه أن تكون (ما) بعـد نعم وبئس، معرفة تامة فاعل.

والمتأمل لهذا التغير في رأي ابن مالك يجد أنه لم يأت دفعةً واحدة في التسـهيل أو في شرح عمدة الحافظ، بل جذوره تمتد إلى شرح الكافية، حيـث ظهـر عليـه أمارات التردد في قبول قول سيبويه - أنها معرفة تامة - ولكّنه لم يجزم به، إنّمـا ذكر هناك أن القول بالتمييز قد يضعف، وتتقوى الفاعلية، مما يدل على تردده فـي قبوله قبولاً تاماً إلى أن جاء في شرح عمدة الحافظ، فسرعان ما جزم به وانصرف عن القول بالتمييز مطلقاً، وجاء كلامه في التسهيل، وشرحه مؤكد لهذا الاختيار.

المســـألة الثالثـــة

إعــراب النكرة المقصــودة بالنـــداء

إعراب النكرة المقصودة في النداء

يراد بالنكرة المقصودة: النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب[١].

والمشهور عند النحاة في إعرابها: أنها تجري مجرى العلم المفرد فتكون مبنية على ما ترفع به في محل نصب وذلك في مثل قولك: "يا رجلُ أقبل"، وأجاز فريق من النحاة أن تكون منصوبةً، وذلك إذا وصفت، حيث أشبهت المضاف فأجريت مجراه، فتكون بهذا نقلت من قسم المنادى المفرد، إلى قسم الشبيه بالمضاف.

وللعلماء بناء على هذا في المسألة مذاهب:

الأول: تبنى النكرة المقصودة في النداء على ما ترفع به وذلك نحو: يا رجلُ أقبل وهو رأي الزجاجي، والصيمري، والزمخشري، والعكبري، وابن الحاجب، وابن عصفور، والموصلي، وابن هشام، والمؤيد الأيوبي، ونور الدين الجامي[٢]، ولم يذكر أصحاب هذا الرأي وجها آخر في إعراب النكرة المقصودة، فخصصتهم بهذا الرأي وإن كان يشاركهم فيه غيرهم.

الثاني: يجوز أن تنصب إذا أشبهت المضاف - بأن توصف مثلاً - وهو مذهب سيبويه، والمبرد،وابن السراج، وأبو علي الفارسي، والثمانيني، والجرجاني، والأعلم الشنتمري، وابن خروف، وابن يعيش[٣].

الثالث: إجازة ذلك مطلقاً وهو رأي الكسائي والفراء[٤].

---

(١) من كلام عباس حسن في النحو الوافي ٢٤/٤.

(٢) ينظر: الجمل/١٥٢، والتبصرة والتذكرة ٣٣٨،٣٣٩/١، والمفصل/٣٧، واللباب ٣٣٠/١، وشرح الوافية نظم الكافية /١٩١، والمقرب ١٧٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٨١/٢، ٨٣، ٨٤، وشرح كافية ابن الحاجب١٩٠/١، وقطر الندى/٢٢٩، والكناش١٦٢/١، والفوائد الضيائية ٣٢٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٦/٤، ٢٢٤، والأصول ١/ ٣٤٤، والإيضاح/ ١٩٠، والفوائد والقواعد/٤٣٧ ،٤٤٠ والمقتصد ٧٥٥/٢، ٧٨٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٥٠/١، ٥٥١، وشرح جمل الزجاجي ٦٨٣/٢، ٦٨٤، وشرح المفصل ١٢٨/١.

(٤) ينظر مذهب الكسائي والفراء في شرح الرضي على الكافية ٣٥٧/١، والمساعد ٤٩٢/٢.

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك في إعراب النكرة المقصودة في شرحه لقول ابن مالك في الألفية:

"وابنِ المعرف المنَادى المفـردا   علَى الذي فـي رفعـه قَد عهـدا"[1]

يقول: ".... تنبيهات: قال في التسهيل: ويجوز نصب ما وصف مـن معـرف بقصد وإقبال" وحكاه في شرحه عن الفراء، وأيده بما روي من قوله ﷺ: في سجوده (يا عظيماً يرجى لكل عظيم)[2]"[3].

وهذا يفهم أنه في التسهيل يجيز نصب النكرة المقصودة بالنداء، وهذا خلاف ما نص عليه في الألفية، ولمراجعة هذا الاختلاف الذي أشار الأشموني إلى وقوعه في كلامه، فلابد من الوقوف على حقيقته في مواضعه من كلام ابن مالك ومناقشـته إن وجد اختلاف، يقول:

"وابنِ المـعرف المنـَادى المفـردا   علَـى الذي في رفـِعه قَـد عـهدا

كـ "يا ابن"، "يا زيدان"، "يا عبدان" يا   " زيدون"، "يا بنُون"، "يا زيد" ائتيا"[4]

والمراد أن المنادى العلم المفرد أو النكرة المقصودة ويمثلان قسماً مـن أقسـام المنادى، هو (المفرد) وحكمه أنه يبنى على ما يرفع به، سواء أكان مفرداً -أي غير مثنى- نحو "يا زيد" فإنّه يبنى على الضم، أو كان مثنى فيبنى على الألف، أو جمـع مذكر سالم، أو ملحق به فيبنى على الواو، وعلى أية حال فهـو يريـد أن النكـرة المقصودة تبنى على ما ترفع به في محل نصب، وفي هذا المعنى يقـول: "المفـرد المعرف يعم ما كان له تعريف قبل النداء، وما حدث تعريفه في النداء بالقصد إليه. والمراد هنا بالمفرد: ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، فيدخل في المفرد نحو: "يا رجل"

---

(1) ص: ١٠٦.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي، بتحرير الحافظ العراقي وابن حجر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ج٢، ص١٨٠.

(3) شرح الأشموني ٢٥٣/٣.

(4) شرح الكافية الشافية ١٢٩٣/٣.

و"يا معد بكرب" لعدم الإضافة وشبهها، والحاصل أن استحقاق المنادى البناء بتعريفه وإفراده، ويبنى على ما كان يرفع به قبل أن ينادى..." (١).

فالمفرد المعرف يشمل عنده العلم المفرد نحو: يا زيد والمثنى والجمع ويشـمل النكرة المقصودة كذلك، وحكم هذا القسم في المنادى أن يكون مبنياً على ما يرفع به وذلك في محل نصب، ولم يقدم دليلاً يسند به هذا الحكم، ولعل الذي حمله على ذلك أن هذا الأمر شائع عند النحويين ولا يكاد يخالف فيه أحد.

ومن الأدلة التي يمكن أن يستدل بها على ذلك السماع، ومنه قوله تعالى: **{يـا جِبالُ أَوِبِي معه والطير وألنا له الْحديد}** (٢).

وقول الشاعر:

قالت هريرةُ لما جئتُ زائِـ ـرها   ويلي عليك وويلي منك يا رجـ ـلُ (٣)

ويقول في الألفية:

"وابن المعرف المنَادى المفـ ـردا   على الذي فـ ـي رفعـ ـه قد عهـ ـدا" (٤)

ومراده: أن المنادى المعرف المفرد ويشمل أيضاً النكرة المقصودة والعلم المفرد وحكمهما عنده أنهما يبنيان على ما كانا يرفعان به في محل نصب.

ويكون بناء على هذا الفهم موافقاً لمذهبه في شرح الكافيـة الشـافية، ويلاحـظ الباحث أنه لم يجز في شرح الكافية الشافية، أن تكون النكـ ـرة المقصـ ـودة جـ ـائزة النصب بوجه من الوجوه، بل يرى أنها قسم من أقسام المنادى المفرد وبنـ ـاء عليـ ـه تأخذ حكمه، ويدل على هذا أنه ذكر القسم الآخر وهـ ـو المنصـ ـوب وجعـ ـل منـ ـه المضاف والشبيه بالمضاف، ولم يذكر أن النكرة المقصودة تكون تحت أحد القسمين.

---

(١) المرجع السابق ص ١٢٩٤، ١٢٩٥.

(٢) الآية: ١٠ من سورة سبأ.

(٣) قائله الأعشى ميمون بن قيس البيت من البحر البسيط في ديوانه ص٥٧، ومن مصادره: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، والشاهد فيه: يا رجلُ حيث بنى على الضم في محل نصب لأنه منادى نكرة مقصودة.

(٤) ص: ١٠٦.

ويستدل الباحث بهذا الأمر على أنه لم يكن يجيز في النكرة المقصودة غيـر أن تبنى على ما ترفع به، ووافق هذا الرأي في الألفية كما تقدم، وخالف في شرح عمدة الحافظ، حيث أجاز أن تأتي النكرة المقصودة منصوبة يقول: "وقد يجري المتجـدد التعريف بالقصد إذا كان موصوفاً، مجرى ما لم يتجدد له تعريـف، قـال الفـراء: (النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون: "يا رجلاً كريمـاً أقبل"، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون)، قلت ويؤيد قول الفراء مـا روي مـن قول رسول الله ﷺ في سجوده (.... يا عظيماً يرجى لكل عظيم ادفـع عنـي كـل عظيم)"[1].

ويفهم من هذا النص أن ابن مالك يجيز ما امتنع عنه في شرح الكافية والألفيـة وهو نصب النكرة المقصودة في النداء، واشترط لهذه الإجازة أن توصـف النكـرة المقصودة، ولعله يريد بهذا الشرط أن النكرة المقصودة إذا وصفت، طالـت بهـذه الصفة فأشبهت المنادى المضاف في أنه جاء بعدها شيء هو من تمامها، فالصفة من تمام الموصوف، كما أن المضاف من تمام المضاف إليـه،فلما أشـبهت المنـادى المضاف حملت عليه وأعطيت حكمه فنصبت مثله.

واستدل بين يدي هذا الرأي بما حكاه الفراء عن العرب حيث حكى أن العـرب تقول: " يا رجلاً كريماً أقبل" وهم يريدون معيناً، وتقوى لديه هذا الرأي، واستدل له بقول النبي ﷺ "يا عظيماً يرجى لكل عظيم".

وعلى هذا الرأي جاء كلامه في تسهيل الفوائد إذ يقول: "و يجـوز نصـب مـا وصف من معرف بقصد وإقبال...." [2]. وهذا نص صريح يدل على إجازته نصب النكرة المقصودة، ولكن بشرط أن توصف.

ولعل مدار الإجازة هذه هي طول النكرة بالصفة مما أدى إلى أن تكون مشابهة للمضاف، فحملت عليه، ويمكن القول: بأن النكرة المقصودة بالنداء في حال وصفها تُنقل من قسم المنادى المفرد إلى قسم آخر وهو الشبيه بالمضاف، وعلى أية حـال

---

(1) ينظر: ١/٢٧٠.

(2) ص: ١٧٩، ١٨٠.

فهو موافقٌ في التسهيل لمذهبه في شرح عمدة الحافظ ومخالف لمذهبه في شرح الكافية الشافية.

وجاء عنه في شرح التسهيل خلافاً شاملاً في هذه المسألة يمثل نظرة ابن مالك الشمولية للنكرة المقصودة إذ يقول: "ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النكرة في النصب. قال الفراء: النكرة المقصودة المناداة تؤثر العرب نصبها، يقولون (يا رجلاً كريماً أقبل). فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، قلت ويؤيد قول الفراء ما روي من قول الرسولﷺ في سجوده: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم"[1].

فهو يوضح هنا موقفه ورأيه إزاء النكرة المقصودة، ويخلص إلى إجازته في النكرة المقصودة وجهين من الإعراب:

أحدهما: أن النكرة المقصودة تبنى على الضم في محل نصب، وذلك إذا لم توصف وكانت مفردةً.

ثانيهما: يجوز أن تنصب النكرة المقصودة بالنداء، و أن تعامل معاملة المضاف إذا وصفت.

والمهم هو الوجه الثاني إذ أجاز فيه أن تنصب النكرة المقصودة بالنداء، وهو خلاف ما في شرح الكافية الشافية، واستدل على هذا الرأي بالسماع، ومنه حكاية الفراء عن العرب: "يا رجلاً كريماً أقبل" وبقولهﷺ: (يا عظيماً يرجى لكل عظيم). ووجه الاستشهاد: أن النكرة المقصودة "رجلاً، عظيماً" وصفت فطالت بهذه الصفة وأشبهت المنادى المضاف فأعطيت حكمه، ونصبت مثله، وهو بهذا موافق لمذهبه في شرح عمدة الحافظ والتسهيل.

ومن خلال هذا النقاش يمكن أن يصل الباحث إلى أن رأيه اختلف في هذه المسألة، وأن الأمر كما أشار إليه الأشموني، حيث جاء له في المسألة رأيان:

---

(1) ٣/٣٩٢، ٣٩٣.

الأول: النكرة المقصودة في النداء تبنى على ما ترفع به في محل نصب وتجري مجرى العلم المفرد ولا يجيز فيها غير ذلك، وهو رأيه في شرح الكافيـة الشـافية والألفية.

الثاني: يجوز نصب النكرة المقصودة إذا وصفت وإجراؤها مجـرى المنـادى المضاف فتعطى حكمه، وهو رأيه في شرح عمـدة الحـافظ والتسـهيل وشـرحه، وموضع الاختلاف بناء على هذا هو في إجازة نصب النكرة المقصودة بالنداء، حيث جاء عنه في شرح الكافية والألفية ما يفهم عدم إجازة ذلك، واقتصاره على أن تكون مبنية على ما ترفع به، وخالف ذلك في شرح عمدة الحافظ وتسهيل الفوائد وشـرح التسهيل، حيث أجازه حال أن تكون النكرة المقصودة موصوفة.

ومذهب سيبويه: أن النكرة المقصودة إذا وصفت يجوز نصبها، أشار إلى ذلـك في كلام طويل[1]، وإذ لم توصف فهي ملازمة للبناء على الضم وموضعها النصب. ومن أدلته على ذلك السماع: ومنه قول الشاعر[2]:

لَعلك يا تَيساً نَزا فـي مريـرة ... معذب ليلَـى أَن تَرانـي أَزورهـا

وبقول الشاعر[3]:

أَداراً بحزوى هجت لِلعين عبـرةً ... فَماء الهـوى يـرفَض أَو يتَرقـرقُ

وإذا لم توصف بقول الشاعر[4]:

([1]) ينظر الكتاب ١٩٨/٢-٢٠٠.

([2]) قائله: توبة بن الحمير البيت من البحر الطويل، ومن مصـادره: الكتـاب ٢٠٠/٢، والتبصـرة والتـذكرة ٣٤٠/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٥٠/١، وشرح جمل الزجاجي ٨٤/٢ والشاهد فيه: نصب تيساً وهو نكرة مقصودة لأنها وصفت بقوله: نزا في مريرة.

([3]) قائله: ذو الرمه: غيلان بن عقبة، والبيت من البحر الطويل في ديوانه ص٣٨٩، ومـن مصـادره الكتـاب ١٩٩/٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤١٠/١، والجمل/١٤٨، والتبصرة والتـذكرة ٣٣٩/١، والشـاهد فيه: نصب (داراً) وهي نكرة مقصودة لإنها وصفت بالجار والمجرور (بحزوى).

([4]) قائله الطرماح ابن حكيم، والبيت من البحر السريع في ديوانه ص:٢٤٨، برواية:

يـا دار أَقـوت بعـد أَصـرامها ... عامـاً ومـا يبكيـك مـن عامهـا

ومن مصادره الكتاب ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٧/١، والنكت ٥٥١/١، وتحصيل عين الذهب مـن معدن جوهر الأدب/٣١٢، والشاهد فيه: ترك تنوين النكرة المقصودة (دار) وذلك لأن أقوت ليسـت مـن صفتها والإقواء: القفر من الأرض، والأصرام جمع صرم، والصرم: بيوت مجتمعة في مكان واحد.

يا دار أقوت بعد أصرامها عاماً وما يعنيك من عامها

والتعليل الذي يقدمه سيبويه، أن النّكرة المقصودة إذا ووصفت طالت بالصفة فأشبهت المضاف فحملت عليه وأعطيت حكمه، ووافقه على هذا الرأي جماعة منهم المبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، والجرجاني[1]، وغيرهم[2].

والناظر في كلامه يجد أنه موافق لسيبويه في مذهبه في شرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه ومخالف له في شرح الكافية الشافية والألفية، وخالف الزجاجي، والصيمري، والزمخشري[3]، وجماعة[4]، مذهب سيبويه حيث ذهبوا إلى أن النكرة المقصودة لا يجوز فيها إلا أن تبنى على ما ترفع به، واحتج أصحاب هذا الرأي بأن النكرةَ المقصودةَ لا تطول بصفتها، لأنه لو كان كذلك للزم ألا تبنى المعرفة إذا وصفت في نحو "يا فاسقُ الخبيثُ". وخرجوا ما استدلّ به سيبويه على أنه من باب النكرة غير المقصودة[5].

فقوله: "لعلك ياتيساً...." وإن كان قد كنّى بالتيس عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب، والاسم لا يكون معرفةً إلا إذا كان معلوماً عند المخاطب، كما هو معلوم عند غيره، وقوله: "أداراً بحزوى...." الأبلغ من طريق المعنى ألا يريد داراً معينة من ديار حزوى، بل مأوى من ديار حزوى هاج عبرته أي دارٍ كانت[6].

والحق أن هذا الرأي ضعيفٌ، وما ذهبوا إليه لا يعدوا إلا أن يكون تكلفاً في توجيه السماع لصرفه عن الاحتجاج به، مع إمكان ذلك.

---

(1) ينظر: المقتضب ٢٠٦/٤، ٢٢٤، والأصول ٣٤٤/١، والإيضاح/١٩٠، والمقتصد ٧٨٢/١.

(2) منهم ابن خروف في شرح جمل الزجاجي ٦٨٤/٢، ٦٨٨، ٦٩٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/١، و الرضي في شرحه على الكافية ٣٥٠/١، ٣٥٦.

(3) ينظر: الجمل/١٥٢، والتبصرة والتذكرة ٣٣٨/١، ٣٣٩، والمفصل/٣٧.

(4) منهم: العكبري في اللباب ٣٣٠/١، وابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية/١٩١ ، وابن عصفور في المقرب١٥٧/١، وابن هشام في قطر الندى/٢٢٧، وشرح شذور الذهب/١٠٨ والمؤيد الأيوبي في الكنّاش ١٦٣/١، ونور الدين الجامي في الفوائد الضيائية ٣٢٥/١.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٢/٢، ٨٣، ٨٤.

(6) المرجع السابق نفسه ص: ٨٢-٨٤ من الجزء الثاني.

ولو قيل: ألا يقوي مذهب المانعين لذلك أن النّكـرة المقصـودة معرفـةٌ فـي العرف،ومن المعلوم أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة ، وقـد وصـفت النكـرة المقصودة في السماع الوارد بما توصف به النكرة ،وهو الجملـة الفعليـة:" نـزى" والجار والمجرور:" بحزوى" ولا يوصف بهما- إلا النكرة - مما يقـوي أن يكـون "تيساً" و" داراً" من قبيل النكرة غير المقصودة ؟

والجواب أنه إنما جاز مثل ذلك مع أن النكرة المقصودة معرفة في العرف، فهي نكرة في اللّفظ، وما جاء من قبيل ذلك فلمراعاة لفظ المنادى، وبالتالي فلا مانع مـن أن يكون " تيساً" و"داراً " من باب النكرة المقصودة.

والمتأمل لكلام ابن مالك يرى فيه موافقة الزجاجي في مذهبه في شرح الكافية والألفية، ومخالفته له في مذهبه في شرح عمدة الحافظ وتسـهيل الفوائـد وشـرح التسهيل، وما ذهب إليه الكسائي والفراء مبني على أن النكرة إذا وصفت فهي مشبهة للمضاف، فتعطي حكمه حتى إنهم أجازوا "يا رجلاً " لمعين بناء على أنه على حذف موصوف. واحتج الفراء بقول العرب: "يا رجلاً كريماً أقبل" لمعين.

ومن شراح الألفية ابن الناظم، والظاهر من كلامه أنه موافق لوالده في مذهبـه في الألفية، وشرح الكافية الشافية، وذلك أن ظاهر كلامه أن النكرة المقصودة بالنداء تبنى على ما ترفع به، ولم يذكر فيها جواز النصب بوجه من الوجـوه[1]، ووافقـه المرادي، وابن هشام، وابن قيم الجوزية، وابن عقيل، والمكودي، والهواري، وابـن طولون، والسيوطي[2].

و في كلام أبي حيان ميل إلى موافقة الجمهور في منع نصب النكرة المقصودة. يقول معقباً على إجازة ابن مالك لذلك: "وأما الجمهور من البصـريين فجـوزوا أن يكون المناديات في هذه الأبيات [3]. من قبيل النكرة غير المقبل عليها...."[4].

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن مالك /٥٦٧.

(2) ينظر: توضيح المقاصد ١٠٥٨/٢، ١٠٥٩، وأوضح المسالك ٢٢/٤، وإرشاد السالك ٦٦١/٢، ٦٦٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/٢، ٢٣٦، وشرح المكودي /٢٣٧، وشرح ألفية ابن مالك ٥/٤، ٦، وشرح ابـن طولـون ١١١/٢، والبهجة المرضية/٤٢٧.

(3) يريد بذلك : قول الشاعر : (لعلك يا تيساً)....، وقوله : (أداراً بحزوى....) الخ .... .

(4) التذييل والتكميل ١٩٣/٤، مخطوط دار الكتب المصرية.

وخرج السماع الوارد على نحوٍ مما ذكره ابن عصفور، وعلى هذا فهو مخالف لرأي ابن مالك في شرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه. وموافق لمذهبه في شرح عمدة الحافظ، وابن عقيل موافق لابن مالك في تسهيل الفوائد، واستشهد على ذلك بما حكاه الفراء عن العرب من قولهم: "يا رجلاً كريماً أقبل"[1]. ووافقه السلسيلي[2].

الترجيح:

يترجح في هذه المسألة مذهب ابن مالك في شرح عمدة الحافظ والتسهيل وشرحه وذلك لأمور:

أولاً: ورود السماع بذلك شعراً ونثراً، فمن الشعر قول ذي الرمة:

أداراً بحزوى هجت للعين عبرةً ... فماء الهوى يرفض أو يترقرقُ

والشاعر يريد داراً بعينها وهي دار محبوبته التي وصفها بأنها بحزوى، أي في ذلك الموضع. وليست أي دار ذهب إلى ذلك ابن عصفور[3] والجمهور[4].

ومنه قول الشاعر:

لعلك يا تيساً نزا في مريرة ... معذب ليلى أن تراني أزورها

والشاعر هنا يريد شخصاً محدداً وهو زوج ليلى. والذي سوغ نصب النكرة المقصودة هنا هو أنها وصفت فطالت بهذه الصفة، فأشبهت المضاف ومن النثر ما حكاه الفراء من قولهم: " يا رجلاً كريماً " أقبل وهم يريدون معيناً، وقوله ﷺ: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم"، فمجيء النكرة المقصودة في هذه النصوص منصوبة يدل دلالة واضحة على إجازة نصب النكرة المقصودة إذا وصفت.

ثانياً: أن النكرة المقصودة الموصوفة طالت بالنداء، فأشبهت المنادى المضاف ولهذا الشبه أعطيت حكمه وهو النصب.

---

(1) ينظر: المساعد ٤٩٢/٢.

(2) شفاء العليل ٨٠٥/٢.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٨٢/٢-٨٤.

(4) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٣/٤.

ثالثاً: ضعف ما استدل به المانعون وهم الجمهور؛ لأن مدار المنـع لـديهم أن النكرة المقصودة هي معرفة في العرف ومن المعلوم أن الصفة تتبـع الموصـوف وعلى هذا يسقط لديهم الاستدلال بالأبيات السـابقة لأن (داراً) موصـوفة بالجـار والمجرور وهذا يدل على أنها نكرة -أي ليست من باب النكـرة المقصـودة-؛ لأن الجار والمجرور لا يوصف بهما إلا النكرات، وكذلك "تيسـاً" فـي البيـت الآخـر موصوف بالجملة الفعلية، والجملة الفعلية إنما توصف بها النكرات، ويجاب عن هذا بأنه إنما جاز ذلك لأن (داراً)، و(تيساً) في سياقاتها مذكورة في اللفـظ وإن كانـت معارف من جهة المعنى، وإذا ضعف هذا الاستدلال تقوى لدى الباحث إجازة نصب النكرة المقصودة إذا وصفت.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

تقدم أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة حيث جاء عنه في شرح الكافيـة والألفية عدم إجازة نصب النكرة المقصودة، ورأيه هذا مؤسس على مذهب الجمهور ومستدل بما استدلوا به.

ولعله لم يطلع هناك على وروده في النثر في حكاية الفراء عـن العـرب: "يـا رجلاً كريماً أقبل"، وفي الحديث الشريف "يا عظيماً يرجى لكل عظيم".

والمانع لديه أن ما جاء في الشعر، قد كان يعده من باب النكرة غير المقصـودة وفاقاً لمذهب الجمهور، وفي شرح عمدة الحافظ عثر ابن مالك على هذا السماع من النثر في حكاية الفراء، أن النكرة المقصودة إذا وصفت فالعرب تنصب أكثـر ممـا ترفع، ولم يأخذ هذا القول بل توقف إلى أن تقوى لديه هذا السماع بقول الرسول ﷺ: "يا عظيماً يرجى لكل عظيم"، فلعل توافر هذا السماع جعل ابن مالك يعدل من المنع إلى الجواز لاسيما وأن ما ورد في النظم يعززه وروده في النثر.

ومن المعلوم أن لمجيئه في حديث المصطفى ﷺ أثر بالغ في تغير رأيه، بل يعد دافعاً قوياً بلا منازع، وقد وضح ذلك في قوله: "قلت ويؤيد قول الفراء: ما روي من قول رسول الله ﷺ...الخ"[1].

والاستدلال بالحديث النبوي من الأسباب التي تفسر لنا هذا التغير والاختلاف في رأيه، ثم إنه -ولاسيما في التسهيل وشرحه- يأخذ أيسر الآراء وإن كانت معتمدة على السماع القليل.

(1) شرح عمدة الحافظ ٢٧٠/١.

المسألة الرابعة

إعراب (أسباطاً) في قوله تعالى

وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً

إعراب (أسباطاً) في قوله تعالى

وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً [1]

تمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشرة يكون مفرداً منصوباً نحو قوله تعالى: **إني رأيتُ أحد عشَر كوكباً والشمس والقَمر رأيتُهم لِي ساجِدين** [2]، وقوله تعالى: **إن عدةَ الشهور عنْد الله اثْنَا عشَر شَهراً** .... الآية [3].

ولهذا اختلف العلماء في إعراب (أسباطاً) في قوله تعالى **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أسباطاً أُمماً** ، حيث جاءت (أسباطاً) بعد العدد المركب منصوبةً، وهي جمع وليست بمفرد. واختلف رأي ابن مالك في هذه الآية فتارةً جعل أسباطاً تمييزاً، واستدل بها على رجحان تأنيث العدد، ولو كان المميز مذكراً إذا جاء معه ما يرجح تأنيثه وذلك مثل **أُمماً** ، وتارةً أخرى نفي أن يكون تمييزاً ، وإنما هو بدل من اثنتي عشرة، وجاء للعلماء في هذه المسالة رأيان:

الأول: أن **أسباطاً** بدلٌ من اثنتي عشرة وهو رأي: الزجاج[4]، وأبي على الفارس[5]، وأبي جعفر النحاس[6]، ومكي ابن أبي طالب[7]، وأبي البركات الأنباري[8]، والعكبري[9]، وغيرهم[10].

---

(1) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(2) الآية ٤ من سورة يوسف.

(3) الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(4) ينظر: معاني القرآن، الطبعة الأولى، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي (بيروت ، عالم الكتب (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) ، ج٢ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣.

(5) ينظر : التكملة / ٢٧٥.

(6) ينظر: إعراب االقرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد (بيروت ـ عالم الكتب (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م) ج٢، ص٥٦.

(7) ينظر: مشكل إعراب القران، ص٣٣٣.

(8) ينظر: البيان في غريب إعراب القران، ت د/ طه عبد الحميد ، وراجعه: مصطفى السقا (مصر ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) ج ١، ص٣٧٦.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القران، ت : علي محمد البجاوي (القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي) عيسى البابي البابي وشركاؤه، (بدون) ج١ ، ص٥١٩.

(10) منهم: الخوارزمي في التمييز ٥٢/٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٦ ، ٢٥، وابـن الحاجـب فـي الإيضاح ٦١٢/١ والموصلي في شرح كافية ابن الحاجب ٤٢٢/٢، وغيرهم.

الثاني: أن **أسباطاً** تمييز، وهو رأي الفراء[١]، والزمخشري[٢]، وابن الناظم[٣]، الهواري[٤].

وجاء عن الاشموني ما يفهم وقوع اختلاف في رأي ابن مالك في هذه المسالة إذ يقول: "تنبيهات: الثاني: اعتبار التأنيث في واحد المعدود، إن كان اسما فبلفظه ....هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى.... وجعل منه في شرح الكافية: **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أسباطاً أُمماً** قال فبذكر "أمم" ترجح حكم التأنيث، ولكنه جعل **أسباطاً** في شرح التسهيل بدلا من اثنتي عشرة وهو الوجه"[٥].

وخلاصة ما يريد الأشموني أن يوضحه: أن ابن مالك جعل **أسباطاً** تمييزاً، وذلك في شرح الكافية الشافية، ثم خالف ذلك، وصرح في شـرح التسـهيل بـأن **أسباطاً** بدل، وليست بتمييز، وعلى هذا فالأشموني يوجه النظـر إلـى وقـوع اختلاف في رأيه في إعراب **أسباطاً** ، وردد هذا الاختلاف بـين شـرح الكافيـة وشرح التسهيل، ولمراجعة هذا الاختلاف الذي أشار إليـه فـي كلامـه فالباحـث يستحسن توثيقه من مواضعه في كلامه، كما أشار إليه الأشموني.

يقول: "ويعتبر التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ فتقول:(ثلاثـة أشـخص) قاصد نسوة و(ثلاث أعين) قاصد رجال، لأن لفظ (شخص) مذكر ، ولفـظ (عـين) مؤنث، فإن اتصل بالكلام ما يزاد به المعنى ظهوراً، أو يكثر معـه قصـد معنـى التذكير جاز الوجهان.وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعـالى: **وقَطعنَـاهم اثْنَتَـي عشْرةَ أسباطاً أُمماً** فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقيل: (اثني عشر أسباطا) لأن السبط مذكر"[٦].

---

(١) ينظر رأي الفراء في توضيح المقاصد ١٣٢٧/١، والمساعد ٦٨/٢.

(٢) ينظر: الكشاف ١٢٦/٢ ، ١٢٧.

(٣) ينظر : شرح ألفية ابن مالك /٧٣٤.

(٤) ينظر : شرح ألفية ابن مالك ١٨٣/٤.

(٥) شرح الأشموني ٤/ ١٢٦- ١٢٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٦٤.

والناظر في كلامه يجد أنه يتكلم عن تذكير العدد وتأنيثه، وأنه باعتبار اللفظ وليس باعتبار المعنى وذلك مثل: (ثلاثة شخوص) والقصد للنسوة و(ثلاث أعين) والقصد للرجال، لأن لفظ العين مؤنث، ولفظ شخص مذكر وفي حالة أن يتصل بالكلام ما يزاد فيه ظهور معنى التذكير والتأنيث يغلب جانب المعنى على اللفظ، وجعل منه قوله تعالى: **وقطعناهم اثْنَتَي عشْرةَ أسباطاً أُمماً** وبين أنّه بذكر كلمة (أمماً)، ترجح جانب المعنى في كلمة أسباط على جانب اللفظ فأنث العدد؛ لأن (أمماً) جمع أمة، وهي مؤنثة.

ويفهم من هذا الكلام أنه يريد أن **أسباطاً** تمييز، مع ملاحظة أنه لم يكن بصدد إعراب كلمة **أسباطاً** إعراباً مباشراً إنما ذكرها في ضمن المسألة.

ويمكن أن يقال بناء على هذا أن ابن مالك يذهب في شرح الكافية الشافية إلى أن **أسباطاً** تمييز مع أنها جمع، والذي جعله يعربها تمييزاً، أنّه كان بصدد الحديث عن تغليب جانب المعنى في التمييز دون اللفظ إذا جاء في الكلام ما يغلب تأنيثه، ولاحظ تأنيث العدد وما بعده جمع مذكر لأن بعده (أمماً) وواحدتها أمة فنظر إلى هذه الآية من هذا الجانب، والحق أنه -في هذا القول- فات عليه أن تمييز الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر يكون مفرداً منصوباً، و **أسباطاً** هنا جمع وليس بمفرد، مما يضعف هذا الرأي ويدل على بطلانه، وخالف رأيه هذا في شرح عمدة الحافظ حيث قال ما نصه: "لا يميز العدد المركب، والعشرون، وأخواته إلا بمفرد منصوب كقولك: (له أحد عشر ديناراً، وعشرون درهماً، وتسعون شاةً)، .... و إن ورد موضع تمييز شئ منهما جمعاً، فالتمييز محذوف والواقع موقعه بدل من منصوبٍ قبله أو صفة له، وإن لم يكن قبله منصوب جعل حالاً، فالبدل كقوله تعالى: **وقطعناهم اثْنَتَي عشْرةَ أسباطاً أُمماً** "[1].

ويفهم من كلامه هذا أن تمييز الأعداد المركبة يكون مفرداً منصوباً وكذلك تمييز ألفاظ العقود، وإذا جاء في موضعٍ مع هذه الأعداد جمع فليس تمييزاً، إنما بدل من العدد إن تقدمه تمييز منصوب، أو حال إن لم يتقدمه منصوب. وجعل من الأول

---

(1) ١/ ٥٢٧ ، ٥٢٨.

قوله تعالى: **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أَسباطاً أُمماً** ، (فأسباطا) بدلٌ من العدد (اثنتي عشرة) وليس تمييزاً، وذلك لأن تمييز الأعداد المركبة، يكون مفرداً منصوبا ، وأسباطا في هذه الآية جمع وليست مفرداً وهو استدلال جيد يؤيده الباحث.

ويكون بناء على هذا مخالفاً، لرأيه في شرح الكافية الشافية، حيث جعل **أَسباطاً** تمييز هناك، ثم رفض هذا الرأي في شرح عمدة الحافظ وذهب إلى أن **أَسباطاً** بدل من اثنتي عشرة وهو الوجه، وسار على هذا الرأي في شرح التسهيل يقول في باب التمييز: "وخرج بغير تابع[1] ما جعل تابعاً للعدد من جنس المعدود .... ومثل هذا أسباطا ففي قوله تعالى: **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أَسباطاً أُمماً** "[2].

وهذا نص صريح يستدل به على أن مذهبه في شرح التسهيل أن "أسباطاً" في الآية الكريمة بدل من اثنتي عشرة، وقال في هذا المعنى أيضا: (وزعم الزمخشري في الكشاف أن (أسباطاً) من قوله تعالى **وقَطعنَاهم اثْنَتَي عشْرةَ أَسباطاً أُمماً** تمييز ثم قال: فإن قلت مميز ماعدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعاً ؟ فالجواب، أن المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وأن كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة ....). فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت أحد عشر أنعاما، إذا أريد إحدى عشرة جماعة، كل واحدة منها أنعام.

ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال. لكن قوله كل قبيلة أسباط لا سبط، مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة أسباطا، قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصح كونه تمييزاً وإنما هو بدل والتمييز محذوف...."[3].

والمتأمل لهذا النص يجد أنه ذكر رأي الزمخشري واستدلاله، ثم نقده نقداً علمياً

([1]) هذا جزء من الحد الذي قدمه للتمييز وهو بتمامه: ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضله غير تابع. ينظر تسهيل الفوائد/١١٤.

([2]) ٣٧٩/٣

([3]) المصدر السابق ص ٣٩٢ ، ٣٩٣ من الجزء الثالث.

مبنياً على الدليل، ومدار استدلاله أن [أسباطاً] بمعنى قبيلة أي أن كل قبيلة أسـباط، ورده ابن مالك بأن الاستعمال اللغوي لكلمة أسباط لا يتفق مع توجيـه الزمخشـري فأسباط واحدها سبط، والسبط في لغة العرب بمعنى قبيلة أي أن كل قبيلـة أسـباط. فتكون "أسباطاً" - بناء على هذا- واقعةً موقع قبائل وهو جمع، ولا يجوز أن يكون تمييزا لاثنتي عشرة بل بدلٌ منها، وهذا كلام جيد من ابن مالك لأن الأسباط في اللغة هي القبائل يقول الجوهري: "والسبط: واحد الأسباط، وهم ولد الولد، والأسباط مـن بني إسرائيل: كالقبائل من العرب ...."[1].

وبهذا يظهر أن قولَ القائل بأن أسباطاً تمييز لأنها واقعةٌ موقع قبيلة لا يخلو من وهم لأن الاستعمال اللغوي لكلمة الأسباط يبطل مثل هذا القول فـ"أسـباط" جمـع واحدها سبط ، الأمر الذي يعني منع أن تكون "أسباطاً" تمييزاً لاثنتي عشـرة، وإذا انتفى التمييز، تعينت البدلية، وعلى هذا فيتضح للباحث وقوع الاختلاف في كلامه إذ هو مخالفٌ بهذا لرأيه في شرح الكافية الشافية وموافق لمذهبه فـي شـرح عمـدة الحافظ. والذي يصل إليه الباحث من خلال مناقشة كلامه، أن له في المسألة رأيين:

أحدهما: "أسباطاً" في الآية الكريمة تمييز وهو رأيه في شرح الكافية الشافية.

ثانيهما: "أسباطاً" بدلٌ من اثنتي عشرة وليست تمييز وهو رأيه في شرح عمـدة الحافظ وشرح التسهيل.

وموضع الاختلاف في كلامه يتضح أنّه في إعراب كلمة **أسباطاً** حيث أفهـم كلامه في شرح الكافية الشافية أنها تمييز، في حين خالف ذلك فـي شـرح عمـدة الحافظ وشرح التسهيل، إذ ذهب إلى أنها بدلٌ من اثنتي عشرةَ.

ولتكون المسالة أكثر وضوحاً وعمقاً فيستحسن الباحث أن يناقش آراء العلمـاء في هذه المسألة، وأن يوازنه بكلام ابن مالك، ليعلم على أي رأيٍ أسس ابـن مالـك رأيه هذا، وهل له في هذين الرأيين سلف أو لا ؟

([1]) مادة: (س، ب، ط) الصحاح ١١٢٩/٣.

فيذهب الزجاج إلى أن **أسباطاً** في الآية الكريمة بدل مـن اثنتـي عشـرة، وليست تمييزاً[1]، ووافقه أبو علي الفارسي[2]، وأبو جعفر النحاس[3]، ومكي بن أبي طالب[4]، أو أبو البركات الأنباري[5]، والعكبري[6]، وغيرهم[7]، واستدل أصـحاب هذا الرأي بدليلين :

الأول: أن تمييز الأعداد المركبة يكون مفرداً منصوباً، و(أسباطاً) مخالفٌ لـذلك فهو جمع مفرده سبط.

الثاني: أن القول بأن **أسباطاً** تمييز يستلزم أن يكون العدد ستة وثلاثين سبطاً، وذلك لأن التمييز واحد من العدد، وأقل الجمع ثلاثة فتكون الثلاثة هي واحد الاثني عشرة، فيكون الأسباط ستةً وثلاثين سبطاً وليس المراد ذلك[8]، وبناء على ذلك فـلا يصلح أن يكون **أسباطاً** تمييز فيتعين أن يكون بدلاً من اثنتي عشرة.

ويتضح من هذا متانة هذا الاستدلال، إذ لا تكون **أسباطاً** تمييزاً بوجـه مـن الوجوه، لأن في هذا القول مخالفةٌ لقواعد العربية، إذ يلزم من هذا القول أن يكـون تمييز الأعداد المركبة جمعاً، ولا قائل به، والمتأمل لكلام ابن مالك في شرح عمـدة الحافظ وشرح التسهيل يجد فيه موافقةً للزجاج في هذا الرأي، بينما يكون مخالفـاً له في شرح الكافية الشافية حيث ذهب إلى أنها تمييـز، وليسـت بـدلاً، وخـالف

---

(1) ينظر : معاني القران وإعرابه ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣

(2) ينظر: التكملة / ٢٧٥.

(3) ينظر: إعراب القران ١٥٦/٢.

(4) ينظر: مشكل إعراب القران /٣٣٣.

(5) ينظر: البيان في غريب إعراب القران ٣٧٦/١.

(6) ينظر: البيان في إعراب القران ١ / ٥٩٩.

(7) منهم الخوارزمي في التخمير ٥٢/٣ وابن يعيش في شرح المفصل ٢٤/٦ ، ٢٥ ، وابن الحاجب في الايضاح ٦١٣/١ و الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب ٤٢٢/٢ ، وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٣٦٧/٢ وأبي عمر الجندي في الاقليد ١٢٧٥/٣، ١٢٧٦، و أبو حيان في ارتشـاف الضـرب ٥١٤/٤، والسـمين الحلبي في الدر المصون ٤٨٤/٥ ، ٤٨٥ .

(8) وهناك من يرد هذا الوجه من الاستدلال، بأنه مخصوص بأن يكون التمييز مفرداً أما إذا كان جمعاً فالقصـد فيه كالقصد في وقوع التميز في نحو ثلاثة أثواب، أي أن الاثني عشرة من جنس الأسباط، ينظـر شـرح الرضي على الكافية ٣٠٦/٣.

الفراء[1]، والزمخشري[2]، وتبعه ابن الناظم[3]، والهواري[4]، حيث ذهبوا إلى أن أسباطا: تمييز وليست بدلا، أما الفراء فلأن من مذهبه جواز أن يكون تمييز الأعداد المركبة، وألفاظ العقود جمعاً منصوبا، ولم أقف له على استدلا حتى يمكن أن أناقشه، وأقف عنده، أما الزمخشري ومن تبعه فاستدلوا بأن **أسباطاً** ، إنما جاز أن تكون تمييزاً مع أنها جمع لأن **أسباطاً** بمعنى قبيلة إذ كل قبيلة أسباط فهي جمع يصدق على المفرد. ويضعف هذا الرأي أنّه مخالف للاستعمال اللّغوي لكلمة أسباط، لأن العرب تستخدم الأسباط بمعنى قبائل، وليس القبيلة، فكل سبط قبيلة، وليس كُل قبيلة أسباطاً، وعلى هذا فيكون **أسباطاً** جمعاً، لا يجوز التمييز به.

وابن مالك في شرح الكافية الشافية موافق للزمخشري في هذا الاستدلال ، ورأيه مؤسس على هذا الرأي.

ومن شراح الألفية ابن الناظم ، وتقدم أنه موافق لمذهب والده في شرح الكافية، حيث ذهب إلى أن **أسباطاً** في الآية الكريمة تمييز[5]. ووافقه الهواري[6]، وذكر وذكر المرادي المذهبين المتقدمين ولم يذكر له اختياراً ، وينص عليه نصاً صريحاً إلا أنه قد يفهم من كلامه أنه موافق لرأي ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وشرح التسهيل[7].

وابن هشام يذهب إلى أن **أسباطاً** في الآية الكريمة بدل من "اثنتي عشرة"[8]، وفاقاً لرأي ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، وشرح التسهيل ، ووافقه ابن قيم الجوزية [9]،

---

(1) ينظر: مذهب الفراء في : توضيح المقاصد ١٣٢٧/١ ، والمساعد ٦٨/٢.

(2) ينظر: الكشاف ١٢٦/٢ ، ١٢٧.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك / ٧٣٤.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ١٨٣/٤.

(5) ينظر: شرح ألفية ابن مالك / ٧٣٤.

(6) ينظر شرح ألفية ابن مالك ١٨٣/٤.

(7) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٢٧/٣.

(8) ينظر: أوضح المسالك ٢٣٢/٤.

(9) ينظر: إرشاد المسالك ٨٤٠/٢.

والسيوطي[1]، وابن طولون[2]، ووافق أبو حيان في التذييل والتكميل مذهب ابن ابن مالك في شرح التسهيل حيث ذهب إلى أن تمييز الأعداد المركبة يكون مفـرداً منصوباً، ولا يجوز أن يكون جمعاً منصوباً خلافاً للفراء [3]، ووافقه ابن عقيل فـي المساعد[4].

الترجيـــح:

يرجح الباحث في هذه المسالة أن يكون **أسباطاً** بدلاً من اثنتي عشرة وهو مذهب ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ، وشرح التسهيل، وذلك لأن تمييز الأعـداد المركبة من أحد عشرة إلى تسعة عشر يكون مفـرداً منصـوباً وهـو رأي مؤيـد بالسماع، ومنه قوله تعالى: **إني رأيتُ أحد عشرَ كوكباً** وقوله تعالى: **إن عـدةَ الشهور عنْد الله اثْنَا عشرَ شَهراً** ، ومجيئه جمعاً لا يكاد يعرف، لأنـه مخـالف للأصول ، ما ذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية يضعفه أمران:

الأول: ما تقدم من أن الأصل في مميز الأعداد المركبة أن يكون مفرداً منصوباً ومجيئه خلاف ذلك دعوى لا يسندها دليل.

الثاني: الاستعمال اللغوي، وذلك أن **أسباطاً** هي جمع سبط والسبط من بنـي إسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب و **أسباطاً** تكون بمعنى قبائل لا قبيلة وهـي إذاً في موضع الجمع، وما ذهب إليه الزمخشري وابن مالك من جعل أسباط بمعنى قبيلة باطل ولم يسنده الاستعمال اللغوي بل جاء ببطلانه، وإذا كانت أسباطا جمـع فـلا يصح كونها تمييزاً، بالتالي يتعين كونها بدلاً من اثنتي عشرة.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

يلاحظ الباحث أن ابن مالك لم يكن بصدد الإعراب المباشر لكلمة أسـباط فـي الآية الكريمة، وإنما كان كلامه متجهاً في شرح الكافية الشافية إلى مراعاة التـذكير

---

(1) ينظر: البهجة المرضية / ٤٨٤.

(2) ينظر: شرح ابن طولون ٢٧٢/٢.

(3) ينظر: التذيل والتكميل ١١٦/٣ ، مخطوط دار الكتب المصرية ٠

(4) ينظر: المساعد ٢٢٠/٢.

والتأنيث في العدد، وبين أن ذلك يكون بمراعاة لفظ المعدود وليس بمعنـاه، ومثـل لذلك بثلاثة شخوص قاصداً نسوة، وبثلاث أعين قاصداً رجالاً، وذلك لأن شخوص، واحدها شخص، وهو مذكر، وعيون واحدها عين وهو مؤنث، ثم استثنى من ذلك ما إذا كان في الكلام ما يقوي المعنى ويبرزه على جانب اللفظ، فاستشهد بالآية الكريمة على ذلك، فذكر أن تأنيث العدد، هو مراعاة لوجود كلمة "أمماً" وواحـدها أمـة، وهذا يعني أنه ينظر إلى أسباط على أنها تمييز، ويبرز هنا تساؤل، وهو هل خفـي على ابن مالك أن **"أسباطاً"** جمع، ومميز الأعداد المركبة يكون مفرداً منصـوباً ؟ أو أن هناك أمراً آخر، يمكن أن يحمل عليه هذا التوجيه؟

والحق أن مثل ابن مالك لا يخفى عليه مثل هذا الأمر، وقد قرر فـي غيـر كتاب أن تمييز الأعداد المركبة يكون مفرداً منصوباً، وعلى هذا فالتفسير الذي يقدمه الباحث لهذا الرأي، ولهذا التوجيه، أنه متابع فيه للزمخشري ومستدل عليه بما استدل به الزمخشري، من أن **"أسباطاً"** واقعه موقع قبيلـة، أي أن الأسـباط مـن بنـي إسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فلهذا أجاز ابن مالك أن تكون أسباطا تمييـز فـي شرح الكافية الشافية.

ولا أرى أن ابن مالك يجيز هذا مطلقاً، كمذهب الفراء مثلاً، وإنما أجازه في هذه الآية ، وليس في مطلق العدد، ولا يوجد في كلامه ما يفهم ذلك، وإنما اختصت هذه الآية لديه بهذا الحكم؛ لأنه كان يذهب إلى أن معنى أسباط وإن كان جمعاً فـي اللفظ فهو مفرد في المعنى، إذ هي بمعنى قبيلة وواقعة موقعها. وبناء على هذا أجاز أن تكون تمييزاً، وفي شرح عمدة الحافظ وشرح التسهيل تبين له أن ما استند عليـه في إجازة أن يكون **"أسباطاً"** تمييزاً مع أنه جمع ضـعيف، والـذي ضـعفه هـو الاستخدام اللغوي لكلمة أسباط، فلعله نظر في معناها اللغوي في المعاجم اللغويـة عند الجوهري، أو غيره من اللغويين فوجد أن الأسباط عند بني إسرائيل لا تعنـي القبيلة عند العرب، وإنما تعني القبائل إذ واحدها سبط ، والسبط عند بني إسـرائيل توازي القبيلة عند العرب، وبالتالي فأسباط واقعة موقع جمع وهـو القبائـل، ومـن المعلوم عنده أن تمييز الأعداد المركبة يكون واحداً منصوباً، فلما تبين له هذا الأمر،

رجع وخالف رأيه في شرح الكافية الشافية، واختار في شرح عمدة الحافظ وشـرح التسهيل أن تكون [أسباطاً] بدلاً من اثنتي عشرة وليست تمييزاً، ولهذا الأمر فقد نقـد مذهب الزمخشري في إعراب أسباط (تمييز) ووضح أن الصواب خلافه.

المبحث الثاني

الترخيـــــــــم

وفيه مسألةٌ واحده :

١ـ ترخيم ما سمي به من جموع معتل اللام

مسألة

تـرخيم ما سمي به من جموع معتل اللام

ترخيم ما سمي به من جموع معتل اللام

إذا سمي بنحو "قاضون" و "مصطفون" من جمع معتلة اللام، فلا يخلو من أن يرخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف، وهي ما يسميه بعضهم لغة من ينتظر، أو أن يرخم على لغة من لا ينوي ثبوت المحذوف، وتسمى لغة من لا ينتظر.

وعلى أي من اللغتين رخم يحذف منه عند ترخيمه، الواو والنون لأنهما زائدتان، ثم اختلف العلماء في الصورة التي يكون عليها هذان الاسمان بعد ترخيمهما، فمذهب الجمهور أن نحو "قاضون" و"مصطفون" إذا رخما يرد إليهما ما حذف قبل الترخيم لأجل واو الجمع، فيقال على هذا الرأي "يا قاضي" و "يا مصطفَى" برد الياء والألف وذلك على اللغتين معاً.

وخالفهم آخرون فقالوا: إن كان الترخيم على اللغة الكثيرة أو لغة من ينوي ثبوت المحذوف، فلا يرد ما حذف لأجل واو الجمع فيقال على هذه اللغة: "يا قاض، ويا مصطفُ" بعدم الرد؛ لأن المحذوف منوي، وهو في قوة الملفوظ به. وإن كان الترخيم على اللغة القليلة -وهي لغة من لا ينوي ثبوت المحذوف- فلا بأس من ردهما فيقال: "يا قاضي، ويا مصطفَى" لأن المحذوف غير منوي في اللفظ، وقد وافق ابن مالك أصحاب المذهب الأول في أحد قوليه، ثم عدل عنه ووافق أصحاب المذهب الثاني في قولٍ آخر.

وبناء على ما تقدم، ففي المسألة مذهبان:

الأول: يرد المحذوف لأجل واو الجمع عند ترخيم ما سمي به من جموع معتل اللام، وهو رأي سيبويه[1]، والجمهور[2] ووافقهم ابن مالك في أحد قوليه.

---

(1) ينظر الكتاب ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(2) نسبه إلى الجمهور الرضي، وابن عصفور، ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٠٧/١، وشرح جمل الزجاجي ١١٧/٢، ١١٨.

الثاني: التفصيل، حيث يرد المحذوف عند الترخيم على لغة من لا ينوي ثبوت المحذوف ولا يرد عند الترخيم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف، وهو رأي ابن الخباز، والرضي، والموصلي[1].

وقد أشار الأشموني إلى تردد رأي ابن مالك في المسألة يقول: "يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب....

الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو "قاضون"، و"مصطفون" من جموع معتل اللام، فيقال في ترخيمه "يا قاضي" و "يا مصطَفى" برد الياء في الأول، والألف في الثاني، لزوال سبب الحذف. وهذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في شرح الكافية، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد"[2].

ويفهم من كلام الأشموني: أن لابن مالك في ترخيم ما سمى به من جموع معتل اللام قولين: الأول موافق فيه للأكثرين، وهو عند ترخيم ما سمى به من جموع معتل اللام، يرد ما حذف قبل النداء لأجل واو الجمع، وعلى هذا يقال في ترخيم "مصطفون" و"قاضون": "يا مصطَفى" و "يا قاضي" برد الألف في الأول والياء في الثاني. ولكنه لم يبق على هذا الرأي بل خالفه في التسهيل، ومال إلى عدم رد المحذوف، هذا ما أراد الأشموني أن يبينه في كلامه السابق.

وللتحقق من هذا التردد والاختلاف الذي أشار إليه الأشموني؛ يرى الباحث أن من المناسب متابعةَ المسألة في تراث ابن مالك النحوي، لتأصيل هذا الاختلاف ومناقشته وتفسيره. يقول ابن مالك: "ولو سمي بـ (قاضين) ونحوه من جمع معتل اللام، لقيل في ترخيمه: (يا قاضي) – على الوجهين - لأن الياء التي هي لام الكلمة حذفت لملاقاة ياء الجمع. فلما حذفت ياء الجمع ونونه ترخيماً عادت الياء الأصلية لزوال سبب حذفها، ولا فرق في هذا بين لغة من نوى، ولغة من لم ينو، إلا أن من لم ينو يقدر ضمة الياء...."[3].

---

(1) ينظر: توجيه اللمع/ ٣٤٣، وشرح الرضي على الكافية١/ ٤٠٧ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢٠٣/١.

(2) شرح الأشموني ٣٣٧/٣.

(3) شرح الكافية الشافية ١٣٦٦/٣.

والذي يفهم من كلامه: أن ما سمي به من جموع معتل اللام، إذا أريد ترخيمـه فيحذف منه الواو والنون لأنهما زائدتان معاً، ثم يرد الحرف المحذوف قبل الترخيم وهو: (الياء، والألف).

والتفسير العلمي الذي يقدمه ابن مالك لمثـل ذلـك؛ هـو أن اليـاء، والألـف المحذوفين، إنما حذفا لأجل واو الجمع-أي لئلا يلتقي ساكنان- فلما زال السبب فـي حذفهما، - وهو واو الجمع بعد الترخيم - عاد الحرفان المحذوفان، إذ لم يعد هناك سبب لحذفهما. وهو يريد أيضاً، أن ذلك على اللغتين معاً، إلا أن من لا ينوي ثبوت المحذوف يقدر الضمة على الياء والألف.

وخالف ذلك في تسهيل الفوائد يقـول: "تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعـرف من تقدير التمام بدونه، فلا يغير على الأعرف ما بقى إلا بتحريك آخراً تـلا ألفـاً، وكان مدغماً في المحذوف بفتحة إن كان أصلي السكون، وإلا فبالحركة التي كانـت له، خلافاً لأكثرهم في رد ما حذف لأجل واو الجمع...."[1].

ويفهم من ذلك أمور:

الأول: أن الترخيم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف أولى وأعرف من الترخيم على اللغة الأخرى.

الثاني: أنه لا يغير آخر المرخم برد المحذوف إليه بعد الترخيم، وإنما يبقى على الصورة التي وصل إليها بعد الترخيم، وهو يريد علـى لغـة مـن ينـوي ثبـوت المحذوف، إذ لا خلاف في إعادة المحذوف على اللغة الأخرى.

الثالث: أن التغييرات التي يمكن أن تطرأ على المرخم، هو تحريـك الحـرف المدغم في نحو "يا مضار "، و"يا تحاج"، بالفتح إن كان أصلي السكون، أو بالحركة التي كانت له قبل الترخيم، فمثال أصلية السكون: (يا إسحار) الراء ساكنة بالأصل، فتناسبها الفتحة فيقال: "يا إسحار"، ومثال ماله حركة أصلية هى الكسـرةُ فـي "يـا مضارِ" في المنقول عن الفاعل، ويا مضار في المنقول عن المفعول.

---

(1) ص: ١٨٩.

والذي يعني الباحث من هذه الأمور، هو الأمر الثاني؛ حيث خالف فيه مذهبه في الكافية الشافية، وشرحها، حيث صرح هنا أنه لا يرد المحذوف، ولم يقدم في التسهيل دليلاً، أو تفسيراً لهذا الحكم الذي خالف به قوله السابق، ولعل السبب في ذلك، أنه أوجز العبارة في التسهيل، وعقد العزم على تفسير ذلك في شرحه لأن الشرح مقامه أوسع لإيراد الأدلة ومناقشتها؛ ولهذا فقد سار في شرح التسهيل على مذهبه في التسهيل، وذكر مذهب القائلين برد المحذوف، وناقش أدلتهم ونقضها بما يرى أنه يقوي مذهبه.

يقول: "وأكثر النحويين يردون ما حذف لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم (قاضون) و(مصطفون) علمين: يا قاضي، ويا مصطفَى، ويشبهونه برد ما حذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفاً، كقول الواقف على: هل تفعلُن: هل تفعلون؟ برد واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما وهو ثبوت نون التوكيد وصلاً، وهذا التشبيه ضعيف، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم، فيصح معه أن ينوي ثبوت المحذوف، وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح معه أن ينوي ثبوت المحذوف، واحتجوا أيضاً بأن ياء قاضي، وألف مصطفى حذفتا لملاقاة الواو، فإذا حذفت الواو للترخيم ردت الياء والألف، كما تردان إذا حذف المضاف إليه، في نحو: (إن مدمني البر وافروا الأجر)؛ لأنه لو لم يردا لكان حذفهما دون سبب.

هذا الاحتجاج يستلزم أن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجوداً أصلاً، فكان يقال في ترخيم كروان وقروان: يا كرا، ويا قرا قولاً واحداً؛ لأن سبب تصحيح واوهما هو تلاقي الساكنين، وقد زال، ومع ذلك يبقون الحكم المترتب عليه، لكون المحذوف منوي الثبوت، ولا فرق بين نية ثبوته ونية ثبوت سبب حذف ياء قاضون، وألف مصطفون، حين يرخمان، فعلى هذا يقال في ترخيمهما على مذهب من ينوي المحذوف: يا قاض، ويا مصطفَ، بالضم

والفتح ليدل بذلك على تقدير ثبوت المحذوف، وأما على مذهب من يجعل مـا بقـي مقدر الاستقلال، فيجوز أن يقال: يا قضٍ و يا قاضي، ويا مصطفَ ويا مصطفى"[١].

ويفهم من هذا الكلام، أن أكثر النحويين - ولعله يشـير بـذلك إلـى مـذهب الجمهور- يذهبون إلى رد المحذوف لأجل واو الجمع عند ترخيمه، ويستدلون لذلك بأمور وهو يرى ضعفها، فمن أدلة القوم التي نقضها ابن مالك ما يلي:

الأول: أنهم يشبهون رد ما حذف لأجل واو الجمع بعد الترخيم، برد ما حـذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند حذفها، ولا يسلم بهذا الـدليل؛ لأنـه دليـل يعتريـه الضعف، ووجه التضعيف لديه أن هذا قياس مع الفارق، وبيان ذلك أن الحذف مـع نون الرفع واجب ولازم، بخلاف الحذف في الترخيم فهو غير لازم، واستدل لـذلك بأن المحذوف في الترخيم يصح أن ينوي ثبوته، بخلاف المحذوف لأجل نون التوكيد الخفيفة، فلا يصح أن ينوي ثبوته.

ولا يوافقه الباحث على منع القياس بناء على هذه العلة، لأن الحذف في الترخيم وإن لم يكن واجباً، فهو قريب من الواجب؛ لأنه حذف لعلة قياسيه، والحذف علـى هذا النحو أيضاً مطرد، وهذا الاطراد يقربه من الوجوب، فلا خلل إذا فـي القيـاس على مثل هذا.

وخلاصة الأمر أنه لا يسلم بهذا الاستدلال لضعفه كما يزعم.

الثاني: أن ياء قاضي وألف مصطفى، حذفتا لملاقاة واو الجمع، فإذا حذفت الواو للترخيم ردت الياء والألف، كما تردان إذا حذف المضاف إليه، في نحو: إن مدمني البر وافرو الأجر؛ لأنه إذا لم ترد الواو والياء، كان حذفهما دون سبب.

ويرى -أيضاً- أن هذا الدليل ليس له من القوة والمتانة بحيث تقوم بـه الحجـة والبرهان، بل لا يخلو من قدحٍ.

ووجه ضعفه: أن التسليم بهذا القول؛ يستلزم القولَ بأن يعاد إلى كل متغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجوداً أصلاً، كأن يقـال فـي

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٤٢٤، ٤٢٥.

ترخيم "كروان"، و "قروان"، ياكرا، وياقرا قولاً واحداً؛ لأن سبب التصحيح في الواو في كل منهما هو تلاقي الساكنين وقد زال، والصواب خلاف ذلك؛ لأنـه لا يـرخم على ذلك إلا على لغة من لا ينتظر المحذوف لأنه يعامل الكلمة على ما انتهت إليه ويجري عليها قواعد الصنعة (التصريف)، فإذا رخم "كروان"، و"قروان" على اللغـة القلية، يقال "يا كرا"، و"يا قرا"، والأصل: "ياكروٌ" و"يا قرو"؛ حيث تحركـت الـواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً.

وخلاصة الأمر أنه يرى في هذا الدليل، قوة تدعوه إلى التسليم بأن الأولـى رد المحذوف عند الترخيم.

ويبدو للباحث من خلال مناقشته لأدلة القائلين بالرد للمحذوف، عقليته العلميـة، أو قدرته على النقاش والتعمق في النظر للأدلة، حيث يعتمد في مناقشـته للمسـائل والأدلة على متانة الدليل، وسلامته من القدح، وأنه لم يكن ينساق وراء مذهب لكثرة أتباعه، وإنما كان يبحث عن الدليل، وعلى هذا فيمكن الوصول إلى أن لـه رأيـين مختلفين في المسألة:

الأول: يرى برد ما حذف لأجل واو الجمع، بعد ترخيم ما سمى به من جمـوع معتلة اللام، وهو رأيه في الكافية الشافية.

الثاني: لا يرد المحذوف لأجل الواو بعد ترخيم ما سمى به من جمـوع معتـل اللام، إلا على لغة من لا ينتظر المحذوف، وهو رأيه في التسهيل وشرحه.

وموطن الاختلاف بين هذين الرأيين، هو أنه ذهب في الكافية، وشرحها إلى أن المحذوف لأجل الواو يرد بعد ترخيم ما سمى به من جموع معتل اللام، بينما خالف ذلك في التسهيل، ورأى أنه لا يرد. وعلى اختلافهما فهما يلتقيان في إجـازة الـرد على لغة من لا ينتظر المحذوف والمسألة بحاجة إلى توضيح أكثـر، واسـتعراض لآراء العلماء وأدلتهم، فمذهب سيبويه أنه عند ترخيم ما سمى به من جموع معتـل اللام، فلابد من رد المحذوف لأجل واو الجمع بعد ترخيمه، يقول: "وذلك قولك فـي رجل اسمه قاضون: يا قاضي أقبل... أظهرت الياء لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمه مصطفون؛ يا مصطفَى أقبل، وإنما رددت هذه الحروف لأنك لم تبن الواحـد

على حذفها، كما بنيت دم على حذف الياء، ولكنك حذفتهن؛ لأنه لا يسكن حرفان معاً، فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتهن، فحذف الواو والنون هنا كحذفها في مسلمين، لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً، والياء والألف في قاضي ومصطفى تثبتان كما تثبت الميم في مسلمين"[١].

والذي يفهم من كلامه: أن ما سمى به من جموع معتل اللام؛ نحو "قاضون" و"مصطفون" إذا رخم، فإنه يرد ما حذف منه لأجل واو الجمع، وهما الياء والألف.

والتفسير العلمي الذي يقدمه سيبويه لذلك: أن هذه الحروف حذفت لأجل واو الجمع، ولم تبن من الأصل على حذفها؛ وإنما كان ذلك لسبب –هو واو الجمع- فلما زال السبب المقتضي للحذف، رد الياء والألف المحذوفان؛ لعدم السبب الذي حذفا من أجله، ووافقه على هذا ابن السراج، والصيمري، وابن الحاجب، والسيوطي، وابن عصفور[٢]، وابن مالك في أحد قوليه ونسبه للأكثرين، ونسبه للرضي، وابن عصفور للجمهور ، واستدل أصحاب هذا المذهب بمجموعة من الأدلة:

الأول: القياس، حيث يمكن قياس رد المحذوف لأجل واو الجمع على رد المحذوف لأجل نون التوكيد الخفيفة في مثل: هل تفعلُن؟ فإنه عند الوقوف عليها، تحذف نون التوكيد الخفيفة، فيعود ما كان محذوفاً، وهو نون الرفع، واو الضمير، فيقال: هل تفعلون؟ لزوال سبب الحذف[٣].

الثاني: الإجماع، يقول ابن عصفور: "ومن ذلك قاضون اسم رجلٍ إذا رخمته على اللغتين قلت: يا قاضي، بلا خلاف"[٤] فقوله بلا خلاف يدل على أنه إجماع من الجمهور.

---

(١) الكتاب ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(٢) ينظر: الأصول ٣٦٣/١، والتبصرة ٣٧١/١، والإيضاح٣٠١/١، والهمع ٨٩/٣، والمقرب١٨٨/١.

(٣) ينظر: الهمع ٣ /٨٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١١٧/٢.

وقال بعد ذلك أيضاً: "ولولا إطباقهم عليها، لأخذت بالظاهر فيها فكنت أقولُ: يا قض، ويا راد، ويا خمسة، وقفاً لكن ينبغي للإنسان أن يتهم نفسه، ويجعل التقصير في نفسه"[1].

وهو يريد أنه لولا إجماع الجمهور على ترخيم ما سمي به من جموع معتل اللام، برد ما حذف لأجل الواو، بعد ترخيمه لرأى أن الترخيم بدون الرد أولى. ولكنه يرى أن في إجماع العلماء خير من المفارقة، وكذلك في بقية المسائل التي ذكرها في النص.

الثالث: أنه استقر في كلام العرب، رد المحذوف إذا زال موجب حذفه، ولم يثبت غير هذا في موضع من المواضع، فالأولى ألا يخالف ويرتكب معه عدم الرد ترعيةً لنية المحذوف على لغة من ينتظر، وابن مالك موافق لأصحاب هذا الرأي في الكافية وشرحها، ومخالف لهم في التسهيل وشرحه، وهذه الأدلة مجتمعة، تقوي مذهب القائلين بالرد للمحذوف بعد الترخيم.

وفَصلَ آخرون في المسألة، مخالفين أصحاب المذهب الأول في وجه دون وجه، فذهبوا إلى أنه إذا كان الترخيم على لغة من ينتظر المحذوف، فإن ما حذف لأجل واو الجمع -فيما سمي به من جموع معتل اللام- لا يرد عند الترخيم، وإذا كان الترخيم على لغة من لا ينتظر المحذوف، فما حذف لأجل واو الجمع يرد بقول ابن الخباز: "إذا سمتيه بـ (قاضون) قلت في قول من قال: يا حارِ بالكسر: يا قاض أقبل بضم الضاد، ومن قال يا حار بالضم قال: يا قاضي، فرد الياء المحذوفة؛ لأنها قد صارت طرفاً"[2]، وهو يريد: أنه إذا رخم ما سمى به من جموع معتل اللام فإما أن يرخم على لغة من ينتظر المحذوف أو على لغة من لا ينتظر، فإذا كان ترخيمه على اللغة الكثيرة -وهي لغة من ينتظر- فلا يرد المحذوف أما إذا كان الترخيم على لغة من لا ينتظر فإن المحذوف يرد، ووافقه الرضي[3] والموصلي[4].

---

(1) المرجع السابق ٢/١١٨.

(2) توجيه اللمع ١/٣٤٣.

(3) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٤٠٧.

(4) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الطبعة الأولى، تحقيق: د. علي الشوملي، الأردن، دار الأمل، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) ج١، ص:٢٠٣.

وعلى هذا فهم موافقون للجمهور في وجه دون وجه، فوافقوا الجمهور في رد المحذوف على لغة من لا ينوي ثبوت المحذوف، وخالفوهم في الترخيم على لغة من ينوي ثبوته حيث منعوا رده في حين أجازه الجمهور.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن المحذوف لعلة قياسية كالثابت لفظاً والمحذوف المنوي الثبوت، هو كالملفوظ به، وعلى هذا فعدم رد ما حذف لأجل واو الجمع على لغة من ينتظر أولى من رده؛ لأن الواو منويةُ الثبوت، فيجب أن لا يرد المحذوف لأجل واو الجمع للدلالة على نية المحذوف للترخيم، أما على اللغة الأُخرى وهي لغة من لا ينتظر، فالمحذوف لأجل الترخيم غير منوي الثبوت فلهذا يجوز أن يرد المحذوف لأجل واو الجمع، وقد أجاب عن هذا ابن عصفور في شرح الجمل بقول: "فكان الانفصال عن هذا أن المحذوف في الترخيم عارض، والعارض قد يراعى تارةً ولا يراعى تارةً أخرى فيقال: الحذف هو القياس، فكان القياس هنا ما دام الحذف عارضاً أن لا يعتدوا به، وتبقى الياء محذوفة، لكن اعتدوا بالعارض ليبقوا على ما استقر في كلامهم من رد المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفاً"[(1)].

وهو يريد أن حذف الواو والنون عند ترخيم ما سمى به من جموع معتل اللام عارض، وحذف الياء والألف قياس، فكان الأولى ألا يعتد بالعارض، وأن تبقى الياء محذوفةً، ولكنهم اعتدوا بالعارض لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن منهج العرب، إذ من منهجهم رد المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفاً.

ووافقهم ابن مالك في التسهيل وشرحه، وخالفهم في الكافية وشرحها.

الترجيح:

ويترجح لدى الباحث مما سبق، مذهب ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها، الموافق فيه للجمهور وسيبويه وذلك لأمور:

الأول: عدم متانة الاستدلال الذي استدل به أصحاب المذهب الثاني، إذ يضعفه أنه ولو كان المحذوف المنوي كما يقول النحاة رعية -أي أنه يراعي كالملفوظ به-

---

(1) شرح جمل الزجاجي ١١٩/٢.

إلا أن عدم مراعاته هنا أولى من مراعاته، لأن مراعاة المحذوف المنوي هنا يؤدي إلى مخالفة منهجية العرب المستقرة في رد المحذوف عند زوال سببه.

الثاني: أدلة أصحاب المذهب الأول لها وجاهتها؛ وذلك أنهم استدلوا بالقياس، وهو قياس جيد، والنقد الذي وجهه ابن مالك لهذا الدليل لا يسقطه؛ لأن اعتراض ابن مالك يتركز على الحذف لدخول نون الرفع، وهو حذف لازم، ولهذا فلا ينوي معه ثبوت المحذوف. أما المحذوف عند الترخيم فغير لازم، بدليل أنه يجوز أن ينوي المحذوف، فيجاب عن هذا أن الحذف في الترخيم مطرد، وحذف لعله قياسية، وهذا يجعله كالواجب.

وأما نية ثبوت المحذوف فالأولى كما عدم مراعاته، لئلا ينتقض بهذا ما استقر من كلام العرب من رد المحذوف لزوال سبب الحذف، وعلى هذا فلا يعد اعتراض ابن مالك هذا مسقطاً للاستدلال بالقياس؛ لأن القياس على هذا قوي.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك :

ومما تقدم يجد الباحث أن الأمر كما أشار إليه الأشموني، تردد واختلاف في رأيه في هذه المسألة، وهذا الاختلاف في رأيه لم يكن سهواً، وإنما هو تغير مقصود قائم على الاستدلال، والتفسير الذي يوضح به الباحث هذا الاختلاف بين رأييه، هو أمر متعلق بالأدلة.

فهو حينما ذهب في الكافية الشافية وشرحها إلى وجوب رد المحذوف لأجل واو الجمع، عند ترخيم ما سمى به من جموع معتل اللام كان يستدل بأن الياء والألف المحذوفان، إنما حذفا لأجل واو الجمع، فلما زالت الواو بعد الترخيم زال السبب الذي حذفا من أجله فيعود المحذوف لزوال السبب. ثم وجد بعد ذلك أن هذا الاستدلال لا يطرد ويستلزم منه الوقوع في محظور آخر لو تابعه، فضعف لديه ذلك؛ ووجه التضعيف أن ذلك يستلزم القول بأن يعاد إلى كل متغير، بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه لو لم يكن ذلك السبب موجوداً.

وضرب مثلاً لتوضيح ذلك، وهو ترخيم "كروان"، و"قروان"، فإنه لو سار وراء هذه القاعدة، استلزم منه أن يقول في ترخيمهما ياكرا، وياقرا قـولاً واحـداً علـى اللغتين معاً، والأمر ليس كذلك، فإنه لا يرخم على هذا الوجه إلا على اللغة القليلـة (لغة من لا ينتظر) لأن الكلمة تعامل على ما انتهت إليه فيجري عليها التغيير علـى حسب القواعد التصريفية الضابطة لذلك، فإذا رخم على هذه اللغة تصبح الكلمتان "يا كرو"، و"ياقرو" فتجري عليها قواعد التصريف حيث تركت الواو، وانفتح ما قبلهـا فقلبت ألفاً، أما على اللغة الكثيرة فلا يغير فيها شيئاً، بل تبقى الكلمتان على ما انتهت إليه، بعد الترخيم فيقال، "يا كرو"، و"يا قرو"، فلما لم يستمر هذا التفسير فـي هـذه القضية، ضعف الاستدلال به، وتقوى لدى بن مالك عدم الرد. فجزم به في التسهيل وشرحه.

المبحث الثالث

التحذيـــــــــر

وفيه مسألةٌ واحده :

١ـ التحذير بـ للّه إياي للّه والقياس عليه

مسالة

التحذير بـ "إياي" والقياس عليه

التحذير بـ "إياي" والقياس عليه

التحذير أسلوب من أساليب العرب في كلامها، ويقصد به تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليبتعد عنه، والمشهور في لغة العرب أن يكون التحذير للمخاطب دون غيره نحو: إياك والأسد، أو الأسد الأسد، أو نحو ذلك، وجاء ما ظاهره وقوع التحذير للمتكلم بـ "إياي" نحو: ("إياي" وإن تفعل كذا..) وللغائب نحو قولهم: (ف"إياه" وإيا الشواب) [1].

فأما التحذير بـ ("إياه") فقد صرح العلماء بإغراقه في الشذوذ، وأما التحذير بـ "إياي" فهو موضع الاختلاف في رأي ابن مالك، والمسألة موضع البحث هل يجوز التحذير بـ "إياي" وبالتالي القياس عليه فيحذر بـ "إيانا"، أو أنه شاذ وبالتالي فلا يقاس عليه واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة وتردد بين الإجازة مطلقاً والحكم بشذوذه. وعلى أية حال فللعلماء في المسألة مذهبان:

الأول: إجازة التحذير بـ "إياي" وهو مذهب سيبويه[2]، والزمخشري[3]، والجزولي[4]، وابن الحاجب[5]، ولم يصرح أصحاب هذا الرأي بإجازة القياس على "إياي"، ولكن إجازتهم ذلك قد يتيح قياس التحذير بـ "إيانا" عليه.

الثاني: أن يكون التحذير بـ "إياك" دون "إياي" أو "إياه" أي أن يكون التحذير للمخاطب بإياك فقط، وهو مذهب المبرد، والوراق، والزجاجي، والصيمري، والعكبري، وابن عصفور والهرمي[6].

---

(1) من كلام العرب، حكاه سيبويه وغيره ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٩.

(2) ينظر: الكتاب ٢٧٣/١، ٢٧٤.

(3) ينظر: المفصل/٤٨، ٤٩.

(4) ينظر: المقدمة الجزولية/ ٢٧٠.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٧/١، وشرح الوافية نظم الكافية/٢١٢.

(6) ينظر: المقتضب ٢١٢/٣، ٢١٣، وعلل النحو/ ٣٠٠، والجمل/٣٠٧، والتبصرة والتذكرة ٢٦٢/١-٢٦٤، واللباب ٤٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٤١٩/٢ ، والمحرر في النحو ٧٣١/٢.

وجاء عن الأشموني ما يفهم وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك يقول: "ظاهر كلام التسهيل: أنه يجوز القياس على "إياي"، و"إياه" فإنه قال "ينصب محذر" "إياي"، وإيانا" معطوف على المحذور، فلم يصرح بشذوذه، وهو خلاف ما هنا" [1].

ويفهم كلامه أن ابن مالك جعل التحذير بـ "إياي" أو "إياه" في الألفية شاذاً في حين أجاز ذلك في تسهيل الفوائد، وجعل التحذير بـ "إياي" جائزاً مطلقاً دون "إياه"، وإذا أجازه، فيجوز بناء على ذلك أن يقاس عليه إيانا، وذكر أن ذلك ما يفيده كلامه في التسهيل. وأمر آخر أن الأشموني ردد هذا الاختلاف بين الألفية والتسهيل دون غيرهما من مصنفاته، ولمراجعة هذا الاختلاف يحسن أن يعرض كلام الأشموني على مصنفات ابن مالك لتوثيق هذا الاختلاف في مظانه -إن وجد- والتعرف على أدلته، أو ينفى هذا الاختلاف ويرد كلام الأشموني.

يقول ابن مالك: "والشائع في التحذير ما يراد به المخاطب، وقد يكون للمتكلم كقول من قال: ("إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب)[2] أي نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي، وشذ إرادة الغائب به في قول بعض العرب: (إذا بلغ الرجلُ الستين ف"إياه" وإيا الشواب) [3] " [4].

ومراده أن التحذير إنما يكون للمخاطب ويستعمل معه "إياك" ويكون التحذير للمتكلم بخلاف المشهور فيقال: "إياي" وكذا... ولكن هذا الأسلوب قليل، ودل على ذلك بقوله "وقد يكون للمتكلم... الخ" أما إرادة الغائب بالتحذير فهو شاذ، وعلى هذا فيمكن أن يلخص رأيه في شرح الكافية الشافية بأن التحذير للمخاطب بـ "إياك" هو المشهور، والتحذير للمتكلم بـ "إياي" قليل، والتحذير للغائب بـ "إياه" شاذ.

([1]) شرح الأشموني ٣٥٧/٣.

([2]) هذا من كلام عمر رضي الله عنه وتمامه: ((لتذك لكم الأسل والرماح و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب)) وقد ورد في عدة مصادر منها: الكتاب ٢٧٤/١، المفصل/٤٩ والمقدمة الجزولية/٢٧٠، وشرح الوافية نظم الكافية/٢١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٩/٢ وغيرها. والشاهد فيه: التحذير بـ "إياي" للمتكلم وروده على خلاف المشهور.ووجدته في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤٩/١ بلفظ: " ليذك لكم الأسل الرماح والنبل".

([3]) قول لبعض العرب وقد ورد في عدة مصادر منها: الكتاب ٢٧٩/١.

([4]) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨ .

واستدل على هذا الرأي بالسماع؛ فأما التحذير بـ "إياك" فلم يقدم له دليلاً، اكتفاء بشيوعه في لغة العرب دون منازع فلهذا لم يحتج للاستدلال عليه، وأما التحذير بـ "إياي" فاستدل عليه بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "و"إيـاي" وأن يحـذف أحدكم الأرنب".

والتحذير بـ "إياه" بقولهم: "إذا بلغ الرجل ستين عاماً ف"إياه" وإيا الشواب"، وما ذهب إليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية هو رأي جيد، والملاحظ أنه لم يجعـل التحذير بـ"إياي" شاذاً، وإنما حكم بقلته، وهذا خلاف ما في الألفية إذ يقول:

"وشَـذ (إيـاي) و(إيـاه) أشَـذ   وعن سـبيل القَصد من قَاس انتَبـذ"[1]

والواضح من هذا النص أنّه جعل التحذير للمتكلم شاذاً ووجه شذوذه، كونه بـ "إياي" وللمتكلم، والمشهور في التحذير أن يكون للمخاطب وبـ إياك، وجعل التحذير للغائب بـ "إياه" أشذ من التحذير للمتكلم، وعلى هذا فوجه الاختلاف بـين الكافيـة وشرحها والألفية أمران:

أحدهما: أنه لم يجعل التحذير للمتكلم شاذاً، وإنما جعله قليلاً بينمـا جعلـه فـي الألفية شاذاً.

ثانيهما: أنه جعل التحذير للغائب شاذاً فيما جعله في الألفية أكثر شذوذاً ووصفه بأنه أشذ، والتفسير لهذا الأمر أنه جعل التحذير بـ "إياه"، و"إياي" في شرح الكافيـة شاذاً في الكلام بالنظر إلى وقوعه وليس بقياسه بالنسبة إلى التحذير بـ "إياك"، أمـا في الألفية فقاسه بالنسبة إلى وقوع التحذير في الكلام بـ "إياك" للمخاطـب فكانـت النتيجة شذوذ من جهة التحذير بـ"إياي"، وكون التحذير بـ"إياه" للغائب أشذ.

وعلى أية حال: فمذهبه في الألفية شذوذ التحذير للمتكلم بـ "إياي" وأشـذ منـه التحذير للغائب بـ "إياه"، وأمر آخر حري بالتنبيه عليه والإشارة إليه، أنه صـرح بعدم جواز القياس على "إياي" في التحذير فيقال "إيانا" للمثنى أو الجمع.

---

(1) ص: ١١٤.

ولعل الدافع له لمنع مثل هذا القياس، هو قلة السماع الوارد في التحذير بضمير المتكلم "إياي" ومن أصوله في شرح الكافية عدم القياس إلا على السماع الكثير، أما القليل فيحفظ ولا يقاس عليه، ولكنني وجدته في تسهيل الفوائد ذكر كلاماً يخالف به هذا الرأي، سواء في قلة أو شذوذ التحذير بـ "إياي" أو القياس عليه يقول: "ينصب تحذراً "إياي" و"إيانا" معطوف عليه المحذور، وتحذيراً إياك وأخوانه.... وشذّ: "إياه" وإيا الشواب" من وجهين" [1].

ويفهم من هذا النص أنه يجيز التحذير للمتكلم بـ "إياي" ويجيز القياس عليه مع انعدام السماع؛ لأنه لا يقدح في القياس عدم ورود السماع بمثله، وهذا خلاف ما في شرح الكافية الشافية والألفية، ويلاحظ أنه أجاز التحذير بـ "إياي" مطلقاً دون شذوذ أو الإشارة إلى قلة ذلك.

وإن كان سمى التحذير بـ "إياي" تحذراً، إلا أنه يجيز ذلك، ولعله يريد من المتكلم للمخاطب تحذيراً، ومن المتكلم لنفسه تحذراً. وعلى أية حال فلا إشكال لديه من إجازة التحذير بـ "إياي" والقياس عليه.

وبناء على ما تقم فقد اتضح للباحث وقوع الاختلاف في كلامه في هذه المسالة، حيث جاء له في المسألة رأيان:

الأول: يجوز التحذير للمتكلم بـ "إياي" على قلة، وهو رأيه في شرح الكافية الشافية وجعله في الألفية شاذاً.

الثاني: يجوز التحذير بـ "إياي" مطلقاً، والقياس عليه، وهو رأيه في تسهيل الفوائد.

وموضع الاختلاف بناء على هذا، هو في إجازة التحذير بـ "إياي" والقياس عليها ففي شرح الكافية الشافية حكم بقلته وفي الألفية حكم بشذوذه، ومنع القياس عليه، وفي التسهيل أجاز التحذير بـ "إياي" مطلقاً والقياس عليها، فيحذر بـ "إيانا" للمثنى والجمع قياساً على وروده في المفرد.

---

(1) ص: ١٩٢.

والمسألة بحاجة إلى مزيد تجلية وإيضاح ومناقشة آراء العلماء لمعرفة موقف ابن مالك من هذه الآراء وأي مذهبٍ اتبع؟ فمذهب سيبويه إجازة التحذير للمتكلم بـ "إياي" و"إياه" يقول: "هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه.... وذلك قولك إذا كنت تحذر بـ إياك، كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه هذا،.... و من ذلك أيضاً قولك: إياك والأسد، و"إياي" والشر كأنه قال: إياك فاتقين والأسد، وكأنه قال: "إياي" لأتقين الشر، ومثله: "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"، ومثله: إياك، و"إياه"...."[1].

ويفهم هذا النص أن سيبويه يجيز التحذير بـ إياك على الأصل لأن التحذير على المشهور يكون للمخاطب. ويجيز أيضاً أن يكون التحذير للمتكلم بـ "إياي" وللغائب بـ"إياه" ولم يذكر سيبويه شذوذ التحذير بـ "إياي" أو "إياه"، وإنما ذكر أن التحذير بها جائز. ولكن السماع يقيد إطلاقه، إذ المشهور التحذير في لغة العرب بـ "إياك" للمخاطب دون المتكلم أو الغائب. واستشهاد سيبويه للتحذير بـ "إياي" دون إياك يفيد أن ذلك على خلاف المشهور، وإنما أجازه لورود السماع به في قول عمر "و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب". وأما إياك فلأنها شائعةُ الاستعمال في لغة العرب شعراً ونثراً لم يحتج للاستدلال على صحة استعمالها، وسار على مذهب سيبويه جماعة منهم: الزمخشري، والجزولي، والخوارزمي، وابن الحاجب[2]، واستدلوا على ذلك بالسماع، ومنه قول عمر رضي الله عنه المتقدم الذكر.

ووجه استدلال القوم استخدام "إياي" لتحذير المتكلم لنفسه، والتقدير على هذا الفهم لأنح نفسي عن حذف أحدكم الأرنب، فعمر رضي الله عنه حذر نفسه بـ "إياي" وهذا يدل على جواز التحذير للمتكلم بـ"إياي".

ولعل ابن مالك موافق لأصحاب هذا الرأي في تسهيل الفوائد، ومخالف لهم في الألفية وشرح الكافية إذ حكم بقلته هناك.

---

(1) الكتاب ٢٧٣/١، ٢٧٤.

(2) ينظر: المفصل/٤٨، ٤٩، والمقدمة الجزولية/٢٧٠، والتخمير٣٧٥/١، والإيضاح ٣٧٠/١ وشرح الوافية نظم الكافية/٢١٢.

والباحث لا يرى وجاهة هذا الاستدلال، إذ يمكن أن ينظر في هذا السماع من غير الجهة التي استدل بها أصحاب هذا الرأي. وذلك أن في قول عمر رضي الله عنه: "و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب" خطاب لغيره، وليس لنفسه وكأنه يقول نحني وباعدني عن حذف أحدكم الأرنب، فالتحذير للمخاطب وليس للمتكلم.

وقيل: نحني عن حذف الأرنب، ونح حذف الأرنب عن حضرتي، وهذا الأمر يضعف الاستدلال بقول عمر -رضي الله عنه- إذ ليس التحذير من المتكلم لنفسه، بل هو للمخاطب، وذهب المبرد[1] وجماعة[2] إلى خلاف هذا الرأي حيث ذهبوا إلى أن التحذير لا يكون إلا للمخاطب بـ "إياك" وهم مستدلون على ذلك بأمور:

منها السماع: حيث أن المسموع عن العرب التحذير بإياك للمخاطب ومنه قول الشاعر[3]:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المراءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ولم يرد السماع بخلاف ذلك ويخرجون ما جاء مخالفاً له على الشذوذ أو يتأولونه، فمن ذلك قول عمر -رضي الله عنه- "وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب" فيتأولونه على إرادة التحذير للمخاطب، وكأنه يريد أن يقول: "باعدني عن حذف الأرنب، وباعد حذف الأرنب عن حضرتي" وبالتالي فهم لا يجيزون التحذير بغير إياك، وما جاء خلافه فهو شاذ، وحكموا بالشذوذ للتحذير بـ "إياه" في قولهم "إذا بلغ الرجل ستين عاماً فـ"إياه" وإيا الشواب".

---

(1) ينظر: المقتضب ٢١٢/٣، ٢١٣.

(2) منهم: أبو الحسن الوراق في علل النحو/٣٠٠، والزجاجي في الجمل/٣٠٧، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٦٣/١، ٢٦٤، والعكبري في اللباب ٤٦٣/١، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤١٩، ٤٢٢ والهرمي في المحرر ٧٣١/٢.

(3) قائله: الفضل بن عبد الرحمن القرشي، والبيت من البحر الطويل، ومن مصادره : الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٢/٢ ، وشرح الأشموني ٣/ ١٤٨، ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٣/ ٦٤، وغيرها ومعنى المراء : مصدر ماريته أماريه مماراةً ومراء؛ أي جادلته. والشاهد فيه : التحذير بـ إياك ، وكون التحذير للمخاطب دون غيره. وفي البيت شاهد آخر ليس الموضع للاستطراد بذكره ، ينظر: خزانة الأدب ٣/ ٦٤.

وابن مالك موافقٌ لهم في مذهبه في الألفية، إلا أنه خالفهم في شرح الكافية حيث أجاز التحذير بـ "إياي" على قلة في ذلك. ومن شراح الألفية ابن الناظم والظاهر من كلامه موافقة ابن مالك في مذهبه في الألفية، حيث جعل التحذير بـ "إياي" شاذاً وأشذ منه التحذير بـ "إياه" يقول: "شذ التحذير بـ"إياي" في قوله: "إياي، وأن يحذف أحدكم الأرنب" أي نحني عن حذف الأرنب، ونحوا أنفسكم عن حذف الأرنب، فاكتفى أولاً بذكر المحذر وثانياً بذكر المحذر منه، وإنما كان هذا المثال شاذاً، لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب، فمجيئه للمتكلم خارج عن ذلك فهو شاذ. وأشذ منه قول بعضهم: "إذا بلغ الرجل الستين، فـ"إياه"، وإيا الشواب" لأنه جاء فيه التحذير للغائب، وأضيفت فيه (إيا) إلى الظاهر"[١].

ويريد ابن الناظم أن التحذير بضمير المتكلم شاذ، ووجه شذوذه مخالفته للاستعمال الفصيح حيث الوارد في السماع التحذير للمخاطب وبـ "إياك" وأشذ من هذا التحذير بـ"إياه" للغائب، ووجه شذوذه كونه للغائب وهذا مخالف للاستعمال الفصيح.

وهو موافق بهذا لابن مالك في مذهبه في الألفية، وشرح الكافية ومخالف له في مذهبه في تسهيل الفوائد. ووافقه ابن قيم الجوزية، وابن هشام، وابن عقيل، والهواري، والسيوطي، وابن طولون[٢]، ويذهب المرادي[٣] إلى أن الشائع في التحذير أن يكون للمخاطب، وقد ورد للمتكلم وهو قليل، ولكنه لم يصفه بالشذوذ، وهذا وجه اختلاف فيه مع ابن مالك في مذهبه في الألفية وموافق فيه لمذهبه في شرح الكافية الشافية، وهو مخالفٌ أيضاً لمذهب ابن مالك في تسهيل الفوائد.

ولا يرى من وافق ابن مالك من شراح الألفية في مذهبه في الألفية أن يقاس على شيء مما ورد إلا في الخطاب وهو معلوم بالضرورة.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك/٦٠٨.

(٢) ينظر: إرشاد السالك ٧١٢/٢، ٧١٣، وأوضح المسالك ٧٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٧٥/٢، وشرح ألفية ابن مالك ٥٨/٤، والبهجة المرضية/٤٥٣، وشرح ابن طولون ١٥٢/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١١٥٧/٣.

وفي كلام أبي حيان ما يفهم موافقته لابن مالك في تسهيل الفوائد من إجازة التحذير بـ "إياي" للمتكلم يقول: "الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، وقد يكون للمتكلم نحو قولك "إياي" والشر؛ فإن فاعل الفعل المضمر هو ضمير المخاطب فكأنك قلت "إياي" باعد من الشر والشر مني...."[1].

وهو يوضح أن الشائع في التحذير أن يكون للمخاطب بـ"إياك" وجاء معه أيضاً التحذير للمتكلم بـ "إياي" مما يفهم منه عدم الاعتراض على ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد، إلا أنه لم يصرح بإجازة القياس على "إياي" في التحذير. وظاهر كلام ابن عقيل في المساعد موافقة ابن مالك وإجازة التحذير بـ "إياي"، والقياس عليه[2]. ووافقه السلسيلي[3].

ويخالف الدماميني ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد إذ يقول: "ولو أنّه قال يذكر تحذراً[4]، لكان التعليل أنسب "إياي، وإيانا"، معطوفاً عليه المحذور"[5] أي الشيء الذي يحذر ويتقى نحو "إياي" والشر، وإيانا ومعصية الله، والتقدير "إياي" وأباعد من الشر والشر عني، لكن الظاهر من كلام المصنف أن المتعاطفين ذكرا لأجل التحذير، وأن الكلام جملة واحدة، والصواب أن الأول ذكر لأجل التحذير والثاني التحذير منه، وأنهما جملتان لا جملة واحده والاسمان متعاطفان ...."[6].

أما خالد الأزهري فالذي يظهر لي من كلامه أنه يخالف ابن مالك في مذهبه في تسهيل الفوائد يقول: "وظاهر كلامه يوهم أن "إياي" و"إيانا" قياس مع أنّه شاذ، وقد صرح هو بذلك، وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه: (ليذَكِ لكم الأسلُ والرماح و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب)"[7].

([1]) التذييل والتكميل ٢٤٠/٤، مخطوط، مصورة دار الكتب المصرية.

([2]) ينظر: ٥٦٩/٢.

([3]) ينظر: شفاء العليل ٨٣٧/٢.

([4]) أي ابن مالك.

([5]) يريد في تسهيل الفوائد ص: ١٩٢.

([6]) تعليق الفرائد ٢/ ٥٧٧ تحقيق د :

([7]) الموصل إلى نحو التسهيل ١٢٣٩/٣.

ويفهم هذا الكلام أن خالد الأزهري لا يوافق ظاهر كلام ابن مالك في إجازة القياس على التحذير بـ "إياي" والسبب الذي يعتمد عليه الأزهري في ذلك أن التحذير بها شاذ فكيف يقال بالقياس عليه؟

وبالتالي فيمكن أن يقال أن التحذير بـ "إياي" للمتكلم عند الأزهري شاذ ولا يجيز القياس عليه خلافاً لابن مالك في تسهيل الفوائد . وهو رأي جيد ، ويستحسنه الباحث.

الترجيح:

يترجح لدى الباحث في هذه المسألة مذهب ابن مالك في الألفية الذي جعل فيه لتحذير للمخاطب بـ "إياك" دون "إياي" أو إيانا. وذلك لأمور:

الأول: أن الأصل في التحذير أن يكون للمخاطب؛ لتنبيهه كي يبتعد عن أمر مكروه يوشك أن يقع فيه أو أن يقع عليه، وبه جاء السماع عن العرب، وهو الشائع المشهور والموافق للاستعمال الفصيح.

وتحذير المتكلم لنفسه يخالف هذا المعنى إذ أن تحذير الإنسان لنفسه لا يكون مع نزول المكروه بل يكفي أن يبتعد عنه.

ثانياً: التحذير بـ "إياي" والقياس عليها بـ "إيانا" مخالفٌ للاستعمال الفصيح ويحتاج لإثباته إلى توافر المزيد من السماع إذ أن ما ورد به السماع قليل لا يكفي أن تقوم به حجة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلا يسلم هذا السماع من القدح.

ووجه ذلك أن يكون التحذير في قول عمر: "و"إياي" وأن يحذف...الخ". للمخاطب كأنه يحذره من حذف الأرنب في حضرته، فهو لا يحذر نفسه من حذف الأرنب، بل يحذرهم من حذفه كي يبتعدوا عنه وينصرفوا إلى غيره أي قتل الصيد بالرماح أو غيرها. وإنما استخدم هذا الأسلوب زيادة في التحذير والتنبيه وكأنه يريد أن يقول "إياي" وحذف أحدكم الأرنب، ويحمل قولهم "إياي" والشر على أن يكون الكلام خبراً كأن يكون أحدهم قال: إياك والشر فيقول الآخر "إياي" فالكلام خبر وليس تحذيراً، وعلى أية حال فمدار الأمر أن التحذير للمتكلم مخالفٌ للسماع والمشهور في السماع التحذير بـ إياك وما جاء مخالفاً له فهو شاذ.

تفسير اختلاف رأي ابن مالك:

تقدم أن رأي ابن مالك اختلف في هذه المسألة وأن هذا الاختلاف تردد بين الكافية والألفية وتسهيل الفوائد، وذلك من وجوه فذهب في شرح الكافية إلى أن التحذير بـ "إياي" قليل، ولم يذكر أنه شاذ وبالتالي فلا يقاس عليه، وذهب في الألفية إلى أنه شاذّ ولا يجوز القياس عليه، وخالف هذين الرأيين في التسهيل حيث أجاز التحذير بـ "إياي" والقياس عليه، ولابد لهذا الاختلاف من تفسير يوضح به هذا الحراك الفكري عند ابن مالك، ولعل مدار هذا الاختلاف في أصلٍ من الأصول النحوية، هو السماع أخذاً أورداً.

والتفسير الذي يضعه الباحث بين يدي هذا الاختلاف، هو أن ابن مالك حكم بقلة التحذير بـ "إياي" للمتكلم لأمرين:

أولاً: أنه مخالفٌ للمشهور في التحذير، فالأصل فيه أن يكون للمخاطب لتحذيره من أمرٍ مكروه فيبتعد عنه، ومجيئه للمتكلم مخالفٌ لهذا المعنى، والذي سوغ له إجازته، هو وروده في السماع في قول عمر رضي الله عنه: "و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب" فلما اطلع على هذا النص أجازه وحكم بقلة السماع الوارد به.

ثانياً: أن السماع الوارد في التحذير بـ "إياي" من القلة بحيث لا يمكن أن يركن إليه ويجيزه مطلقاً؛ لأن هذا مخالف لأصوله في شرح الكافية من عدم الأخذ بالسماع القليل أو القياس عليه.

ولهذين الأمرين أجازه ابن مالك ولكنه حكم عليه بالقلة، ولم يصرح بأنه شاذ اكتفاء بوصفه له بالقلة، وفي الألفية سار على هذا الرأي وحكم بشذوذه، وهذا يدل على استخدامه للقلة والشذوذ بمعنى واحد؛ لأن القليل يعني لديه الشاذّ وهو ما خالف المشهور والشائع في السماع، وعلى هذا فيمكن أن يقال أن من أصول الاستدلال عند ابن مالك في شرح الكافية والألفية، عدم الأخذ المطلق بالسماع القليل في الإجازة وإنما يحفظ ولا يقاس عليه، ولعله تساهل في هذا السماع، وأجازه محكوماً بقلته لأن السماع الوارد من النثر وهذا يعني أنه في السعة مما يقوي أجازته ولو كان النص من الشعر لرأينا لابن مالك عنده وقفه أخرى.

ويستنتج أيضاً أن القليل عند ابن مالك يعني الشاذ أو العكس إذ استخدام هذين المصطلحين في الألفية وشرح الكافية بمعنى واحد. وعلى أية حال فهذا ما يمكن أن يفسر به الباحث رأي ابن مالك في شرح الكافية والألفية، أما في تسهيل الفوائد فالذي حصل أن ابن مالك اعتمد على السماع الوارد وهو قول عمر رضي الله عنه "و"إياي" وأن يحذف أحدكم الأرنب" وأجاز بناءاً عليه التحذير بـ "إياي" أي للمتكلم وهذا يدل على تغير الأصول عند ابن مالك حيث أصبح يأخذ بالسماع القليل ويجيزه ويقيس عليه حيث أجاز ابن مالك قياس "إيانا" على "إياي" في التحذير.

وبناء على هذا الكلام فيمكن أن يصل الباحث إلى أن تغير أصول الاستدلال عند ابن مالك في التعامل مع السماع وهو المفسر لهذا الاختلاف، والقائد إلى فهمه كما تقدم، وبالتالي فهذا التغير مقصود ومؤسس على أصول فكرية جديدة.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــة

وبعد هذه الرحلة مع ابن مالك وآرائه يصل الباحث إلى نتائج وهذه النتائج تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق بالأشموني وإشارته إلى وقع الاختلاف في رأي ابن مالك التي هي منطلق البحث والدراسة.

القسم الثاني: ما يتعلق بابن مالك وآرائه المختلفة.

القسم الثالث: ما يتعلق بشراح الألفية والتسهيل.

فأما ما يتعلق بالأشموني وإشارته إلى وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك من خلال كتابه المسمى "منهج السالك" فيصل الباحث بعد مراجعات في كلامه وعرضه على مصنفات ابن مالك إلى النتائج التالية:

أولاً: وفق الأشموني في كثيرٍ من المواضع التي أشار فيها إلى وقوع الاختلاف في كلام ابن مالك، وأخفق في بعض المواضع القليلة، مما أخرج بعض المسائل المعدة للدراسة عن دائرة هذا البحث.

ثانياً: لم تكن إشارة الأشموني واضحة الدلالة على وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك، بل كان يلفها الغموض في بعض المواضع، إذ كان يكتفي في بعضٍ منها بقوله بعد أن يوضح مراد ابن مالك في الألفية، وقال في التسهيل كذا، أو في شرح التسهيل أو عبارة نحوها.

ثالثاً: اضطراب إشارة الأشموني في بعض المسائل وهذا الاضطراب شمل جانبين:

أحدهما: في نسبة الاختلاف في رأي ابن مالك بين مصنف وآخر، وذلك أنه كان يشير إلى وقوع الاختلاف بين شرح الكافية والتسهيل، بينما وقع الاختلاف قبل التسهيل، كأن يكون وقع مثلاً في الألفية أو في شرح عمدة الحافظ.

ثانيهما: في مضمون الإشارة ذاتها أي أنه كان ينسب لابن مالك بعض العبارات أو الشواهد وفي كتبه غيرها.

رابعاً: يظهر للباحث من خلال مناقشة كلام الأشموني الذي تضمن الإشارة إلى وقوع الاختلاف في رأي ابن مالك، أنه استفاد كثيراً مـن المـرادي فـي توضـح المقاصد في الدلالة على وقوع اختلاف في رأي ابن مالك، ولا يعد الباحـث ذلـك عيباً عليه –رحمه الله- وذلك أنه استفاد من منهج المرادي في ذلك، وأضاف عليه في بعض المواضع التي لم يذكرها المرادي.

ثم إنه لم يأخذ عن المرادي ما تفرد هو به، بل لا تلبث أن تجد في كتب بعـض شراح الألفية، الإشارة إلى مخالفة ابن مالك لبعض أقواله، ولكـن المـرادي كـان أكثرهم إشارة.

خامساً: لم يكن الأشموني معنياً بمناقشة مواضع الاختلاف التي كان يوردها من حين لآخر، ولم يعقب عليها باستجادة أحد الآراء أو تركه.

سادساً: كان منطلق الأشموني في مقارنته بين أقوال ابن مالك هـو رأيـه فـي الألفية ثم يورد بعض أقواله التي جاء فيها الاختلاف.

سابعاً: يصل الباحث إلى أن مضمون إشارة الأشموني لوقوع الاختلاف في رأي ابن مالك، كان مدعاته المقارنة بين أقواله، وليس البحث عن مواطن الاختلاف فـي رأيه، ولذلك أورد نصوصاً كثيرة له مبثوثة في شرحه المسمى مـنهج السـالك، لا تحتوي في مضامينها اختلافاً في رأيه، أو مناقضة.

ثامناً: لم يصل الأشموني من خلال إشارته لوقوع الاختلاف في رأي ابن مالك إلى نتيجة يمكن أن ينسبها الباحث إليه، إنما كانت إشـارة مضـمونها المقارنـة أو الاستدلال أو الإيضاح وغيره لرأي ابن مالك في الألفية.

القسم الثاني: ما يتعلق بابن مالك وآرائه المختلفة:

وصل الباحث من خلال متابعة رأي ابن مالك في مصنفاته إلى عدة نتائج تتمثل في الأمور التالية:

أولاً: وقوع هذا الاختلاف في رأي ابن مالك في المسألة الواحدة، كما أشار إلى ذلك الأشموني وقد جاء له في المسألة الواحدة الرأيان والثلاثة.

ثانياً: لم يكن يشير حين حدوث الاختلاف إلى أن له رأياً سابقاً عدل عنه أو خالفه، ولم أجد في كتبه إشارة إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد.

ثالثاً: يعد هذا الاختلاف الذي اعترى كلام ابن مالك تطوراً فكرياً مبنياً على أسس علمية، ولا حظ للغفلة أو السهو فيه بل هو تغير مقصود، ناشئ عن الإرادة العلمية البحتة.

رابعاً: لم يكن هذا الاختلاف الذي ظهر على رأي ابن مالك دفعة واحدة وفجأة، بل كان تغيراً تدريجياً يبدأ في شرح الكافية، ثم يظهر في شرح عمدة الحافظ، وينتهي في التسهيل وشرحه، مما يعطينا مؤشراً على مدى النمو المعرفي والنضج الفكري لديه من خلال مصنفاته.

خامساً: يصل الباحث من خلال متابعة رحلة التغير والتطور في مسائل النحو في فكر مالك، إلى ترتيبٍ منطقي لمصنفاته، وهذا الترتيب لا يعتمد على حقائق تاريخية، إذ لم أعثر على ما يمكن أن يفيد في معرفة زمن تأليفه لمؤلف دون آخر، سوى ما ذكره ابن الجزري من أنه ألف الكافية بحلب، والخلاصة الألفية بحماة، والتسهيل بدمشق[1].

وفي تتبعي للمسائل موضع الاختلاف في رأيه اعتمدت الكافية أولاً، ثم الألفية، ثم شرح عمدة الحافظ، ثم شرح شواهد الإيضاح، ثم التسهيل وشرحه؛ وذلك لأنني وجدت رأيه الأول في الكافية ويوافقه كثيراً في الألفية، ثم يظهر على ابن مالك في شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ أمارات التردد في قبول الرأي والميل إلى خلافه

---

(1) وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، ص .

أحياناً وأحياناً أخرى يقع الاختلاف فيه وأحياناً أخرى يوافق رأيه في شرح الكافيـة والألفية، فوجدت أن هذا المصنف يمكن أن يوضع قبل التسهيل وبعد الألفية.

والذي أريد أن أصل إليه أن شرح عمدة الحافظ يوافق التسهيل تارة ويوافق مـا في شرح الكافية أحياناً أخرى، فحسن لدي أن أجعله بعد الألفية لصلته بهما، فهو قبل التسهيل لقربه منه ولوجود نقول فيه موجودة في تسهيل الفوائد بالنص مـن شـرح عمدة الحافظ، مما يرجح أن يكون قبله، ثم صنف شرح شواهد التوضيح والتصحيح.

وجاء تسهيل الفوائد في قمة الهرم من مصنفات ابن مالك يمليه رحمه الله وفيـه تمركز التغير والتطور في رأي ابن مالك، ثم شرح التسهيل ولم يكن بعيداً عن رأيه في تسهيل الفوائد.

يعود الاختلاف في رأي ابن مالك لبعض الأسباب والدواعي التي صرفته إلـى ذلك ويصل الباحث من خلال دراسته لتطور المسائل النحوية في فكره إلى أن مـن هذه الأسباب تنقسم إلى مجموعتين أو ثلاث:

سادساً: هناك مجموعة من العوامل والأسباب أدت إلى اختلاف رأي ابن مالـك في بعض المسائل النحوية، وقد وصل الباحث من خلال مناقشته لرأيه فـي بعـض المسائل إلى الكشف عن بعضٍ منها، ومن هذه العوامل والأسباب ما يلي:

أولاً: تطور في أصول ابن مالك النحوية، حيث شمل التطور جميع أصوله فـي الاستدلال سماعاً وقياساً وعلةً نحوية.

فأما الأصل الأول وهو السماع فمن خلال متابعتي له من خلال مسائل البحـث، أجد أن هذا الأصل قد أصابه التغير والاختلاف، فالسماع الذي يحتج به ابن مالك في شرح الكافية يشترط فيه الكثرة، ولا يقيس على الشاهد الواحد، أو الشـاهدين، بـل يحمل ما جاء خلافاً للمشهور على أنه ضرورة أو شاذ ولا يقيس عليه، وفي تسهيل الفوائد تغير هذا الأصل وتطور في فكره، إذ أصبح يجيز الاستدلال بالشاهد الواحد، أو السماع القليل مما أدى إلى إجازته لكثير من المسائل النحوية، التي كان يمنعهـا في شرح الكافية الشافية بناء على تغير هذا الأصل، وهذا يفسر لنا كثيراً مـن هـذا التغير الذي طرأ على رأيه.

والأصل الثاني- القياس: ولم يسلم هذا الأصل من التغير أيضاً فابن مالك في شرح الكافية كان يقيس على المشهور أو الكثير من لغة العرب، ولا يجيز القياس على القليل الشاذ وإن كان قد ظهر عليه في بعض المواضع أنه يستحسن ذلك النوع من القياس، وإن لم يجزه مطلقاً، أما في تسهيل الفوائد، وشرح التسهيل فقد أجاز القياس على الشاهد الواحد مما أتاح له مزيداً من الحرية في استحسان وإجازة ما منعه سابقاً، إذاً فالقياس وتطوره في طبيعته ومفهومه من أسباب تغير رأي ابن مالك في كثير من المسائل.

ثالثاً- العلة النحوية: استعان ابن مالك في شرح التسهيل خاصة بالعلة النحوية في مناقشاته لبعض آراء العلماء، وقد كان حريصاً على إتقانها والترجيح بناء عليها في القوة والضعف، واستخدم العلة النحوية لرد كثير من آراء العلماء أو التجويز ما منعه سابقاً، ثم إنه من أصول الرجل إذا تعارض السماع القليل مع العلة النحوية يقدم السماع محاولاً، أن يغير في العلة النحوية ويختار أيسر الطرق لقبول هذا السماع دون إقصائه، وأما في شرح الكافية الشافية فقد كان يرجح بالعلة النحوية مع وجود السماع القليل، وهذا خلاف لما وصلت إليه العلة النحوية في فكر هذا العالم الجليل في شرح الكافية.

وخلاصة الأمر في تعامله مع هذا الأصل أنه في شرح الكافية الشافية كان يرجح العلة النحوية على السماع القليل، بينما في شرح التسهيل يرجح السماع على العلة النحوية، وفي غياب السماع فإنه يأخذ في شرح التسهيل بالأرجح والأسهل والأبعد عن التكلف من العلل النحوية.

رابعاً- الإجماع: ويعد الإجماع من أصول الاستدلال عنده -عليه رحمه الله- وقد اعترى هذا الأصل شيء من التغير، ففي شرح الكافية الشافية مثلاً كان حريصاً على رأي الجمهور ويرجح به ويتابعه في كثير من المسائل النحوية، ويأتي عنده بعد السماع والقياس أما في التسهيل وشرحه فلم يكن هذا الدليل من الأدلة المقدسة ولم يكن أصلاً جاذباً له.

بل كان يخالف الإجماع كثيراً إذا عثر على دليل، أو تقوى لديه رأي بناء على أصوله الجديدة – إن جاز التعبير، وهذا الأمر بلا شك يعده الباحث تغيراً وتجديداً في الفكر، ألقى بظلاله على آرائه في بعض المسائل النحوية. وقد أسفر هذا التجديد والتغير في تعامل ابن مالك مع الإجماع بهذه الصورة إلى تغير رأيه في بعض المسائل.

ثانياً: إطلاع ابن مالك على بعض الشواهد، وعثوره عليها مما لم يكن قد اطلع عليه من قبل، مما جعله يستفيد من هذا الشاهد، أو ذاك فيتغير رأيه من المنع إلى الإجازة مثلاً سواء أكانت شواهد شعرية، أم نثرية من كلام العرب.

ثالثاً: استفادة ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في مناقشة بعض المسائل النحوية، فلم يكن من منهجه في ما اطلعت عليه من مسائل في شرح الكافية الشافية، الاحتجاج بالحديث النبوي، أما في التسهيل وشرحه فقد استفاد من الحديث النبوي الشريف في الاستدلال على بعض المسائل النحوية، مما أعانه على النظر بشمولية أكثر إلى بعض المسائل، مما رجح لديه إجازة ما منعه سابقاً في بعض أقواله.

رابعاً: الدقة في الاستدلال لديه، وفحصه للشواهد فحصاً دقيقاً مما أكسبه معرفة وثروة في معرفة الشواهد النحوية، فقد وصل إلى أن بعض ما ورد في كتب النحاة استدلوا به على أنه من كلام العرب في الحقيقة ليس من كلام العرب، وإنما هو من الأمثلة النحوية التي صنعها النحاة للتمثيل بها، وحملت بعد ذلك على أنها من كلام العرب وليست كذلك. الأمر الذي جعل ابن مالك يغير من نظرته لبعض المسائل النحوية.

خامساً: اطلاع ابن مالك على أقوال العلماء مما لم يطلع عليه سابقاً، وما اشتملت عليه من أدلة سواء أكان في مصنفاتهم التي لم يطلع عليها سابقاً أو عند غيرهم من العلماء، فقد يكون أورد بعضهم من الأدلة ما قوى عنده رأياً على آخر، الأمر الذي كان له أثراً واضحاً في مخالفات ابن مالك لبعض آرائه المتقدمة، وخير

مثال على ذلك متابعة ابن مالك ليونس بن حبيب، والأخفش في بعض المسائل، وتصريحه بذلك في غير موضع.

سادساً: مراجعات ابن مالك لكلام العلماء، مراجعة دقيقة مبنية على دقة الملاحظة والمناقشة العميقة، ولاسيما مراجعاته لكلام سيبويه الأمر الذي بدأ واضحاً في بعض المسائل، حيث كان يحتج كثيراً بأن مراد ابن مالك هو كذا وليس كذا.. محتجاً بذلك على صواب ما ذهب إليه مؤخراً.

سابعاً: ميل ابن مالك إلى السهولة في الآراء، وفي معالجاته للقضايا النحوية مبتعدا عن التكلف كما يسميه، حتى أصبح هذا الأمر أصلاً من أصوله النحوية في الاستدلال، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في التسهيل وشرحه بخلاف ما كان عليه في شرح الكافية وشرح عمدة الحافظ إذ يلجأ على إلى التقدير في بعض المسائل التي تخرج عن المشهور في لسان العرب أما في ذانك المصنفين فقد ابتعد كثيراً عن التقدير والتكلف فيه، والحق أن هذا الأمر ناشئ من تغير أصول الاستدلال لديه وميله إلى المرونة في قبول المسائل المخالفة للمشهور في لسان العرب.

<u>أما القسم الثالث من النتائج فهو ما يتعلق بشراح الألفية والتسهيل</u>:

وصل الباحث من خلال متابعته لما قدموه من نقاش، وتحليل لرأي ابن مالك من خلال الألفية أو التسهيل إلى نتيجتين:-

أولاً: لم يعنى شراح الألفية والتسهيل كثيراً بالإشارة على مواضع الاختلاف في رأي ابن مالك إلا عند بعضهم مثل المرادي –رحمهم الله- وأبي حيان في بعض المواضع.

ثانياً: وجه شرح الألفية والتسهيل عنايتهم لإيضاح مراد ابن مالك، وشرح عباراته والاستدلال لمذهبه، ولم يحرصوا كثيراً -فيما يظهر للباحث- لمناقشة كلامه قبولاً أو رداً، ولهذا فقد جاء كلامهم موافقاً في كثير من المواضع لرأي ابن مالك. إلا أبو حيان فقد كان كثير المراجعة لكلام ابن مالك ونقده وتبين الصواب فيما يبدو له.

وفي الختام هذه هي أهم النتائج التي وصل إليها الباحث من خلال مناقشته لكلام ابن مالك ومتابعته له في مصنفاته ويصل إلى أن التغير في رأيه، كان نتيجة للتوسع المعرفي والنضج الفكري، إذ أن الرجل لم يكن جامداً ولا متعصباً لمـذهب لكثـرة أتباعه أو لرأي من الآراء لأنه قال به سابقاً.

بل كان رجلاً صاحب فكر، ومنهجه الدليل، فحيثما عثر على الدليل الراجح فهو مذهبه، وهذا الأمر بدا واضحاً وجلياً في مصنفاته ولاسيما تسهيل الفوائد الذي يعده الباحث القمة النحوية التي وصل إليها من تراثه النحوي.

الفـــهارس الفنية

١ - فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث والآثار

٣- فهرس أقوال العرب وأمثالهم

٤ - فهرس الشواهد الشعرية

٥ - ثبت المصادر والمراجع

٦- فهرس الموضوعات والمسائل

م	الآيـــــــــة	رقمها	السورة	الصفحة
١	قال تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾	١٣٧	البقرة	٦٥
٢	قال تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ (١٥١) فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلا تَكْفُرُونِ﴾.	١٥١ـ١٥٢	البقرة	٨٧ـ٨٩ـ ٩١
٣	قال تعالى : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾	١٩٨	البقرة	
٤	قال تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا﴾	٢٧١	البقرة	
٥	قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾	٥٨	النساء	
٦	قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ﴾	١١٢	النساء	
٧	قال تعالى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾	١٤٨	الأنعام	
٨	قال تعالى:﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً ﴾	١٦٠	الأعراف	
٩	قال تعالى:﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً ﴾	٣٦	التوبة	
١٠	قال تعالى: ﴿ ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾	٢٨	يونس	
١١	قال تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	٢٨	هود	
١٢	قال تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾	٤	يوسف	
١٣	﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾	٣١	يوسف	
١٣	قال تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾	٧٢	النحل	
١٤	قال تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾	٥	مريم	
١٥	قال تعالى: ﴿وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾	٣١	النّور	
١٦	قال تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	٨٢	القصص	
١٧	قال تعالى:﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾	٤١	الأحزاب	
١٨	قال تعالى:﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾	١٠	سبأ	

١٩	قال تعالى: ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾	١٩	سبأ	
٢٠	قال تعالى: ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ ﴾	١٥	يَس	
٢١	قال تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	١٤٧	الصافّات	
٢٢	قال تعالى: ﴿ وَالسَّموَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾	٦٧	الزُّمر	
٢٣	قال تعالى: ﴿ وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً ﴾	٢٤	الإنسان	
٢٤	قال تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾	١	التكوير	
٢٥	قال تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	١	الإنشقاق	
٢٦	قال تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾	١	الإنفطار	

٢ـ فهرس الأحاديث الشريفة

م	الحـــــديث	رقم الصفحة
١	قول الرسول ﷺ:" اسكن فما عليك إلاّ نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيد".	١٠٨-١١٤- ١١٥
٢	قول الرسول ﷺ لعلي وفاطمة: "إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً أو ثلاثين ... الحديثٌ ".	١٥٩-١٦٢-١٦٥
٣	قول عمر ﷺ : "إيّاي ، وأن يحذف أحدكم الأرنب"	٣٢٨-٣٣٠
٤	قول ابن عبّاس ﷺ : "كل ما شئت واشرب ما شأت ما أخطائك اثنتان : سرفٌ أو مخيلة ".	١٠٨
٥	قول ابن عبّاس ﷺ : " نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة "	٢٣٣
٦	قول الرسول ﷺ : " يا عظيماً يرجى لكل عظيم "	٢٩١-٢٩٣-٢٩٤

٣ـ فهرس أقوال العرب

م	القول أو المثل	رقم الصفحة
١	قول العرب: (أتت عليه سنين)	٥١
٢	قولهم : (أزْهَى من غراب)	١٢٢
٣	قولهم : (أشغل من ذات النحيين)	١٢٢
٤	قولهم : (إنّي ممّا أصنع)	٢٨٢
٥	قولهم : (إيّاه وإيَّا الشواب)	٣٢٧
٦	قولهم : (حكمك مسمطاً)	١٤٩
٧	قولهم : (خذه بما عزَّ وهان)	١٠٩

٤- فهرس الشواهد الشعرية

م	القافيــة	البحـر	قـــائله	رقم الصفحة
١	جَالِبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٣٢٣
٢	مُعَذَّبَاً	الطويل	-	١٣٧-١٣٩
٣	قاربِ	الطويل	سواد بن قارب الدوسي	١٤٩
٤	بَرَاحُ	الكامل	سعد بن مالك بن ضبيعه	١٥٢
٥	السوحُ	البسيط	أبو ذؤيب الهذلي	١١١
٦	الوعْدَا	الطويل	-	٢٢٠
٧	مُرْدَا	الطويل	الصِّمة القشيري	٥٣
٨	تَقِدِ	البسيط	الفرزدق	١٦٠-١٦٣
٩	للودِّ	الطويل	-	٢١٧-٢٢٧
١٠	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	١٣٤-١٣٦
١١	غَامِرُ	الطويل	أوس بن حجر	١٧٠-١٧٦
١٢	حَذَارِ	الكامل	النابغة الذبياني	٢٣٣-٢٣٥
١٣	قَدَرِ	البسيط	جرير بن عطية الخطفي	١٠٦-١١٣
١٤	المُذَرَّعُ	الطويل	الفرزدق	١٦٧-١٥٦-١٧٤-١٧٥
١٥	سَافِعِ	الكامل	حميد بن ثور الهلالي	١٠٦-١١٥
١٦	يَتَرَقْرَقُ	الطويل	ذو الرّمة	٢٩٥
١٧	اشتياق	الوافر	متمم بن نويرة	١١٢
١٨	الخَلِيق	الوافر	-	١٣٦
١٩	العَتِيق	الوافر	-	١٣٦
٢٠	عَفَاق	الوافر	متمم بن نويرة	١١٢
٢١	ذاكَا	الرجز	رؤبة بن العَّجاج	١٨٢-١٨٨
٢٢	شمَالِكِ	الطويل	-	١٧٠
٢٣	يَارجُلُ	البسيط	الأعشى	٢٩٢
٢٤	مَسْؤولُ	البسيط	كعب بن زهير	١٢٤-١٢٦
٢٥	تَجَمَّلِي	الكامل	عبدالقيس	١٦٤
٢٦	نَكَالاً	الوافر	مغلس بن لقيط الأسدي	١٣٧-١٤٤
٢٧	مُعَجِّلِ	الطويل	امرئ القيس	١٠٦-١١١
٢٨	مُهْمِلِ	الطويل	-	٢٢٠
٢٩	الحسامُ	الوافر	الاحوص الأنصاري	٢٠٥
٣٠	الظَّلُومُ	الوافر	ضيغم الأسدي	١٧٠-١٧٤-١٧٦
٣١	هُمُ	الطويل	-	١٤٢
٣٢	نِدامُ	الكامل	لبيد بن ربيعة	١٨٢-١٨٣-١٨٨
٣٣	أبيِّنِ		ذو الإصبع العدواني	٥٠
٣٤	الإحَنِ	البسيط	-	٦١
٣٥	آخرين	الوافر	جرير	٤٧-٤٨
٣٦	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل	٥٠-٥١
٣٧	بمكان	الطويل	-	٢٣٥
٣٨	عَرين	الوافر	جرير	٤٧-٤٨
٣٩	وَإنْ	الرَّجز	رؤبة بن العَّجاج	٢٤٦-٢٤٧-٢٤٩-٢٥٠- ٢٥١
٤٠	أزْوُرُهَا	الطويل	توبة بن الحميِّر	٢٩٥-٢٩٨
٤١	عَامُهَا	السريع	الطرمّاح بن حكيم	٢٩٦
٤٢	زِيدِيةِ	السريع	-	١٨٢
٤٣	بَاقِيَاً	الطويل	المتنبي	١٥٠
٤٤	مُتَرَاخِيَاً	الطويل	النابغة الجعدي	١٤٨-١٥٠-١٥٣

فهرس المصادر والمراجع

أولاً- الرسائل العلمية والمخطوطات:

- التذييل والتكميل لأبي حيان، مصورة دار الكتب العلمية الموجودة لدى سعادة الأستاذ الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للشيخ: محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد السيد عبدالله عامر.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: ثريا عبد السميع.

ثانياً- الكتب والمصادر العامة:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة/ د: رجب عثمان محمد، وراجعه: د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لـ الإمام: برهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤- الأزهية في علم الحروف لـ: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥- أسرار العربية، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربـي بدمشـق (بدون).

٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيـق: د/ حمـزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولـى: ١٤٢٤هـ ـ ـ - ٢٠٠٣م.

٧- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل ابن السراج البغدادي، تحقيـق الدكتور: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ـ ـ - ١٩٩٩م.

٨- أصول النحو عند ابن مالك، تأليف: خالد سـعد شـعبان، مكتبـة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م.

٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لـ أبي عبدالله الحسين بـن أحمـد المعروف بابن خالوية (المكتبة الفيصلية- بدون).

١٠- إعراب القرآن لأبي حيان، جمع وترتيب، وتصحح: محمود شـاكر، دار الضياء، الكويت، دار إحياء التراث العربي، (بيروت-لبنان) الطبعة الأولى: (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م).

١١- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، ت:د/ زهير غازي، عـالم الكتـب، بيروت: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٢- إعراب القراءات الشواذ لـ: أبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبدالحميـد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، القاهرة، الطبعـة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٣- إعراب القرآن وبيانه، تأليف: محي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، الطبعة الثالثة: ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

١٤- الأعلام قاموس تراجم، لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة (بدون).

١٥- الإقليد في شرح المفصل، تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي، تحقيق ودراسة: د/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٦- أمالي ابن الشجري، لـ: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق:د/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٧- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق ودراسة: د/ فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل- بيروت، دار عمار- عمان، تاريخ الطبعة: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٨- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٩- أمالي السهيلي، لأبي القاسم: عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا.

٢٠- إنباه الرواة، لـ: الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٢م.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لـ: أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف، من الإنصاف تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي (بدون).

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: الإمام ابن هشام الأنصـاري، ومعه: عدة السالك، إلى تحقق أوضح المسالك، تأليف: محمد محيي الـدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت: (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).

٢٣- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبـدالغفار النحـوي، تحقيـق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيـروت، الطبعـة الثانيـة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٤- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسـم الزجـاجي، تحقيـق: د. مـازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٥- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بـابن الحاجب، تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد (بدون).

٢٦- إيضاح شواهد الإيضاح لـ أبي علي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسـة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغـرب الإسـلامي، بيـروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٧- البحر المحيط لأبي حيان: محمد بن يوسـف، تحقيـق: د/ عبـدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربـي، بيـروت، لبنـان، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨- بدائع الفوائد لابن القيم، تحقيق: محمد بن إبراهيم الزغلي، دار المعـالي، عمان- الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٩- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير، تحقيق: أحمد عبدالوهاب فتح، المكتبـة التجارية، مكة المكرمة، دار الحديث للطباعة والنشـر، القـاهرة، الطبعـة الأولى: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٠- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للعلامة: محمـد بـن علـي الشوكاني، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع للسيد الحفاظة المؤرخ: محمد بن

محمد بن يحي زبارة اليمنى، الناشر: حضرة الفاضل الشيخ: معروف عبدالله، مطبعة دار السعادة، مصر الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

٣١- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي، تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٢- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٣- البهجة المرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك) لجلال الدين السيوطي، مع حاشيته التحقيقات الوفية، بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية، تأليف: محمد صالح بن أحمد الغرشي، دار السلام، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبدالحميد، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٥- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٧- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٨- التخمير (شرح للمفصل) صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخـوارزمي. تحقيق: د/عبدالرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الريـاض، الطبعـة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٩- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٤٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعـة الأولـى ١٤١٨هـ ـ - ١٩٩٧م.

٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيـق: د. محمـد كامـل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

٤٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للشيخ: محمد بـدر الـدين الـدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبـالرحمن بـن محمـد المفـدى، الطبعـة الثانيـة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٣- التعليقة على كتاب سيبويه لـ: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٤- التعليقة (شرح المقرب)، لبهاء الدين ابن النّحاس الحلبي، تحقيق ودراسة: د/ خيري عبدالراضي عبداللطيف، دار الزمان المدينة المنـورة- الطبعـة الأولى: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٤٥- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤٦- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة.

٤٧- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: أ.د/ فايز زكـي محمـد ديـاب، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم القاسم، تحقيق: د/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٤٩- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د/ علي توفيق الحمـد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٠- الجمل في النحو: للخليل ابن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قبـاوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٥١- جهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد محمـد بـن أبـي الخطاب القرشي، تحقيق: د/ محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني، لـ: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، الفيصلية، الطبعـة الثانيـة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٣- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب، ضبطه، وصححه، ووضع حواشـيه: عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولـى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٥٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعينـي، دار الفكر، بيروت- لبنان: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٥- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، تأليف يـس بـن زيـن الـدين الحمصي الشافعي، الطبعة الثانية: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٥٦- الحجة للقّراء السبعة، تأليف ابي على الفارسي، ضبط حواشـيه وعلّـق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعـة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٧- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية، تحقيق وشرح: د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنـان، الطبعـة الأولـى: ١٤٢١هـ ـ - ٢٠٠٠م.

٥٨- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسـة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٩- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: د/ عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمـر البغـدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعـة، ١٤١٨هـ.

٦١- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع، مع شرح جمع الجوامع، تأليف: الفاضل الرحالة: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: د/ عبدالعال سالم مكرم، عـالم الكتب، الطبعة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تـأليف: أحمـد بـن يوسـف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمـد الخـراط، دار القلـم- دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٤- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح العكبري، ضبطه وصححه: مصـطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت- لبنان، (بدون).

٦٥- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: د/ سـعدي ضـاوي، دار صـادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

٦٦- ديون الأعشى، شرح وتعليق: د/ محمد حسـين، المطبعـة النموذجيـة والناشر: مكتبة الآداب بالجماميز، (بدون).

٦٧- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٨- ديوان جرير، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصـر، دار الكتـب العلميـة، بيروت- لبنان، تاريخ الطباعة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٦٩- ديون حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي، صنعة: الأستاذ/ عبدالعزيز الميمني، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القـاهرة، وهـي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.

٧٠- ديون رؤبة بن العجاج، في مجموع أشعار العرب، اعتنـى بتصـحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، وهو مطبوع بآلات دروغلين المشـهورة في مدينة ليبسيخ سنة ١٩٠٣م.

٧١- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت- لبنان (بدون).

٧٢- ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري، دار الكتب والوثـائق القوميـة- مصر، الطبعة الثالثة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٣- ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، نشر وزارة الإعـلام فـي الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية: ١٩٨٤م.

٧٤- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه: د/ واضح الصـمد، دار صـادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

٧٥- ديوان النمر بن تولب العكلي، تحقيق: د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠م.

٧٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيـق: أ.د/ أحمـد محمـد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٧- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة (بدون).

٧٨- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٧٩- سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام السخاوي، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية/ ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٨٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت- لبنان (بدون).

٨١- شرح ابن عقيل لابن عقيل، ومعه منحة الجليل، تحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٨٢- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، لابن طولون، تحقيق: د/ عبدالحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٨٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٨٤- شرح أبيات مغني اللبيب، صنعة: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٨م.

٨٥- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسي "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٨٦- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق: د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، (بدون).

٨٧- شرح ألفية ابن مالك لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري، تحقيق: د/ عبدالحميد السيد عبدالحميد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، تاريخ الطبعة: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨٨- شرح ألفية ابن مالك المسمى "إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي، وزوائد أبي إسحاق" لـ محمد بن أحمد المكناسي، تحقيق ودراسة: حسين عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٨٩- شرح التحفة الوردية لابن الوردي، تحقيق ودراسة: د/ عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، تاريخ الطبعة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٩٠- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩١- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٩٣- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، تحقيق: د/ سلوى محمد عرب، مطابع جامعة أم القرى، الطبعةالأولى: ١٤١٩هـ.

٩٤- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي (بدون).

٩٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بتحقيق، شرح شذور الذهب، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، طبعة: ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٩٦- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبدالله بن بري، تحقيق: د/ عيد مصطفى درويش، د/ محمد مهدي علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة (بدون).

٩٧- شرح شواهد التحفة الوردية، تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: د/ عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٩٨- شرح شواهد المغني للسيوطي، لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر(بدون).

٩٩- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٠٠- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر هارون القيسي، تحقيق: د/ عبدربه عبداللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٠١- شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر بدمشق. التاريخ: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠٢- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، تاريخ الطبعة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٠٣- شرح كتاب سيبويه الجزء الأول، لأبي سـعيد السـيرافي، تحقيـق: د/ رمضان عبدالتواب، د/ محمود فهمي حجازي، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب، ١٩٨٦م.

١٠٤- شرح كتاب سيبويه الجزء الثاني، لأبي سـعيد السـيرافي، تحقيـق: د/ رمضان عبدالتواب، الهيئةالمصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

١٠٥- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الثالث، تحقيق: د/ فهمي أبو الفضل، مطبعة دار الكتـب المصـرية بالقـاهرة، الطبعـة الأولـى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

١٠٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الرابع، تحقيق: د/ محمد هاشم عبدالدايم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، (١٩٩٨م).

١٠٧- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجـزء الخـامس والسـادس، تحقيق: أ.د/ محمد عوني عبدالرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، بالقاهرة، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

١٠٨- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د/ محمد محمـد داوود، دار المنار، القاهرة- مصر (بدون).

١٠٩- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبدالعزيز بن جمعه الموصـلي، تحقيـق ودراسة، د/ علي الشوملي، دار الأمل- الاردن، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٠- شرح اللمحة البدرية، في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تأليف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ صلاح رواي، دار مرجان، القاهرة، الطبعة الثانية، (بدون).

١١١- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق: د/ إبراهيم بن محمد أبـو عبـاة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعـة الأولـى: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١١٢- شرح اللمع، تأليف: ابن برهان العكبري، تحقيق: د/ فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١١٣- شرح المفصل تأليف: موفق الدين بن يعـيش النحـوي، عـالم الكتـب، بيروت، لبنان، (بدون).

١١٤- شرح المكودي لأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق: د/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٥- شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بـن الحاجـب النحـوي، المتوفي سنة ٦٤٦هـ، تحقيق ودراسة: د/ موسى بناي العليلـي، مطبعـة الآداب في النجف الأشرف: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شـاكر، دار الحـديث، القاهرة، سنة الطبع: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١١٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، بيروت- الطبعة الثالثـة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١٨- الصاحبي في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيـق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (بدون).

١١٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بـن حمـاد الجـوهري تحقيق: أحمد عبدالغفور عطا، دار العلم للملايين، القاهرة، الطبعة الثالثـة: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٠- صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة البخاري الجعفي، شرح وتحقيق: الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي، رئيس دائرة الشؤون الدينية في دار الفتوى اللبنانية، شركة دار الأرقم بين أبـي الأرقـم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان.

١٢١- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الـدين المعـروف بـالنيلي، تحقيق: د/ محسن بن سالم العميري، مطابع جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ.

١٢٢- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبـراهيم محمـد، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٢٣- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د/ رمضان عبـدالتواب، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت – لبنـان، الطبعـة الأولـى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٢٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: المؤرخ الناقد شـمس الـدين السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، (بدون).

١٢٥- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الناشر: دار المدني بجدة (بدون).

١٢٦- طبقات الشافعية لجمال الدين عبدالرحمن الأسـنوي، تحقيـق: عبـدالله الجبوري، دار العلوم: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٢٧- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيـق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.

١٢٨- علل النحو لأبي الحسن الوراق، تحقيق: د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٢٩- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني، شـرح الشـيخ خالد الأزهري الجرجاوي، تحقيق: د/ البدراوي زهـران، دار المعـارف، الطبعة الأولى: ١٩٨٣م.

١٣٠- غاية النهاية في طبقات القـراء لابـن الجـزري، عنـي بنشـره، ج، برجستراسر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٥٢هـ- ١٩٣٣هـ.

١٣١- فتح القدير لـ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د/ عبدالرحمن عميـرة، دار الوفاء، الطبعة الثالثة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٨م.

١٣٢- الفوائد الضيائية "شرح كافية ابن الحاجب" لنور الدين الجامي، تحقيق: د/ أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقـاف والشـئون الدينيـة بـالعراق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣٣- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د/ عبـدالوهاب محمـد الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠٢م.

١٣٤- فيض نشر الانشراح من ورض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمـد بـن الطيب الفاسي، تحقيق: أ.د/ محمد يوسف فجال، دار البحـوث للدراسـات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربيـة المتحـدة، الطبعـة الثانيـة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣٥- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث، مؤسسـة الراسةل، ودار الرياض للتراث، بيروت، الطبعة الثالثة.

١٣٦- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيـق: د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الريـاض، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٢هـــ - ٢٠٠١م.

١٣٧- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: د/ عبدالسلام هارون، عالم الكتـب، بيـروت، لبنان.

١٣٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجـه التأويـل للزمخشري، وبذيله: الإنتصاف فيما يتضمنه الكشاف من الاعتـزال، لابـن المنير الاسكندري، و "الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف" لابن حجر العسقلاني، ضبط وتوثيق: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٣٩- الكنّاش في النحو والصرف، لأبي الفداء الأيوبي الشهير بصاحب حمـاه، تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٠- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

١٤١- لمع الأدلة في أصول النحو: لأبي البركات الأنبـاري، تحقيـق: سـعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٤٢- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

١٤٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تـأليف: أبـي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنـة إحيـاء السنة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤٤- مجمع الأمثال لأبي الفضل، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٤٥- المحرر في النحو، لنصر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيـق: أ.د/ منصور علي محمد عبدالسميع، دار السـلام، مصـر، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

١٤٦- المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيـدر، دمشق، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.

١٤٧- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمـد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٨- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم بدشمق، دار المنارة بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤٩- المسائل الشيرازيات لأبي على الفارسي، تحقيق: د/ حسن بـن محمـود هنداوي، كنوز أشبليا، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٥٠- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د/ محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

١٥١- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبدالله الشنكاوي، مطبعة العاني- بغداد (بدون).

١٥٢- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (بدون).

١٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، دار المدني- جدة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٥٤- مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٥٥- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، اعتنى به: الأستاذ: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥٦- معاني الحروف للرماني، تحقيق:د / عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥٧- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، (بدون).

١٥٨- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق: د/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، الناشر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٥٩- معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د/ عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦٠- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، تكملة للمعجـم المفهـرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: د/ إسماعيل أحمد عمـايره، ود/ عبدالحميـد مصطفى السيد، مؤسسة الرسـالة، بيـروت- لبنـان، الطبعـة الرابعـة: ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٦١- معجم الشعراء الجاهليين، تأليف: د/ عزيزة فوال بابتي، جروس بـرس، طرابلس- لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.

١٦٢- معجم شواهد العربية لـ: عبدالسلام هارون، مكتبة الخـانجي بالقـاهرة، الطبعة الثالثة.

١٦٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وفق نزول الكلمة، ضبطها ورتبها: محمد سعيد اللحام، روجعت على طبعة، محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٦٤- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للعلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت- لبنان (بدون).

١٦٥- المغني في النحو، لتقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمنى، تحقيق: د/ عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، العراق، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

١٦٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصار، تحقيـق: محمـد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، (بدون).

١٦٧- المفصل في علم العربية، تأليف: أبي القاسم محمود الزمخشري، وبذيلـه كتاب: المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد: محمد بدر الدين النعسـاني، دار الجيل، بيروت- لبنان، (بدون).

١٦٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ: "شرح الشـواهد الكبرى" لـ: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيـق: محمـد

باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنـان، الطبعـة الأولـى: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٦٩- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحـر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، (بدون).

١٧٠- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عـالم الكتب "بدون".

١٧١- المقمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيـق: د/ شـعبان عبدالوهاب محمد، راجعه: د/ حامد أحمد نيل، وآخرون، مطبعة أم القـرى. (بدون).

١٧٢- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالسـتار الجـواري، وعبـدالله الجبوري، المكتبة الفيصلية، الطبعة الأولى: ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٧٣- الملخص في إعراب القرآن، لأبي زكريا الخطيب التبريـزي، تحقيـق: د/يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧٤- منار السبيل في شرح الدليل، تأليف: الشيخ إبراهيم بن محمد الضـويان، مؤسسة قرطبة، توزيع: مكتبة الخراز، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٧٥- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ حاتم صـالح الضـامن، مؤسسة الرسالة (بدون).

١٧٦- منهاج السالك على ألفية ابن مالك "شرح على الألفية" لأبي حيان

By: sidney qlazer American oriental scoiety New Haven Connecticut. ١٩٤٧

١٧٧- منهج السالك "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" للأشموني تحقيق: د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث القاهرة، (بدون).

١٧٨- النحو الوافي لـ: عباس حسن، أمند دنس للطباعـة والنشـر، الطبعـة الأولى: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٧٩- نشأة النحو وتاريخ أشر النحاة لـ: محمـد الطنطـاوي، عـالم الكتـب، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٨٠- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، إخراج: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٨١- نظم الفرائد وحصر الشرائد، للإمام مهذب الدين بن حسن بن بركات بن علي المهلبي، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٨٢- النكت في تفسير كتاب سـيبويه، للأعلـم الشـنتمري، تحقيـق: زهيـر عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٨٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد بن محمد المقـري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت- لبنان (بدون).

١٨٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيـق: طـاهر أحمـد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، فيصل عيسى البـابي الحلبـي، المكتبـة الفيصلية، مكة المكرمة، (بدون).

١٨٥- الوافي بالوفيات للصفدي، باعتناء س. ديد رينغ، دار النشر: فرانز شتايز بفيسبادن، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.